



الافتتاح

عَلَامَةُ الْقُرْآنِ

تأليف

الحافظ جلال الدين الشيوطي

أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الحضيري المصري الشافعي

المتوفى بأسيوط سنة ٨٤٩ هـ، وُلدتوفي بها سنة ٩١١ هـ

رحمته الله تعالى

المجلد الثالث

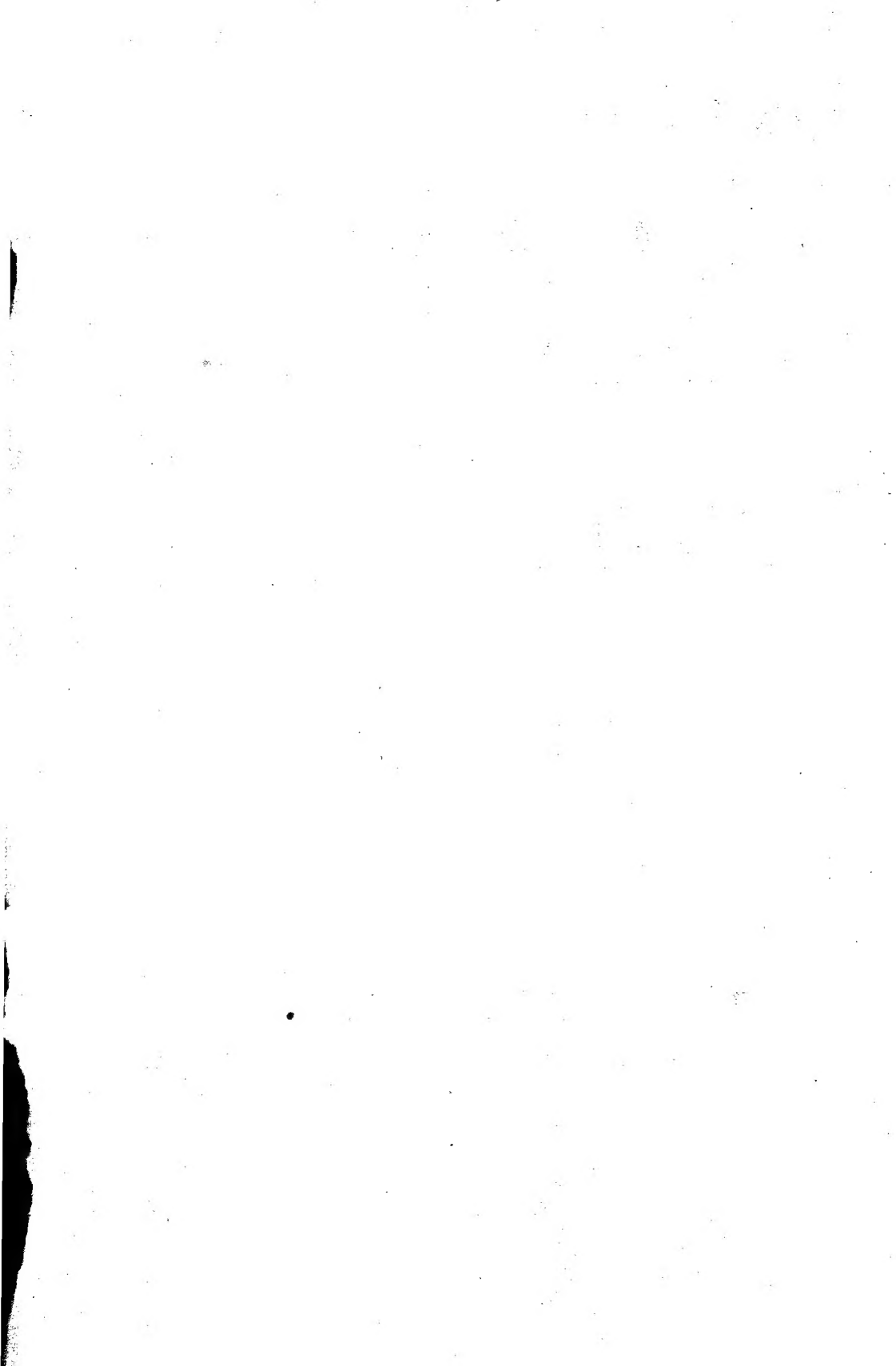
تحقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

من إصدارات

دار الكتب والعلوم والأوقاف الإسلامية

أمانة العامة للتحقيق



وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النوع الثالث والأربعون
في المحكم والمثابه

قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ، وقد حكى ابن حبيب النيسابوري في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : أن القرآن كله محكم ، لقوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(٢) .
الثاني : كله مثابه ، لقوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي ﴾ ^(٣) .

الثالث — وهو الصحيح : أقسمه إلى محكم ومثابه ، للآية المصدريها .
والجواب عن الآيتين أن المراد بإحكامه إتقانه وعدم تطرق النقص والاختلاف إليه ، وبمثابه كونه يشبه بعض بعضاً في الحق والصدق والإعجاز ^(٤) .

وقال بعضهم : الآية لا تدل على الحصر في الشئين ، إذ ليس فيها شئ من طرقه ،
وقد قال تعالى : ﴿ لَذُبِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) ، والمحكم لا يتوقف معرفته على البيان ،
والمثابه لا يرجى بيانه .

وقد اختلف في تعيين المحكم والمثابه على أقوال :

ف قيل : المحكم ما عرف المراد منه ، إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمثابه ما استأثر الله بعلمه ، كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة في أوائل السور .
وقيل : المحكم ما وضح معناه ، والمثابه نقيضه .

(١) آل عمران ٧
(٢) هودا (٢)
(٣) طه ٢ : ٦٨
(٤) النحل ٤٤

وقيل : المحكم مالا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه ما يحتمل أوجهاً .
وقيل : المحكم ما كان معقول المعنى والمتشابه بخلافه ، كأعداد الصلوات واختصاص
الصيام برمضان دون شعبان . قاله الماوردي .

وقيل : المحكم ما استقل بنفسه ، والمتشابه مالا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره .
وقيل : المحكم ما تأويله تنزيله ، والمتشابه مالا يُدرى ^(١) إلا بالتأويل .
وقيل : المحكم ما لم تتكرر ألفاظه ومقابله المتشابه .

وقيل : المحكم الفرائض والوعد والوعيد ، والمتشابه للقصاص والأمثال .
أخرج ابن أبي حاتم ، من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، قال :
المحكمات ناسخه وخلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به ،
والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به .
وأخرج الفريابي عن مجاهد ، قال : المحكمات ما فيه الحلال والحرام ، وما سوى
ذلك منه متشابه يصدق بعضه بعضاً .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الربيع ، قال : المحكمات هي الآمرة ^(٢) والزاجرة .
وأخرج عن إسحاق بن سويد ، أني يحيى بن يعمر وأبا فاختة تراخفا في هذه الآية ،
فقال أبو فاختة : فوائح السور ، وقال يحيى : الفرائض والأمر والنهي والحلال .
وأخرج الحاكم وغيره ، عن ابن عباس ، قال : الثلاث آيات من آخر سورة الأنعام
محكمات : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ... ﴾ ^(٣) والآيتان بعدها .

وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر ، عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ
مُحْكَمَاتٌ ﴾ قال : من هاهنا ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ إلى ثلاث آيات ، ومن هاهنا ﴿ وَقَضَى
رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٤) إلى ثلاث آيات بعدها .

وأخرج عبد بن حميد عن الضحاك، قال : المحكمات ما لم يُنسخ منه ، والمُتَشَابِهَات ما قد نُسخ .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن مقاتل بن حيان ، قال : المُتَشَابِهَات فيما باغنا : الم ، والمصر ، والمسر ، والر .

قال ابن أبي حاتم : وقد روى عن عكرمة وقتادة وغيرهما ؛ أن المحكم الذي يعمل به ، والمُتَشَابِه الذي يؤمن به ولا يعمل به .

فصل

اختلف : هل المُتَشَابِه مما يمكن الاطلاع على علمه ، أو لا يعلمه إلا الله على قولين ، مشؤهما الاختلاف في قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ^(١) هل هو معطوف و ﴿يَقُولُونَ﴾ حال ، أو مبتدأ خبره ﴿يَقُولُونَ﴾ والواو للاستئناف ؟ وعلى الأول طائفة يسيرة ، منهم مجاهد ؛ وهو رواية عن ابن عباس ، فأخرج ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، قال : أنا تمنى يعلم تأويله .

وأخرج عبد بن حميد ، عن مجاهد في قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، قال : يعلمون تأويله ويقولون آمنا به .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن الضحاك قال : الراسخون في العلم يعلمون تأويله ، ولو لم يعلموا تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه ، ولا حلاله من حرامه ، ولا محكمه من متشابهه . واختار هذا القول النووي ، فقال في شرح المسم : إنه الأصح ؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته .

وقال ابن الحاجب : إنه الظاهر ؛ وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم

وَمَنْ بَعْدَهُمْ خُصُوصاً أَهْلُ السُّنَّةِ ، فَذَهَبُوا إِلَى الثَّانِي ، وَهُوَ أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .
 قَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ : لَمْ يَذْهَبْ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ إِلَّا شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ ، وَاخْتَارَهُ الْقُتَيْبِيُّ
 قَالَ : وَقَدْ كَانَ بِمَقْتَدِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، لَكِنَّهُ سَهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . قَالَ : وَلَا غَرْو ،
 فَإِنَّ لِكُلِّ جَوَادٍ كِبُورَةً ، وَلِكُلِّ عَالِمٍ هَفْوَةٌ .

قُلْتُ : وَيَدُلُّ لَصَحَّةِ مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ ، مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ وَالْحَاكِمُ فِي
 مُسْتَدْرَكِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ : « وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » وَيَقُولُ الرَّاسِيخُونَ
 فِي الدِّينِ آمَنَّا بِهِ ^(١) . فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَأَوَّ لِلْإِسْتِثْنَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَإِنْ لَمْ تُثَبِّتْ
 بِهَا الْقِرَاءَةُ ، فَأَقْلُّ دَرَجَاتِهَا أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى تَرْجَمَانِ الْقُرْآنِ ، فَيَقْدَمُ
 كَلَامُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ دُونِهِ . وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى ذِمِّهِ مَتَّبِعِي الْمُنَاشَبَةِ وَوَصَفَهُمْ
 بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ ، وَعَلَى مَدْحِ الَّذِينَ فَوَضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ ، وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ كَمَا مَدَحَ اللَّهُ
 الْمُؤْمِنِينَ بِالْغَيْبِ . وَحَكَى الْقِرَاءَةُ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ أَيْضًا ﴿ وَيَقُولُ الرَّاسِيخُونَ ﴾ .
 وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ فِي الْمَصَاحِفِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ
 ﴿ وَإِنْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِيخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ .

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ . تَلَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ
 الْآيَةَ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٢) . قَالَتْ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا نَشَابَهُ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ
 سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُهُمْ » .

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :
 « لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي إِلَّا ثَلَاثَ خِلَالٍ : أَنْ يَكْفُرَ لَهُمُ الْمَالُ فَيَتَحَاسَدُوا
 فَيَقْتُلُوا ، وَأَنْ يَفْتَحَ لَهُمُ الْكِتَابُ ، فَيَأْخُذَهُ الْمُؤْمِنُ بِيَتْنِي تَأْوِيلَهُ : وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » . الْحَدِيثُ .

وأخرج ابن مَرْدَوَيْهٖ ؛ من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّ القرآن لم ينزل ليَكْذَبْ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَمَا عَمِلْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَمَا تَشَابَهَ فَأَمْنُوا بِهِ » .

وأخرج الحاكم ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَيَوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ : زَا جَر ، وَآمِر ، وَحَلَالٌ ، حَرَامٌ ، وَمُتَشَابِهٌ ، وَأَمْثَالٌ ؛ فَأَحْلُوا حَلَالَهُ ، وَحَرَّمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ ، وَانْتَهَوْا عَمَّا نَهَيْتُمْ عَنْهُ ، وَاعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ ، وَاعْمَلُوا بِمَحْكَمِهِ ، وَأَمْنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » .

وأخرج البيهقي في الشعب نحوه ، من حديث أبي هريرة .

وأخرج ابن جرير ، عن ابن عباس مرفوعًا : « أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : حَلَالٌ ، وَحَرَامٌ ، لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِحِمَايَتِهِ ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعَرَبُ ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِهِ الْعُلَمَاءُ ، وَمُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ سِوَى اللَّهِ فَهُوَ كَاذِبٌ » . ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا بِنَحْوِهِ .

وأخرج ابنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الْعَوْفِيِّ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : « نَوْْمُنَ بِالْحَدِّثِ ، وَنَدِينُ بِهِ ، وَنَوْْمُنَ بِالْمُتَشَابِهِ وَلَا نَدِينُ بِهِ ، وَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كُلِّهِ » .

وأخرج أيضًا عن عائشة ، قالت : « كَانَ رَسُولُهُمْ فِي الْعِلْمِ أَنْ آمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ ، وَلَا يَعْلَمُونَهُ » .

وأخرج أيضًا عن أبي الشعثاء وأبي نعيم ، قال : إِنْ كُنْتُمْ تَصِلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَهِيَ مُقَطَّوعَةٌ .

وأخرج الدرامي في مسنده ، عن سليمان بن يسار ، أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ صَبِيغٌ ، قَدِيمٌ الْمَدِينَةِ ، لَجَّلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ ، وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ ، فَقَالَ : مَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبِيغٍ ، فَأَخَذَ عُمَرُ عَرَجُونَا مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينَ ،

فضربه حتى دَمِيَ رأسه ، وفي رواية عنده : فضربه بالجريد حتى ترك ظهره دَبْرَةً ، ثم تركه حتى برأ ، ثم عادله ، ثم تركه حتى برأ ، فدعا به ليعود ، فقال : إِنْ كُنْتُ تَرِيدُ قَتْلِي فَأَقْتُلْنِي قَتْلًا جَمِيلًا . فَأَذِنَ لَهُ إِلَى أَرْضِهِ ، وَكُتِبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَلَّا يَجَالِسَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وَأَخْرَجَ الدَّارِمِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، قَالَ : إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ نَاسٌ يَجَادِلُونَكُمْ بِمَشَبَهَاتِ الْقُرْآنِ ، نَغْذُوهُمْ بِالشَّنِّ ، فَإِنَّ أَصْحَابَ الشَّنِّ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ .
فهذه الأحاديث والآثار تدلّ على أن التشابه مما لا يملئه الله ، وأن الخوص فيه مذموم ، وسيأتي قريباً زيادة على ذلك .

قال الطيبي : المراد بالحكم ما أتضح معناه ، والتشابه بخلافه ؛ لأن اللفظ الذي يقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أولاً ، والثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالاته على ذلك الغير أرجح أولاً ، والأول هو الظاهر ، والثاني إما أن يكون مساوياً أولاً ، والأول هو الحمل والثاني المؤول فللمشترك بين النص والظاهر هو الحكم ، والمشارك بين الحمل والمؤول هو التشابه . ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع الحكم موقفاً^(١) للتشابه ، قالوا : فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله . ويعضد ذلك أسلوب الآية ، وهو الجمع مع التقسيم ، لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب ، بأن قال : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء ، فقال أولاً : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ إلى أن قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وكان يمكن أن يقال : « وأما الذين في قلوبهم استقامة ، فيسمعون الحكم » لكنه وضع موضع ذلك ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ لإتيان لفظ الرسخ ؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التسبّع^(٢) العام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد ، ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ، وكفى بدعاء الراسخين في العلم ﴿ رَبَّنَا

لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا... ﴿١﴾ إلى آخره شاهد على أن ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله : ﴿وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ . وفيه إشارة إلى أن الوقف على قوله : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ تام ، وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث ، بقوله : « فاحذروهم » .

وقال بعضهم : العقل مبتلى باعتقاد حقيقة التشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة كالحكيم إذا صنف كتاباً أجل فيه أحياناً ، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وكذلك يتخذ علامة يختارها من يطلعها على سره . وقيل : لو لم يتل العقل الذي هو أشرف البدن ، لاستمر العالم في أبهة العلم على التمرّد ، فبذلك يستأنس إلى التذلّل بمن العبودية ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها . وفي ختم الآية بقوله تعالى : ﴿وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولَ الْأَلْبَابِ﴾ تعريضٌ بالرائعين ، ومدح للراسخين ، يعني من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه ، فليس من أولي العقول ، ومن ثم قال الراسخون : ﴿رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا...﴾ إلى آخر الآية ، فخصموا لبارئهم لاستئزال العلم اللدني ، بعد أن استعاضوا به من الزيف النقصاني .

وقال الخطابي : المتشابه على ضربين : أحدهما إذا رُد إلى المحكم واعتُبر به عرف معناه ، والآخر مالا سبيل إلى الوقوف على حقيقته ؛ وهو الذي يتبعه أهل الزيف فيطلبون نأويله ، ولا يبلغون كنهه ، فيرتابون فيه فيفتنون .

وقال ابن الحصار : قسم الله آيات القرآن إلى محكم ومتشابه ، وأخبر عن المحكمات أنها أم الكتاب ؛ لأن إليها ترد المتشابهات ، وهي التي تعتمد في فهم مراد الله من كل ما يتقدم به من معرفته وتصديق رسله وامثال أوامره ، واجتنب نواهيه ؛ وبهذا الاعتبار كانت أمّهات . ثم أخبر عن الذين في قلوبهم زيف أنهم هم الذين يتبعون متشابه منه ؛ ومعنى ذلك أن من لم يكن على يقين من المحكمات ، وفي قلبه شك واسترابة

كانت راحته في تنبُّع المشكلات المتشابهات ؛ ومراد الشارع منها التقدم إلى فهم المحكمات ، وتقدم الأمهات ؛ حتى إذا حصل اليقين ورسخ العلم لم تبيل بما أشكل عليك . ومراد هذا الذي في قلبه زيع التقدم إلى المشكلات ؛ وفهم التشابه قبل فهم الأمهات ، وهو عكس المعقول والعتاد والمشروع ؛ ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يقرحون على رسلهم آيات غير الآيات التي جاءوا بها ، ويظنون أنهم لوجاءتهم آيات آخر لآمنوا عندها جهلا منهم ، وما علموا أن الإيمان بإذن الله تعالى انتهى .

وقال الراغب في مفردات القرآن : الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب : محكم على الإطلاق ، ومتشابه على الإطلاق ، ومحكم من وجه متشابه من وجه .

فالتشابه بالجملة ثلاثة أضرب :

متشابه من جهة اللفظ فقط ، ومن جهة المعنى فقط ومن جهتهما .

فالأول ضربان : أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة ؛ إما من جهة الغرابة نحو « الأب » و « يزفون » ، أو الاشتراك كاليد واليمين ^(١) .

وثانيهما يرجع إلى جملة الكلام المركب ؛ وذلك ثلاثة أضرب :
ضرب لاختصار الكلام ^(٢) ، نحو ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾ ^(٣) ،

وضرب لبسطه ، نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٤) ، لأنه لو قيل « ليس مثله شيء » كان أظهر للسامع .

وضرب لنظم الكلام ، نحو ﴿ أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا ﴾ ^(٥) ، تقديره « أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً » .
والتشابه من جهة المعنى أو صاف الله تعالى وأوصاف القيامة ؛ فإن تلك الأوصاف لا تتصور

لنا ؛ إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه ، أو ليس من جنسه .

والتشابه من جهتهما خمسة أضرب :

الأول من جهة السكينة كالعموم والخصوص ، نحو ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٦) ،

(١) المفردات : « وإمام من جهة مشاركة في اللفظ » (٢) المفردات : لبسط الكلام .

(٣) النساء ٣ (٤) الشورى ١١ (٥) الكهف ١ ، ٢

(٦) التوبة ٥

والثاني من جهة الكيفية كالوجوب والندب ، نحو ﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(١) .

والثالث من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ ، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(٢) .
والرابع من جهة المكان والأمر التي نزلت فيها ، نحو ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِبَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ ^(٤) ، فإن من لا يعرف عاداتهم في الجاهلية يتعذر عليه تفسير هذه الآية .

الخامس من جهة الشروط ، التي بها يصح بها الفعل أو يفسد ك شروط الصلاة والنكاح .
قال : وهذه الجملة إذا تصوّرت ، علم أن كلّ ما ذكره المفسرون في تفسير التشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم .

ثم جميع التشابه على ثلاثة أضرب :

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك .

وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام الغائقة .

وضرب متردد بين الأمرين ، يختص بمعرفة بعض الراغبين في العلم ، ويخفى على من دونهم وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لاين عباس : اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل .

وإذا عرفت هذه الجهة عرفت أن الوقف على قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، ووصله بقوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ جائز ، وأن لكل واحد منهما وجهاً حسبما دل عليه التفصيل المتقدم . انتهى ^(٥) .

وقال الإمام نجر الدين : صرف اللفظ عن الراجع إلى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل ، وهو إما لفظي أو عقلي :

والأول لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية ، لأنه لا يكون قاطعاً ، لأنه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة ، وانتفاؤها مطلقاً والموقوف على المظنون مطلقاً ، والظني لا يكتفي به في الأصول .

وأما العقلي ؛ فإنما يفيد صرف اللفظ من ظاهره لكونه الظاهر محالاً ، وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل ؛ لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز ، وتأويل على تأويل ، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي والدليل اللفظي في الترجيح ضعيف ، لا يفيد إلا الظن ، والظن لا يعمل عليه في المسائل الأصولية القطعية ؛ فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال ، ترك الخوض في تعيين التأويل . انتهى .

وحسبك بهذا الكلام من الإمام !

• • •

فصل

من المشابه آيات الصفات ، ولابن اللبان فيها تصنيف مفرد ، نحو ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَتُصْنَعَنَّ عَلَى عَيْنِي ﴾ ^(٤) ، ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٦) .

وجهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها ، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ، ولا تفسرها مع تنزيها له عن حقيقةها .

أخرج أبو القاسم اللالكائي^(١) في السنة عن طريق قرّة بن خالد ، عن الحسن ، عن أمّه ، عن أم سلمة في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، قالت : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإقرار به من الإيمان ، والجحود به كفر . وأخرج أيضاً عن ربيعة بن عبد الرحمن ، أنه سئل عن قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، فقال : الإيمان غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ المبين ، وعلينا التصدّق . وأخرج أيضاً عن مالك ، أنه سئل عن الآية ، فقال : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . وأخرج البيهقي عنه ، أنه قال : « هو كما وصف نفسه ، ولا يقال : كيف وكيف . مرفوع .

وأخرج اللالكائي عن محمد بن الحسن ، قال : اتفق الفقهاء كلّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه . وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية : المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة ، مثل سفيان الثوري ومالك وابن المبارك وابن عيّنة ووكيع وغيرهم ، أنهم قالوا : « نروى هذه الأحاديث كما جاءت ، ونؤمن بها ، ولا يقال : كيف ، ولا نقسّر ولا نتوهم » .

وذهبت طائفة من أهل السنة على أننا نؤوّلها على ما يليق بجلاله تعالى ؛ وهذا مذهب الخلف . وكان إمام الحرمين يذهب إليه ، ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : الذي نرتضيه ديناً ، وندين الله به عقداً ، أتباع سلف الأئمة ، فإنهم درجوا على ترك التقرّض لمعانها .

وقال ابن الصلاح : على هذه الطريقة مضى صدر الأئمة وساداتها ، وإياها اختار

(١) هو هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي ، منسوب إلى اللواتك التي تلبس الأرجل ، على خلاف القياس . كان من من فقهاء الشافعية ، وصاحب كتاب السنن ، توفي سنة ٤١٨ هـ . تاريخ بغداد ١٤ : ٧٠

أئمة الفقهاء وقاداتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

واختار ابن بَرّهان مذهب التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين الفريقين : هل يجوز أن يكون في القرآن شيء لم نعلم معناه ، أولا ، بل يعلمه الراسخون في العلم ؟

وتوسط ابن دقيق العبد فقال : إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيداً توقفت عنه ، وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، قال : وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب ، قلنا به من غير توقيف كما في قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فنحمله على حق الله وما يجب له .

ذكر ما وقفت عليه من تأويل الآية المذكورة

على طريقة أهل السنة

من ذلك صفة الاستواء ، وحاصل ما رأيت فيها سبعة أجوبة :

أحدها : حكى مقاتل والكلبي عن ابن عباس ، أن « استوى » بمعنى استقر ، وهذا إن صحّ يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم .

ثانيها : أن « استوى » بمعنى « استولى » وردّ بوجهين :

أحدهما : أن الله تعالى مستول على السكونين والجنة والنار وأهلها ، فأى فائدة في تخصيص العرش !

والآخر أن الاستيلاء ، إنما يكون بعد قهرٍ وغلبة ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك .

أخرج اللالكائي في السنة عن ابن الأعرابي ، أنه سئل عن معنى « استوى » فقال : هو على عرشه كما أخبر ، فقليل : يا أبا عبد الله معناه « استوى » ؟ قال : اسكت ،

لا يقال : استوى على الشيء ؛ إلا إذا كان له مضاد ، فإذا غلب أحدهما قيل : اعتولى .

ثالثها : إنه بمعنى صمد ، قاله أبو عبيد ؛ وردّ بأنه تعالى منزّه عن الصعود أيضاً .

رابعها : أن التقدير : « الرحمن غلا » ، أى : ارتفع من العلو ، والعرش له استوى . حكاه

إسماعيل الضير في تفسيره .

وردّ بوجهين : أحدهما أنه جعل على فعلا ، وهى حرف هنا باتفاق ، فلو كانت فعلاً لكتبت بالألف ، كقوله : ﴿ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) . والآخر أنه رفع « العرش » ، ولم يرفعه أحد من القراء .

خامسها : أن الكلام تم عند قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ، ثم ابتدأ بقوله : ﴿ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ .

وردّ بأنه يزيل الآية عن نظمها ومرادها .

قلت : ولا يأتى له فى قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ .

سادسها : أن معنى « استوى » أقبل على خلق العرش وعهد إلى خلقه ، كقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ ^(٢) ، أى قصد عهد إلى خلقها . قاله القراء والأشعرى وجماعة أهل المعاني . وقال إسماعيل الضير : إنه الصواب .

قلت : يبيده تعديته بعلى ، ولو كان كما ذكره لتعدى إلى كافى قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) .

سابعها : قال ابن اللبان : الاستواء المنسوب إليه تعالى بمعنى اعتدل ، أى قام بالعدل ، كقوله تعالى : ﴿ قَانِمًا بِالْإِصْطِطِ ﴾ ^(٣) ، والعدل هو استواؤه ، ويرجع معناه إلى أنه أعطى بجزته كل شئ خلقه موزوناً بحكمته البالغة .

ومن ذلك النفس فى قوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(٤) ،

وَوُجَّهَ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى سَبِيلِ الْمَشَاكِلَةِ مُرَادًا بِهِ الْغَيْبُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ كَالنَّفْسِ .

وقوله : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ ^(١) أى عقوبته وقيل : آيابه .

وقال الشَّهْبَلِيُّ : النَّفْسُ عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظة النفساء والشيء النفس ، فصَلَحَتْ للتعبير عنه سبحانه وتعالى .

وقال ابن اللِّبَانِ : أَوَّلُهَا الْعُلَمَاءُ بِتَأْوِيلَاتٍ ؛ مِنْهَا أَنَّ النَّفْسَ عِبْرَتُهَا عَنِ الذَّاتِ ، قَالَ : وَهَذَا وَإِنْ كَانَ سَائِفًا فِي اللَّفْظِ ، وَلَكِنْ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهَا بِنِيَّةِ الْمَعْنَى لِلظَّرْفِيَّةِ مَحَالٍ عَلَيْهِ تَعَالَى .
وقد أَوَّلَاهَا بَعْضُهُمْ بِالْغَيْبِ ، أَيْ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي غَيْبِكَ وَسِرِّكَ ، قَالَ : وَهَذَا حَسَنٌ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْآيَةِ : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ^(١) .

وَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهَ وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِالذَّاتِ . وَقَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَاجِهُ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ ^(٤) ، الْمُرَادُ إِخْلَاصَ النِّيَّةِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ قَوْمٌ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، أَيْ الْجِهَةُ الَّتِي أُمِرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهَا .

وَمِنْ ذَلِكَ : الْعَيْنُ ، وَهِيَ مُؤَوَّلَةٌ بِالْبَصَرِ أَوْ الْإِدْرَاكِ . بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَهَا حَقِيقَةٌ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِتَوْحُمِ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهَا حِجَازٌ ، وَإِنَّمَا الْحِجَازُ فِي تَسْمِيَةِ الْمَعْضُوبِ بِهَا .

وَقَالَ ابْنُ اللَّبَّانِ : نِسْبَةُ الْعَيْنِ إِلَيْهِ تَعَالَى اسْمُ لَايَاتِهِ الْمُبْصِرَةِ ، الَّتِي بِهَا سَبَّحَانَهُ يَنْظُرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَبِهَا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً ﴾ ^(٦) : نِسْبُ الْبَصَرِ لِلآيَاتِ عَلَى سَبِيلِ الْحِجَازِ تَحْقِيقًا ، لِأَنَّهَا الْمُرَادَةُ بِالْعَيْنِ الْمُنْسَوْبَةِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : ﴿ قَدْ

(١) آل عمران ٢٩

(٢) الأنعام ٥٢

(٣) الإنسان ٩

(٤) الليل ٢٠

(٥) البقرة ١١٥

(٦) النمل ١٣

جاءكم بَصَائِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا ﴿١﴾ ، قال : فقوله : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿٢﴾ ، أى بآياتنا ننظرها إلينا ، وننظر بها إليك ، قال : ويؤيد أن المراد بالآعين هنا الآيات كونه عاين بها الصبر لحكم ربّه ، صريحاً في قوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا * فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿٣﴾ ، قال : وقوله في سفينة نوح : ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾ ﴿٤﴾ ، أى بآياتنا ، بدليل : ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ نَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾ ﴿٥﴾ ، وقال : ﴿وَلِتَصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ ﴿٦﴾ ، أى على حكم أبى التى أوحيتها إلى أمك ، ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ...﴾ ﴿٧﴾ ، الآية. انتهى .

وقال غيره : المراد في الآيات كلاءته تعالى حفظه .

ومن ذلك : اليد في قوله : ﴿لَمَّا خَلَّقتُ يَدَيَّ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿بَدَأَ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿٩﴾ ، ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾ ﴿١١﴾ ، وهى مؤولة بالقدرة . وقال السبيلى : اليد فى الأصل كالبصر عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار فى قوله : ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ ﴿١٢﴾ ، ولم يمدحهم بالجوارح ، لأن المدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : ولهذا قال الأشعرى : إن اليد صفة ورد بها الشرع . والذى يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة ، إلا أنها أخص والقدرة أعم ، كالحبة مع الإرادة والمشيئة ؛ فإن فى اليد تشريفاً لازماً .

وقال البهوى فى قوله : ﴿بِيَدَيَّ﴾ : فى تحقيق الله التشنية فى اليد دليل على أنها ليست بمعنى القدرة والقوة والنعمة ، وإنما هما صفتان من صفات ذاته .

(٣) الإنسان ٢٣

(٢) الطور ٤٨

(١) الأنعام ١٠٤

(٦) طه ٢٩

(٥) هود ٤١

(٤) القمر ١٤

(٩) الفتح ١٠

(٨) ص ٧٥

(٧) القصص ٧

(١٢) ص ٤٥

(١١) الحديد ٢٩

(١٠) يس ٧١

وقال مجاهد: اليد هاهنا صلة وتأكيد ، كقوله : ﴿ وَبَيَّ قَى وَجْهَ رَبِّكَ ﴾ ^(١) ، قال
البغوى : وهذا تأويل غير قوى ، لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن
كنت خلقتك فقد خلقتنى ، وكذلك فى القدرة والمنة لا يكون لآدم فى الخلق مرتبة
على إبليس .

وقال ابن اللبان ^(٢) : فإن قلت : فما حقيقة اليدى فى خلق آدم ؟ قلت : الله أعلم بما أراد ؛
ولكن الذى استثمرته من تدبر كتابه ، أن «اليدى» استعارة لنور قدرته القائم بصفة
فضله ، ولنورها القائم بصفة عدله . وثبته على تخصيص آدم وتكريمه بأن جمع له فى خلقه
بين فضله وعدله . قال : وصاحبة الفضل هى اليمين ، التى ذكرها فى قوله : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ
مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ ^(٣) سبحانه وتعالى .

ومن ذلك : الساق فى قوله : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ^(٤) ، ومعناه عن
شدة وأمر عظيم ، كما يقال : قامت الحرب على ساق .
أخرج الحاكم فى المستدرک من طريق عكرمة ، عن ابن عباس ، أنه سئل عن قوله :
﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ، قال : إذا خفى عليكم شىء من القرآن فابتغوه فى الشعر ،
فإنه ديوان العرب ، أما سمعتم قول الشاعر :

اصبر عناقٍ إنه شرّ باقٍ قد سنّ لى قومك ضرب الأعناقِ
* وقامت الحربُ بنا على ساقِ *

قال ابن عباس : هذا يوم كرب وشدة .

ومن ذلك : الجنب فى قوله تعالى : ﴿ عَلَى مَا قَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، أى

(١) الرحمن ٢٧ (٢) هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشق ، مفسر من علماء العربية . وله
كتاب «ردء ما فى الآيات المشابهة إلى ما فى الآيات المحكمات» . توفى سنة ٧٤١ هـ - الدور طبعه سنة ١٣٠٠
(٣) الزمر ٦٨ (٤) القلم ٤٢ (٥) الزمر ٥٦

في طاعته وحقه ، لأن التفريط إنما يقع في ذلك ، ولا يقع في الجنب الممهود .

ومن ذلك : صفة القرب في قوله : ﴿ فَأَنَا قَرِيبٌ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٢) ، أى بالعلم .

ومن ذلك : صفة الفوقية في قوله : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ^(٤) ، والمراد بها العلو من غير جهة ، وقد قال فرعون : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ ^(٥) ، ولا شك أنه لم يرد العلو المكناني .

ومن ذلك : صفة المجئ في قوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ أَوْثَانِي رَبُّكَ ﴾ ^(٧) ، أى أمره ، لأن الملك إنما يأتي بأمره أوتيسليطه ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْمُ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٨) ، فصار كما لو صرّح به .

وكذا قوله : ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ ^(٩) ، أى اذهب بربك ، أى بتوفيقه وقوته . ومن ذلك : صفة الحب في قوله : ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ فَأَتَيْنَاوْنِي بِحَبِيبِكُمْ اللَّهُ ﴾ ^(١١) .

وصفة الغضب في قوله : ﴿ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١٢) .

وصفة الرضا في قوله : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ^(١٣) .

وصفة المجب في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ ^(١٤) ، بضم القاء ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ ^(١٥) .

(٣) الأمام ١٨

(٦) الفجر ٢٢

(٩) المائدة ٢٤

(١٢) النحل ٦

(١٥) الزمر ٥

(٢) في ١٦

(٥) الأعراف ١٢٧

(٨) الأنبياء ٢٧

(١١) آل عمران ٣١

(١٤) الصافات ١٢

(١) البقرة ١٨٦

(٤) النحل ٥٠

(٧) الأمام ١٥٨

(١٠) المائدة ٥٠

(١٣) المائدة ١١٩

وصفة الرحمة في آيات كثيرة .

وقد قال العلماء : كل صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسر بلازمها ، قال الإمام فخر الدين : جميع الأعراض النفسانية — أعنى الرحمة والفرح ، والشُّرور والغضب ، والحياء والمكر والاستهزاء — لها أوائل ولها غايات ، مثاله الغضب فإنَّ أوله غليان دم القلب ، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى الم غضوب عليه ، فلفظ الغضب في حق الله لا يحمل على أوله الذي هو غليان دم القلب ، بل على غرضه الذي هو إرادة الإضرار ؛ وكذلك الحياء له أول وهو انكسار يحصل في النفس ، وله غرض وهو ترك الفعل ، فلفظ الحياء في حق الله يحمل على ترك الفعل لا على انكسار النفس ، انتهى .

وقال الحسين بن الفضل : العجب من الله إنكار الشيء وتعظيمه . وسئل الجنيد عن قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ ، فقال : إن الله لا يجب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله ، فقال : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾ ، أى هو كما نقول .

* * *

ومن ذلك : لفظه « عند » في قوله تعالى : ﴿ عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ ^(١) ، و﴿ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ ^(٢) ، ومعناها الإشارة إلى التمكين والزلفى والرقعة .

* * *

ومن ذلك قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْمًا كُنْتُمْ ﴾ ^(٣) أى بعلمه ، وقوله : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴾ ^(٤) . قال البيهقي : الأصح أن معناه أنه المعبود في السموات وفي الأرض ، مثل قوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ^(٥) .

وقال الأشعري: الظرف متعلق بـ «يدلم» أى عالم بما فى السموات والأرض.

* * *

ومن ذلك قوله: ﴿سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَا الثَّقَلَانِ﴾ ^(١)، أى ستفصد لجرائكم

تنبيه

قال ابن اللبان: ليس من التشابه قوله تعالى: ﴿إِنْ بَطَشَ رَبُّكَ لَشَدِيدٌ﴾ ^(٢)، لأنه قسره بعده بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾، تنبيها على أن بطشه عبارة عن تصرفه فى بدئه وإعادته وجميع تصرفاته فى مخلوقاته.

فصل

ومن التشابه أوائل السور، والمختار فيها أيضا أنها من الأسرار التى لا يعلمها إلا الله تعالى، أخرج ابن المنذر وغيره، عن الشعبي، أنه سئل عن فوائح السور، فقال: إن لكل كتاب سرًّا، وإن سر هذا القرآن فوائح السور.

وخاض فى معناها آخرون، فأخرج ابن أبى حاتم وغيره من طريق أبى الضحى، عن ابن عباس فى قوله: ﴿الْم﴾ قال: أنا الله أعلم، وفى قوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ قال: أنا الله أفصل، وفى قوله: ﴿الرَّ﴾: أنا الله أرى.

وأخرج من طريق سميد بن جبير، عن ابن عباس فى قوله: ﴿الْم﴾ و﴿حَم﴾ و﴿ن﴾ قال: اسم مقطوع.

وأخرج من طريق عكرمة، عن ابن عباس، قال: ﴿الرَّ وَحَمَّ وَنَ﴾ حروف الرحمن مفرقة.

وأخرج أبو الشيخ عن محمد بن كعب القرظى، قال: ﴿الرَّ﴾ من الرحمن.

وأخرج عنه أيضاً قال : ﴿ المص ﴾ الألف من الله ، والميم من الرحمن ، والصاد من الصمد .

وأخرج أيضاً عن الضحاك ، في قوله : ﴿ المص ﴾ قال : أنا الله الصادق ، وقيل : ﴿ المص ﴾ معناه المصور ، وقيل : ﴿ الر ﴾ معناه أنا الله أعلم وأرفع ، حكاهما الكرماني في غرائب .

وأخرج الحاكم وغيره من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس في ﴿ كهيعص ﴾ ، قال : الكاف من كريم ، والهاء من هاد ، والياء من حكيم ، والعين من عليم ، والصاد من صادق .

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن سعيد بن عباس في قوله : ﴿ كهيعص ﴾ ، قال : كاف هاد أمين عزيز صادق .

وأخرج ابن أبي حاتم ، من طريق السدي ، عن أبي مالك وعن أبي صالح ، عن ابن عباس ، وعن مرة عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله : ﴿ كهيعص ﴾ ، قال : هو هاء مقطوع : الكاف من الملك ، والهاء من الله ، والياء والعين من العزيز ، والصاد من المصور .

وأخرج عن محمد بن كعب مثله إلا أنه قال : والصاد من الصمد .

وأخرج سعيد بن منصور وابن مردويه من وجه آخر عن سعيد بن عباس في قوله : ﴿ كهيعص ﴾ قال : كبير ، هاد ، أمين ، عزيز ، صادق .

وأخرج ابن مردويه من طريق الكلبي ، عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله : ﴿ كهيعص ﴾ قال : الكاف الكافي ، والهاء الهادي ، والعين العالم ، والصاد الصادق .

وأخرج من طريق يوسف بن عطية قال : سئل الكلبي عن ﴿ كهيعص ﴾ ، فحدث عن أبي صالح ، عن أم هانئ ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كاف ، هاد ، أمين ، عالم ، صادق » .

وأخرج ابن أبي حاتم عن عكرمة في قوله: ﴿كَيْبَاصٍ﴾ قال: يقول: أنا الكبير، الهادي، علي، أمين، صادق.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿طَهَ﴾، قال: الطاء من ذى الطول، والتين من القدوس، والميم من الرحمن.

وأخرج عن سعيد بن جبير، في قوله: ﴿حَمَ﴾، قال: جاء اشتقت من الرحمن، وميم اشتقت من الرحيم.

وأخرج عن محمد بن كعب في قوله: ﴿حَمِصَ﴾، قال: الحاء والميم من الرحمن، والعين من العليم، والتين من القدوس، والقاف من القاهر.

وأخرج عن مجاهد، قال: فواتح السور كلها هاء مقطعة.

وأخرج عن سالم بن عبد الله، قال: ﴿الْمَ وَحَمَّ وَنَ﴾ ونحوها اسم الله مقطعة.

وأخرج عن السدي، قال: فواتح السور أسماء من أسماء الرب جل جلاله فرقت في القرآن.

وحكى الكرماني في قوله: ﴿قَ﴾ إنه حرف من اسمه، قادر وقاهر.

وحكى غيره في قوله: ﴿نَ﴾ إنه مفتاح اسمه تعالى: نور وناصر.

وهذه الأقوال كلها راجعة إلى قول واحد، وهو إنها حروف مقطعة، كل حرفٍ منها مأخوذ من اسم من أسمائه تعالى، والاكتفاء بيمض الكلمة مهبود في العربية قال الشاعر:

* قلتُ لها فني فقالت قاف * (١)

(١) الرجز للوليد بن عتبة، الأغاني ٥: ١٣١ وتفسير الطبري ١: ٢١٢، وبمده

* لا تحسبي أننا نسينا إلا زجاف *

أى وقفت . وقال :

بالخير خبرت وإن شراًفا * ولا أريد الشر إلا أن تا^(١)

أراد : وإن شراً فشر وإلا أن تشاء .

وقال :

نادام ألا الجموا ألاتا * قالوا جميعاً كلهم ألاتا

أراد ألا تركبون ، ألا فاركبوا .

وهذا القول اختاره الزجاج ، وقال : العرب تنطق بالحرف الواحد تفلّ عليه به على

الكلمة التي هو منها . وقيل إنها الاسم الأعظم ، إلا أنا لا نعرف تأليفه منها . كذا نقله ابن عطية .

وأخرج ابن جرير بسند صحيح عن ابن مسعود ، قال : هو اسم الله الأعظم .

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي أنه بلغه عن ابن عباس قال : ﴿الم﴾ . اسم من أسماء الله الأعظم .

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال :

﴿الم﴾ ، و﴿طسم﴾ ، و﴿ص﴾ ، وأشباهاها قسم أقسم الله به ، وهو من أسماء الله ، وهذا يصلح أن يكون قولاً ثالثاً ، أى أنها برزمتها أسماء الله ويصلح أن يكون من القول

الأول ومن الثانى . وعلى الأول مشى ابن عطية وغيره . ويؤيده ما أخرجه ابن ماجه فى تفسيره من طريق نافع بن أبى نعيم القارى ، عن فاطمة بنت علي بن أبى طالب أنها سمعت علي بن أبى طالب يقول : يا ﴿كهيعص﴾ اغفر لى ، وما أخرجه ابن أبى حاتم عن الربيع بن أنس فى قوله : ﴿كهيعص﴾ قال : يامن يحجر ولا يحجار عليه .

وأخرج عن أنسب ، قال : سألت مالك بن أنس : أينبغي لأحد أن يبتى ﴿يَس﴾ ؟ فقال : ما أراه ينبغي ، لقول الله : ﴿يَس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ ، يقول : هنا سمي تسميت به . وقيل هي أسماء للقرآن كالفرقان والذكر ، أخرجه عبد الرزاق عن قتادة ، وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ « كل جاء في القرآن فهو اسم من أسماء القرآن » . وقيل : هي أسماء للسور ، نقله الماوردي وغيره عن زيد بن أسلم ، ونسبه صاحب الكشاف إلى الأكثر .

وقيل : هي فوائح للتور كما يقولون في أول القصائد « بل » و « لا بل » . أخرج ابن جرير ، من طريق الثوري ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد قال : ﴿الم﴾ و ﴿حم﴾ و ﴿المص﴾ و ﴿ص﴾ ، ونحوها فوائح افتتح الله بها القرآن . وأخرج أبو الشيخ ، من طريق ابن جريج ، قال : قال مجاهد ﴿الم﴾ و ﴿المر﴾ فوائح افتتح الله بها القرآن . قلت : ألم يكن يقول هي أسماء ! قال : لا .

وقيل هذا حساب : « أبي جاد » لتدل على مدة هذه الأمة . وأخرج ابن إسحاق ، عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، عن جابر بن عبد الله بن رباب ، قال : مر أبو ياسر بن أخطب في رجال من يهود برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو يتلو فاتحة سورة البقرة ﴿الم﴾ * ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿﴾ ، فأتى أخاه حبي بن أخطب في رجال من اليهود ، فقال : تعلمون والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أنزل عليه ﴿الم﴾ * ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴿﴾ ، قال : أنت سمعته ؟ قال : نعم فمضى حبي في أولئك النفر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ألم تذكر أنك تتلو فيما أنزل عليك ﴿الم﴾ * ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴿﴾ ؟ فقال : بلى ، فقالوا : لقد بعث الله قبلك أنبياء ما نعلمه بين لبي مامدة ملكه ، وما أجل أمته غيرك ؛ الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، واليم أربعون ؛ فهذه إحدى وسبعون سنة ، أفندخل في دين نبي إنما مدته ملكه وأجل أمته إحدى وسبعون سنة ! ثم قال : يا محمد ، هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ، ﴿المص﴾ قال : هنما نقتل وأطول ،

الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والصاد ستون ، فهذه إحدى وثلاثون ومائة سنة ، هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ﴿ الر ﴾ ، قال : هذه أثقل وأطول ، الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والراء مائتان ، هذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة . هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم ﴿ الم ﴾ ، قال : هذه أثقل وأطول ، هذه إحدى وسبعون ومائتان ، ثم قال : لقد لبس علينا أمرُك حتى ماندرى أ قليلا أعطيت أم كثيرا ! ثم قال : قوموا عنه . ثم قال أبو ياسر لأخيه ومن معه : ما يدريك لعله قد جُمع هذا كله لحمد ؛ إحدى وسبعون ، وإحدى ثلاثون ومائة ، وإحدى وثلاثون ومائتان ، وإحدى وسبعون ومائتان ، فذلك سبعائة وأربع سنين . قالوا : لقد تشابه علينا أمرُهم ؛ فيزعمون أن هؤلاء الآيات نزلت فيهم : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ ^(١) ، أخرجه ابن جرير من هذا الطريق وابن المنذر ، ومن وجه آخر عن ابن جرير مُعْضَلًا .

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العالية في قوله ﴿ الم ﴾ : قال : هذه الأحرف الثلاثة من الأحرف التسعة والعشرين ، دارت بها الألسن ، ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسمائه تعالى ، وليس منها حرف إلا وهو من آلائه وبلائه ، وليس منها حرف إلا وهو في مدة أقوام وآجالهم ، فالألف مفتاح اسمه الله ، واللام مفتاح اسمه لطيف ، والميم مفتاح اسمه مجيد ، فالألف آلاء الله واللام لطف الله ، والميم مجد الله ، فالألف سنة واللام ثلاثون ، والميم أربعون قال الخولي : وقد استخرج بعض الأئمة من قوله تعالى : ﴿ الم ﴾ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿ أن البيت المقدس تفتحه المسلمون في سنة ثلاثة وثمانين وخمسمائة ؛ ووقع كما قاله . وقال السهلي : لعل عدد الحروف التي في أوائل التور مع حذف المكرر للإشارة إلى مدة بقاء هذه الأمة .

قال ابن حجر : وهذا باطل لا يعتمد عليه ، قد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنه الزجر عن عد « أبي جاد » ، والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر ؛ وليس ذلك بيميد ،

فإنه لا أصل له في الشريعة، وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي في فوائد رحلته : ومن الباطل علم الحروف المقطعة في أوائل التور .

وقد تحصل لي فيها عشرون قولاً وأزید ، ولا أعرف أحداً يحكم عليها بعلم ، ولا يصل منها إلى فهم .

والذي أقوله : إنه لولا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولاً متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ، بل تلى عليهم ﴿ حَمَّ ﴾ فصّت و ﴿ ص ﴾ وغيرهما ، فلم يشكروا ذلك ، بل صرّحوا بالتسليم له في البلاغة والقصاحة مع تشوفهم إلى عثرة وغيرها وحرصهم على زلة ، فدلّ على أنه كان أمراً معروفاً بينهم ، لا إنكار فيه . انتهى .

وقيل : هي تنبيهات كافية للنداء عدّه ابن عطية مغايراً للقول بأنها فوائج ، والظاهر أنه بمعناه .

قال أبو عبيدة : ﴿ ألم ﴾ افتتاح كلام . وقال الخواري : القول بأنها تنبيهات جيدة ، لأن القرآن كلام عزيز وفوائده عزيزة ، فينبغي أن يراد على سمع متنبّه ، فكان من الجائز أن يكون الله قد علم في بعض الأوقات كون النبي صلى الله عليه وسلم في عالم البشر مشغولاً ، فأمر جبريل بأن يقول عند نزوله : ﴿ ألم ﴾ و ﴿ الر ﴾ و ﴿ حم ﴾ ، ليسمع النبي صوت جبريل فيقبل عليه ، ويصفي إليه . قال : وإنما لم تستعمل الكلمات المشهورة في التنبيه كالأوامر ، لأنها من الألفاظ التي يتعارفها الناس في كلامهم ، والقرآن كلام لا يشبه الكلام ، فناسب أن يؤتى فيه بألفاظ تنبيه لم تُعهد ، لتكون أبلغ في قزع سمعه . انتهى .

وقيل : إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لقوا فيه ، فأنزل الله هذا النظم البديع ليجبوا منه ، ويكون تمجيدهم منه سبباً لاستماعهم ، واستماعهم له سبباً لاستماع ما بعده ، فترقّ القلوب ، وتلين الأفئدة . وعدّ هذا جماعة قولاً مستقلاً ، والظاهر خلافه ، وإنما يصلح هذا مناسبة لبعض الأقوال ، لا قولاً في معناه ، إذ ليس فيه بيان معنى .

وقيل : إن هذه الحروف ذُكرت لتدلّ على أن القرآن مؤلف من الحروف التي هي : ا ، ب ، ت ، ث ... فجاء بعضها مقطّعة ، وجاء تمامها مؤلفاً ، ليدلّ القوم الذين نزل القرآن بلغتهم أنه بالحروف التي يعرفونها ، فيكون ذلك تعريفاً لهم ، ودلالة على عجزهم أن يأتوا بمثله ، بعد أن علموا أنه منزّل بالحروف التي يعرفونها ، ويبنون كلامهم منها .

وقيل : المقصود بها الإعلام بالحروف التي يتركّب منها الكلام ، فذكر منها أربعة عشر حرفاً ، وهي نصف جميع الحروف ، وذكر من كل جنس نصفه .

فمن حروف الحلق : الحاء ، والعين والهاء . ومن التي فوقها القاف ، والكاف . ومن الحرفين الشفهيّين الميم . ومن المهموسة السين والحاء والكاف والصاد والهاء . ومن الشديدة المهمزة والطاء والقاف والكاف . ومن المطبقة الطاء والصاد . ومن المجهورة المهمزة والميم واللام والعين والراء والطاء والقاف والياء والنون . ومن المنفتحة المهمزة والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون ، ومن المستعيلة : القاف والصاد والطاء . ومن المنخفضة المهمزة واللام والميم والراء والكاف والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون . ومن القليلة القاف والطاء .

ثم إنه تعالى ذكر حروفاً مفردة وحرفين وحرفين وثلاثة وثلاثة وأربعة وخمسة ؛ لأن تراكيب الكلام على هذا النمط ولا زيادة على الخمسة .

وقيل : هي أمانة جعلها الله لأهل الكتاب أنه سينزل على محمد كتاباً في أول سورٍ منه حروف مقطّعة .

هذا ما وقفت عليه من الأقوال في أوائل السور من حيث الجملة ، وفي بعضها أقوال آخر ؛ فقليل : إن طه ويس بمعنى يارجل ، أو يا محمد أو يا إنسان ، وقد تقدّم في المغرب .

وقيل : هما اسمان من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم . قال السكّرمان في غرائب : ويقويه في بس قراءة «يسن» بفتح النون ، وقوله : «آل ياسين» . وقيل : طه هي طاء للأرض أو المثلث ، فيكون فعل أمر والهاء مفعول ، أو للسكرت أو مبدلة من المهمزة .

أخرج ابن أبي حاتم ؛ من طريق سميد بن جبير ، عن ابن عباس في قوله : ﴿ طه ﴾

هو كقولك : افعِل . وقيل : طه أى يابدره لأن الطاء بتسعة ، والهاء بخمسة ، فذلك أربعة عشر إشارة إلى البدر ، لأنه يتم فيها . ذكره الكرماني في غرائبهِ .

وقيل في قوله : ﴿ يس ﴾ : أى ياسيد المرسلين ، وفي قوله : ﴿ ص ﴾ . معناه صدق الله . وقيل : أقسم بالصمد الصانع الصادق : وقيل : معناه صاد يا محمد عملك بالقرآن ، أى عارضه به ، فهو أمر من المصاداة .

« وأخرج عن الحسين ، قال : صاد حدث القرآن ، يعنى انظار فيه . »

وأخرج عن سفيان بن حسين ، قال : كان الحسن يقرأها « صاد والقرآن » ، يقول : عارض القرآن . وقيل : من اسم تجز عليه عرش الرحمن ، وقيل : اسم بحر ينجي به الموتى . وقيل : معناه صاد محمد قلوب العباد ، حكاه الكرماني كلها .

وحكى في قوله : ﴿ الص ﴾ أى معناه « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ » ، وفي ﴿ حم ﴾ أنه صلى الله عليه وسلم ، وقيل : معناه « حم » ما هو كائن ، وفي « حمسق » أنه جبل قاف ، وقيل : « ق » جبل محيط بالأرض . أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد .

وقيل : أقسم بقوة قلب محمد صلى الله عليه وسلم ، وقيل : هو الكاف من قوله : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ دلت على بقية الكلمة . وقيل : معناها قف يا محمد على أداء الرسالة ، والعمل بما أمرت ، حكاه الكرماني .

وقيل : « ن » هو الحوت . أخرج الطبراني عن ابن عباس ، مرفوعا : « أول ما خلق الله القلم والحوت . قال : اكتب ، قال : ما أكتب ؟ قال : كل شئ كائن إلى يوم القيامة ، ثم قرأ : ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ ، فالنون الحوت ، والقاف القلم . وقيل : هو اللوح المحفوظ . أخرجه ابن جرير من مرسل ابن قرة مرفوعا .

وقيل : هو الدواة ، أخرجه عن الحسن وقتادة .

وقيل : هو اللداد ، حكاه ابن قرصة في غريبة .

وقيل : هو القلم ، حكاه الكرماني عن الجاهظ .

وقيل: هم اسم من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ، حكاه ابن عسكر في مبهماته
وفي المحتسب لابن حنّى أن ابن عباس ، قرأ ﴿ حَسَق ﴾ بلا عين ، ويقول : السين
كل فرقة تكون ، والقاف كل جماعة تكون .

قال ابن جنّى ، وفي هذه القراءة دليل على أن الفواحي فواصل بين السور ، ولو كانت
أسماء الله لم يحز تحريف شيء منها ، لأنها لا تكون حينئذٍ ، والأعلام تؤدى بأعيانها ،
ولا يحرف شيء منها .

وقال الكرماني في غرائبه في قوله تعالى : ﴿ الْم أَحَسِبَ النَّاسُ ﴾ : الاستفهام
هنا يدل على انقطاع الحروف عما بعدها في هذه السورة وغيرها .

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً وهو أنه : هل للحكم مزية على التشابه أولاً ؟ فإن قلتم بالثاني
فهو خلاف الإجماع أو بالأول فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلام سبحانه وتعالى سواء ،
وأنه منزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله البكري باذّي ، بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويخالفه من
وجه ، فيتفقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار
القبيح ، ويختلفان في أن الحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه ؛ فمن سمعه أمكنه أن
يستدل به في الحال ، والتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر ؛ ليحمله على الوجه المطابق ؛ ولأن
الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق . ولأن الحكم يُعلم مفصلاً ، والتشابه لا يُعلم
إلا مجملًا .

وقال بعضهم : إن قيل : ما الحكمة في إزال التشابه ممن أراد لعباده به البيان والهدى ؟
قلت : إن كان مما يمكن علمه ، فله فوائد :

منها الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بفوامضه ، والبحث عن دقائقه ؛ فإن استدعاء
المهم لمعرفة ذلك من أعظم القرب .

ومنها ظهور التفاضل ، وتفاوت الدرجات إذ لو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل ونظر ، لاستوت منازل الخلق ، ولم يظهر فضل العالم على غيره .. وإن كان مما لا يمكن علمه فله فوائد :

منها ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه ، والتفويض والتسليم والتعبد بالاستئصال به من جهة التلاوة كالمنسوخ ؛ وإن لم يحز العمل بما فيه وإقامة الحجّة عليهم لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم دلّ على أنه نزل من عند الله ؛ وأنه الذي أعجزهم عن الوقوف على معناه .

وقال الإمام غفر الدين : من للملحة من طعن في القرآن ؛ لأجل اشتماله على التشابهات ، وقال : إنكم تقولون : إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة ؛ ثم إننا نراه بحيث يتمسك به صاحب كل مذهب على مذهبه ، فالجبري متمسك بآيات الخير كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ ^(١) والقدرى يقول : هذا مذهب الكفار ، بدليل أنه تعالى حكى ذلك عنهم ^(٢) في معرض الذم في قوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ ﴾ ^(٣) ، وفي موضع آخر : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ ^(٤) . ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى : ﴿ لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَارٌ ﴾ ^(٥) .

ومثبت الجهة متمسك بقوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قَوْعِهِمْ ﴾ ^(٦) ، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٧) ، والنافي متمسك بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٨) .

ثم يستى كل واحد الآيات الموافقة لمذهبه محكمة ، والآيات المخالفة له متشابهة ؛ وإنما آل في ترجيح بعضها على البعض إلى ترجيحات خفية ووجوه ضعيفة ؛ فكيف يليق

(٣) البقرة ٨٨

(٦) طه ٥

(٢) فصلت ٥

(٥) النحل ٥٠

(١) الأنعام ٢٥

(٤) الأنعام ١٠٣

(٧) الشورى ١١

بالحكيم أن يجعل الكتاب الذى هو المرجوع إليه فى كل الدين إلى يوم القيامة هكذا !
قال : والجواب أن العلماء ذكروا الوقوع المتشابه فيه فوائد :

مها أنه يُوجب المشقة فى الوصول إلى المراد ، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب .
ومنها أنه لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد ؛ وكان
يصير مبهماً مطلقاً لكل ما سوى ذلك المذهب ؛ وذلك مما ينفر أرباب سائر المذاهب عن
قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به ؛ فإذا كان مشملاً على المحكم والمتشابه ، طمع صاحب
كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه ، وينصر مقالته ، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب ،
ويجتهد فى التأمل فيه صاحب كل مذهب ، وإذا بالفوائى ذلك صارت المحكمات مفسرة
للمتشابهات ، وبهذا الطريق يتخلص المبطل من باطله ، ويتصل إلى الحق .

ومنها أن القرآن إذا كان مشتملاً على المتشابه ، افتقر إلى العلم بطريق التأويلات ،
وترجيح بعضها على بعض ، وافتقر فى تعلم ذلك إلى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة
والنحو والمعاني والبيان وأصول الفقه ؛ ولو لم يكن الأمر كذلك لم يحتاج إلى تحصيل
هذه العلوم الكثيرة ؛ فكان فى إيراد المتشابهة هذه الفوائد الكثيرة .

ومنها أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام ، وطبائع العوام تنفر فى أكثر
الأمر عن درك الحقائق ، فمن سمع من العوام فى أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم
ولا متعيز ولا مشار إليه ، ظن أن هذا عدم ونفى ، فوقع التعطيل ؛ فكان الأصح أن
يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وتخيلوه ؛ ويكون ذلك مخلوطاً بما
يدل على الحق الصريح ، فالقسم الأول وهو الذى يخاطبون به فى أول الأمر يكون من
المتشابهات ، والقسم الثانى وهو الذى يكشف لهم فى آخر الأمر من المحكمات .

التَّوَعُّدُ الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ
فِي مُقَدِّمَةِ وَمُؤَخَّرَةِ

وهو قسمان :

(الأول) : ما أشكل معناه ، بحسب الظاهر ، فمما عرف أنه من باب التقديم والتأخير ، أتضح . وهو جدير أن يفرد بالتصنيف ، وقد تعرّض السلف لذلك في آيات :
فأخرج ابن أبي حاتم ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا ﴾ ^(١) ، قال : هذا من تقديم الكلام ، يقول : « لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة » .

وأخرج عنه أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾ ^(٢) ، قال : هذا من مقادير الكلام ، يقول : لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً .

وأخرج عن مجاهد في قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ^(٣) ، قال : هذا من التقديم والتأخير ، « أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً » .

وأخرج عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ^(٤) ، قال : هذا من المقدم والمؤخر ، أي رافعك إلى ومتوفيك .

وأخرج عن عكرمة في قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ لِّمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ^(٥) ،

(٣) : الكهف ١ ، ٢

(٢) : طه ٢٩

(١) : التوبة ٨٥

(٥) : ص ٢٦

(٤) : آل عمران ٥٥

(٣ - ٢) : الإنفاق ج ٣

قال : هذا من التقديم والتأخير ، يقول : « لهم يوم الحساب عذاب شديد بما نسوا » .
وأخرج ابن جرير عن ابن زيد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ
لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١) ، قال : هذه الآية مقدمة ومؤخرة ، إنما هي « أذاعوا
به إلا قليلا منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم ينج قليل ولا كثير » .

وأخرج عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ^(٢) ، قال : إنهم
إذا رأوا الله ، فقد رأوه ، إنما قالوا : « جهرة أرنا الله » ، قال : هو مقدم ومؤخر . قال ابن جرير :
يعنى أن سؤالهم كان جهرة .

ومن ذلك قوله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(٣) ، قال البيهقي : هذه
أول القصة ، وإن كان مؤخرًا في التلاوة . وقال الواحدى : كان الاختلاف في القتال قبل
ذبح البقرة ؛ وإنما أخر في الكلام لأنه تعالى لما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ... ﴾ ^(٤) ،
الآية ، علم المخاطبون أن البقرة لا تذبح إلا للدلالة على قاتل خفيت عينه عليهم ، فلما
استقر علم هذا في نفوسهم أتبع بقوله : ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(٣) فسألتهم
موسى ، فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ ^(٤) .

ومنه : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ ^(٥) . والأصل « هواه إلهه » ، لأن من
اتخذ إلهه هواه غير مذموم ، فقدم المفعول الثانى للعناية به .

وقوله : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ فجعله غشاء ، أحوى ^(٦) ، على تفسير « أحوى »
بالأخضر . وجعله نعتًا للمرعى ، أى أخرجه أحوى ، وأخر رعاية للفاصلة .

وقوله : ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُودٌ ﴾ ^(٧) ، والأصل « سود غرايب » ، لأن الغريب الشديد
السود .

(٣) البقرة ٧٢

(٢) النساء ١٥٣

(١) النساء ٨٣

(٦) الأعلى ٥٤

(٥) الفرقان ٤٣

(٤) البقرة ٦٧

(٧) فاطر ٢٧

وقوله: ﴿فَضَحِكْتَ فَبَشَّرْنَاهَا...﴾^(١)، أى فبشرناها فضحكت.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾^(٢)، أى لهم بها، وعلى هذا فالهم منقضى عنه.

(الثانى): ما ليس كذلك، وقد ألفت فى العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه «المقدمة فى سر الألفاظ المقدمة»، قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة فى ذلك الاهتمام كما قال سيبويه فى كتابه: كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم، وهم يبيانه أعنى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسراره، فقد ظهر لى منها فى الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرك كتقديم اسم الله تعالى فى الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ...﴾^(٤)، الآية.

الثانى: التعظيم، كقوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾^(٥)، ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾^(٦)، ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٧).

الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأنثى، نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾^(٨) الآية، والحرى فى قوله: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(٩)، والحنى فى قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ...﴾^(١٠)، الآية، ﴿وَمَا يَسْتَوِ الْأَخْيَارُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(١١)، والخليل فى قوله: ﴿وَالْخَلِيلَ وَالْيَقَالَ وَالْخَيْرَ لَتَرَى كِبُوهَا﴾^(١٢)، والسمع فى قوله: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾^(١٣)، وقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

(٣) آل عمران ١٨

(٦) الأحزاب ٥٦

(٩) البقرة ١٧٨

(١٢) النحل ٨

(٢) يوسف ٢٤

(٥) النساء ٦٩

(٨) الأحزاب ٣٥

(١١) طاهر ٢٢

(١) هود ٧١

(٤) الأنفال ٤١

(٧) التوبة ٦٢

(١٠) الأنعام ٩٥

(١٣) البقرة ٧

وَالْفُؤَادَ ﴿١﴾ ، وقوله : ﴿إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ﴾ ﴿٢﴾ حكى ابن عطية عن النقاش أنه استدلل بها على تفضيل السمع والبصر، ولذا وقع في وصفه تعالى : ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ﴿٣﴾ ، بتقديم « السميع » .

ومن ذلك تقديمه صلى الله عليه وسلم على نوح ومن معه في قوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ...﴾ ﴿٤﴾ ، الآية ، وتقديم الرسول في قوله : ﴿مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ﴿٥﴾ ، وتقديم المهاجرين في قوله : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ ﴿٦﴾ ، وتقديم الإنس على الجن حيث ذكر في القرآن ، وتقديم النبيين ، ثم الصديقين ، ثم الشهداء ، ثم الصالحين في آية النساء ، وتقديم إسماعيل على إسحاق لأنه أشرف بكون النبي صلى الله عليه وسلم من ولده وأسن ، وتقديم جبريل على ميكائيل في آية البقرة ؛ لأنه أفضل ، وتقديم العاقل على غيره في قوله : ﴿مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ ﴿٧﴾ ﴿يَسْبَحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَافَاتٍ﴾ ﴿٨﴾ .

وأما تقديم الأنعام في قوله : ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ﴾ ﴿٩﴾ ؛ فلائه تقدم ذكر الزرع ، فناسب تقديم الأنعام ، بخلاف آية «عبس» ؛ فإنه تقدم فيها ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ ﴿١٠﴾ ، فناسب تقديم «لكم» وتقديم «الؤمنين» على «الكفار» في كل موضع ، وأصحاب اليمين على أصحاب الشمال ، والسماء على الأرض ، والشمس على القمر حيث وقع إلا في قوله : ﴿خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا * وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ ﴿١١﴾ ؛ فقيل : لمرعاة الفاصلة ، وقيل : لأن انتفاع أهل السموات العائد عليهن الضمير به أكثر .

وقال ابن الأنباري : يقال إن القمر وجهه يضي لأهل السموات وظهره لأهل الأرض ؛

(١) الإسراء ٣٦	(٢) الأعمام ٤٦	(٣) الحج ٦١
(٤) الأحزاب ٧	(٥) الحج ٥٢	(٦) التوبة ١٠٠
(٧) الأنعام ٣٣	(٨) النور ٤١	(٩) السجدة ٢٧
(١٠) عبس ٢٤	(١١) نوح ١٥ ، ١٦	

ولهذا قال تعالى: ﴿فِيهِنَّ﴾ ، لما كان أكثر نوره يضيء إلى أهل السماء .
ومنه تقديم الغيب على الشهادة في قوله : ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ ^(١) ؛ لأن علمه أشرف ، وأما ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ ^(٢) فأخر فيه رعاية للفاصلة .

الرابع : المناسبة ، وهي إما مناسبة التقدم لسياق الكلام ، كقوله : ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرَىٰ حُورٌ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ ^(٣) ؛ فإن الجمال بالجمال ؛ وإن كان ثابتاً حالتي السراح والإراحة ، إلا أنها حالة إراحتهما ، وهو نجيتها من المرعى آخر النهار يكون الجمال بها أنغر ، إذ هي فيه بظان ، وحالة سراحها للمرعى أول النهار يكون الجمال بها دون الأول ، إذ هي فيه خصاص ^(٤) . ونظيره قوله : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ ^(٥) ، قدم نفي الإسراف لأن الشرف في الإنفاق .

وقوله : ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ^(٦) ، لأن الصواعق تقع مع أول برقة ، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات .

وقوله : ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ ^(٧) ، قدمها على الابن لجماع كان السياق في ذكرها في قوله : ﴿وَالَّتِي أَحْصَلَتْ فَرْجَهَا﴾ ^(٨) ، ولذلك ^(٩) قدم على الابن في قوله : ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ ^(١٠) ، وحسنه تقديم موسى في الآية قبله .

ومنه قوله : ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ ^(١١) ، قدم الحكم وإن كان العلم سابقاً عليه ؛ لأن السياق فيه لقوله في أول الآية : ﴿إِذْ يَخْشَعَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ ^(١٢) .

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر ، كقوله : ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ^(١٣) .
﴿وَأَقَدَّ عَلِمْنَا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ ^(١٤) ، ﴿لَمِنْ شَاءَ مِنْكُمْ﴾

(٣) النحل ٦

(٦) الروم ٢٤

(٩) المؤمنون ١٠

(١٢) الحديد ٣

(٢) طه ٧

(٥) الفرقان ٦٧

(٨) التحريم ١٢

(١١) الأنبياء ٧٨

(١) الزمر ٤٦

(٤) البقرة : امتلاء البطن ، والخمس : الجوع (٥) الفرقان ٦٧

(٧) الأنبياء ٩١

(١٠) الأنبياء ٧٩

(١٣) الحجر ٢٤

أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿١﴾ ، ﴿يَمَّا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ * وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأَوَّلَى وَالْآخِرَةِ﴾ ﴿٥﴾ ، وأما قوله : ﴿فَلَا الْآخِرَةُ وَالْأَوَّلَى﴾ ﴿٦﴾ ، فللمراعاة الفاصلة ، وكذا قوله : ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٧﴾ .

الخامس : الحث عليه والخص على القيام به ، حذراً من التهاون به . كتقديم الوصية على الدين في قوله : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ ﴿٨﴾ مع أن الدين مقدم عليها شرعاً .

السادس : السبق ، وهو إما في الزمان باعتبار الإيجاد بتقديم الليل على النهار ، والظلمات على النور ، وآدم على نوح ، ونوح على إبراهيم ، وإبراهيم على موسى ، وهو على عيسى ، وداود على سليمان ، والملائكة على البشر في قوله : ﴿لِلَّهِ يَصْطَلِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ ﴿٩﴾ وعادٍ على ثمود ، والأزواج على الذرية في قوله : ﴿قُلْ لَا زُوجَ لَكَ وَبَنَاتِكَ﴾ ﴿١٠﴾ .

والسنة على النوم في قوله : ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ﴿١١﴾ .

أو باعتبار الإنزال ، كقوله : ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلِ هَذَا هَدَى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ ﴿١٣﴾ .

أو باعتبار الوجوب والتكليف ، نحو ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ ﴿١٤﴾ ، ﴿فَاغْسِلُوا

(٣) الواقعة ٣٩ ، ٤٠

(٦) النجم ٢٥

(٩) الحج ٧٥

(١٢) الأعلى ١٩

(٢) القيامة ١٣

(٥٠) القصص ٧٠

(٨) النساء ١١

(١١) البقرة ٢٥٥

(١٤) الحج ٧٧

(١) البقرة ٣٧

(٤) الروم ٤

(٧) المرسلات ٣٨

(١٠) الأحزاب ٢٨

(١٣) آل عمران ٣

وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ... ﴿الآية (١)﴾ ، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٢) ،
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « نبدأ بما بدأ الله به »

أو بالذات ، نحو ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (٣) ، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا
هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (٤) وكذا جميع الأعداد كل مرتبة هي متقدمة
على ما فوقها بالذات . وأما قوله : ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خَمْسَةٍ﴾ (٥) ، فلبحث على
الجماعة والاجتماع على الخير .

السابع : السببية ، كتقديم العزيز على الحكيم ، لأنه عزّخكم ، والعليم عليه لأن
الإحكام والإتقان ناشئ عن العلم . وأما تقديم الحكيم عليه في سورة الانعام ، فلأنه
مقام تشريع الأحكام .

ومنه تقدم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة ، لأنها سبب حصول الإعانة ،
وكذا قوله : ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (٦) ، لأن التوبة سبب الطهارة ، ﴿لِكُلِّ
أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (٧) ، لأن الإفك سبب الإثم ، ﴿يَنْفُسُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا
فُرُوجَهُمْ﴾ (٨) ، لأن البصر داعية إلى الفرج .

الثامن : الكثرة ، كقوله : ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ (٩) ، لأن
الكفار أكثر ، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ...﴾ (١٠) الآية ، قدم الظالم لكثرة ، ثم
المقتصد ، ثم السابق ، ولهذا قدم السارق على السارقة ، لأن السرقة في الذكور أكثر ،
والزانية على الزانا لأن الزنى فيهن أكثر .

(٣) النساء ٣

(٦) البقرة ٢٢٢

(٩) التباين ٢

(٢) البقرة ١٥٨

(٥) سبأ ٤٦

(٨) النور ٣٠

(١) المائدة ٦

(٤) المجادلة ٧

(٧) الجاثية ٧

(١٠) فاطر ٣٣

ومنه تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً ، ولهذا وَرَدَ : « إِنْ رَحِمْتِي غَلَبَتْ غَضَبِي » .

وقوله : ﴿ إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادٍ كُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ ^(١) ، قال ابن الحاجب في أماليه : إنما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء ، ووقع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد ، وكان أقعد في المعنى المراد فقدم ، ولذلك قدّمت الأموال في قوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ ^(٢) لأن الأموال لا تتكاد تفارقها الفتنة ، ﴿ إِنْ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِفٌ ﴾ ^(٣) ، وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلاً ، فكان تقديمها أولى .

التاسع : الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا... ﴾ ^(٤) الآية ، بدأ بالأدنى لفرض الترقى ، لأن اليد أشرف من الرجل ، والعين أشرف من اليد ، والسمع أشرف من البصر . ومن هذا النوع تأخير الأبلغ ، وقد خرج عليه تقديم الرحمن على الرحيم ، والرهوف على الرحيم ، والرسول على النبي ، في قوله : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ ^(٥) ، وذَكَرَ لَكَ نَكَتَ أَشْهَرَهَا مراعاة الفاصلة .

العاشر : التدرج من الأعلى إلى الأدنى ، وخرج عليه : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لَا يَفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(٧) ، ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ^(٨) .

هذا ما ذكره ابن الصائغ ^(٩) ، وذكر غيره أسباباً آخر ، منها كونه أدل على القدرة وأعجب

(١) التباين ١٤ (٢) التباين ١٥ (٣) الطلق ٦ ، ٧
(٤) الأعراف ١٩٥ (٥) مريم ٥١
(٦) البقرة ٢٥٥ (٧) الكهف ٤١
(٨) النساء ١٧٢ (٩) هو محمد بن عبد الرحمن
ابن علي شمس الدين الحنفي ، من علماء مصر في القرن الثامن ، اشتغل بالتأليف والتصنيف ، وكتابه
المقدمة ذكره صاحب كشف الظنون . توفي سنة ٨٧٦ . وانظر النذر الكامنة ٣ : ٩٩ .

كقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...﴾^(١). الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾^(٢)، قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير، لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدل على القدرة، وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جماد والطير حيوان فاطلق.

ومنها رعاية الفواصل، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة.

ومنها إفادة الحصر للاختصاص، وسيأتي في النوع الخامس والمحمين.

تنبيه

قد تقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر، ونكتة ذلك إما لكون السياق في كل موضع يقتضى ما وقع فيه كما تقدمت الإشارة إليه، وإما لقصد البداءة والختم به للاعتناء بشأنه، كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ...﴾^(٣) الآيات، وإما لقصد التفنن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، كما في قوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٥).

وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾^(٦).

وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾^(٧).

(٣) آل عمران ١٠٦

(٦) المائدة ٤٦

(٢) الأنبياء ٧٩

(٥) الأعراف ١٦١

(١) النور ٤٥

(٤) البقرة ٥٨

(٧) الأنعام ٩١

النوع الخامس والأربعون في عامته وخاصته

العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر ، وصيغته « كل » مبتدأة ، نحو ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِمَا فَاَن ﴾ ^(١) ، أو تابعة ، نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَّعَمُونَ ﴾ ^(٢) .

وَالَّذِي وَالَّتِي وتثنيتهما وجمعهما ، نحو ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِيَا لَذِيهِ أَفْ لَكُمَا ﴾ ^(٣) ، فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول ، بدليل قوله بعد : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ ^(٤) ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَتَحَابُّ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ ^(٦) ، ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَاللَّاتِي يَبْسُتْنَ مِنَ الْحَيْضِ ... ﴾ ^(٨) ، الآية ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَنَسْتَشْهَدُوا ... ﴾ ^(٩) ، الآية ، ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُم فَاَدُومَا ﴾ ^(١٠) .

وأى وما ومن ، شرطاً واستفهاماً موصولاً ، نحو : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(١١) ، ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ ﴾ ^(١٢) ، ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ ^(١٣) .

والجمع المضاف ، نحو ﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ ^(١٤) . والمعرف بال نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١٦) .

واسم الجنس المضاف ، نحو ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ ^(١٧) ، أى كل أمر الله .

(٣) الأحقاف ١٧

(٦) يونس ٢٦

(٩) النساء ١٥

(١٢) الأنبياء ٩٨

(١٥) المؤمنون ١

(٢) الحجر ٣٥

(٥) البقرة ٨٢

(٨) الطلاق ٤

(١١) الإسراء ١١٠

(١٤) النساء ١١

(١٧) النور ٦٣

(١) الرحمن ٢٦

(٤) الأحقاف ١٨

(٧) آل عمران ١٥

(١٠) النساء ١٦

(١٢) النساء ١٢٣

(١٦) التوبة ٥

والمعرف بآل ، نحو ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(١) ، أى كل بيع ، ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، أى كل إنسان ، بدليل ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٢) .

والنكرة فى سياق النفي والنهى ، نحو ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٦) . وفى سياق الشرط ، نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ^(٧) . وفى سياق الامتناع ، نحو ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ ^(٨) .

فصل

العام على ثلاثة أقسام :

الأول : الباقي على عمومه ، قال القاضى جلال الدين البلقينى : ومثاله عزيز ، إذ ما منَ عامٌّ إلا ويتخيل فيه التخصيص ، فقولُه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٩) ، قد يخص منه غير المتكلف ، و﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(١٠) خص منها حالة الاضطراب ، وميتة السمك والجراد ، وحرَّم الربا خص منه العرايا .

وذكر الزركشى فى البرهان أنه كثير فى القرآن ، وأورد منه : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(١١) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ ^(١٢) ، ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ ^(١٥) . قلت : هذه الآيات كلها فى غير الاحكام الشرعية ، فالظاهر أن مراد البلقينى أنه عزيز

(٣) الإسماء ٢٣

(٢) العصر ٢ ، ٣

(١) البقرة ٢٧٥

(٦) البقرة ١٩٧

(٥) البقرة ٢

(٤) الحجر ٢١

(٩) الحج ١

(٨) الفرقان ٤٨

(٧) التوبة ٦

(١٢) يونس ٤

(١١) ٩٧

(١٠) المائدة ٣

(١٥) غافر ٦٤

(١٤) فاطر ١١

(١٣) الكهف ٤٩

في الأحكام الفرعية ، وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها ، وهي قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ ^(١) ، الآية ، فإنه لا خصوص فيها .

الثاني : العام المراد به الخصوص .

الثالث : العام المخصوص ، وللناس بينهما فروق .

أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد ، لا من جهة تناول اللفظ ، ولا من جهة الحكم ؛ بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها .

والثاني أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها ، لا من جهة الحكم . ومنها أن الأول مجاز قطعاً لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي بخلاف الثاني فإن فيه مذاهب أصحها أنه حقيقة ، وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة ، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء . وقال الشيخ أبو حامد إنه مذهب الشافعي وأصحابه ، وصححه السبكي ، لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بمد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص ، وذلك تناول حقيقي اتفاقاً ؛ فليكن هذا تناول حقيقة أيضاً .

ومنها أن قرينة الأول عقلية والثاني لفظية .

ومنها أن الأول قرينة لا تنفك عنه ، وقرينة الثاني قد تنفك عنه .

ومنها أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً ، وفي الثاني خلاف .

ومن أمثلة المراد به الخصوص قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ ﴾ ^(٢) ، والقائل واحد نعم بن مسعود الأشجعي أو أعرابي من خزاعة ، كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع لقيامه مقام كثير في تثبيت المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان .

قال الفارسي : وما يقوى أن المراد به واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ^(٣) ، فوقعت الإشارة بقوله « ذلكم » إلى واحدٍ بعينه ، ولو كان المعنى جمعاً لقال : « إِنَّمَا أُولَئِكَ الشَّيْطَانُ » ، فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ .

ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ ^(١)، أى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه ما فى الناس من الخصال الحميدة .

ومنها قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ ^(٢) أخرج ابن جرير من طريق الضَّحَّاك عن ابن عباس فى قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قال: إبراهيم .

ومن القريب قراءة سعيد بن جبیر ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قال فى الحنوب: يعنى آدم، لقوله: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ ^(٣) .

ومنها قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُعَلِّمُ فِي الْحَرَابِ﴾ ^(٤) أى جبريل، كما فى قراءة ابن مسعود .

* * *

وأما المخصوص فأمثلته فى القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من المنسوخ، إذ ما من عاَمٍ إلا وقد خُصَّ .

ثم المخصَّص له إما متصل وإما منفصل . فالتصل خمسة وقعت فى القرآن : أحدها الاستثناء نحو، ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ ^(٥)، ﴿وَالشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوُونَ...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ ^(٦) الآية. ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا...﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ ^(٧)، ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ^(٨)، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ^(٩) .

الثانى : الوصف، نحو ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بَيْنَهُنَّ﴾ ^(١٠) .

- | | | |
|-----------------------|------------------|-------------------------|
| (١) النساء ٥٤ | (٢) البقرة ١٩٩ | (٣) طه ١١٥ |
| (٤) آل عمران ٢٩ | (٥) النور | (٦) الشعراء ٢٣٤ ، ٢٣٧ |
| (٧) الفرقان ٦٨ ، ٧٠ | (٨) النساء ٢٤ | (٩) القصص ٨٨ |
| (١٠) النساء ٢٣ | | |

الثالث : الشرط ، نحو ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهَا خَيْرًا ﴾ ^(١) ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٢) .

الرابع : الغاية ، نحو ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَعْطُمَ رُءُوسُهُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَلَا تَحْمِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ... ﴾ ^(٦) ، الآية .

والخامس : بدل البعض من الكل ، نحو ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٧) .
والمنفصل آية أخرى في محل آخر أو حديث أو إجماع أو قياس .

ومن أمثلة ما خص بالقرآن قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَأَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٨) ، خص بقوله : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ﴾ ^(٩) ، وبقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(١٠) .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ ^(١١) ، خص من الميتة السمك بقوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ لِلسَّيَارَةِ ﴾ ^(١٢) ، ومن الدم الجامد بقوله : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ ^(١٣) .

وقوله : ﴿ وَآتَيْنَاهُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ... ﴾ ^(١٤) ، الآية خص بقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِرِءٍ ﴾ ^(١٥) .

(١) النور ٣٣

(٤) البقرة ٢٢٢

(٧) آل عمران ٩٧

(١٠) الطلاق ٤

(١٣) الأمام ١٤٥

(٢) البقرة ١٨٠

(٥) البقرة ١٩٦

(٨) البقرة ٢٢٨

(١١) المائدة ٣

(١٤) النساء ٢٠

(٣) التوبة ٢٩

(٦) البقرة ١٨٧

(٩) الأحزاب ٤٩

(١٢) المائدة ٩٦

(١٥) البقرة ٢٢٩

وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(١) ، خص بقوله : ﴿ فَعَلَيْنِ مِنْهُ مِثْلَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ^(٢) .
وقوله : ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ^(٣) ، خص بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية .

ومن أمثلة ما خص بالحديث قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٥) ، خص منه البيوع الفاسدة ، وهي كثيرة بالسنة ، ﴿ وَحَرَّمَ الرَّبَا ﴾ ^(٥) خص منه العرايا بالسنة ^(٦) .
وآيات الموارث خص منها القاتل والمخالف في الدين بالسنة .
وآية تحريم الميتة خص منها الجراد بالسنة ، وآية ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ﴾ ^(٧) خص منها الأمة بالسنة .
وقوله : ﴿ مَاءٌ طَهُورًا ﴾ ^(٨) خص منه التقييد بالسنة .
وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ ^(٩) ، خص منه من سرق دون ربع دينار بالسنة .

ومن أمثلة ما خص بالإجماع آية الموارث ، خص منها الرقيق فلا يرث بالإجماع ، ذكره مكي .

ومن أمثلة ما خص بالقياس آية الزنا : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(١٠) خص منها العمد بالقياس على الأمة المنصوصة في قوله : ﴿ فَعَلَيْنِ مِنْهُ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ^(١١) المخصص لعموم الآية ، ذكره مكي أيضاً .

فصل

من خاص القرآن ما كان مخصوصاً لعموم السنة ، وهو عزيز ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْطُغُوا الْجُزْيَةَ ﴾ ^(١٢) ، خص عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

(٣) النساء ٣

(٢) النساء ٢٥

(١) النور ٢

(٥) البقرة ٢٧٥

(٤) النساء ٢٣

(٦) قال في اللسان : « في حديث أنه رخص في العربية والعرايا قال أبو عبيد : العرايا واحدها عربية ، وهي النخلة يعربها صاحبها رجلاً محتاجاً ، والإعراء أن يجعل له ثمرة عامها »

(٩) المائدة ٢٨

(٨) الفرقان ٨

(٧) البقرة ٢٢٨

(١٢) التوبة ٣٩

(١١) النساء ٢٥

(١٠) النور ٢

وقوله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(١) ، خصّ عموم نهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض .
 وقوله : ﴿ وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأَوْبَارَهَا ... ﴾ ^(٢) الآية ، خصّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أبين من حى فهو ميت » .
 وقوله : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٣) ، خصّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم والسلام : « لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى » .
 وقوله : ﴿ فَقَاتِلُوا أَلَنَى تَبَنَى ﴾ ^(٤) ، خصّ عموم قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا التقى المسلمان بالسيف ، فاقاتل والمقتول في النار » .

فروع

منشورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول : إذا سبق العام المدح أو الذم ، فهل هو باقٍ على عمومته ؟ فيه مذاهب :
 أحدها : نعم ، إذ لا صارف عنه ، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم .
 والثاني : لا ، لأنه لم يسبق للتعميم بل للمدح أو للذم .
 والثالث — وهو الأصح : التفصيل ، فيعمّ إن لم يعارضه عام آخر لم يسبق لذلك ، ولا يعمّ إن عارضه ذلك ، جمعا بينهما .
 مثاله ولا يعارض قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ^(٥) .
 ومع المعارض قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ ^(٦) ، فإنه سبق للمدح ، وظاهره يعمّ الأختين بملك اليمين جمعا ، وعارضه في ذلك ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ ^(٧) ، فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين ، ولم يسبق للمدح ، فحيل الأول على غير ذلك بأن لم يرَ تناوله .

(١) البقرة ٢٣٨

(٢) البهل ٨٠

(٣) التوبة ٦٠

(٤) الحجرات ٩

(٥) الأعراس ١٣ ، ١٤

(٦) المؤمنون ٣ ، ٤

(٧) النساء ٢٣

(٤) - اتفاق ج ٣

ومثاله في الذم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ...﴾ (١) الآية ، فإنه سبق للذم ، وظاهره بعمّ الحلى المباح ؛ وعارضه في ذلك حديث جابر : « ليس في الحلى زكاة » فحيل الأول على غير ذلك .

الثاني اختلف في الخطاب الخاص به صلى الله عليه وسلم ، نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ، هل يشمل الأمة ؟ فقيل : نعم ؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً ، والأصح في الأصول النعم لاختصاص الصيغة به .

الثالث : اختلف في الخطاب : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » ، هل يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم على مذاهب :

أصحها - وعليه الأكثرون : نعم لعموم الصيغة له ؛ أخرج ابن أبي حاتم عن الزهري قال : إذا قال الله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا افْعَلُوا » ، فالنبي صلى الله عليه وسلم منهم .
والثاني : لا ، لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره ، ولما له من الخصائص .

والثالث : إن اقترن « قل » لم يشمله لظهوره في التبليغ ؛ وذلك قرينة عدم شموله ؛ وإلا فيشملة .

الرابع : الأصح في الأصول أن الخطاب : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » يشمل الكافر والعبد ، لعموم اللفظ . وقيل : لا بعمّ الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع ، ولا العبد ، لصرف منافعهم إلى سيده شرعاً .

الخامس : اختلف في « مَنْ » هل تناول الأنتى ؟ فالأصح نعم ، خلافاً للحنفية ، لنا قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ (٢) ، فالتفسير بهما دالٌّ على

تناول «مَنْ» لهما وقوله : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ﴾ ^(١) .

واختلف في جمع المؤنث السالم هل يتناولها ؟ فالأصح لا ، وإنما يدخلن فيه بقرنية ،
أما المكسر فلا خلاف في دخولهن فيه .



السادس : اختلف في الخطاب : «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ» ، هل يشمل المؤمنين ؟ فالأصح
لا ، لأن اللفظ قاصرٌ على مَنْ ذُكِر . وقيل : إن شركوهم في المعنى شملهم ؛ وإلا فلا .
واختلف في الخطاب : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» ، هل يشمل أهل الكتاب ؟ فقيل :
لا ، بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع . وقيل : نعم ؛ واختاره ابن السمعاني ، قال : وقوله :
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» ، خطاب تشریف لا تخصيص .

النوع السادس والأربعون
في مجلد ومبني

الحمل مالم تنضح دلالة ؛ وهو واقع في القرآن خلافاً لداود الظاهري ؛ وفي جواز بقاءه مجلاً أقوال ، أحسنها : لا يبقى الكلف بالعمل به بخلاف غيره .

وللإجمال أسباب :

منها الاشتراك ، نحو ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَمَسَ ﴾ ^(١) ، فإنه موضوع لأقبل وأدبر ، ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ﴾ ^(٢) ، فإن القرء موضوع للحيض والطمهر ، ﴿ أَوْ يَمْفُقَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ ^(٣) ، يحتمل الزوج والولى ، فإن كلا منهما بيده عقده النكاح .

ومنها الحذف ، نحو ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ^(٤) ، يحتمل « في » و « عن » .

ومنها اختلاف مرجع ضمير ، نحو ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٥) ؛ يحتمل عود ضمير الفاعل في « يرفعه » إلى ما عاد عليه ضمير « إليه » ؛ وهو الله . ويحتمل عوده إلى العمل ؛ والمعنى أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم الطيب . ويحتمل عوده إلى الكلم الطيب ؛ أى أن الكلم الطيب وهو التوحيد يرفع العمل الصالح ، لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيمان .

ومنها احتمال المطف والاستئناف ، نحو ﴿ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ ^(٦) .

ومنها غرابة اللفظ ، نحو ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(٧) .

(٣) البقرة ٢٢٨
(٦) آل عمران ٧٠

(٢) البقرة ٢٣٧
(٥) فاطر ١٠

(١) التكاوير ١٧
(٤) النساء ١٢٧
(٧) البقرة ٢٣٢

ومنها عدم كثرة الاستعمال الآن، نحو ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ﴾ ^(١) أى يسمعون، ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ ^(٢) أى متكبرا، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ ^(٣)، أى نادماً.

ومنها التقديم والتأخير، نحو ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ ^(٤)، أى ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزاماً، ﴿يَسْأَلُونَكَ كَانَتْ حَتَّىٰ عَنْهَا﴾ ^(٥)، أى يسألونك عنها كأنك حَتَّىٰ.

ومنها قلب النقول، نحو ﴿وَطُورٍ سَيْنِينَ﴾ ^(٦)، أى سيناء، ﴿عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾ ^(٧)، أى على الياس.

ومنها التكرير القاطع لوصل الكلام في الظاهر، نحو ﴿لِلَّذِينَ اسْتَفْضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ ^(٨).

فصل

قد يقع التبيين متصلاً، نحو ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ بعد قوله : ﴿الْخَيْطِ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ ^(٩).

ومنفصلاً في آية أخرى، نحو ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ ^(١٠) بعد قوله ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ ^(١١)، فإنها بينت أن المراد به الطلاق الذي يملك الرجعة بعده، ولولاها لكان الكل منحصرأ في الطلقتين.

وقد أخرج أحمد وأبو داود في ناسخه وسميد بن منصور وغيرهم، عن أبي رزين الأسدي، قال : قال رجل : يا رسول الله، أ رأيت قول الله : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ ^(١٢)، فأين الثالثة ؟ قال : التفسير بحسان.

(٣) الكهف ٤٢

(٦) التين ٢

(٩) البقرة ١٨٧

(٢) الحج ٩

(٥) الأعراف ١٨٧

(٨) الأعراف ٧٥

(١١) البقرة ٢٢٩

(١) الشعراء ٢٢٣

(٤) طه ١٢٩

(٧) الصافات ١٣٠

(١٠) البقرة ٢٣٠

وأخرج ابن مردويه ، عن أنس ، قال : قال رجل : يا رسول الله ، ذكر الله الطلاق مرتين ، فأين الثالثة ؟ قال : ﴿ إِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ ﴾ ^(١) .
 وقوله : ﴿ وَجُودُهُ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ ^(٢) ، دال على جواز الرؤية ، ومفسر أن المراد بقوله : ﴿ لَا تَذْكُرْهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٣) لا تحيط به ، دون « لا تراه » .
 وقد أخرج ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله : ﴿ لَا تَذْكُرْهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ، لا تحيط به .

وأخرج عن عكرمة أنه قيل له عند ذكر الرؤية : أليس قد قال : ﴿ لَا تَذْكُرْهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ؟ فقال : ألسن ترى السماء ؟ أفكلها ترى ! .
 وقوله : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْفَى عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٤) الآية .
 فسر قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ ﴾ ^(٥) .
 وقوله : ﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ^(٦) ، فسر قوله : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ... ﴾ ^(٧) ، الآية .
 وقوله : ﴿ فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ ^(٨) ، فسر قوله : ﴿ قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ... ﴾ ^(٩) الآية .
 وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ﴾ ^(١٠) ، فسر قوله في آية النحل : ﴿ بِالْأُنثَى ﴾ ^(١١) .

وقوله : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾ ^(١٢) ، قال العلماء : بيان هذا العهد قوله : ﴿ لَنْ أَقْتِمَ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي .. ﴾ ^(١٣) إلى آخره .
 فهذا عهده وعهدهم ﴿ لَا كُفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ... ﴾ ^(١٤) إلى آخره .

(٣) الأنعام ١٠٣

(٦) فاتحة الكتاب ٤

(٩) الأعراف ٢٣

(١٢) البقرة ٤٠

(٢) القباة ٢٢ ، ٢٣

(٥) المائدة ٣

(٨) البقرة ٣٧

(١١) النحل ٨

(١) البقرة ٢٢٩

(٤) المائدة ١

(٧) الاططار ١٨ ، ١٩

(١٠) الزخرف ١٢

(١٣) المائدة ١٢

وقوله : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) بينه قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ... ﴾ ^(٢) الآية .

وقد يقع التبيين بالسنة ، مثل ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَنَحْنُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٤) ؛ وقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نُسب الزكوات في أنواعها .

تنبيه

اختلف في آيات ، هل هي من قبيل المجمل أولا ؟

منها آية السرقة ؛ قيل : إنها مجملة في اليد ؛ لأنها تطلق على المصروف إلى الكوع ، وإلى المرفق ، وإلى المنكب ؛ وفي القطع لأنه يطلق على الإبانة ، وعلى الجرح ولا ظهور لواحد من ذلك وإبانة الشارع من الكوع تبين أن المراد ذلك . وقيل : لا إجمال فيها ؛ لأن القطع ظاهر في الإبانة .

ومنها ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ ^(٥) ؛ قيل : إنها مجملة لترددها بين مسح الكل والبعض ؛ ومسح الشارع الناصية مبين لذلك . وقيل : لا ، وإنما هي لطلق المسح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم وبفيده .

ومنها : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ ^(٦) ؛ قيل : مجملة لأن إسناد التحريم إلى العين لا يصح ؛ لأن إنما يتعلق بالفعل ، فلا بد من تقديره ، وهو محتمل لأمر لا حاجة إلى جميعها ، ولا مرجح لبعضها . وقيل : لا ، لوجود المرجح ؛ وهو العرف ؛ فإنه يقضى بأن

(٣) البقرة ٤٣

(٦) النساء ٤٣

(٢) مريم ٥٨

(٥) المائدة ٦

(١) الفاتحة ٣

(٤) آل عمران ٩٧

المراد تحريم الاستمتاع بوطء أو نحوه ؛ ويجرى ذلك في كل ما علق فيه التحريم والتحليل بالأعيان .

ومنها ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ؛ قيل : إنها مجملة لأن الربا الزيادة ؛ وما من بيع إلا وفيه زيادة ، فافتقر إلى بيان ما يحل وما يحرم . وقيل : لا ؛ لأن البيع منقول شرعاً ، فحُمل على عمومه ؛ ما لم يعم دليل التخصيص .

وقال المساوردي : للشافعي في هذه الآية أربعة أقوال :

أحدهما : أنها عامة ؛ فإن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع ، ويقتضي إباحة جميعها ؛ إلا ما خصته الدليل ؛ وهذا القول أصحها عند الشافعي وأصحها به ، لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعوع كانوا يعتادونها ، ولم يبين الجائز ، فدلّ على أن الآية تناولت إباحة جميع البيوع ؛ إلا ما خص منها ، فبين صلى الله عليه وسلم المخصوص . قال : فملى هذا في العموم قولان : أحدهما : أنه عموم أريد به العموم ، وإن دخله التخصيص .

والثاني : أنه موم أريد به المخصوص قال : والفرق بينهما أن البيان في الثاني متقدم على اللفظ ، وفي الأول متأخر عنه مقترن به . قال : وعلى القولين يجوز الاستدلال بالآية في المسائل في المختلف فيها ما لم يعم دليل تخصيص .

والقول الثاني : أنها مجملة لا يُعقل منها صحتها بيع من فساد إلا ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : ثم هل هي مجملة بنفسها أم بعارض منهي عنه من البيوع ؟ وجهان . وهل الإجمال في المعنى المراد دون لفظها ؛ لأن لفظ البيع اسم لغوي معناه معقول لكن لما قام بإزائه من السنة ما يعارضه ، تدافع العمومان ، ولم يتعين المراد إلا ببيان السنة ، فصار محلاً لتلك دون اللفظ ، أو في اللفظ أيضاً لأنه لما لم يكن المراد منه ما وقع عليه الاسم ، وكانت له شرائط غير معقولة في اللغة ، كان مشكلاً أيضاً ؟ وجهان . قال : وعلى الوجهين لا يجوز الاستدلال بها على صحة بيع ولا فساده ؛ وإن دلّت على صحة البيع من أصله . قال : وهذا هو الفرق بين العموم والجمل ؛ حيث جاز الاستدلال بظاهر العموم ، ولم يجز الاستدلال بظاهر الجمل .

واقول الثالث : أنها عامة مجملة معاً ، قال : واختلف في وجه ذلك على أوجه :
أحدها : أن العموم في اللفظ والإجمال في المعنى ، فيكون اللفظ عاماً مخصوصاً
والمعنى مجملاً لحقه التفسير .

والثاني : أن العموم في ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ والإجمال في ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(١) .
والثالث : أنه كان مجملاً ، فلما بينه صلى الله عليه وسلم صار عامّاً ، فيكون
داخلاً في الجمل قبل البيان ، وفي العموم بعد البيان ؛ فعلى هذا يجوز الاستدلال بظاهرها
في البيوع المختلف فيها .

واقول الرابع : أنها تناولت بيعاً معهوداً ، ونزلت بعد أن أحل النبي صلى الله عليه
وسلم بيوعاً وحرّم بيوعاً ، فاللام للمعّد ؛ فعلى هذا لا يجوز الاستدلال بظاهرها . انتهى .
ومنها الآيات التي فيها الأسماء الشرعية . نحو ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ ^(٢)
﴿ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِينَ فَتَحَ لَكَ الْبَيْتَ ﴾ ^(٣) . ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ ^(٤) ،
قيل إنها مجملة لاحتمال الصلاة لكل دعاء ، والصوم لكل إمساك ، والحج لكل قصد ، والمراد
بها لا تتدلّ عليه اللغة ، فافتقر إلى البيان . وقيل : لا ، بل يحمل على كل ما ذكر إلا
ما خصّ بدليل .

تنبيه

قال ابن الحنّاص ^(٥) : من الناس من جعل الجمل والمحتمل بإزاء شيء واحد . قال : والصواب أن
الجمل اللفظ المبهم الذي لا يفهم المراد منه ، والمحتمل اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين
مفهومين فصاعداً ، سواء كان حقيقة في كليهما أو بعضها . قال : والفرق بينهما أن الجمل يدلّ
على أمور معروفة ، واللفظ مشترك متردّد بينهما ، والمبهم لا يدلّ على أمر معروف مع القطع
بأن الشارع لم يفوّض لأحد بيان الجمل ، بخلاف المحتمل .

(١) البقرة ١٨٥

(٢) البقرة ٤٣

(٣) البقرة ٢٧٥

(٤) هو علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزازي الإشبيلي ،

(٥) آل عمران ٩٧

له مؤلفات ، منها أصول الفقه ، والناسخ والمنسوخ ، والبيان في تنقيح البرهان . توفي سنة ٦١١ ، التكملة لابن أبار ٦٨٦

النوع السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ

فِي نَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ

أفرده بالتصنيف خلائق لا يُحْصَوْنَ ، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو داود السجستاني وأبو جعفر النحاس ، وابن الأنباري ، ومكي ، وابن العربي ، وآخرون .
قال الأئمة : لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ .

وقد قال علي لقاضي : أتعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا ، قال : هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ .

وفي هذا النوع مسائل :

الأولى : رد النسخ بمعنى الإزالة ، ومنه قوله : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ ^(١) .

وبمعنى التبديل ، ومنه : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى التحويل ، كتناسخ الموارث ، بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .
وبمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : نسخت الكتاب ، إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه .

قال مكي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محتجاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ ؛ وأنه إنما يأتي بلفظ آخر .

وقال السعيدى : يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنَخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾ ^(٢) .
ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً بجميعه في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ ، كما قال تعالى : ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ * لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٣) .

الثانية : النسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم ، منها التيسير . وقد أجمع المسلمون على جوازها ، وأنكره اليهود ظناً منهم أنه بداء ، كالفى يرى رأى ثم يبدوله ، وهو باطل لأنه بيان مدة الحكم كالإحياء بعد الإماتة وعكسه ، والمرض بعد الصحة وعكسه ، والفقر بعد الفنى وعكسه ، وذلك لا يكون بداء ، فكذا الأمر والنهى .

واختلف العلماء فقيل : لا يُنسخ القرآن إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ ^(٤) ، قالوا : ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن .

وقيل : بل يُنسخ القرآن بالسنة ، لأنها أيضاً من عند الله ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ ^(٥) ، وجعل منه آية الوصية الآتية .

والثالث : إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد فلا . حكاه ابن حبيب النيسابورى في تفسيره .

وقال الشافعى : حيث وقع نسخ القرآن بالسنة ، فمها قرآن عاضد لها ، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمها سنة عاضدة له ، ليتبين توافق القرآن والسنة ، وقد بسطت فروع هذه المسألة في شرح منظومة جمع الجوامع في الأصول .

الثالثة : لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ، ولو بلفظ الخبر ، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ ، ومنه الوعد والوعيد . وإذا عرفت ذلك عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الإخبار والوعد والوعيد .

الرابعة : النسخ أقسام :

أحدها : نسخ المأمور به قبل امتثاله ، وهو النسخ على الحقيقة كآية النجوى .

الثاني : ما نسخ مما كان شرعاً لمن قبلنا ، كآية شرع القصاص والدية ، أو كان أمراً به أمراً جليلاً كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة ، وصوم عاشوراء برمضان ، وإنما يسمى هذا نسخاً تجوزاً .

الثالث : ما أمر به لسبب ، ثم يزول السبب ، كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح ، ثم نسخ بإيجاب القتال ، وهذا في الحقيقة ليس نسخاً بل هو من قسم المنسأ ، كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نَسْأَهَا ﴾ ، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى ، وبهذا يصف ما لم يحج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف ، وليس كذلك ، بل هي من المنسأ بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما ، لعله يقتضى ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ؛ إنما النسخ الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله .

وقال مكي : ذكر جماعة أن ما ورد في الخطاب مُشعراً بالتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة : ﴿ فَاعْبُدُوا وَاصْطَبِرُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ ^(١) ، محكم غير منسوخ ، لأنه مؤجل بأجل ، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه .

الخامسة : قال بعضهم : سور القرآن باعتبار التناسخ والتلنسخ أقسام :

قسم ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهو ثلاثة وأربعون : سورة الفاتحة ، ويوسف ، ويس ، والحجرات ، والرحمن ، والحديد ، والصف ، والجمعة ، والتحريم ، والمالك ، والحاقة ، ونوح ، والجن ، والمرسلات ، وعم ، والنازعات ، والانفطار وثلاث بعدها ، والفجر وما بعدها إلى آخر القرآن ؛ إلا التين والمصر ، والكافرين .

وقسم فيه الناسخ والمنسوخ ، وهي خمسة وعشرون : البقرة وثلاث بعدها ، والحج ، والنور وتاليها ، والأحزاب ، وسبا ، والمؤمن ، وشورى ، والذاريات ، والطور ، والواقعة ، والمجادلة ، والمزمل ، والمدثر ، وكورث ، والمصر .

وقسم فيه الناسخ فقط ، وهو ستة : الفتح ، والحشر ، المنافقون ، والتغابن ، والطلاق ، والأعلى .

وقسم فيه المنسوخ فقط ، وهو الأربعون الباقية . كذا قال ، وفيه نظر يعرف بماسياتي .

* * *

السادسة : قال مكي : الناسخ أقسام :

فرض نسخ فرضاً ، ولا يجوز العمل بالأول ، كنسخ الحبس للزواني بالحد .
وفرض نسخ فرضاً ويجوز العمل بالأول . كآية لمصابرة .

وفرض نسخ ندباً كالقتال ؛ كان ندباً ثم صار فرضاً .

وندب نسخ فرضاً ، كقيام الليل ، نسخ بالقراءة في قوله : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّر مِنَ الْقُرْآن ﴾ (١) .

* * *

السابعة : النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

أحدها : مانسخ تلاوته وحكمه معاً ، قالت عائشة : كان فيما أنزل : « عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات » ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن

مما يقرأ من القرآن »، ورواه الشيخان. وقد تكلموا في قولها : « وهنّ مما يقرأ » : فإنّ ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك .

وأجيب بأن المراد بقارب الوفاة ، أو أنّ التلاوة نُسخَتْ أيضاً ، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتَوَفَّى وبمض الناس يقرؤها . وقال أبو موسى الأشعريّ : نزلت ثم رفعت .

وقال مكّي : هذا المثال فيه المنسوخ غير متلوّ ، والناسخ أيضاً غير متلوّ ، ولا أعلم له نظيراً . انتهى .

الضرب الثاني : ما نُسخ حكمه دون تلاوته ؛ وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة ، وهو على الحقيقة قليل جداً ؛ وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه ؛ فإنّ المحقّقين منهم كالقاضي أبي بكر بن العربيّ بيّن ذلك وأتقنه .

والذي أقوله : إن الذي أورده المحدثون أقسام : قسم ليس من النسخ في شيء . ولا من التخصيص ، ولا له بها علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، ونحو ذلك . قالوا : إنه منسوخ بآية الزكاة ، وليس كذلك بل هو باقٍ ، أمّا الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإتفاق ، وذلك يصلح أن يفتر بالزكاة وبالإتفاق على الأهل وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة ، وليس في الآية ما يدلّ على أنها نفقة واجبة غير الزكاة ، والآية الثانية يصلح حلها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك .

وكذا قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ ^(٣) ، قيل : إنها مما نسخ بآية السيف ، وليس كذلك ، لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً ، لا يقبل هذا الكلام النسخ ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك التعاقبة .

وقوله في البقرة: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسْبُنَا ۖ ﴾^(١)، عدّه بعضهم من المنسوخ بآية السيف . وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية عما أخذه على بنى إسرائيل من الميثاق، فهو خبر لا نسخ فيه ؛ وقس على ذلك .

وقسم هو من قسم المخصوص ، لا من قسم المنسوخ وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ۖ ﴾^(٢) ، ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۖ ﴾^(٣) ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ... ﴾^(٤) ، ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۖ ﴾^(٥) ، وغير ذلك من الآيات التي خصّت باستثناء أو غاية . وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ .

ومنه قوله : ﴿ وَلَا تَذَكَّرُوا الْمَشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ۖ ﴾^(٦) ، قيل أنه نسخ بقوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ۖ ﴾^(٧) ، وإنما هو مخصص به .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبانا أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن ، كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية وحظر الطلاق في الثلاث ، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب ، ولكن عدم إدخاله أقرب ، وهو الذي رجّحه مكّي وغيره ، ووجهه بأن ذلك لو عدّ في الناسخ لعدّ جميع القرآن منه ، إذ كلّه أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب . قالوا : وإنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . انتهى .

نعم النوع الأخير منه ، وهو رافع ما كان في أول الإسلام ، إدخاله أوجّه من القسمين قبله .

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردها المكثرون الجم الغفير مع آيات

(٣) الشعراء ٢٢٤

(٢) المصرا ٣، ٢

(١) البقرة ٨٣

(٦) البقرة ٢٢١

(٥) البقرة ١٠٩

(٤) الشعراء ٢٢٧

(٧) المائدة ٥

الصفح والنفو ، إن قلنا إن آية السيف لم تنسخها ، وبقي مما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أفردته بأدلتها في تأليف لطيف ، وما أنا أورده هنا محرراً :

فمن البقرة :

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ ... ﴾ ^(١) ، الآية منسوخة ، قيل مائة الوارث ، وقيل : بحديث « ألا وصية لوارث » ، وقيل : بالإجماع ، حكاه ابن العربي .

قوله تعالى : ﴿ وَ عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ ^(٢) ، قيل منسوخة بقوله : ﴿ هُنَّ شَهَدَاتُكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصْنَعُنَّ ﴾ ^(٣) ، وقيل : بحكمة ولا مقدرة .

وقوله : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ ﴾ ^(٤) ، ناسخة لقوله : ﴿ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٥) ، لأن مقتضاها المواقعة فيما كانوا عليهم من تحريم الأكل والوطء بعد النوم ، ذكره ابن العربي . وحكى قولاً آخر أنه نسخ لما كان بالسنة .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ ^(٦) الآية منسوخة بقوله : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، أخرجه ابن جرير عن عطاء بن ميسرة . قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ ... ﴾ ^(٨) ، إلى قوله : ﴿ مَتَاعاً إِلَى الْخَوْلِ ﴾ ^(٩) ، منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً ، والوصية منسوخة بالميراث والكنى ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بحديث « ولا سكنى » .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْشَوْنَ بِحَبِيبِكُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١٠) ، منسوخة بقوله بعده : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاًّ وَنَفْساً ﴾ ^(١١) .

(١) آية ١٨٠	(٢) آية ١٨٤	(٣) آية ١٨٥
(٤) آية ١٨٧	(٥) آية ١٨٣	(٦) آية ٢١٧
(٧) التوبة ٣٦	(٨) آية ٢٣٤	(٩) آية ٢٤٠
(١٠) آية ٢٨٤	(١١) آية ٢٨٦	(٥) الاثنان ج ٣)

ومن آل عمران :

قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(١) ، قيل إنه منسوخ بقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٢) ، وقيل : لا ، بل هو محكم . وليس فيها آية يصح فيها دعوى النسخ غير هذه الآية .

* * *

ومن النساء :

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ ﴾ ^(٣) ، منسوخة بقوله : ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) .
قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ... ﴾ ^(٥) ، الآية ، قيل منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ... ﴾ ^(٦) ، الآية منسوخة بآية النور .

* * *

ومن المائدة :

قوله تعالى : ﴿ وَلَا الشَّهْرُ الْحَرَامُ ﴾ ^(٧) ، منسوخة بإباحة القتال فيه .
قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(٨) ، منسوخة بقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ^(٩) .
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ^(١٠) ، منسوخ بقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ^(١١) .

* * *

(٣) النساء ٣٣

(٦) النساء ١٥

(٩) آية ٤٩

(٢) التباين ٦

(٥) النساء ٨

(٨) المائدة ٤٢

(١١) الطلاق ٢

(١) آية ١٠٢

(٤) الأنفال ٧٥

(٧) المائدة ٢

(١٠) آية ٦٠

ومن الأنفال :

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ... ﴾ ^(١) ، الآية ، منسوخة بالآية بعدها .

ومن براءة :

قوله تعالى : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ^(٢) ، منسوخة بآيات البذر ، وهو قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ... ﴾ ^(٣) الآية ، وقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ... ﴾ ^(٤) الآية ، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ ^(٥)

ومن النور :

قوله تعالى : ﴿ لِلزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً... ﴾ ^(٦) ، الآية ، منسوخة بقوله : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ ^(٧) .
قوله تعالى : ﴿ لَيْسَتَا مِنْكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... ﴾ ^(٨) ، الآية ، قيل منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

ومن الأحزاب :

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ... ﴾ ^(٩) ، الآية ، منسوخة بقوله : ﴿ إِنَّا أَهْلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ... ﴾ ^(١٠) الآية .

ومن المجادلة :

قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا... ﴾ ^(١١) ، الآية ، منسوخة بالآية بعدها .

(٣) النور ٦١

(٦) النور ٣

(٩) الأحزاب ٥٢

(٢) التوبة ٤١

(٥) التوبة ١٢٢

(٨) النور ٥٨

(١١) آية ١٢

(١) آية ٦٥

(٤) التوبة ٩١

(٧) النور ٣٢

(١٠) الأحزاب ٣٣

ومن المتحنة :

قوله تعالى : ﴿ فَاتُّوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْقَتُوا ﴾ ^(١) ، قيل منسوخ بآية السيف ، وقيل : بآية الغنمية ، وقيل : بحكم .
* * *

ومن المزمّل :

قوله : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٢) ، قيل : منسوخ بآخر السورة ، ثم نسخ الآخر بالصلوات الخمس .

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة ، على خلاف في بعضها ، لا يصح دعوى النسخ في غيرها . والأصح في آية الاستئذان والقسم الإحكام ، فصارت تسعة عشر ، وبضم إليها قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَهِيَ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، على رأى ابن عباس أنها منسوخة بقوله : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فتمت عشرون . وقد نظمتهما في أبيات قلت :

فدأ كثر الناس في المنسوخ من عددٍ	وأدخلوا فيه آياً ليس تنحصر
وهاك تحرير آي لا مزيد لها	عشرين حررها الخذاق والكبير
آي التوجه حيث المرء كان وأن	يوصى لأهليه عند الموت محتصر
وحرمت الاكل بعد النوم من رقت	وفدية لمطبق الصوم مشتهر
وحق تقواه فيما صبح من أثر	وفي الحرام قتال للآلى كفرُوا
والاعتداد بحول مع وصيتها	وأن يُدان حديث النفس والفكر
والخلف والحبس للزاني وترك أولى	كفروا شهادتهم والصبر والنفر
ومنع عقد زانٍ أو زانية	وما على المصطفى في العقد محتظر
ودفع مهر لمن جاءت وآية نجر	واه كذلك قيام الليل مُستطر
وزيد آية الاستئذان من ملكك	وآية القسم الفضلى لمن حضروا

فإن قلت : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به ، فيتلى لكونه كلام الله فيشابه عليه ، فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

والثاني : أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ، ورفع المشقة ، وأما ما ورد في القرآن ناسخاً لما كان عليه الجاهلية أو كان في شرع من قبلنا ، أو في أول الإسلام ، فهو أيضاً قليل العدد ، كنسخ استقبال بيت المقدس بآية القبلة ، وصوم عاشوراء بصوم رمضان ؛ في أشياء أخر حرّزها في كتابي المشار إليه .

* * *

فوائد منثورة

قال بعضهم : ليس في القرآن ناسخ إلا والمنسوخ قبله في الترتيب ، إلا في آيتين : آية العدة في البقرة ، وقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ ﴾ ^(١) ، تقدم .

وزاد بعضهم ثالثة ، وهي آية الحشر في الفى على رأى من قال إنها منسوخة بآية الأنفال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) .

وزاد قوم رابعة وهي قوله : ﴿ خُذِ الْعَقْوَ ﴾ ^(٣) يعنى الفضل من أموالهم ، على رأى من قال إنها منسوخة بآية الزكاة .

وقال ابن العربي : كل ما في القرآن من الصفح عن الكفار والتولى والإعراض والكف عنهم فهو منسوخ بآية السيف ، وهي : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ... ﴾ ^(٤) الآية ، نسخت مائة وأربعاً وعشرين آية ، ثم نسخ آخرها أولها . انتهى

وقد تقدم ما فيه . وقال أيضاً . من عجب المنسوخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَقْوَ ... ﴾ ^(٥) الآية . فإن أولها وآخرها ، وهو ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٦) منسوخ ، ووسطها محكم : وهو ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ ^(٧) .

وقال : من عجيبه أيضاً آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، ولا نظير لها ، وهى قوله ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ ^(١) ؛ يعنى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ؛ فهذا ناسخ لقوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ .

وقال السعيدى : لم يمكث منسوخ مدة أكثر من قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ ... ﴾ ^(٢) الآية ، مكثت ست عشرة سنة حتى نسخها أول الفتح عام الحديبية .

وذكر هبة الله بن سلامة الضرير أنه قال فى قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ... ﴾ ^(٣) الآية : إن المنسوخ من هذه الجملة ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ والمراد بذلك أسير المشركين ، فقرأ عليه الكتاب وابنته تسمع . فلما انتهى إلى هذا الموضع ، قالت له : أخطأت بأبنتي ، قال : وكيف ! قالت : أجمع المسلمون على أن الأسير يطعم ولا يقتل جوعاً ، فقال : صدقت .

وقال شاذل فى البرهان : يحوز نسخ الناسخ فيصير منسوخاً ، كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ ^(٤) ، نسخها قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٥) ، ثم نسخ هذه بقوله : ﴿ حَتَّى يُطُوعُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٦) ، كذا قال ، وفيه نظر من وجهين : أحدهما : ما تقدمت الإشارة إليه .

والآخر : أن قوله : ﴿ حَتَّى يُطُوعُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٦) ، مخصص للآية لئلا ينسخ . نعم يمثل له بآخر سورة المزمل ، فإنه ناسخ لأولها منسوخ بفرض الصلوات . وقوله : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ ^(٧) ناسخ لآيات الكف ، منسوخ بآيات العذر . وأخرج أبو عبيد بن الحسن وأبى ميسرة ، قالوا : ليس فى المائدة منسوخ . وبشكل

(٣) الإنسان ٨

(٢) الأحقاف ٩

(١) المائدة ١٠٥

(٦) التوبة ٢٩

(٥) التوبة ٥

(٤) الكافرون ٦

(٧) التوبة ٤١

بما في المستدرك عن ابن عباس أن قوله : ﴿ فَأَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(١) منسوخ بقوله : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ^(٢).

وأخرج أبو عبيد وغيره عن ابن عباس ، قال : أول ما نسخ من القرآن نسخ القبلة .
وأخرج أبو داود في ناسخه من وجه آخر عنه ، قال : أول آية نسخت من القرآن القبلة ثم الصيام الأول .

قال مكى : وعلى هذا فلم يقع في المكي ناسخ . قال : وقد ذكر أنه وقع في آيات :
منها قوله تعالى في سورة غافر : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) فإنه ناسخ لقوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤) .

قلت : أحسن من هذه نسخ قيام الليل في أول سورة المزمل بآخرها ، أو بإيجاب الصلوات الخمس ، وذلك بمكة اتفاقاً .

* * *

تنبيه

قال ابن الحصار : إنما يرجع في النسخ إلى نقل مريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا .

قال : وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ، ليعرف المتقدم والمتأخر .

قال : ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ، بل ولا اجتهد المجتهدين من غير نقل صحيح ، ولا معارضة بينة ؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده صلى الله عليه وسلم . والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد .

قال : والناس في هذا بين طرفي نقيض ، فمن قائل : لا يُقبل في النسخ أخبار الآحاد العُدول ؛ ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد . والصواب خلاف قولهما : انتهى .

الضرب الثالث : ما نسخ تلاوته دون حكمه ، وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلاً بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها !

وأجاب صاحب الفنون : بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن ، من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والنام أدنى طريق الوحي ؛ وأمثلة هذا الضرب كثيرة . قال أبو عبيد : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن نافع عن ابن عمر ، قال : لا يقولن أحدكم : قد أخذت القرآن كله ، وما يدريه ما كله ! قد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقبل . قد أخذت منه ما ظهر .

وقال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن أبي لميعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، قالت : كانت سورة الأحزاب تُقرأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مائتي آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن .

وقال : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن المبارك بن فضالة ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن زير بن حُبَيْش ، قال : قال لي أبي بن كعب : كأين تعدّ سورة الأحزاب ؟ قلت : اثنتين وسبعين آية ، أو ثلاثة وسبعين آية ، قال : إن كانت لتعدّل سورة البقرة ، وإن كنّا لنقرأ فيها آية الرجم . قلت : وما آية الرجم ؟ قال : « إذا زنا الشيخ والشيخة فارجوهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم » .

وقال : حدثنا عبد الله بن صالح ، عن الليث ، عن خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن مروان بن عثمان ، عن أبي أمامة بن سهل ، أن خالته قالت : لقد أقرأنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم : « الشيخ والشيخة فارجوها البتة بما قصينا من اللذة » .

وقال : حدثنا حجاج ، عن ابن جريج ، أخبرني ابن أبي حميد ، عن حميدة بنت أبي بونس ، قالت : قرأ على أبي وهو ابن ثمانين سنة في مصحف عائشة « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا . وعلى الذين يصلون الصفوف الأول » ، قالت : قبل أن يغير عثمان المصاحف .

وقال : حدثنا عبد الله بن صالح عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوحى إليه أتينا ، فعلمنا مما أوحى إليه . قال : فحنت ذات يوم ، فقال : إن الله يقول : « إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو أن لابن آدم وادياً لأحب أن يكون إليه الثاني : ولو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب » .

وأخرج الحاكم في المستدرک ، عن أبي بن كعب ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن ، فقرأ ﴿ كَمْ يَسْكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ ومن بقيتها : « لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه ، سأل ثانياً ، وإن سأل ثانياً فأعطيه سأل ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب . وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية . ومن يعمل خيراً فلن يكفره » .

وقال أبو عبيد ، حدثنا حجاج ، عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن أبي حرب ابن أبي الأسود ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : نزلت سورة نحو براءة ، ثم رفعت وحُفِظَ منها : « إن الله سيؤبد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم ، ولو أن لابن آدم واديين

من مال لثني وادياً ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : كنا نقرأ سورة نسبها المسبجات فأنسيناها ، غير أني حفظت منها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا مَا لَا تَعْمَلُونَ ، فتكتب شهادة في أعناقكم ، فتسألون عنها يوم القيامة » .

وقال أبو عبيد : حدثنا حجاج ، عن سعيد ، عن الحكم بن عتيبة ، عن عدي بن عدي ، قال : قال عمر كذا نقرأ : « لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم » ، ثم قال لزيد بن ثابت : أ كذلك ؟ قال : نعم .

وقال : حدثنا ابن أبي أبي مريم ، عن نافع بن عمر الجمحي ، وحدثني ابن أبي مليكة ، عن المسور بن مخرمة ، قال : قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : ألم تجد فيما أنزل علينا « أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة » ؟ فإننا لا نجدها ! قال : : أسقطت فيما أسقط من القرآن .

وقال : حدثنا ابن أبي مريم ، عن أبي لهيعة ، عن يزيد بن عمرو المعافري ، عن أبي سفيان الكلابي ، أن مسleme بن مخلد الأنصاري قال لهم ذات يوم : أخبروني بآيتين في القرآن لم يكتبتا في المصحف ، فلم يخبروه - وعندهم أبو الكنود سعد بن مالك - فقال مسleme : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَلَّا يُبْشِرُوا أَنْتُمْ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ آوَوْهُمْ وَنَصَرُوهُمْ وَجَادَلُوا عَنْهُمْ الْقَوْمَ الَّذِينَ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أُولَئِكَ لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا خَفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءِ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ » .

وأخرج الطبراني في الكبير ، عن ابن عمر ، قال : قرأ رجلان سورة أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانا يقرآن بها ، فقاما ذات ليلة يصليان ، فلم يقدرأ منها على حرف ، فأصبحا غادين على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرا ذلك له ، فقال : إنها مما نسخ ، فاهوا عنها .

وفي الصحيحين ، عن أنس في قصة أصحاب بدر معونة الذين قتلوا وقنت يدعو على قاتليهم ، قال أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رُفِعَ : « أن بلغوا عنا قومنا أنّا لقيننا ربنا فرضى عنا وأرضانا » .

وفي المستدرک عن حذيفة ، قال : ماتقرون ؟ ربمها ! يعني براءة .

قال : الحسين بن النادی في كتابه « الناسخ والنسوخ » : وما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه ، سورتا القنوت في الوتر ، وتسمى سورتي الخلع والخفد .

* * *

تنبيه

حكى القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم إنكار هذا الضرب ، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إزال قرآن ونسخه بأخبار آحادٍ لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة ، وإنما يكون بأن ينسيهم الله إياه ، ويرفعه من أذهانهم ، وبأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في الصحف ، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ^(١) ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى إذا تَوَفَّى لا يسكون متلوًا في القرآن ، أو يموت وهو متلوٌ موجود بالرسم ، ثم ينسيه الله الناس ، ويرفعه من أذهانهم . وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى .

وقال في البرهان في قول عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لكتبها — يعني آية الرجم — ظاهره أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمتنع ، فإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ،

لأن هذا شأن المکتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقيةً لبادر عمر ، ولم يمرَّج على مقالة الناس ، لأن مقالة الناس لا تصلح مانعاً . وبالجملة هذه الملازمة مشككة ، ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع» ^(١) عدُّ هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبس ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ^(٢) . انتهى .

وقوله : «لعله كان يعتقد أنه خبر واحد» مردود ، فقد صحَّ أنه تلقاها من النبي صلى الله عليه وسلم .

وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصامت ، قال : كان زيد بن ثابت وسعيد ابن العاص يكتبان المصحف ، فمرَّ أ على هذه الآية ، فقال زيد : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «الشيخ والشيعة إذا نزيا فارجعوا إلى البيت» ، فقال عمر : لما نزلت أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت : أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا نزلني ولم يحسن جلد ، وأن الشاب إذا نزلني وقد أحسن رُجِمَ !

قال ابن حجر في شرح المهاج : فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ؛ تكون العمل على غير الظاهر من عمومها .

قلت : وخطر لي في ذلك نكتة حسنة ، وهو أن سببه التخصيف على الأمة بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في المصحف ، وإن كان حكمها إقياً ، لأنه أثقل الأحكام وأشدّها ، وأغلظ الحدود ، وفيه الإشارة إلى ندب الستر .

وأخرج النسائي : أن مروان بن الحكم ، قال لزيد بن ثابت : ألا تكتبها

(١) الينبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر الصقلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ ومنه أجزاء متفرقة في دار الكتب

(٢) البرهان ٢ : ٣٦

النهرية برقم ٣١٠ تفسير

في المصحف؟ قال: ألا ترى أن الشابين الثمينين يرجحان! ولقد ذكرنا ذلك، فقال عمر: أنا أكفيكم، فقال: يا رسول الله، أكتفي آية الرجم، قال: لا أستطيع. قوله: «أكتفي» أي ائذن لي في كتابتها، أو مكنتي من ذلك.

وأخرج ابن الضريس في فضائل القرآن، عن يعلى بن حكيم، عن زيد بن أسلم، أن عمر خطب الناس، فقال: لا تشكروا في الرجم، فإنه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف، فسألت أبي بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدفعته في صدري وقلت: تستقرئ آية الرجم، وهم ينسافدون تسافد الحر! قال ابن حجر: وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف.

* * *

تنبيه

قال ابن الحصار في هذا النوع: إن قيل كيف يقع النسخ إلى غير بدل، وقد قال تعالى: ﴿مَا نُنسخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١)؛ وهذا إخبار لا يدخله خلف؟

فالجواب أن نقول: كل ما ثبت الآن في القرآن ولم يُنسخ فهو بدل مما قد نسخت تلاوته، وكل ما نسخ الله من القرآن مما لا نعلمه الآن، فقد أبدله بما علمناه، وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

التَّوْحِيدُ الْإِسْلَامِيُّ وَالْأَزْهَقُونَ
فِي مُسْكِلَةِ دُرُومِ الْإِسْلَامِ وَالنَّافِضِ

أفردته بالتصنيف قطرب والمراد به ما يوم التعارض بين الآيات ، وكلامه تعالى منزّه عن ذلك كما قال : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوم اختلافاً وليس به في الحقيقة ؛ فاحتيج لإزالته ، كما صُنِّفَ في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة ، وقد تكلم في ذلك ابن عباس ، وحكى عنه التوقف في بعضها .

قال عبد الرزاق في تفسيره : أنبأنا معمر ، عن رجل ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، قال : جاء رجل إلى ابن عباس ، فقال : رأيت أشياء تختلف على من القرآن ، فقال ابن عباس : ما هو ؟ أشك ! قال : ليس بشك ، ولكنه اختلاف ، قال : هات ما اختلف عليك من ذلك ، قال : أسمع الله يقول : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَحَوْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) ، وقال : ﴿ وَلَا يَسْكُتُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ^(٣) فقد كتموا ، وأسمعه يقول : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٤) ثم قال : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ^(٥) : وقال : ﴿ أَتَنْكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ .. ﴾ ^(٦) حتى بلغ ﴿ طَائِعِينَ ﴾ ^(٦) ، ثم قال في الآية الأخرى : ﴿ أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴾ ^(٧) ثم قال : ﴿ وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ^(٨) . وأسمعه يقول : ﴿ كَانَ اللَّهُ ﴾ ماشأه يقول ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ !

فقال ابن عباس : أما قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَنَحَوْنَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا

(٣) النساء ٤٢

(٦) فصلت ٩ - ١١

(٢) الأنعام ٢٣

(٥) الطور ٢٥

(٨) النازعات ٣٠

(١) النساء ٨٢

(٤) المؤمنون ١٠٤

(٧) النازعات ٢٧

كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿ فَإِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَلَا يَغْفِرُ شِرْكَاً ، وَلَا يَتَعَاطَى ذَنْبَ أَنْ يَغْفِرَهُ ، جَعَدَهُ الْمُشْرِكُونَ رَجَاءً أَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ قَالُوا : وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ فَخَضَّمِ اللَّهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ، فَتَكَلَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَمَنْذَ ذَلِكَ يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا بَنَسَاءُ لُونِ ﴾ ، فَإِنَّهُ إِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ فَصَمِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا بَنَسَاءُ لُونِ ، ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ، وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ، فَإِنَّ الْأَرْضَ خَلِقَتْ قَبْلَ السَّمَاءِ ، وَكَانَتْ السَّمَاءُ دَخَانًا فَتَوَاهَنَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ خَلْقِ الْأَرْضِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ ، يَقُولُ : جَعَلَ فِيهَا جِبَالًا ، وَجَعَلَ فِيهَا شَجَرًا ، وَجَعَلَ فِيهَا بَحْرًا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ كَانَ اللَّهُ ﴾ ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ، لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ .

فَمَا اخْتَلَفَ عَلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ بِشَبِّهِ مَا ذَكَرْتَكَ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ أَصَابَ الَّذِي أَرَادَ ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَطْبِقُونَ .

أَخْرَجَهُ بِطَوْلِهِ الْحَاكِمُ فِي السُّنْدُوكِ وَصَحَّحَهُ ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِهِ : حَاصِلُ مَا فِيهِ السُّؤَالُ عَنْ أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : نَقَى الْمَسْأَلَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِتْبَاطَهَا .

الثَّانِي : كَيْفَانِ الْمُشْرِكِينَ حَافَمَ وَإِفْشَاؤُهُ .

الثالث : خَلَقَ الارضَ أو السماء ؛ أيهما تقدم .

الرابع : الإتيان بحرف « كان » ، الدّالة على المضى مع أن الصفة لازمة .

وحاصل جواب ابن عباس عن الأول ، أن نفى المسألة فيما قبل النفخة الثانية ، وإثباتها فيما بعد ذلك .

وعن الثانى ، أنهم يكتُمون بالسنتهم ، فتنتطق أيديهم وجوارحهم .

وعن الثالث ، أنه بدأ خالق الأرض فى يومين غير مدحوة ، ثم خلق السموات فسوّاهنّ فى يومين ، ثم دحا الأرض بمد ذلك ؛ وجعل فيها الرّواسى وغيرها فى يومين ؛ فتلك أربعة أيام للأرض .

وعن الرابع ، بأن « كان » ، وإن كانت للماضى ، لكنها لا تستلزم الانقطاع ، بل المراد أنه لم يزل كذلك .

فأما الأول فقد جاء فيه تفسير آخر ، أن نفى المسألة عند تشاغلهم بالصّفق والحاسبة والجواز على الصراط ، وإثباتها فيما عدا ذلك ؛ وهذا منقول عن السّدّى ؛ وأخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس أن نفى المسألة عند النفخة الأولى وإثباتها بعد النفخة الثانية .

وقد تأوّل ابن مسعود نفى المسألة على معنى آخر ، وهو طلب بعضهم من بعض العفو ، فأخرج ابن جرير من طريق زاذان ، قال : أتيت ابن مسعود ، فقال : يؤخذ بيد العبد يوم القيامة ، فينادى : ألا إن هذا فلان ، فمن كان له حقّ قبله فليأت ، قال : فتودّ المرأة يومئذ أن يثبت لها حقّ على أيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها ، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا بنساء لون .

ومن طريق أخرى قال : لا يسأل أحد يومئذ بسب شيئا ولا ينساء لون به ولا يمتّ برحم .

وأما الثانى ، فقد ورد بأبسط منه فيما أخرجه ابن جرير ، عن الضحاك بن مزاحم ،

نافع بن الأزرق: أتى ابن عباس فقال: قول الله: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾، وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾! فقال: إني أحسبك قت من عند أصحابك، فقلت لهم: أتى ابن عباس، ألقى عليه منشا به القرآن؛ فأخبرهم أن الله إذا جمع الناس يوم القيامة، قال المشركون: إن الله لا يقبل إلا تَمَنٍّ وحده، فبدأهم فيقولون: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾، قال: فيختم على أفواههم، وتُسْتَنْطَق جوارحهم.

ويؤيده ما أخرجه مسلم، من حديث أبي هريرة في أثناء حديث، وفيه: «ثم باقى الثالث فيقول: يارب آمنت بك وبكتابك وبرسولك، ويثني ما استطاع، فيقول: الآن نبعث شاهداً عليك، فيذكر في نفسه: من الذى يشهد على! فيختم على فيه، وتنطق جوارحه».

أما الثالث؛ ففيه أجوبة أخرى، منها أن ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى الواو، فلا إيراد.

وقيل: المراد ترتيب الخبر لا الخبر به، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١)

وقيل: على بابها وهى لتعارف ما بين الخلقين، لا للتراخي في الزمان.

وقيل: «خلق» بمعنى «قدر».

وأما الرابع وجواب ابن عباس عنه، فيحتمل كلامه أنه أراد أنه سمى نفسه «غفوراً رحيماً» وهذه التسمية مضت، لأن التعلق انقضى. وأما الصفتان فلا تزالان كذلك لا ينقطعان؛ لأنه تعالى إذا أراد انقفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال، وقع مراده. قاله الشمس الكرماني^(٢).

قال: ويحتمل أن يكون ابن عباس أجاب بجوابين، أحدهما أن التسمية هى التى كانت وانتهت، والصفة لانهاية لها، والآخر أن معنى «كان» الدوام؛ فإنه لا يزال كذلك. ويحتمل أن يحمل السؤال على مَسْكُين. والجواب على دفعها، كأن يقال: هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضى كان غفوراً رحيماً، مع أنه لم يكن هناك

(١) البلد ١٧

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، أحد علماء الحديث، وشارح البخارى، وصاحب كتاب ضمائر القرآن. توفى سنة ٧٨٦. الدرر الكامنة: ٣١٠

مَنْ يُفَقِّرْ لَهُ أَوْ يَرْحَمْ، وبأنه ليس في الحال كذلك لما يشعر به لفظ «كان».

والجواب عن الأول بأن كان في الماضي تسمى به . وعن الثاني ، : بأن «كان» تعطى معنى الدوام ، وقد قال النحاة : كان لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً .

وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس ، أن يهودياً قال له : إنكم تزعمون أن الله كان عزيزاً حكماً ، فكيف هو اليوم ؟ فقال : إنه كان في نفسه عزيزاً حكماً .

موضع آخر ، توقف فيه ابن عباس . قال أبو عبيدة : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة ، قال : سأل رجل ابن عباس عن ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) ، فقال ابن عباس : هما يومان ذكرهما الله تعالى في كتابه ؛ الله أعلم بهما .

وأخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه ، وزاد : « ما أدري ماها ، وأكره أن أقول فيها ما لا أعلم » قال ابن أبي مليكة : ف ضرب الدهر حتى دخلت على سعيد بن المسيب ، فسئل عن ذلك ؛ فلم يدري مايقول ؛ فقلت له : ألا أخبرك بما حضرت من ابن عباس ! فأخبرته ، فقال ابن المسيب للسائل : هذا ابن عباس قد اتقى أن يقول فيهما ، وهو أعلم مني ! وروى عن ابن عباس أيضاً أن يوم الألف هو مقدار سيرا الأسموعر وجهه إليه ، ويوم الألف في سورة الحج هو أحد الأيام الستة ؛ التي خلق الله فيها السموات ، ويوم الخمسين ألفاً هو يوم القيامة .

فأخرج ابن أبي حاتم من طريق سمالك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن رجلاً قال له : حدثني : ما هؤلاء الآيات : ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ و ﴿ يَدْبُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ ^(١) . ﴿ وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ ﴾ ^(٢) ، فقال : يوم القيامة

حساب خمسين ألف سنة ، والسموات في ستة أيام كل يوم يكون ألف سنة ، ﴿وَيَذُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يُعْرِجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ، قال : ذلك مقدار المسير .

وذهب بعضهم إلى أن المراد بهما يوم القيامة ، وأنه باعتبار حال المؤمنين والكافرين ، بدليل قوله : ﴿يَوْمَ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾^(١) .

• • •

فصل

قال الزركشي في البرهان : للاختلاف أسباب :

أحدها : وقوع الخبر به على أنواع مختلفة وتطويرات شتى ، كقوله في خلق آدم : ﴿مِنْ تَرَابٍ﴾^(٢) ، ومرة : ﴿مِنْ حَمِئٍ مَسْنُونٍ﴾^(٣) ، ومرة : ﴿مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾^(٤) ، ومرة : ﴿مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾^(٥) ، فهذه ألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ، لأن الصلصال غير الحما ، والحما غير التراب ، إلا أن مرجعها كلها إلى جرمه ، وهو التراب ، ومن التراب تدرجت^(٦) هذه الأحوال .

وكقوله : ﴿فَإِذَا هِيَ تُعَيَّنُ﴾^(٧) ، وفي موضع : ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾^(٨) ، والجأن الصغير من الحيات ، والثعبان الكبير منها ، وذلك لأن خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركتها وخيفتها كاهتزاز الجأن وخفته .

• • •

الثاني : لاختلاف الموضوع^(٩) ، كقوله : ﴿وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١٠) ، وقوله :

(٣) الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٢) آل عمران ٥٩

(١) المدثر ٩ ، ١٠

(٦) ط : « درجت » .

(٥) الرحمن ١٤

(٤) الصافات ١١

(٩) ط : « الموضوع »

(٨) القصص ٣١

(٧) الشعراء ٣٢

والوجه ما أثبتته من الأصل والبرهان (١٠) الصافات ٢

﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ^(١) ، مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ ^(٢) ، قال الحلبي : ^(٣) : فتحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه .

وحله غيره على اختلاف الأماكن ، لأن في القيامة مواقف كثيرة ، ففي موضع يُسألون ، وفي آخر لا يُسألون . وقيل : إن السؤال الثبت سؤال تبكي وتوبخ ، والمنفى سؤال المذرة وبيان الحجة .

وكقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(٤) ، مع قوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ ^(٥) ، حمل الشيخ أبو الحسن الشاذلي الآية الأولى على التوحيد بدليل قوله بعدها : ﴿ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٥) ، والثانية على الأعمال . وقيل : بل الثانية ناسخة للأولى . وكقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ ^(٦) ، مع قوله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ ^(٧) ، فالأولى تفهم إمكان العدل ، والثانية تنفيه .

والجواب : أن الأولى في توفية الحقوق ، والثانية في الليل القلبي وليس في قدرة الإنسان .

وكقوله : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ ^(٨) ، مع قوله : ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ﴾ ^(٩) ، فالأولى في الأمر الشرعي ، والثانية في الأمر الكوني بمعنى القضاء والتقدير .

الثالث : لاختلافها في جهتي العمل ، كقوله : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ

- | | | |
|--|--------------------|------------------------------|
| (١) الأعراف ٦ | (٢) الرحمن ٣٩ | (٣) الحلبي بفتح الحاء ، هو |
| عبد الله حسن بن الحسن الحلبي الشافعي ، صاحب المنهاج على شعب الإيمان . التوفى سنة ٤٠٣ . وانظر | (٤) آل عمران ١٠٢ | (٥) التباين ١٦ |
| كشف الظنون | (٦) النساء ٣ | (٧) الأعراف ٢٨ |
| (٩) الإسراء ١٦ | (٨) النساء ١٣٩ | |

قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴿١١﴾ ، أَضِيفَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ وَالرَّمَى إِلَى صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ وَالْبَاسِطَةِ ، وَقَوَاهُ عَنْهُمْ وَعَنْهُ بِاعْتِبَارِ التَّأْثِيرِ .

الرابع : لاختلافهم في الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ﴾ (١٢) ، أى سكارى من الأحوال مجازاً ، لامن الشراب حقيقة .

الخامس : بوجهين واعتبارين ، كقوله : ﴿ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ (١٣) ، مع قوله : ﴿ خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلَالِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ (١٤) قال قطرب : فبصرُك ، أى علمك ومعرفتك بهاقوية ، من قولهم : بصر بكذا أى علم ، وليس المراد رؤية العين . قال الفارسي : وبدل على ذلك قوله : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾ .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (١٥) مع قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ (١٦) ، فقد يظن أن الوجل خلاف الطمأنينة . وجوابه : أن الطمأنينة تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، وأوجل يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى ، فتوجه القلوب لذلك ، وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (١٧) .

وما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمُ الْعَذَابَ قَبْلَ ذَلِكَ ﴾ (١٨) ، فإنه يدل على حصر المانع من الإيمان في أحد هذين الشينين .

وقال في آية أخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا

(٣) ق ٢٢

(٦) الأنفال ٢

(٨) الكهف ٥٥

(٢) الحج ٢

(٥) الرعد ٢٨

(٧) الزمر ٢٣ وانظر البرهان ٢ : ٥٤ - ٦٢

(١) الأنفال ١٧

(٤) السورى ٤٥

أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴿١﴾ ؛ فهذا حَصْرٌ آخر في غيرها .

وأجاب ابن عبد السلام : بأن معنى الآية الأولى : « وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنْ الْخُسْفِ غَيْرِهِ ، أَوْ بَيَّاتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبَلًا فِي الْآخِرَةِ » ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين ، ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما يتنافى المراد . فهذا حصر في السبب الحقيقي لأن الله هو المانع في الحقيقة .

ومعنى الآية الثانية : « وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا اسْتِغْفَابُ بَشَرٍ رَسُولًا » ، لأن قولهم ليس مانعاً من الإيمان ؛ لأنه لا يصحح لذلك ؛ وهو يدل على الاستغفار بالالتزام ؛ وهو المناسب للمانع واستغرابهم ليس مانعاً حقيقياً ، بل عادياً لجواز وجود الإيمان معه ، بخلاف إرادة الله تعالى ؛ فهذا حصر في المانع العادى ، والأول حصر في المانع الحقيقي ، فلا تنافى أيضاً .

ومما استشكل أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، مع قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ آيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ ^(٥) ، إلى غير ذلك من الآيات . ووجهه أن المراد بالاستفهام هنا النفي ، والمعنى : « لَا أَحَدٌ أَظْلَمُ » ، فيكون خبراً ، وإذا كان خبراً وأُخْذَتِ الآيات على ظواهرها أدّى إلى التناقض . وأجيب بأوجه :

منها تخصيص كل موضع بمعنى صلته ، أى لا أحد من المعاندين أظلم ممن منع مساجد الله ، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله كذباً ، وإذا تَخَصَّصَ بِالصَّلَاتِ زال التناقض .

ومنها ، أن التخصيص بالنسبة إلى السبق ، كما لم يسبق أحد إلى مثله ، حكم عليهم بأنهم

(١) الإسراء ٩٤

(٢) الأنعام ٢١

(٤) الكهف ٥٧

(٥) البقرة ١١٤

(٣) الزمر ٣٢

أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقهم ؛ وهذا يثول معناه إلى ما قبله ؛ لأن المراد السابق إلى المساكنة والافتراضية .

ومنها — وادعى أبو حيان أنه الصواب — أن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية ؛ لأن نفي المقيّد لا يدلّ على نفي المطلق ، وإذا لم يدلّ على نفي الظالمية لم يلزم التناقض ؛ لأن فيها إثبات الذنوبية في الأظلمية ، وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحد ممن وُصف بذلك يزيد على الآخر ، لأنهم يتساوون في الأظلمية ، وصار المعنى : لا أحد أظلم ممن اقترى وممن منع ونحوها ، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية ، ولا يدلّ على أن أحد هؤلاء أظلم من الآخر ، كما إذا قلت : لا أحد أفقر منهم . انتهى .

وحاصل الجواب أن نفي التفضيل لا يلزم منه نفي المساواة .

وقال بعض المتأخرين : هذا استفهام مقصود به التهويل والتفطيع من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة ، ولا نقيها عن غيره .

وقال الخطّابي ^(١) : سمعت ابن أبي هريرة يحكي عن أبي العباس بن سريج ، قال : سأل رجل بعض العلماء عن قوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ ^(٢) فأخبر أنه لا يقسم به . ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ ^(٣) فقال : أيّما أحب إليك ؟ أجيبك ثم أقطعك ، أو أقطعك ثم أجيبك ؟ فقال : أقطعني ثم أجيبني ، فقال له : اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظهراني قوم كانوا أحرص الخلق على أن يجدوا فيه مفعراً وعليه مطمئناً ، فلو كان هذا عندهم مناقضةً لتعلقوا به ، وأسرعوا بالردّ عليه ؛ ولكنّ القوم علموا وجهات ، ولم ينكروا منه ما أنكرت . ثم قال له : إن العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتأنى معناها ، وأنشد فيه أبياتاً .

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم أبو سليمان ، شارح سنن أبي داود ، ومؤلف كتاب بيان إعجاز القرآن وغيره توفي . سنة ٣٨٨ . ابن خلكان ١ : ١٦٦
(٢) البلد ١
(٣) التين ١

تنبيه

قال الاستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(١) : إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب والجمع ، طُلب التاريخ وترك المتقدم بالتأخر ، ويكون ذلك نسخاً ، وإن لم يعلم ، وكان الإجماع على العمل بإحدى الآيتين علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها . قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوضعين .

قال غيره : وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين نحو : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾^(٢) بالنصب والجر ، ولهذا جمع بينهما بحمل النصب على الفسل والجر على مسح الخف .

وقال الصيرفي : جماع الاختلاف والتناقض أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجهه من الوجوه ، فليس فيه تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ماضاه من كل جهة ، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً ؛ وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين . وقال القاضي أبو بكر : لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجه العقل ، فذلك لم يجعل قوله : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٣) معارضاً لقوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْشَاءً ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾^(٥) لقيام الدليل العقلي ، أنه لا خالق غير الله ، فتعين تأويل معارضه ، فيؤول « وتخلقون » على « تكذبون » وتخلق على « تصور » .

قائده

قال السكرماني عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^(٦) : الاختلاف على وجهين : اختلاف تناقض ، وهو ما يدعو فيه أحد الشئيين إلى خلاف الآخر ، وهذا هو الممتنع على القرآن ، واختلاف تلازم وهو ما يوافق الجانبين ، كاختلاف مقادير السور والآيات ، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ ، والأمر والنهي والوعد والوعيد .

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، صاحب كتاب جامع الحلي في أصول الدين والرد على الملحدين . توفي سنة ٤١٨ هـ . ابن خلكان ١ : ٤
(٢) المائدة ٦
(٣) الزمر ٦٢
(٤) العنكبوت ٤٧
(٥) المائدة ١١٠
(٦) النساء ٨٢

النوع التاسع والأربعون
في مطلقته وتقييده

المطلق الدال على الماهية بلا قيد ، وهو مع القيد كالعلم مع الخاص ، قال العلماء : متى وجد دليل على تقييد المطلق صبر إليه ، وإلا فلا ؛ بل يبقى المطلق على إطلاقه ، والقيد على تقييده ، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب .

والضابط أن الله إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ، ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظِرَ ، فإن لم يكن له أصل يُرَدُّ إليه إلا ذلك الحكم القيد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر . فالأول مثل اشتراط العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية في قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقد أطلق الشهادة في البيوع وغيرها في قوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) .
والعدالة شرط في الجميع .

ومثل تقييده ميراث الزوجين ، بقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ ^(٥) ، وإطلاقه الميراث فيما أطلق فيه .

وكذلك ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والدين .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمنة ، وإطلاقها في كفارة الظهار والميئن ، والمطلق كالتقيد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأبدى بقوله : ﴿ إلى المَرَّافِقِ ﴾ ^(١) ، في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم .

وتقييد إحباط العمل بالرَّدة بالموت على الكفر في قوله : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِمَّتُ وَهُوَ كَافِرٌ ... ﴾ ^(٢) ، الآية ، وأطلق في قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ ^(٣) .

وتقييد تحريم الدم بالمسفوح في الأنعام ، وأطلق فيما عداها .

فذهب الشافعيّ خل المطلق على المقيّد في الجميع .

ومن العلماء من لا يحمله ، ويجوز إعتاق الكافرة في كفارة الظهار واليمين ، وبكتفي في التيمم بالمسح إلى الكوعين ويقول : إن الرّدة تحبط العمل بمجردّها .

والثاني مثل تقييد الصوم بالتتابع في كفارة القتل والظهار ، وتقييده بالتفريق في صوم التمتع . وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان ، فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقاً ومتتابعاً لا يمكن حمله عليهما ، لتنافي القيدين ^(٤) ، ولا على أحدهما لعدم المرجح .

تنبيهات

الأول : إذا قلنا يحمل المطلق على المقيّد ، فهل هو من وضع اللغة أو بالقياس ؟ مذهبان : وجه الأول أن العرب من مذهبها استحباب الإطلاق اكتفاء بالمقيّد ، وطلباً للإيجاز والاختصار .

الثاني : ما تقدّم محله ، إذا كان الحكان بمعنى واحد ، وإنما اختلفا في الإطلاق

(٣) المائدة •

(٢) البقرة ٢١٧

(١) المائدة ٦

(٤) بهما في ط : • وهما في التفريق والتتابع •

والتقييد ؛ فأما إذا حكم في شيء بأمور ، ثم في آخر بيمضها ، وسكت فيه عن بيمضها ، فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بفسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، وذكر في التيمم عضوين ، فلا يقال بالحمل ، ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضاً ، وكذلك ذكر العتق والصوم والإطعام في كفارة الظهار ، واقتصر في كفارة القتل على الأولين ، ولم يذكر الإطعام ، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام .

النوع الخمسون

في منظومة ومفهومة

المنطوق مادلّ عليه اللفظ في محل النطق ، فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره فالنص ، نحو : ﴿ فَصِيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(١) ، وقد نُقِلَ عن قوم من المتكلمين أنهم قالوا بندور النصّ جد في الكتاب والسنة . وقد بالغ إمام الحرمين ^(٢) وغيره في الردّ عليهم ، قال : لأنّ الغرض من النصّ الاستقلال بإفادة المعنى على قطع ، مع انحسار جهات التأويل والاحتمال ؛ وهذا وإن عزّ حصوله بوضع الصيغ ردّاً إلى اللغة ، فما أكثره مع القرائن الحالية والمقالية ! انتهى .

أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً ، فالظاهر نحو : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ ^(٣) ، فإن الباغي يطلق على الجاهل وعلى الظالم ، وهو فيه أظهر وأغلب ، ونحو : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرُنَّ ﴾ ^(٤) ، فإنه يقال للانقطاع طهر ، وللوضوء والغسل ، وهو في الثاني أظهر .

فإن حُمِلَ على المرجوح للدليل فهو تأويل ، ويسمى الرجوح المحمول عليه مؤوّلاً ، كقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ ^(٥) ؛ فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات ، فتعين صرفه عن ذلك ، وحمله على القدرة والعلم أو على الحفظ والرعاية .

وكقوله : ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ ^(٦) ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لا استحالة أن يكون للإنسان أجنحة ، فيُحمل على الخضوع وحسن الخلق . وقد يكون مشتركاً بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز ، ويصحّ حمله عليهما جميعاً ، سواء .

(١) البقرة ١٩٦ (٢) هو أبو المعالي عند الملك بن أبي عبد الله بن يوسف الجويني ، شيخ الغزالي ، وأعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي . توفي سنة ٤٧٨ هـ . ابن خلكان ١ : ٢٨٧
(٣) البقرة ١٧٣ (٤) البقرة ٢٢٢ (٥) الحديد ٤
(٦) الإسراء ٢٤

قلنا يجوز استعمال اللفظ في معنييه أولاً ؛ ووجهه على هذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين ، مرةً أريد هذا ، ومرةً أريد هذا .

ومن أمثلته : ﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ ^(١) ؛ فإنه يحتمل لا يضارُّ الكاتب والشهيد صاحب الحقَّ بجوزٍ في الكتابة والشهادة و « لا يُضَارَّر » بالفتح ، أى لا يضرهما صاحب الحق بإلزامهما مالا يلزمهما ، وإجبارهما على الكتابة والشهادة .

ثم إن توقفت صحة دلالة اللفظ على إضمارٍ سُميت دلالة اقتضاء ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(٢) ، أى أهلها ، وإن لم تتوقف ودلّ اللفظ على مالم يُقصد به سميت دلالة إشارة كدلالة قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) على صحة صوم من أصبح جنباً ، إذ إباحة الجماع إلى طلوع الفجر تستلزم كونه جنباً في جزء من النهار . وقد حُكي هذا الاستنباط عن محمد بن كعب القرظي .

* * *

فصل

والمفهوم مادّل عليه اللفظ ، لافي محل النطق ، وهو قسمان : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة . فالأول : ما يوافق حكمه المنطوق ، فإن كان أولى سُمي فحوى الخطاب كدلالة : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ ﴾ ^(٤) على تحريم الضرب لأنه أشدّ ، وإن كان مساوياً سُمي لحن الخطاب ، أى معناه ، كدلالة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ^(٥) ، على تحريم الإحراق لأنه مساوٍ للأكل في الإنطاف . واختلف : هل دلالة ذلك قياسية أولفظية مجازية أو حقيقية ؟ على أقوال بينهاها في كتبنا الأصولية .

والثاني : ما يخالف حكمه المنطوق ، وهو أنواع :

مفهوم صفة ، نعمنا كان أوحالاً أو ظرفاً أو عدداً ، نحو : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبِيٍّ

(٣) البقرة ١٨٧

(٢) يوسف ٨٢

(٥) النساء ١٠

(١) البقرة ٢٨٢

(٤) الإسراء ٢٣

فَتَبَيَّنُوا ﴿١﴾ ، مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التثبت في خبره ؛ فيجب قبول خير الواحد العدل .

﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ ﴿٢﴾ . ﴿الْحُجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ﴾ ﴿٣﴾ ، أى فلا يصح الإحرام به في غيرها . ﴿تَذَكَّرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ ﴿٤﴾ ، أى فالذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب ، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ نَمَازَيْنِ جَلْدَةً﴾ ﴿٥﴾ أى لا أقل ولا أكثر .

وشرط ، نحو ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَلَّ فَلَنْتَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ ﴿٦﴾ أى فغير أولات الحل لا يجب الإنفاق عليهن .

وغاية ، نحو ، ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكَبَّرَ زَوْجًا غَيْرُهُ﴾ ﴿٧﴾ أى فإذا تحل للأول بشرطه .

وحصر ، نحو ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ ﴿٩﴾ ، أى فغيره ليس بإله ، ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ﴿١٠﴾ أى فغيره ليس بولي . ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ﴾ ﴿١١﴾ ، أى لا إلى غيره ، ﴿إِنَّا كَ تَعْبُدُ﴾ ﴿١٢﴾ ، أى لا غيرك .

واختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة ، والأصح في الجملة أنها كلها حجة بشروط :

منها ألا يكون المذكور ، ومن ثم لم يعتبر إلا كثرون مفهوم قوله : ﴿وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ ﴿١٣﴾ ؛ فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج فلا مفهوم له ، لأنه إنما خص بالذكر لغلبة حضوره في الذهن .

وألا يكون موافقاً للواقع ، ومن ثم لا مفهوم لقوله : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ

(٣) البقرة ١٩٧

(٦) الطلاق ٦

(٩) طه ٩٨

(١٢) الفاتحة ٤

(٧ - اتقان ج ٣)

(٢) البقرة ١٨٧

(٥) النور ٤

(٨) الصافات ٥

(١١) آل عمران ١٥٨

(١) الحجرات ٦

(٤) البقرة ١٦٨

(٧) البقرة ٢٣٠

(١٠) الشورى ٩

(١٣) النساء ٢٣

اللَّهِ إِلَٰهًا لَا يَخِرُّ لَآبِرُهُمْ أَلَهٌ بِهِ ^(١)، وقوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) وقوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ ^(٣).
والاطلاع على ذلك من فوائد معرفة أسباب النزول.

* * *

فائدة.

قال بعضهم: الألفاظ إما أن تدلَّ بمنطوقها أو بفحواها، أو باقتضائها وضرورتها،
أو بمعقولها المستنبط منها. حكاه ابن الحصّار. وقال: هذا كلام حسن.
قلت: فالأول دلالة المنطوق، والثاني دلالة المفهوم، والثالث دلالة الاقتضاء،
والرابع دلالة الإشارة.

النوع الحادى والخسون
فى وجوه مخاطبائه

- قال ابن الجوزى فى كتابه « النفيس » : الخطاب فى القرآن على خمسة عشر وجهاً .
وقال غيره : أعلى أكثر من ثلاثين وجهاً :
- أحدها : خطاب العام ، والمراد به العموم ، كقوله : ﴿ الله الذى خلقكم ﴾ ^(١) .
والثانى : خطاب الخاص والمراد به الخصوص ، كقوله : ﴿ أ كفرتم بعد إيمانكم ﴾ ^(٢) ، ﴿ يأيها الرسول بلغ ﴾ ^(٣) .
- الثالث : خطاب العام والمراد به الخصوص ، كقوله : ﴿ يأيها الناس اتقوا ربكم ﴾ ^(٤) ، لم يدخل فيه الأطفال والحائنين .
- الرابع : خطاب الخاص ، والمراد العموم ، كقوله : ﴿ يأيها النبي إذا طلقتم النساء ﴾ ^(٥) ، افتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد سائر من يملك الطلاق ، وقوله : ﴿ يأيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك ﴾ ^(٦) الآية ، قال أبو بكر الصيرفى ^(٧) : كان ابتداء الخطاب له ، فلما قال فى الموهوبة : ﴿ خالصة لك ﴾ ^(٨) ، علم أن ما قبلها له ولغيره .
- الخامس : خطاب الجنس ، كقوله : ﴿ يأيها النبي ﴾ .
- السادس : خطاب النوع ، نحو : ﴿ يا بني إسرائيل ﴾ .
- السابع : خطاب العين ، نحو ، ﴿ وقلنا يا آدم اسكن ﴾ ^(٩) ، ﴿ يا نوح اهبط ﴾ ^(١٠) ، ﴿ يا إبراهيم قد صدقت ﴾ ^(١١) ، ﴿ يا موسى لا تخف ﴾ ^(١٢) ، ﴿ يا عيسى إني متوفيك ﴾ ^(١٣) .
- ولم يقع فى القرآن الخطاب بـ « يا محمد » ، بل ﴿ يأيها النبي ﴾ ، ﴿ يأيها الرسول ﴾ ، تعظيماً

(١) الروم ٥٤	(٢) آل عمران ١٠٦	(٣) المائدة ٦٨
(٤) الحج ١	(٥) الطلاق ١	(٦) الأحزاب ٥٠
(٧) هو أبو بكر محمد بن عبدالله الفقيه الشافعى المعروف بالصيرفى ، بغدادى له تصانيف فى أصول الفقه . توفى سنة ١٣٣٠ ابن خلكان ١ : ٥٨	(٨) هود ٤٨	(٩) الصافات ١٠٥
(١٠) البقرة ٣٥	(١١) آل عمران ٥٠	(١٢) النمل ١٠

له ، وتشريعاً وتخصيصاً بذلك عما سواه ، وتعلانياً للمؤمنين ألا ينادوه باسمه .

الثامن : خطاب المدح ، نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^(١) ، ولهذا وقع خطاباً لأهل المدينة ، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾ ^(٢) . أخرج ابن أبي حاتم عن خثيمة : ما تقرأون في القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ، فإنه في التوراة « يَا أَيُّهَا الْمَسَاكِين » . وأخرج البيهقي وأبو عبيدٍ وغيرهما عن ابن مسعود ، قال : سمعت الله يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ، فأوعى سمعك ، فإنه خيرٌ يأمرُ به ؛ أو شرٌّ ينهى عنه .

التاسع : خطاب الذم ، نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَقْعَدُوا يَوْمَ﴾ ^(٣) ، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ^(٤) ، واتضمنته الإهانة لم يقع في القرآن غير هذين الموضعين ، وأكثر الخطاب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^(٥) ، على المواجهة وفي جانب الكفار بلفظ الغيبة ، إعراضاً عنهم كقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٦) ، ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ^(٧) .

العاشر : خطاب الكرامة ؛ كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ ، قال بعضهم : ونجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في الأمر بالتشريع العام ، ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ^(٨) ، وفي مقام الخاص ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٩) ، قال : وقد يدبر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة إرادة العموم ، كقوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ﴾ ^(١٠) ، ولم يقل : « طلقت » .

الحادى عشر : خطاب الإهانة ، نحو ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ ^(١١) ، ﴿اخْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ ^(١٢) .

(٣) التحريم ٧

(٦) الأفال ٣٨

(٩) الطلاق ١

(٢) الأفال ٧٤

(٥) البقرة ٦

(٨) التحريم ١

(١١) المؤمنون ١٠٨

(١) النساء ١٣٦

(٤) الكافرون ١

(٧) المائدة ٦٧

(١٠) الحجر ٣٤

الثاني عشر : خطاب التهكم ، نحو ﴿ دُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ ﴾ ^(١) .

الثالث عشر : خطاب الجمع بلفظ الواحد ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٢) .

الرابع عشر : خطاب الواحد بلفظ الجمع ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ .. ﴾ ^(٣) ، إلى قوله : ﴿ فَذَرُوهُمْ فِي غَمَرِهِمْ ﴾ ^(٤) ، فهو خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه ولا بعده .

وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قُوبُوا .. ﴾ ^(٥) ، الآية ، خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده ، بدليل قوله : ﴿ وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ... ﴾ ^(٦) الآية ، وكذا قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ ^(٧) ، بدليل قوله : ﴿ قُلْ فَاتُوا ﴾ ^(٨) ، وجعل منه بعضهم : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٩) ، أى ارجعنى . وقيل : « رب » خطاب له تعالى ، و « ارجعون » للملائكة .

وقال السهيلي : هو قول مَنْ حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط فلا يدري ما يقول من الشَّطَط . وقد اعتاد أمراً بقوله في الحياة من ردِّ الأمر إلى المخلوقين .

الخامس عشر : خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، نحو ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ^(١٠) والخطاب لمالك خازن النار ، وقيل : لخزنة النار ، والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين وقيل : للملكين الموكلين في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ ^(١١) ، فيكون على الأصل ، وجعل المهدوى من هذا النوع ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا ﴾ ^(١٢) . قال : الخطاب لموسى وحده ، لأنه الدّاعى . وقيل لهما ، لأن هارون آمن على دعائه والمؤمن أحد الدّاعيين .

(٣) المؤمنون ٥١

(٢) الافطار ٦

(١) الدخان ٤٩

(٦) النحل ١٢٧

(٥) النحل ١٢٦

(٤) المؤمنون ٥٤

(٩) ق ٢٤

(٨) المؤمنون ٩٩

(٧) هود ١٣ ، ١٤

(١١) يونس ٨٩

(١٠) ق ٢١

السادس عشر : خطاب الاثنين بلفظ الواحد ، كقوله : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(١) ،
أى : وياهرون ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه أفردته بالنداء لإدلاله عليه بالتربية .

والآخر : لأنه صاحب الرسالة والآيات ، وهارون تبع له ، ذكره ابن عطية .
وذكر في الكشف آخر ، وهو أن هارون لما كان أفصح من موسى ، نكّب .
ومثله ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ ^(٢) . قال ابن عطية : أفردته بالشقاء لأنه
المخاطب أولاً ، وانقصود في الكلام ، وقيل : لأنه الله جعل الشقاء في معيشة الدنيا في
جانب الرجال . وقيل : إغضاء عن ذكر المرأة كما قيل : من الكرم ستر الحرم .

السابع عشر : خطاب الاثنين افظ الجمع ، كقوله ﴿ أَنْ تَبْوَآ إِلْقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بَيْوُتَا
وَاجْمَعُوا بَيْوُتَكُمْ قَبْلَةَ ﴾ ^(٣) .

التاسع عشر : خطاب الجمع بعد الواحد كقوله : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلَوُ
مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ ﴾ ^(٤) قال ابن الأنباري : جمع في الفعل الثالث
ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثله ﴿ بَايَئُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ
النِّسَاءَ ﴾ ^(٥) .

العشرون : عكسه ، نحو ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٧) .

الحادى والعشرون : خطاب الاثنين بعد الواحد ، نحو ﴿ أَجِثْنَا لِمَفِئْتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا
عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٨) .

الثانى والعشرون : عكسه ، نحو : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ .

(٣) يونس ٨٧

(٦) البقرة ٤٣

(٢) طه ١١٧

(٥) الطلاق ١

(٨) يونس ٧٨

(١) طه ٤٩

(٤) يونس ٦١

(٧) يونس ٨٧

الثالث والعشرون : خطاب العين والمراد به الغير ، نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ، الخطاب له ، والمراد أمته لأنه صلى الله عليه وسلم كان قتيلاً ، وحاشاه من طاعة الكفار ! ومنه ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، حاشاه صلى الله عليه وسلم من الشك ؛ وإنما المراد بالخطاب التعريض بالكفار .

أخرج ابن أبي حاتم ، عن ابن عباس في هذه الآية قال : لم يشك صلى الله عليه وسلم ، ولم يسأل . ومثله ﴿ وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا ... ﴾ ^(٣) الآية ، ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(٤) ، وأحياه ذلك .

الرابع والعشرون : خطاب الغير والمراد به العين ، نحو : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ﴾ ^(٥) .

الخامس والعشرون : الخطاب العام الذي لم يقصد به مخاطب معين ، نحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ ﴾ ^(٨) ، لم يقصد بذلك خطاب معين ، بل كل أحد ، وأخرج في صورة الخطاب لقصد العموم ، يريد أن حالهم تناهت في الظهور ، بحيث لا يختص بها راء دون راء ، بل كان من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب .

السادس والعشرون : خطاب الشخص ثم المدلول إلى غيره ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ ^(٩) ، خوطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فاعلموا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ ^(٩) ، بدليل ﴿ قُلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٩) ، ومنه ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ شَاهِدًا ... ﴾ ^(١٠) إلى قوله : ﴿ اتَّوَمُّنُوا ﴾ ^(١١) ، فيمن قرأ بالفوقية .

(٣) الزخرف ٤٥

(٦) الحج ١٨

(٩) هود ١٤

(٢) يونس ٩٤

(٥) الأنبياء ١٠

(٨) السجدة ١٢

(١) الأحزاب ١

(٤) الأنعام ٣٥

(٧) الأنعام ٢٧

(١٠) الأحزاب ٤٥ ، ٤٦

السابع والعشرون : ، خطاب التلوين وهو الانفات .

الثامن والعشرون : خطاب الجمادات خطاب مَنْ يَعْقِل ، نحو : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ (١) .

التاسع والعشرون : خطاب التهييج ، نحو : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) .

الثلاثون : خطاب التَّحْنُن والاستعطاف ، نحو ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ... ﴾ (٣) .

الحادى والثلاثون : خطاب التحبُّب ، نحو ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ (٤) ، ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ ﴾ (٥) ، ﴿ يَا بَنِيَّ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِدِينِي ﴾ (٦) .

الثانى والثلاثون : خطاب التعجيز ، نحو ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ ﴾ (٧) .

الثالث والثلاثون : خطاب التشريف ، وهو كل ما فى القرآن مخاطبة «مَل» ، فإنه تشريف منه تعالى لهذه الأمة ، بأن يخاطبها بغير واسطة ، لتفوز بشرف المخاطبة .

الرابع والثلاثون : خطاب المعدم ، ويصح ذلك تبعاً لموجود ، نحو ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ ، فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ولكل مَنْ بعدهم .

فائدة

قال بعضهم : خطاب القرآن ثلاثة أقسام :

قسم لا يصلح إلا للنبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) الزمر ٥٣

(٢) المائدة ٢٣

(١) فصات ١١

(٦) طه ٩٤

(٥) لقمان ١٦

(٤) مريم ٤٤

(٧) البقرة ٢٣

وقسم لا يصلح إلا لغيره .

وقسم لهما .

قال ابن القيم : مل خطاب القرآن تجد ميسكا له الملك كله ، وله الحمد كله ، أزمت الأمور كلها بيده ، ومصدرها منه ، ومردّها إليه ، مستويا على العرش ، لا تخفى عليه خافية من أقطار مملكته ، عالما بما في نفوس عبده ، مطالعا على أسرارهم وعلايتهم ، منفردا بتدبير المملكة ، يسمع ويرى ، يعطي ويمنع ، ويشيب ويعاقب ، ويكرم ويهين ، ويخلق ويرزق ، ويميت ويحيي ، ويقدر ويقضى ويدبر ، الأمور نازلة من عنده ، دقيقها وجليلها ، وصاعدة إليه لا تتحرك ذرة إلا بإذنه ، ولا تسقط ورقة إلا بعلمه . فتأمل كيف تجده يُثني على نفسه ، ويمجد نفسه ، ويمجد نفسه ، وينصح عباده ، ويدلّهم على ما فيه سعادتهم وفلاحهم ، ويرغبهم فيه ، ويحذّرهم مما فيه هلاكهم ، ويتعرف إليهم بأسمائه وصفاته ، ويتحبّب إليهم بنعمه وآلائه ، يذكّرهم بنعمه عليهم ، ويأمرهم بما يستوجبون به تمامها ، ويحذّرهم من نقمه ، ويذكّرهم بما أعدّ لهم من الكرامة إن أطاعوه ، وما أعدّ لهم من العقوبة إن عصوه ، ويخبرهم بصنعه في أوليائه وأعدائه ، وكيف كانت عاقبة هؤلاء وهؤلاء ، ويثني على أوليائه بصالح أعمالهم وأحسن أوصافهم ، ويذمّ أعداءه بسّيّ أعمالهم ، وقبيح صفاتهم ، ويضرب الأمثال ، وينوع الأدلّة والبراهين ، ويحيب عن شبه أعدائه أحسن الأجوبة ، ويصدّق الصادق ، ويكذب الكاذب ، ويقول الحق ويهدي السبيل ويدعو إلى دار السلام ، ويذكر أوصافها وحسنها ونعيمها ، ويحذر من دار البوار ، ويذكر عذابها وقبحها وآلامها ، ويذكر عباده قهرهم إليه ، وشدة حاجتهم إليه من كلّ وجه ، وأنّهم لا غنى لهم عنه طرفة عين ، ويذكرهم غناه عنهم وعن جميع الموجودات ، وأنّه الغنيّ بنفسه عن كلّ ماسواه ، وكلّ ماسواه فقير إليه ، وأنه لن ينال أحد ذرة من الخير فما فوقها إلا بفضلہ ورحمته . ولا ذرة من الشرّ فما فوقها إلا ببدله وحكمته ، وتشهد من خطابه عتابه لأحبابه أطف عتاب ، وأنه مع ذلك مقبلٌ عثراتهم ، وغافر زلاتهم ، ومقيم أعدارهم ومصلح فسادهم ، والدافع عنهم ، والخاصي عنهم والناصر لهم ،

والكفيل بمصالحهم ، والمنجى لهم من كل كرب والموفى لهم بوعده ، وأنه وليهم الذى ارزى لهم سواء ، فهو مولاهم الحق ، ونصيرهم على عدوهم ، فنعم المولى ونعم النصير ! وإذا شهدت القلوب من القرآن ملكاً عظيماً ، جواداً رحيماً جميلاً ، هذا شأنه ، فكيف لا تحبه وتنافس فى القرب منه ، وتنفق أنفاسها فى التودد إليه ، ويكون أحب إليها من كل ماسواه ، ورضاه أثر عندها من رضا كل من سواء ! وكيف لا تلهج بذكره وتصير حبه والشوق إليه والأنس به هو غذاؤها ، وقوتها ودواؤها بحيث إن فقدت وهاسكت لم تنتفع بحياتها .

فائدة

قال بعض الأقدمين : أنزل القرآن على ثلاثين نحواً ، كل نحو منه غير صاحبه ، فمن عرف وجوهها ، ثم تكلم فى الدين أصاب ووفق ، ومن لم يعرفها متكلم فى الدين خطأ إليه أقرب ، وهى : المسكى والمدنى ، والناسخ والمنسوخ ، والحكم والمشابه ، والتقديم والتأخير ، والقطع والوصول ، والسبب والإضمار ، والخاص والعام ، والأمر والنهى ، والوعد والوعيد ، والحدود والأحكام ، والخبر ، والاستفهام والأبهة ، والحروف المنصرفة ، والإعذار والإنذار ، والحجة والاحتجاج ، والمواعظ والأمثال ، والقسم .

قال فالمسكى : مثل ﴿ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴾ ^(١) .

والمدنى : مثل ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

والناسخ والمنسوخ ، واضح .

والحكم ، مثل ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ... ﴾ ^(٣) الآية ، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ ^(٤) ، ونحوه مما أحكمه الله وبيّنه .

والمتشابه ؛ مثل ﴿ يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا ... ﴾ ^(١) الآية ، ولم يقل : ﴿ ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً ﴾ ^(٢) ، كما قال في المحكم ، وقد ناداهم في هذه الآية بالإيمان ، وسهام عن المعصية ، ولم يجعل فيها وعيداً ، فاشتبه على أهلها ما يفعل الله بهم .

والتقديم والتأخير : مثل ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(٣) ، التقدير : يكتب عليكم الوصية إذا حضر أحدكم الموت .
والمقطوع والموصول ؛ مثل ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٤) فلا مقطوع من أقسم ، وإنما هو في المعنى : « أقسم بيوم القيامة وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ » ، ولم يقسم .
والسبب والإضمار : مثل ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(٥) أي أهل القرية .

والخاص والعام : مثل ﴿ يَأْيُهَا النَّبِيُّ ﴾ فهذا في المسموع خاص : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ ^(٦) ، فصار في المعنى عاماً .

والأمر : وما بعده إلى الاستفهام أمثلتها واضحة .
والأبهة : مثل ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا ﴾ ^(٧) ، ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا ﴾ ^(٨) عبر بالصيغة الموضوعة للجماعة للواحد تعالى تفخياً وتعليماً وأبهة .

والحروف المصروفة : كالفتنة تطلق على الشرك ، نحو : ﴿ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ^(٩) .
وعلى المذرة نحو : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْهُمْ ﴾ ^(١٠) أي معذرتهم .
وعلى الاختبار ؛ نحو : ﴿ قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ ﴾ ^(١١) .
والاعتذار ، نحو : ﴿ فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ ^(١٢) ، اعتذر أنه لم يفعل ذلك إلا بمعصيتهم .

والبواقي أمثلتها واضحة .

(٣) البقرة ١٨٠

(٦) الطلاق ١

(٩) البقرة ١٩٣

(١٢) المائدة ١١٣

(٢) النساء ٣٠

(٥) يوسف ٨٢

(٨) الزخرف ٣٢

(١١) هـ ٨٥

(١) النور ٢٧

(٤) القيامة ١

(٧) نوح ١

(١٠) الأمام ٢٢

النوع الثاني والخسون

في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن ، وهي كل لفظ بقى على موضوعه ، ولا تقديم فيه ولا تأخير ، وهذا أكثر الكلام .

وأما المجاز فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه ، وأنكره جماعة منهم الظاهرية وابن القاص من الشافعية وابن خوير مندّد من المالكية ، وشبهتهم أن المجاز أخو الكذب ، والقرآن منزّه عنه ، وأن التكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة ، فيستعير ، وذلك محال على الله تعالى . وهذه شبهة باطلة ، ولوسقط المجاز من القرآن سقط منه شطر الحسن ، فقد اتفق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، ولو وجب خلوة القرآن من المجاز وجب خلوة من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها .

وقد أفردّه بالتصنيف : الإمام عز الدين بن عبد السلام ؛ وخصّته مع زيادات كثيرة في كتاب سمّيته « مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن » ، وهو قسمان :

الأول : المجاز في التركيب ، ويسمى مجاز الإسناد ، والمجاز العقلي وعلاقته الملابس ، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى ماهوله أصالة للملازمة له ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ ^(١) ، نُسبت الزيادة وهي فعل الله إلى الآيات ، لكونها سبباً لها . ﴿ يَذْبَحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي ﴾ ^(٣) ، نسب الذبح وهو فعل الأعوان إلى فرعون ، والبناء وهو فعل العملة إلى هامان لكونها أمرين به .

وكذا قوله : ﴿ وَأَخْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ^(٤) ، نسب الإحلال إليهم لتسبيهم في كفرهم بأمرهم إياهم به .

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^(١)، نسب الفعل إلى الظّر فبوقوعه فيه.

﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾^(٢)، أى مرضية .

﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾^(٣)، أى عزم عليه ، بدليل ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾^(٤).

• • •

وهذا القسم أربعة أنواع :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان كآية المصدّر بها ، وكقوله : ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٥).

ثانيها : مجازيان ، نحو : ﴿فَمَارِ يَحْتَ تَجَارِهُمْ﴾^(٦)، أى مار يحوافها ، وإطلاق الريح والتجارة هنا مجاز .

ثالثها ورابعها : ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر .

أما الأول والثانى فكقوله : ﴿أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾^(٧)، أى برهانا ، ﴿كَلَّا إِنْهَا لَطْفٌ * نَزَاعَةً لِّلشَّوْى * تَدْعُو﴾^(٨)، فإن الدعاء من التار مجاز . وقوله : ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾^(٩)، ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^(١٠)، ﴿فَأَمَّهَآ وَبِيَّةٌ﴾^(١١)، واسم الأم الهاوية مجاز ، أى كما أن الأم كافلة لولدها وماجأله ، كذلك التار للكاشرين كافة وماوى ومرجع .

القسم الثانى : المجاز فى المفرد ، ويسمى ألفوى ، وهو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أولا ، وأنواعه كثيرة :

(١) المزمّل ١٧	(٢) الحاقه ٢١	(٣) محمد ٢١
(٤) آل عمران ١٥٩	(٥) الزلزلة ٢	(٦) البقرة ١٦
(٧) ابروم ٣٥	(٨) المعارج ١٥	(٩) محمد ٤
(١٠) المنافقون ٤	(١١) القارعة ٩	

أحدها : الحذف ، وسيأتى مبسوطاً في نوع المجاز ، فهو به أجدر ، خصوصاً إذا قلنا : إنه ليس من أنواع المجاز .

الثاني : الزيادة ، وسبق تحرير القول فيها في نوع الإعراب .

الثالث : إطلاق اسم الكل على الجزء ، نحو ﴿يَجْمَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(١) ، أى أناملهم ، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد مبالغة من ، الفرار فكأنهم جعلوا الأصابع ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾^(٢) ، أى وجوههم ، لأنه لم ير جملتهم ، ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٣) ، أطلق الشهر وهو اسم ثلاثين ليلة ، وأراد جزء منه ؛ كذا أجاب به الإمام نحر الدين عن استشكل أن الجزء إنما يكون بعد تمام الشرط ، والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم لكله حقيقة ؛ فكأنه أمر بالصوم بعد مضي الشهر ؛ وليس كذلك ، وقد قسره على وابن عباس وابن عمر على أن المعنى : من شهد منكم الشهر فليصمه جميعه ؛ وإن سافر في أثنائه . أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما ، وهو أيضاً من هذا النوع ، ويصلح أن يكون من نوع الحذف .

الرابع : عكسه ، نحو ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾^(٤) ، أى ذاته ، ﴿قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٥) ، أى ذواتكم إذا الاستقبال يجب بالصدر ، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾^(٦) ، ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾^(٧) ، عبر بالوجوه عن جميع الأجساد ، لأن التثنية والنصب حاصل كلها ، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت يَدَاكَ﴾^(٨) ، ﴿بِمَا قَدَّمْت أُيُودِيكُمْ﴾^(٩) ، أى قدمت وكسبتم ، ونسب ذلك إلى الأيدي لأن أكثر الأعمال تراول بها ، ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾^(١٠) ، ﴿وَقُرْ أَنْ الْفَجْرِ﴾^(١١) ، ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^(١٢) ، ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ﴾^(١٣) ،

(٣) البقرة ١٨٥

(٦) النافسية ٨

(٩) الأنفال ٥١

(١٢) البقرة ٤٣

(٢) إبراهيم ٢٥

(٥) البقرة ١٤٤

(٨) الحج ١٠

(١١) الإسراء ٧٨

(١) البقرة ١٩

(٤) الرحمن ٢٧

(٧) النافسية ٢ ، ٣

(١٠) الزمزل ١

(١٣) الإنسان ٢٦

أطلق كلاً من القيام والقراءة والركوع والسجود على الصلاة وهو بعضها، ﴿هَذَا بِالْفِ كُتْمَةِ﴾ (١)، أى الحرم كله بدليل أنه لا يذبح فيها .

تنبية : أَلْحَقَ بِهِذِينَ النُّوعَيْنِ شَيْئَانِ :

أحدهما : وصف البعض بصفة الكل ، كقوله : ﴿نَاصِيَةٍ * كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (٢) ، فالخطأ صفة الكل ، وصف به الناصبة عكسه كقوله : ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ (٣) . والوجل صفة القلب ، ﴿وَلَمَلَّتْ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾ (٤) . والرغب إنما يكون فى القلب .

والثانى : إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل ، ذكره أبو عبيدة ، وخرج عليه قوله ﴿وَلَا يَبْنِي لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ (٥) أى كله ، ﴿وَإِنْ يَكْ صَادِقًا يَصْبِحْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَمُودُ كُمْ﴾ (٦) ، وتُعَقَّبُ بأنه لا يجب على النبي بيان كل ما اختلف ، فيه دليل الساعة والروح ونحوهما ، وبأن موسى كان وعدمه بعذاب فى الدنيا وفى الآخرة ، فقال : « يَصْبِحْ هَذَا الْعَذَابُ فِي الدُّنْيَا ، وَهُوَ بَعْضُ الْوَعِيدِ مِنْ غَيْرِنَا عَذَابُ الْآخِرَةِ » ، ذكره ثعلب .

قال الزركشى : ويحتمل أيضاً أن يقال : إن الوعيد مما لا يُسْتَنْكَرُ ترك جميعه ، فكيف بعضه ! ويؤيد ما قاله ثعلب قوله : ﴿وَأَمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوْفِينَاكَ فَاَلَيْسَ مَرَجِعُهُمْ﴾ (٧) .

الخامس : إطلاق اسم الخاص على العام ، نحو ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٨) ، أى رسله .

السادس : عكسه ، نحو ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (٩) ، أى المؤمنين بدليل قوله : ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (١٠) .

(٣) الحجر ٥٢

(٦) غافر ٢٨

(٩) الشورى

(٢) العلق ١٦ ، ١٧

(٥) الزخرف ٦٣

(٨) الشعراء ١٦٠

(١) المائدة ٩٥

(٤) الكهف ١٨

(٧) يونس ٤٦

(١٠) غافر ٧

السابع : إطلاق اسم الملزوم على اللازم ، نحو... (١)

الثامن : عكسه ، نحو ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (٢) ، أى هل يفعل ؟ أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له .

التاسع : إطلاق المسبب على السبب ، نحو ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ﴾ (٣) ، ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ (٤) ، أى مطراً يستبب عنه الرزق واللباس ، ﴿ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا ﴾ (٥) ، أى مؤنة من مهر ونفقة وما لا بد للمتزوج منه .

العاشر : عكسه ، نحو ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ (٦) ، أى القبول والعمل به لأنه مسبب عن السمع .

تنبية : من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب ، كقوله : ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا إِمَّاءً كَانَا فِيهِ ﴾ (٧) ، ﴿ كَمَا أَخْرَجَ أَبُو يَكْمُ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ (٨) ، فإن المخرج فى الحقيقة هو الله تعالى ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب الأكل وسوسة الشيطان .

الحادى عشر : تسمية الشئ باسم ما كان عليه ، نحو ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ (٩) ، أى الذين كانوا يتامى ، إذ لا يتم بعد البلوغ ، ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَبْسُكِحْنَ أَرْوَاحَهُمْ ﴾ (١٠) ، أى الذين كانوا أرواحهم ، ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ (١١) ، ساء مجرماً باعتبار ما كان فى الدنيا من الإجرام .

الثانى عشر : تسميته باسم ما يؤول إليه ، نحو ﴿ إِنِّى أَرَانِى أَغْصِرُ خُرَّاءَ ﴾ (١٢) ، أى عنباً يؤول إلى الحمرة ، ﴿ وَلَا يَدُّوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ (١٣) ، أى صائراً إلى الكفر

(١) بيان فى الأصل

(٤) الأعراف ٢٦

(٧) البقرة ٣٦

(١٠) البقرة ٢٣٢

(١٣) نوح ٢٧

(٢) المائدة ١١٢

(٥) النور ٣٣

(٨) الأعراف ٢٧

(١١) طه ٧٤

(٣) غافر ١٣

(٦) هود ٢٠

(٩) النساء ٢

(١٢) يوسف ٣٦

(م ٨ - الإنشقاق - ج ٣)

والفجور، ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجَاغِيرَهُ﴾^(١)، سماء زوجاً لأن المقدبؤول إلى زوجية ؛ لأنها لا تنكح إلا في حال كونه زوجاً، ﴿فَبَشِّرْهُ بِأَنَّهَا بِغْلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٢)، ﴿نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَالِمٍ﴾، وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحلم .

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل ، نحو ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣)، أى في الجنة ، لأنها محل الرحمة ، ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ ، أى في الليل^(٤) ، ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ﴾^(٥)، أى في عينك ، على قول الحسن .

الرابع عشر : عكسه ، نحو ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٦) ، أى أهل ناديه ، أى مجلسه . ومنه التعبير باليد عن القدرة ، نحو ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾^(٧) .

وباللقاب عن العقل ، نحو ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾^(٨) ، أى عقول .

وبالأنفواء عن الألسن ، نحو ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾^(٩) .

وبالقرية عن ساكنيتها ، نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(١٠) .

وقد اجتمع هذا النوع وما قبله في قوله تعالى : ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(١١) ، فإن أخذ الزينة غير ممكن لأنها مصدر ، فالمراد محلها ، فأطلق عليه اسم الحال ، وأخذها للمسجد نفسه لا يجب ؛ فالمراد الصلاة ، فأطلق اسم المحل على الحال .

الخامس عشر : تسمية الشيء باسم آله ، نحو ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١٢) ، أى ثناء حسناً لأن اللسان آله ، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(١٣) ، أى بلغة قومه .

(٣) آل عمران ١٠٧

(٦) الطلق ١٧

(٩) آل عمران ١٦٧

(١٢) الشعراء ٨٤

(٢) الصافات ١٠١

(٥) الأنفال ٤٢

(٨) الأعراف ١٧٩

(١١) الأعراف ٣١

(١) البقرة ٢٣٠

(٤) سبأ ٣٣

(٧) الملك ١

(١٠) يوسف ٨٢

(١٣) إبراهيم ٤

البادس عشر : تسمية الشيء باسم ضده ، نحو ﴿ قَبَشْرُهُمْ بِعَذَابِ الْيَمِّ ﴾ ^(١) ،
والبشارة حقيقة في الخبر السار ، ومنه تسمية الداعي إلى الشيء باسم الصارف عنه ،
ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(٢) ، يعني ما دعاك
إلى ألا تسجد ؟ وسلم بذلك من دعوى زيادة « لا »

السادس عشر : إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً ، نحو ﴿ حِدَارًا يُرِيدُ أَنْ
يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ ﴾ ^(٣) ، وصفه بالإرادة ؛ وهي من صفات الحي ، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته .

الثامن عشر : إطلاق الفعل والمازاد مشارفته ومقاربتة وإرادته ، نحو : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ
أَجَلَهُمْ فَأَمْسِكُوهُمْ ﴾ ^(٤) أي قاربين بلوغ الأجل ، أي انقضاء العدة ، لأن الإمساك لا يكون
بعدة ، وهو في قوله : ﴿ فَيَلْفَنَ أَجَلَهُمْ فَلَا تَعْضُلُوهُمْ ﴾ ^(٥) حقيقة ، ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ
لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ^(٦) ، أي فإذا قرب مجيئه . وبه يندفع السؤال
المشهور فيها ، أن عند مجيئ الأجل لا يتصور تقديم ولا تأخير ، ﴿ وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا
مِنْ خَلْفِهِمْ ... ﴾ ^(٧) الآية ، أي لو قاربوا أن يتركوا خافوا لأن الخطاب الأوصياء ؛ وإنما
يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات ، ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا ﴾ ^(٨) ، أي
أردتم القيام ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ ﴾ ^(٩) أي أردت القراءة ، لتسكون الاستعاذة
قبلها ، ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْتَأْ ﴾ ^(١٠) ، أي أردنا إهلاكها ، وإلا
لم يصح العطف بالقاء .

وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ^(١١) ، أي من يرد الله

(٣) الكهف ٧٧

(٦) الأعراف ٣٤

(٩) البحل ٩٨

(٢) الأعراف ١٢

(٥) البقرة ٢٣٢

(٨) المائدة ٦

(١١) الكهف ١٧

(١) آل عمران ٢١

(٤) البقرة ١٣٤

(٧) النساء ٩

(١٠) الأعراف ٤

هدايته ، وهو حسن جدًا لئلا يتعد الشرط والجزاء .

التاسع عشر : القاب ؛ إما قاب إسناد ، نحو : ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ اَتَقْنُوهُ بِالْعَصْبَةِ ﴾ ^(١) ،
 أى اتنوؤ العصبية بها ، ﴿ اِكُلْ أَجَلٍ كِتَابَ ﴾ ^(٢) ، أى لكل كتاب أجل ، ﴿ وَحَرِّمْنَا
 عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ ﴾ ^(٣) ، أى حرّمناه على المراضع ، ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى
 النَّارِ ﴾ ^(٤) ، أى تعرض النار عليهم ، لأن المروض عليه هو الذى له الاختيار . ﴿ وَإِنَّهُ
 لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ ^(٥) أى وإن حبه للخير ، ﴿ وَإِنْ يَرِ دُكَ خَيْرٍ ﴾ ^(٦) ، أى يرد بك الخير .
 ﴿ فَتَنَّا قِي آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ ^(٧) ؛ لأن المتناق حقيقة هو آدم كما فرى بذلك أيضاً .
 أو قلب عطف ، نحو : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ﴾ ^(٨) ، أى فانظر ثم تول ، ﴿ ثُمَّ دَنَا
 فَتَدَلَّى ﴾ ^(٩) ، أى تدلى فدنا ، لأنه بالتدلى مال إلى الدنو .

أو قلب تشبيه ، وسيأتى فى نوعه .

المشرون : إقامة صيغة مقام أخرى ، وتحت أنواع كثيرة :

منها إطلاق المصدر على الفاعل ، نحو : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي ﴾ ^(١٠) ، ولهذا أفرده .
 وعلى المفعول ، نحو : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ ^(١١) أى من معلومه ، ﴿ صَنَعَ اللَّهُ ﴾ ^(١٢)
 أى مصنوعه ، ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ^(١٣) ، أى مكذوب فيه ، لأن الكذب
 من صفات الأقوال لا الأجسام .

ومنها إطلاق البشرى على البشر به ، والهوى على الهوى ، والقول على القول .

ومنها إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ ^(١٤) ،

(٣) القصص ١٢

(٦) يونس ١٠٧

(٩) النجم ٨

(١٢) النمل ٨٨

(٢) الرعد ٣٨

(٥) العاديات ٨

(٨) النمل ٢٨

(١١) البقرة ٢٥٥

(١٤) الواقعة ٢

(١) القصص ٧٦

(٤) الأحقاف ٢٠

(٧) البقرة ٣٧

(١٠) الشعراء ٧٧

(١٣) يوسف ١٨

أى تكذيب، ﴿بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ﴾^(١) أى الفتنة، على أن الباء غير زائدة .

ومنها إطلاق فاعل على مفعول، نحو ﴿مَاءَ دَافِقٍ﴾^(٢) أى مدفوق، ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾^(٣) أى لا معصوم، ﴿جَمَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾^(٤)، أى مأمونا فيه .

وعكسه نحو : ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾^(٥) أى آتيا؛ ﴿حِجَابًا مُسْتَوْرًا﴾^(٦)، أى ساترا . وقيل : هو على بابه ، أى مستورا على العيون لا يحسن به أحد .

ومنها إطلاق « فاعيل » بمعنى « مفعول »، نحو ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾^(٧) .

ومنها إطلاق واحد من المفرد والمثنى والجمع على آخر منها .

مثال إطلاق المفرد على المثنى ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٨) أى يرضوهما ، فأفرد لتلازم الرضاين .

وعلى الجمع، نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ﴾^(٩)، أى الأناسى، بدليل الاستثناء منه، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلِيقٌ هَلُوعًا﴾^(١٠) بدليل ﴿إِلَّا الصَّالِّينَ﴾^(١١) .

ومثال إطلاق المثنى على المفرد ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾^(١٢)، أى ألقى .

ومنه كل فعل نسب إلى شيئين وهو لأحدهما فقط، نحو ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(١٣)؛ وإنما يخرج من أحدهما وهو الملح دون العذب، ونظيره ﴿وَمِنْ كُلِّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حُلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا﴾^(١٤)؛ وإنما يخرج الحلية من الملح، ﴿وَجَمَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾^(١٥) أى فى إحداهن، ﴿نَسِيًا حُوتَهَا﴾^(١٦)،

(٣) هود ٤٣

(٦) الإسراء ٤٥

(٩) العنكبوت ٢

(١٢) الرحمن ٢٢

(١٥) الكهف ٦١

(٢) الصافات ٦

(٥) مريم ٦١

(٨) التوبة ٦٢

(١١) في ٢٥

(١٤) نوح ١٦

(١) القلم ٦

(٤) العنكبوت ٦٧

(٧) الفرقان ٥٥

(١٠) الماعون ١٩، ٢٢

(١٣) فاطر ١٢

والتاسي يوشع ، بدليل قوله لموسى : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴾ ^(١) ، وإنما أضيف النسيان إليهما معاً لسكوت موسى عنه ، ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ^(٢) ، والتعجيل في اليوم الثاني ، ﴿ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرِيبَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ^(٣) ، قال الفارسي : أى من إحدى القريبتين . وليس منه ﴿ وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(٤) ، وأن المعنى جنة واحدة ، خلافاً للفرام . وفي كتاب « ذا القعدة » لابن جني أن منه ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيِّ الْيَهُودِ ﴾ ^(٥) ، وإنما اتخذ إلها عيسى دون صميم .

ومثال إطلاقه على الجمع ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ^(٦) ، أى كراتٍ ؛ لأن البصر لا يحسر إلا بها . وجعل منه بعضهم قوله : ﴿ الطَّلَاقُ رَّتَانٍ ﴾ ^(٧) .

ومثال إطلاق الجمع على الفرد ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٨) ، أى أرجعني . وجعل منه ابن فارس : ﴿ فَنَاطِرَةً يَمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٩) ، والرسول واحد ، بدليل ﴿ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ ^(١٠) . وفيه نظر لأنه يحتمل أنه خاطب رئيسهم ، لاسيما وعادة الملوك جارية ألا يرسلوا واحداً . وجعل منه : ﴿ فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ^(١١) ، ﴿ يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالزَّوْجِ ﴾ ^(١٢) ، أى جبريل ، ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ ^(١٣) والقاتل واحد .

ومثال إطلاقه على المثني : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِفَتَيْنِ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ قَالُوا لَا تَحْفَ خَصْمَانِ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ﴾ ^(١٦) أى أخوان ، ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ ^(١٧) أى قلبا كما . ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾ ^(١٨) إلى قوله : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ ^(١٩) .

ومنها إطلاق الماضي على المستقبل لتحقيق وقوعه ، نحو : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٢٠) أى

(٣) الزخرف ٣١

(٦) الملك ٤

(٩) النمل ٣٥

(١٢) النحل ٢

(١٥) ص ٢٢

(١٨) الأنبياء ٧٨

(٢) البقرة ٢٠٣

(٥) المائدة ١١٦

(٨) المؤمنون ٩٩

(١١) آل عمران ٣٩

(١٤) فصلت ١١

(١٧) التحريم ٤

(١) الكهف ٦٣

(٤) الرحمن ٤٦

(٧) البقرة ٢٢٩

(١٠) النمل ٣٧

(١٣) البقرة ٧٢

(١٦) النساء ١١٠

(١٩) النحل ١

الساعة، بدليل ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾^(١). ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٢)، ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ...﴾^(٣) الآية. ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٤). ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾^(٥).

وعكسه، لإفادة الدوام والاستمرار، فكأنه وقع واستمر، نحو: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾^(٦)، ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾^(٧). أى تلت، ﴿وَأَقْدَرْنَا لَكُمْ﴾^(٨) أى علمنا، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٩) أى علم، ﴿فَلَيْمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾^(١٠) أى قتلتهم، ﴿فَفَرِّقُوا كَذِبُكُمْ وَفَرِّقُوا تَقْتُلُونَ﴾^(١١)، ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾^(١٢) أى قالوا.

ومن لواحق ذلك، التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو المفعول، لأنه حقيقة في الحال لاقى الاستقبال، نحو ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾^(١٣). ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾^(١٤). ومنها إطلاق الخبر على الطلب أمراً أو نهياً أو دعاء، مبالغة في الحث عليه حتى كأنه وقع وأخبر عنه. قال الزمخشري: ورود الخبر، والمراد الأمر أو النهي أبلغ من صريح الأمر أو النهي؛ كأنه سورع فيه إلى الامتثال وأخبر عنه، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾^(١٥)، ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾^(١٦)، ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١٧) على قراءة الرفع، ﴿وَمَا تَنْفَقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾^(١٨)، أى لا تنفقوا إلا ابتغاء وجه الله، ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الطَّاهِرُونَ﴾^(١٩) أى لا يمسسه، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢٠)، أى لا تعبدوا بدليل ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٢١).

(٣) المائة ١٦٦

(٦) البقرة ٤٤

(٩) النور ٦٤

(١٢) الرعد ٤٣

(١٥) البقرة ٢٣٣

(١٨) البقرة ٢٧٢

(٢١) البقرة ٨٣

(٢) الزمر ٦٨

(٥) الأعراف ٤٨

(٨) النحل ١٠٣

(١١) البقرة ٨٧

(١٤) هود ١٠٣

(١٧) البقرة ١٩٧

(٢٠) البقرة ٨٣

(١) النحل ١

(٤) إبراهيم ٢١

(٧) البقرة ١٠٢

(١٠) البقرة ٩١

(١٣) النازيات ٦

(١٦) البقرة ٢٢٨

(١٩) الواقعة ٧٩

﴿لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١)، أى اللهم اغفر لهم وعكسه، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٢)، أى يمد، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾^(٣)، أى ونحن حاملون، بدليل ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٤)، والكذب إنما يرد على الخبر، ﴿فَأَيُّضَحَكُوا قَلِيلًا وَلَيَبْكِوْا كَثِيرًا﴾^(٥).

قال الكواشى: فى الآية الأولى الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر، لتضمنه اللزوم نحو: «إن زرتنا فلنكرمك»، يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم. وقال ابن عبد السلام: لأن الأمر للإيجاب، فشبه الخبر به فى إيجابه.

منها: وضع النداء موضع التعجب، نحو: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾^(٦). قال الفراء: معناه، فيا لها حسرة! وقال ابن خالويه: هذه من أصعب مسألة فى القرآن، لأن الحسرة لاتنادى، وإنما ينادى الأشخاص لأن فائدته التنبيه، ولكن المعنى على التعجب.

ومنها وضع جمع القلة موضع السكثرة، نحو: ﴿وَهُمْ فِي الْفُرُقَاتِ آمِنُونَ﴾^(٧)، وغرف الجنة لا تحصى، ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٨)، ورُتَّب الناس فى علم الله أكثر من العشرة لا محالة، ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ﴾^(٩)، ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾^(١٠)، ونسكتة التقليل فى هذه الآية التسهيل على المكلفين.

وعكسه، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(١١).

ومنها تذكير المؤنث على تأويله بذكر، نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(١٢)، أى وعظ، ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾^(١٣)، على تأويل البلدة بالمكان.

(٣) العنكبوت ١٢

(٦) سبأ ٣٧

(٩) البقرة ١٨٤

(١٢) فى ١١

(٢) مريم ٧٥

(٥) يس ٣٠

(٨) الزمر ٤٢

(١١) البقرة ٢٧٥

(١) يوسف ٩٢

(٤) النبوة ٨٢

(٧) الأفعال ٤

(١٠) البقرة ٢٢٨

﴿ فَلَمَّا رَأَى السَّمْسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ ^(١) ، أى الشمس أو الطالع . ﴿ إِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٢) . قال الجوهري : ذكرت على معنى الإحسان .

وقال الشريف المرتضى فى قوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ ^(٣) : إِنْ الإشارة الرحمة ؛ وإِنَّمَا لم يقل : « ولتلك » لَأَن تَأْنِيهَا غير حقيقى ؛ ولأنه يجوز أَن يكون فى تأويل « أَن يرحم » .

ومنها تأنيث المذكور ؛ نحو ﴿ الَّذِينَ يَرْتُؤْنَ الْفِرْدَوْسَ مِنْهُمْ فِيهَا ﴾ ^(٤) ، أَنتُ الفردوس وهو مذكّر حملا على معنى الجنة ، ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ^(٥) ، أَنتُ « عَشْرًا » حيث حذف الهاء مع إضافتها إلى « الأمثال » وواحدها مذكر ، فقبل الإضافة الأمثال إلى مؤنث ، وهو ضمير الحسنات ، فاكتسب منه التأنيث وقيل : هو من باب مراعاة المعنى ؛ لَأَن « الأمثال » فى المعنى مؤنثة ، لَأَن مثل الحسنة حسنة ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها . وقد قدمنا فى القواعد المهمة قاعدة فى التذكير والتأنيث .

ومنها التّغليب ، وهو إعطاء الشئ حكم غيره . وقيل : ترجيح أحد الغلوبين على الآخر ، وإطلاق لفظه عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتفقين ، نحو ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ إِلَّا أَمْرًا أَنَّهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ^(٧) ، والأصل : « من القانتات » و « الغابرات » ، فعادت الأنثى من المذكور بحكم التغليب ، ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ ^(٨) ، أى بناء الخطاب تغليباً لجانب « أنتم » على جانب « قوم » ، والقياس أَن يؤتى بياء القبية لَأَنَّهُ صفة « قوم » ، وحسن المدول عنه وقوع الموصوف خبراً عن ضمير المخاطبين ، ﴿ قَالَ أَذْهَبَ قَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ ﴾ ^(٩) ،

(١) الأنعام ٧٨	(٢) الأعراف ٥٦	(٣) هود ١١٨ ، ١١٩ ، وانظر أمالى المرتضى ١ : ٧٠
(٤) المؤمنون ١١	(٥) الأنعام ١٦٠	(٦) التحريم ١٣
(٧) الأعراف ٨٢	(٨) النمل ٥٥	(٩) الإسراء ٦٣

غلب في الضمير المخاطب وإن كان « مَنْ تَبِعَكَ » ، يقتضى الغيبة ، وحسنه أنه لما كان الغائب تبعاً للمخاطب في المعصية والعقوبة ، جعل تبعاً له في اللفظ أيضاً ، وهو من محاسن ارتباط اللفظ بالمعنى ، ﴿ وَلِلَّهِ بِسَجْدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) ، غاب غير العاقل ، حيث أتى بـ « ما » لكثرة وفي آية أخرى بـ « من » ، فغلب العاقل لشرفه ، ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ ^(٢) ، أدخل شعيب في « لَتَعُودُنَّ » بحكم التغليب ؛ إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها ، وكذا قوله : ﴿ إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ^(٤) ، عُدّ منهم بالاستثناء تغليبا لكونه كان بينهم ، ﴿ يَأْتِيَتْ بَنِيَّ وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ ^(٥) ، أى المشرق والمغرب . قال ابن الشجري : وغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين ، ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ^(٦) أى المالح والمذب ، والبحر خاص بالمالح ، فغلب لكونه أعظم ، ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ ﴾ ^(٧) ؛ أى من المؤمنين والكفار ، والدرجات للملأ ، والدرجات للسفل ، فاستعمل الدرجات فى القسمين تغاييا للأشرف .

قال فى البرهان : وإنما كان التغليب من باب المجاز ؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، أَلَا تَرَى أَنَّ « الْقَائِنَيْنِ » ، موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف ، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاقاً على غير ماوضع له ، وكذا باقى الأمثلة .

ومنها استعمال حروف الجر فى غير معانيها الحقيقية كما تقدم فى النوع الأربعين . ومنها استعمال صيغة « أفعل » ، لغير الوجوب وصيغة « لاتفعل » لغير التحريم ، وأدوات الاستفهام لغير طلب التصور والتصديق ، وأداة التمنى والترجى والتداء لغيرها ؛ كما سياتى كل ذلك فى الإنشاء .

(٣) الأعراف ٨٩

(٦) الرحمن ١٩

(٢) الأعراف ٨٨

(٥) الزخرف ٣٨

(١) الرعد ١٥

(:) الحجر ٣١، ٣٠

(٧) الأنعام ١٣٢

ومنها التضمن ؛ وهو إعطاء الشيء معنى الشيء ، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء .

أما الحروف فتقدم في حروف الجر وغيرها .

وأما الأفعال ؛ فإن يُضمَّنَ فعلٌ معنى فعل آخر ، فيكون فيه معنى الفاعلين معاً ؛ وذلك بأن يأتى الفعل متعدباً بحرف ليس من عادته التمدى به ، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التمدى به ، والأول تضمين الفعل والثانى تضمين الحرف . واختلفوا : أيهما أولى ؟ فقال أهل اللغة وقومٌ من النحاة : التوسع في الحرف . وقال المحققون : التوسع في الفعل ؛ لأنه في الأفعال أكثر ، مثاله ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فيشرب إنما يتمدى بمن ، فتعديته بالباء إنما على تضمينه معنى « يروى » و « يلتذ » ، أو تضمين الباء معنى « من » نحو ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٢) ، فالرفث لا يتمدى بإلى إلا على تضمن معنى الإفضاء ، ﴿ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٣) والأصل : « في أن » ، فضمن معنى « أدعوك » ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٤) ، عديت بمن لتضمنها معنى العفو والصفح .

وأما في الأسماء ؛ فإن يضمن اسم معنى اسم ، لإفادة معنى الاسمين معاً ، نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَلَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ ^(٥) ، ضمن « حقيق » معنى « حريص » ليفيد أنه محقق بقول الحق وحريص عليه ؛ وإنما كان التضمن مجازاً ؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً ، فالجمع بينهما مجاز .

فصل

في أنواع مختلف في عدّها من المجاز

وهي ستة :

أحدها : الحذف ، فالشهور أنه من المجاز ، وأنكره بعضهم لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضوعه ، والحذف ليس كذلك .

وقال ابن عطية : حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه ، وليس كل حذف مجازاً .

وقال القرافي : الحذف أربعة أقسام :

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه ، من حيث الإسناد ، نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، أى أهلها ؛ إذ لا يصح إسناد السؤال إليها .

وقسم يصح بدونه ، لكن يتوقف عليه شرعاً ، كقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(٢) ، أى فأفطر فعدة ..

وقسم يتوقف عليه عادة لا شرعاً ، نحو : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرِكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ ﴾ ^(٣) ، أى فضربه .

وقسم يدلّ عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة ، نحو : ﴿ يَفْقَهُتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(٤) دلّ الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول .

وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول .

وقال الزنجاني في المعيار ^(٥) : إنما يكون مجازاً إذا تغير حكم ؛ فأما إذا لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فليس مجازاً ، إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام .

وقال القزويني في الإيضاح : متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة ، فهي مجاز ،

(٣) الشعراء ٦٣

(١) يوسف ٨٢ (٢) البقرة ١٨٤

(٤) طه ٩٦ (٥) هو عبد الوهاب بن إبراهيم الخزرجي ، من علماء العربية وكتابه معيار النظار

في علوم الأسماء ، وهو أيضاً صاحب كتاب المصنوع به على غير أهله . توفي سنة ٦٥٥ .. فيه الوعاة ٢ : ١٢٢

نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ^(٢) ، فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغير الإعراب نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ ^(٤) فلا توصف الكلمة بالمجاز .

الثاني : التأكيد ؛ زعم قوم أنه مجاز ، لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول . والصحيح أنه حقيقة .

قال الطرطوسي في العدة : ومن سماه مجازاً قلنا له : إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو : « عَجَلَ عَجَل » ونحوه ، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول ، لأنهما في لفظ واحد ، وإذا بطل تحمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه ، لأنه مثل الأول .

الثالث : التشبيه ؛ زعم قوم أنه مجاز ، والصحيح أنه حقيقة .

قال الزنجاني في المعيار : لأنه معنى من المعاني ، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً ، فليس فيه قتل اللفظ عن موضوعه .

وقال الشيخ عز الدين : إن كان بحرف فهو حقيقة أو بحذفه فمجاز ، بناء على أن الحذف من باب المجاز .

الرابع : الكناية ، وفيها أربعة مذاهب :

أحدها أنها حقيقة ، قال ابن عبد السلام : وهو الظاهر ، لأنها استعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالة على غيره .

الثاني : أنها مجاز .

الثالث : أنها لا حقيقة ولا مجاز ، وإليه ذهب صاحب التلخيص لمنه في المجاز أن يُراد المعنى الحقيقي مع المجازي ، وتجويزه ذلك فيها .

الرابع - وهو اختيار الشيخ تقي الدين السبكي : أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز ، فإن استعملت اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة ، وإن لم يرد المعنى بل عبّر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز ، لاستعماله في غير ماوضع له . والحاصل أن الحقيقة منها أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غير ماوضع له ، والمجاز منها أن يريد به غير موضوعه استعمالاً وإفادة .

الخامس : التقديم والتأخير ، عدّه قومٌ من المجاز لأن تقديم ما ترتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما ترتبته التقديم كالفاعل نقلٌ لكل واحدٍ منهما عن مرتبته وحقّه .

قال في البرهان : والصحيح أنه ليس منه ، فإن المجاز نقل ماوضع إلى ما لم يوضع له .

السادس : الالتفات ، قال الشيخ بهاء الدين السبكي : لم أر من ذكر : هل هو حقيقة أو مجاز ؟ قال : وهو حقيقة حيث لم يكن معه تجريد .

* * *

فصل

فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية ، كالصلاة والزكاة والصوم والحج ، فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع ، مجازات بالنظر إلى اللغة

* * *

فصل

في الوسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بها في ثلاثة أشياء :

أحدها : اللفظ قبل الاستعمال ، وهذا القسم مفقود في القرآن ، ويمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام .

ثانيها : الإعلام .

ثالثها : اللفظ المستعمل في المشاكلة ، نحو ﴿ وَمَكْرُؤًا دَسَّاسًا ﴾ (١) ،
﴿ وَجَزَاءً سَيِّئَةٍ سَيِّئَةً مِّثْلُهَا ﴾ (٢) . ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والحجاز ، قال :
لأنه لم يوضع لما استعمل فيه ، فليس حقيقة ، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً ، كذا في
شرح بديعية ابن جابر لرفيقه .

قلت : والذي يظهر أنها مجاز والعلاقة المصاحبة .

* * *

خاتمة

لهم مجاز الحجاز ، وهو أن يجعل الحجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى
مجاز آخر ، فيتجاوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ
سِرًّا ﴾ (٣) ، فإنه مجاز عن مجاز ، فإن الوطاء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في
السّر ، وتجاوز به عن العقد ، لأنه مسبب عنه ، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة ، والثاني
السببية ، والمعنى : « لا تواعدوهم عقد نكاح » .

وكذا قوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ (٤) فإن قوله : ﴿ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٥) ، مجاز عن تصديق القلب بدلول هذا اللفظ ، والعلاقة السببية لأن توحيد
اللسان مسبب عن توحيد الجنان ، والتعبير : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » عن الوجدانية من مجاز
التعبير بالقول عن المقول فيه .

وجعل منه ابن السّيد قوله : ﴿ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ (٦) ، فإن المنزل عليهم
ليس هو نفس اللباس ، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس .

(٣) البقرة ٢٣٥

(٦) الأعراف ٢٦

(٢) الشورى ٤٠

(٥) الصافات ٣٥

(١) آل عمران ٥٠

(٤) المائدة ٥

النوع الثالث والخمسون في تشبيه واستعاراته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلها .

قال المبرد في الكامل : لو قال قائل : هو أكثر كلام العرب لم يُبعد .

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البغدادى ، في كتاب سماه «الجمان» (١) .

وعرفه جماعة ، منهم السكاكى ، بأنه الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى

وقال ابن أبى الإصبع : هو إخراج الأغص إلى الأظهر .

وقال غيره : هو إلحاق شيء بذى وصف في وصفه .

وقال بعضهم : هو أن تثبت للتشبيه حكماً من أحكام التشبيه به ، والغرض منه

تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي ، وإدناؤه البعيد من القريب ليقيد بياناً .

وقيل : الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار .

وأدواته حروف وأسماء وأفعال ؛ فالحروف : السكاف نحو «كرماد» ، وكان نحو

﴿كَانَهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ (٢) . والأسماء مثل وشبه ونحوهما مما يشتق من المائلة والمشابهة ،

قال الطيبي : ولا تستعمل «مثل» إلا في حال أو صفة لها شأن ، وفيها غرابة . نحو

﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ (٣) . والأفعال

نحو ﴿يَحْسَبُهُ الظَّالِمُ مَاءً﴾ (٤) ، ﴿يَحْتَمِلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أُهَّهَا تَسْعَى﴾ (٥) .

قال في التلخيص اتباعاً للسكاكى : وربما يذكر فعل ينبئ عن التشبيه ، فيؤتى

(١) هو كتاب الجمان في تشبيهات القرآن ، لأبى القاسم عبدالله بن محمد بن حسين المعروف بابن ناظيا

المتوفى سنة ٤٨٥ . ذكره في كشف الظنون (٢) الصفات ٦٥ (٣) آل عمران ١١٧

(٤) النور ٢٩ (٥) طه ٦٦

في التشبيه القريب بنحو « عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا » الدال على التحقيق ، وفي البعيد بنحو « حَسِبْتُ زَيْدًا أَسَدًا » ، الدال على الظن وعدم التحقيق .

وخالفه جماعة ، منهم الطيبي فقالوا: في كون هذه الأفعال تنبئ عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد ، وأن الأداة محذوفة مقدرة لعدم استقامة المعنى بدونها .

ذكر أقسامه

ينقسم التشبيه باعتبارات :

الأول : باعتبار طرفيه ، إلى أربعة أقسام ، لأنها إما حسيان أو عقليان ، أو المشبهة حسي ، والمشبهة عقلي ، أو عكسه .

ومثال الأول : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(١) ، ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ^(٢) .

ومثال الثاني : ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً ﴾ ^(٣) ، كذا مثل به في البرهان ، وكأنه ظن أن التشبيه واقع في القسمة ، وهو غير ظاهر ، بل هو واقع بين القلوب والحجارة ، فهو من الأول .

ومثال الثالث : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ﴾ ^(٤) .

ومثال الرابع لم يقع في القرآن ، بل منعه الإمام أصلاً ، لأن العقل مستفاد من الحس ، فالحسوس أصل للمعقول وتشبيهه به يستلزم جمل الأصل فرعاً والفرع أصلاً ، وهو غير جائز . وقد اختلف في قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ ﴾ ^(٥) .

* * *

(٣) البقرة ٧٤

(٢) القمر ٢٠

(١) يس ٣٩

(٩ - الإيقان - ج ٣)

(٥) البقرة ١٨٧

(٤) إبراهيم ١٨

الثاني : ينقسم باعتبار وجهه إلى مفرد ومركب، والمركب أن يذرع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض، كقوله : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ^(١) ، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار ، وهو حرمان الارتفاع بأبلغ نفع مع تحمل الثعب في استصحابه . وقوله : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ^(٢) ، إلى قوله : ﴿ لَمْ تَنْفَعْ بِالْأَنْسِ ﴾ ^(٣) ، فإن فيه عشر جهل ، وقع التركيب من مجموعها بحيث لو سقط منها شيء اختل التشبيه ، إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها واغترار الناس بها بحال ما نزل من السماء ، وأثبت أنواع العُشب وَزَيَّنَ بزخرفها وجه الأرض ، كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة حتى إذا طمع أهلها فيها ، وظنوا أنها مسلّمة من الجوائح أنها بأمر الله نجاة ، فكانها لم تكن بالأنس .

وقال بعضهم : وجه تشبيه الدنيا بالماء أسرار : أحدهما : أن الماء إذا أخذت منه فوق حاجتك تضررت ، وإن أخذت قدر الحاجة انتفعت به ، فكذلك الدنيا .

والثاني : أن الماء إذا طبقت عليه كفك لتحفظه لم يحصل فيه شيء ، فكذلك الدنيا . وقوله : ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْكَاهٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ... ﴾ ^(٤) الآية ، فشبه نوره الذي يلقى في قلب المؤمن بمصباح اجتمعت فيه أسباب الإضاءة ، إما بوضعه في مشكاة وهي الطاقة التي لا تنفذ ، وكونها لا تنفذ لتكون أجمع للبصر ، وقد جعل فيها مصباح في داخل زجاجة تشبه الكوكب الدرّي في صفائها . وذهن المصباح من أصفى الأذهان وأقواها وقوداً ، لأنه من زيت شجرة في وسط السراج ، لا شرقية ولا غربية ، فلا تصيبها الشمس في أحد طرفي النهار ، بل تصيبها الشمس أعدل إصابة ، وهذا مثل ضربه الله للمؤمن ، ثم ضرب للكافر مثلين ، أحدهما كسراب بقيعة ، والآخر كظلمات في بحر جلي ... إلى آخره ، وهو أيضاً تشبيه تركيب .

* * *

الثالث : ينقسم باعتبار آخر إلى أقسام :

أحدها : تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع ، اعتماداً على معرفة التقيض والضد ، فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة ، كقوله : ﴿ وَتَلْعَهَا كَأَنَّهَ رُهْوِسُ الشَّيَاطِينِ ﴾ ^(١) ، شبه بما لا يشك أنه منكّر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صورة الشياطين وإن لم تراها عياناً .

الثاني : عكسه ، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عايه ، كقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ . . ﴾ ^(٢) الآية . أخرج مالا يحسن وهو الإيمان ، إلى ما يحسن وهو السراب ، والمعنى الجامع بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة .

الثالث : إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَفَقْنَا الْجِبْلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ ﴾ ^(٣) ، والجامع بينهما الارتفاع في الصورة .

الرابع : إخراج ما لا يعلم بالبدئية إلى ما يعلم بها ، كقوله : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(٤) ، والجامع العظم ، وفائدته التشويق إلى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة .

الخامس : إخراج ما لا قوة له في السفة إلى ما له قوة فيهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ ^(٥) ، والجامع فيهما العظم ، والفائدة إثبات القدرة على تسخير الأجسام العظام في الطف ما يكون من الماء ، وما في ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال ، وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة ، وما يلزم ذلك من تسخير الرياح للإنسان ، فتضمن الكلام نبأ عظيماً من الفخر وتعداد النعم ؛ وعلى هذه الأوجه الخمسة تجرى تشبيهات القرآن .

(٣) / الأعراف ١٧١

(٢) / النور ٣٩

(١) / المائدات ٦٥

(٥) / الرحمن ٢٤

(٤) / الحديد ٢١

السادس : ينقسم باعتبار آخر إلى :

مؤكد، وهو ما حذف فيه الأداة ، نحو ﴿وَمِمَّا تَرَىٰ مَرَّ السَّحَابِ﴾ ^(١) ، أى مثل مرّ السحاب . ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ ^(٢) ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ ^(٣) . ومرسل ، وهو ما لم تحذف كالأيات السابقة .
والمحذوف الأداة أبلغ لأنه نزل فيه الثانى منزلة الأول تجوزاً .

قاعدة

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به ، وقد تدخل على المشبه ، إما لقصد المبالغة فيقاب التشبيه ، ويجعل المشبه هو الأصل ، نحو ﴿قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ ^(٤) ، كان الأصل أن يقولوا : إنما الربا مثل البيع ، لأن الكلام فى الربا لا فى البيع ، فمدلوا عن ذلك ، وجعلوا الربا أصلاً ملحقاً به البيع فى الجواز ، لأنه الخلق بالحل . ومنه قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ ^(٥) ، فإن الظاهر العكس ، لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سموها آلهة ، تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى ، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق ، فغولف فى خطابهم لأنهم بالفوا فى عبادتهم ، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً فى العبادة ، فجاء الرد على وثقى ذلك .

وإما لوضوح الحال ، نحو ﴿وَلَيْسَ الَّذِى كَرُ كَالْأُنثَى﴾ ^(٦) ، فإن الأصل : « وليس الأنثى كالأذكر » ، وإتما عدل عن الأصل ، لأن المعنى « وليس الذى ذكر الذى طلبت كالأنثى التى وهبت » . وقيل : لمراعاة القواصل ، لأن قبله : ﴿إِنِّى وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ ^(٧) .
وقد تدخل على غيرها اعتماداً على فهم المخاطب ، نحو ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ

(٢) الأحزاب ٦
(٤) البقرة ٢٧٥
(٦) آل عمران ٣٦

(١) النمل ٨٨
(٣) آل عمران ١٣٣
(٥) النحل ١٧

عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ... ﴿١﴾ الآية ، المراد : « كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا... » .

* * *

قاعدة

القاعدة في المدح تشبيه الأذى بالأعلى ، وفي الذم تشبيه الأعلى بالأذى ؛ لأن الذم مقام الأذى ، والأعلى طارى عليه ، فيقال في المدح : حصى كالياقوت ، وفي الذم : باقوت كالزجاج . وكذا في السلب ، ومنه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ اسْتَنْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٢) ، أى في النزول لا في الملأ . ﴿ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾ (٣) ، أى في سوء الحال ، أى لا يجعلهم كذلك .

نعم أورد على ذلك ﴿ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ ﴾ (٤) ، فإنه شبه فيه الأعلى بالأذى ، لا في مقام السلب . وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان المخاطبين ، إذ لا أعلى من نوره فيشبه به .

* * *

قاعدة

قال ابن أبي الإصبع (٥) : لم يقع في القرآن تشبيه شينين بشينين ، ولا أكثر من ذلك ، إنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد .

* * *

فصل

زُوجَ المجاز بالتشبيه ، فتولد بينهما الاستعارة ، فهي مجاز علاقته المشابهة ، أو يقال

(١) الصف ١٤ (٢) الأحزاب ٣٢ (٣) ص ٢٨ (٤) النور ٣٥ (٥) هو عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر المدائني المصري ، صاحب التصانيف في بديع القرآن وغيره . توفي سنة ٦٥٤ . النجوم الزهراء ٧ : ٣٧

في تعريفها : اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي .

والأصح أنها مجاز لقوى ، لأنها موضوعة للشبه به لا للشبه ، ولا لأعم منهما ، فأسد في قولك : رأيت أسداً يرمى ، موضوع للتسبع لا للشجاع ، ولا لمعنى أعم منهما كالحيوان الجري مثلاً ، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما .

وقيل : مجاز عقلي بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لقوى ، لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به ، فكان استعمالها فيما وضعت له ، فيكون حقيقة لقوى ، ليس فيها غير نقل الاسم وحده ، وليس نقل الاسم المجرد استعارة ؛ لأنه لا بلاغة فيه ، بدليل الأعلام المتقولة ، فلم يبق إلا أن يكون مجازاً عقلياً .

وقال بعضهم : حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها ، وحكمة ذلك إظهار الخفي ، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي ، أو حصول المبالغة أو المجموع ، مثال إظهار الخفي ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) فإن حقيقته : « وإنه وأصل الكتاب » ، فاستعير لفظ الأم للأصل ، لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول ، وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً ، فينتقل السامع من حد السماع إلى حد العيان ، وذلك أبلغ في البيان . ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ ﴾ ^(٢) ، فإن المراد أمر الولد بالذل والديهرمة ، فاستعير للذل أولاً « جانب » . ثم للجانب جناح ، وتقدير الاستعارة القرابية : « واخفض لها جانب الذل » ، أي اخفض جانبك ذلاً ، وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئياً ، لأجل حسن البيان ، ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقى الولد من الذل لها والاستكانة ممكناً ، احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى ؛ فاستعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب ؛ لأن من مِيلَ جانبه إلى جهة السفلى أدنى ميل صدق عليه

أنه خفض جانبه ، والمراد خفضٌ يُلصق الجانب بالأرض ، ولا يحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالطائر .

ومثال المبالغة : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(١) ، وحقيقته : « وفجّرنا عيون الأرض » ، ولو عتبر بذلك لم يكن فيه من المبالغة مافى الأول الشعر بأن الأرض كلها صارت عيوناً .

• • •

فرع

أركان الاستعارة ثلاثة : مستعار ، وهو لفظ المشبه به ، ومستعار منه ، وهو معنى اللفظ المشبه ، ومستعار له ، وهو المعنى الجامع .

وأقسامها كثيرة باعتبارات ، فنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى خمسة أقسام :

أحدها : استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس ، نحو ﴿ وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) ، فالمستعار منه هو النار ، والمستعار له الشيب ، والوجه هو الانبساط ، ومشابهة ضوء النار لبياض الشيب ، وكل ذلك محسوس ، وهو أبلغ مما لو قيل « اشتعل شيب الرأس » ، لإفادة عموم الشيب لجميع الرأس . ومثله ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ^(٣) ، أصل الموج حركة الماء ؛ فاستعمل في حركتهم على سبيل الاستعارة ، والجامع سرعة الاضطراب وتتابعه في الكثرة . ﴿ وَالطُّيُفُ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ ^(٤) استعير خروج النفس شيئاً فشيئاً لخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً ، بجامع التتابع على طريق التدريج ، وكل ذلك محسوس .

الثاني : استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي . قال ابن أبي الإصبع : وهي أल्प

(٣) الكهف ٩٩

(٢) مريم ٤

(١) القمر ١٢

(٤) التكويد ١٨

من الأولى ، نحو ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ^(١) ، فالاستمرار منه السَّخْبُ الذي هو كسْطُ الجلد عن الشاة ، والاستمرار له كشف الضوء عن مكان الليل ، وهما حَسَيَانٌ ، والجامع ما يُعْقَل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله ، كترتب ظهور اللحم على الكسْط ، وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل ، والترتب أمر عقلي . ومثله : ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً﴾ ^(٢) ، أصل الحصيد النبات ، والجامع الهلاك ، وهو أمر عقلي .

الثالث : استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي . قال ابن أبي الإصبع : وهي الُطف الاستعارات ، نحو ﴿مَنْ يَمَثْنَا مِنْ مَرَقَدِنَا﴾ ^(٣) ، المتعار منه الرقاد ، أي النوم والاستعار له الموت ، والجامع عدم ظهور الفعل ، والكل عقلي . ومثله ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ﴾ ^(٤) ، المتعار السكوت ، والمتعار منه الساكت ، والمتعار له الفضب .

الرابع : استعارة محسوس لمعقول ، بوجه عقلي أيضاً ، نحو ﴿مَسْتَهْمُ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ ^(٥) استعير المس وهو حقيقة في الأجسام وهو محسوس بِلُقَاسَةِ الشدة ، والجامع الحقوق ، وهما عقليان . ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ ^(٦) ؛ فالقذف والدمغ مستعاران ، وهما محسوسان والحق والباطل مستعار لهما وهما معقولان . ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيَّمَا ذُلِّهِمْ﴾ ^(٧) ، استعير الحبل المحسوس للعهد وهو معقول .

﴿فَاصْذَعْ يَتَمَا تَوُمرُ﴾ ^(٨) ، استعير الصذع ، وهو كسر الزجاجة ، وهو محسوس للتبليغ ، وهو معقول ، والجامع التأثير ، وهو أبلغ من « بَلَّغ » ، وإن كان بمعناه ؛ لأن تأثير الصدم أبلغ من تأثير التبليغ ، فقد لا يؤثر التبليغ ، والصدم يؤثر جزئاً . ﴿وَاحْفِضْ لَهُمَا﴾

(٣) يس ٥٢

(٦) الأنبياء ١٨

(٢) يونس ٢٥

(٥) البقرة ٢١٤

(٨) الحجر ٩٤

(١) يس ٣٧

(٤) الأعراف ١٥٥

(٧) آل عمران ١١٢

جَنَاحَ الذَّلِّ ﴿١﴾ ، قال الراغب : لما كان الذَّلُّ على ضربين : ضرب يضع الإنسان وضرب يرفعه ، وقصد في هذا المكان إلى ما يرفع ، استعير لفظ الجناح ، فكانه قيل : استعمل الذَّلُّ الذي يرفعك عند الله . وكذا قوله : ﴿ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿ أَقَمْنَا أَسْسَ بُدْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿ وَيَبْفُونَهَا عِوَجًا ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ﴿٦﴾ ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ ﴿٧﴾ ، ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴾ ﴿٨﴾ ، ﴿ وَلَا تَجْعَلْ بِدَكَ مَقَاوِلَ إِلَى عُقْبِكَ ﴾ ﴿٩﴾ ، كلها من استعارة المحسوس للمعقول والجامع عقلي .

الخامس : استعارة معقول لمحسوس ، والجامع عقلي أيضاً ، نحو ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ ﴾ المستعار منه التكبر ، وهو عقلي ، والمستعار له كثرة الماء وهو حسي ، والجامع الاستعلاء وهو عقلي أيضاً ، ومثله ﴿ تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ ﴿١٠﴾ ، ﴿ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبِصْرَةً ﴾ ﴿١١﴾ .



وتنقسم باعتبار اللفظ إلى :

أصاية ، وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس ، كآية ﴿ يَحْبِلُ اللَّهُ ﴾ ﴿١٢﴾ ، ﴿ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ ﴿١٣﴾ ، ﴿ فِي كُلِّ وَادٍ ﴾ ﴿١٤﴾ .

وتبعية ، وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس ، كالفعل والمشتقات ، كآثار الآيات السابقة ، وكالحروف ، نحو ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا ﴾ ﴿١٥﴾ ، شبه ترتب

(٣) آل عمران ١٨٧

(٦) الطلاق ١١

(٩) الإسراء ٢٩

(١٢) آل عمران ١٠٣

(١٥) القصص ٨

(٢) الأنعام ٦٨

(٥) الأعراف ٥٥

(٨) الشعراء ٢٢٥

(١١) الإسراء ١٢

(١٤) الشعراء ٢٢٥

(١) الإسراء ٢٤

(٤) التوبة ١٠٩

(٧) الفرقان ٢٣

(١٠) الملك ٨

(١٣) الطلاق ١١

العداوة والحزن على الالتقاط بترتب غلبة الغائبة عليه ، ثم استعير في المشبه الآلم الموضوعه للمشبه به .

وتنقسم باعتبار آخر إلى : مرشحة ، ومجردة ، ومطلقة :

فالأولى : وهى أبلغها ، أن تقرن بما يلائم المستعار منه ، نحو ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ قَبْلًا رِجَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾^(١) ، استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار ، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة .

والثانية : أن تقرن بما يلائم المستعار له ، نحو : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخُوفِ ﴾^(٢) ، استعير اللباس للجوع ، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة ؛ ولو أراد الترشيح لقال : « فكساها » ، لكن التجريد هنا أبلغ ، لما فى لفظ الإذاقة من المبالغة فى الألم باطناً .

والثالثة : ألا تقرن بواحد منهما .

وتنقسم باعتبار آخر إلى : تحقيقية ، وتخييلية ، وممكنية ، وتصريحية .

فالأولى : ما تحقق معناها حساً ، نحو : ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ ... ﴾ الآية ، أو عقلاً نحو ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾^(٣) ، أى بياناً واضحاً وحجة لامة ، ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٤) أى الدين الحق ؛ فإن كلاً منهما يتحقق عقلاً .

والثانية : أن يضمّر التشبيه فى النفس ، فلا يصرّح بشئ من أركانه سوى المشبه .

ويدل على ذلك التشبيه المضمّر في النفس ، بأن يثبت للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به .
ويسمى ذلك التشبيه المضمّر استمارة بالكناية ، ومكنياً عنها ، لأنه لم يصرّح به ،
بل دلّ عليه بذكر خواصّه .

وبقائه التصريحية ؛ ويسمى إثبات ذلك الأمر المختصّ بالمشبه به للمشبه استمارة
تخييلية ، لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر المختصّ بالمشبه به ، وبه يكون كمال المشبه به
وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به . ومن أمثلة ذلك : ﴿ الَّذِينَ
يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ ^(١) ، شبه العهد بالحبل وأضمر في النفس ، فلم يصرّح
بشيء من أركان التشبيه سوى العهد المشبه ، ودلّ عليه بإثبات النقص الذي هو من
خواصّ المشبه به وهو الحبل ، وكذا ﴿ وَاشْتَمَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ^(٢) طوى ذكر
المشبه به وهو النار ، ودلّ عليه بلازمه وهو الاشتعال . ﴿ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ ... ﴾ ^(٣) الآية ،
شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المرّ ، فأوقع عليه الإذافة ، ﴿ خَمَّ
اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ ^(٤) ، شبهها في ألا تقبل الحق بالشيء الموثوق المختوم . ثم أثبت لها الختم
﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ﴾ ^(٥) ، شبه ميلانه للسقوط بانحراف الحى ، فأثبت له الإرادة
التي هي من خواصّ العقلاء .

ومن التصريحية آية ﴿ مَسْتَهْمُ الْبُأْسَاءِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مِرٍّ قَدِينًا ﴾ ^(٧) .

* * *

ونقسم باعتبار آخر إلى :

وفاقية ، بأن يكون اجتماعها في شيء ممكناً ، نحو : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِثْنًا
فَاحْبِسْنَاهُ ﴾ ^(٨) أى ضالاً فهديناه ، استعير الإحياء من جعل الشيء حياً للهداية التي
بمعنى الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب ، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعها في شيء .

(٣) النحل ١١٢

(٦) البقرة ٢١٤

(٢) مريم ٤

(٥) الكهف ٧٧

(٨) الأنعام ١٢٢

(١) البقرة ٢٧

(٤) البقرة ٧

(٧) يس ٥٢

وعنادية ، وهى مالا يمكن اجتماعها فى شىء ، كاستمارة اسم المعلوم للموجود لعدم نفعه ، واجتماع الوجود والعدم فى شىء ممتنع .
ومن العنادية التهكمية والتلميحية ، وهما مااستعمل فى ضد أو نقيض ، نحو : ﴿ قَبِّشْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ^(١) ، أى أنذرهم ، استعيرت البشارة وهى الإخبار بما يسر ، للإنداز الذى هو ضده ، بإدخاله فى جنسها على سبيل التهكم والاستهزاء ، ونحو : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ ^(٢) ، عَنِ الْغَوَىِّ الدَّفِيعِ تَهَكُّمًا ، ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٣) .

وتنقسم باعتبار آخر إلى تمثيلية ، وهى أن يكون وجه الشبه فيها منتزعا من متعدد نحو : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٤) ، شبه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته ، والنجاة من المكاره باستمسك الواقع فى مهواة بحبل وثيق مدلى من مكان مرتفع يأمن انقطاعه ^(٥) .

تنبيه

قد نكون الاستمارة بلفظين ، نحو ﴿ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ ﴾ ^(٦) ، يعنى تلك الأوانى ليست من الزجاج ولا من الفضة ، بل فى صفاء القارورة وبياض الفضة . ﴿ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ ^(٧) ، فالصب كناية عن الدوام ، والسوط عن الإبلال ، فالعنى عذبهم عذابا دائما مؤلما .

فائدة

أنكر قوم الاستمارة بناء على إنكارهم المجاز ، وقوم إطلاقها فى القرآن لأن فيها

(٣) الدخان ٤٩

(٦) الإنسان ١٥

(٢) هود ٨٧

(٥) والقسم الثانى غير تمثيلية .

(١) آل عمران ٢١

(٤) آل عمران ١٠٢

(٧) الفجر ١٣

إيهاماً للحاجة ؛ ولأنه لم يرد في ذلك إذن من الشرع ، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي .

وقال الطرطوسي : إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها ، وإن امتنعوا امتنعنا ، ويكون هذا من قبيل : « إن الله عالم » ، والعلم هو العقل لا نصفه به لعدم التوقيف . انتهى .

• • •

فائدة ثانية

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها ، واتفق البلغاء على أن لاستعارة أبلغ منه لأنها مجاز وهو حقيقة ، والمجاز أبلغ ، فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة ، وكذا الكناية أبلغ من التصريح ، والاستعارة أبلغ من الكناية ، كما قال في عروس الأفراح ^(١) : إنه الظاهر ، لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة ، ولأنها مجاز قطعاً . وفي الكناية خلاف .

وأبلغ أنواع الاستعارة التمثيلية ، كما يؤخذ من الكشف ، ويليها المكنية ، صرح به الطيبي لاشتمالها على المجاز العقلي ، والترشيحية أبلغ من المجردة والمطابقة ، والتخييلية أبلغ من التحقيقية والمراد بالأبلغية ، إفادة زيادة التأكيد والمباغة في كمال التشبيه ، لازيادة في المعنى ، لا توجد في غير ذلك .

• • •

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة ، نحو « زيد أسد » . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى ﴾ ^(٢) : فإن قلت : هل يسمى ما في الآية استعارة ؟ قلت : مختلف فيه ، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليفاً لا استعارة ، لأن المستعار له مذكور ، وهم المناقون ؛ وإما تطلق الاستعارة حيث يطوى ذكر

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي التوفي سنة ٧٧٣

(٢) البقرة ١٨

المستعار له ، ويُجمل الكلام خلوا عنه ، صالحاً لأن يراد المنقول عنه ، والمنقول له لولا دلالة الحال أو خوى الكلام ، ومن ثم ترى المقلين السحرة يتناسون التشبيه ؛ ويضربون عنه صفحا .

وعلمه السكاكي بأن من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه ، وزيد أسد لا يمكن كونه حقيقة ، فلا يجوز أن يكون استعارة ، وتابعه صاحب الإيضاح ^(١) .

قال في عروس الأفراح : وما قالا ممنوع ؛ وليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام انصرفه إلى الحقيقة في الظاهر . قال : بل لو عكس ذلك ، وقيل : لا بد من عدم صلاحيته لكان أقرب ، لأن الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة ؛ فإن لم تكن قرينة امتنع صرفه إلى الاستعارة ، وصرفناه إلى حقيقته ؛ وإما نصرفه إلى الاستعارة بقرينة إما لفظية أو معنوية نحو « زيد أسد » ، فالإخبار به عن زيد قرينة صارفة عن إرادة حقيقته . قال : والذي نختاره في نحو « زيد أسد » أنه قسمان : تارة يقصد به التشبيه ، فتكون أداة التشبيه مقدرة ، وتارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة ، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته ، وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة ، دالة عليها ؛ فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه ، وإن لم تقم فنحن بين إضمار واستعارة ، والاستعارة أولى ، فيصار إليها .

ومن صرح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في « قوانين البلاغة » ^(١) . وكذا

قال حازم ^(٢) : الفرق بينها أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه ، فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها ، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك ، لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه .

(١) الإيضاح في المعاني والبيان لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ، المتوفى سنة ٧٢٩

(٢) قوانين البلاغة لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩

(٣) هو أبو الحسن حازم بن محمد القرطاجي الأنصاري القرطبي ، شيخ البلاغة والأدب ، وصاحب كتاب

منهاج البلاء . توفي سنة ٦٨٤ - بنية الرعاة ١ : ٤٩١

النوع الرابع والخمسون

في كنايةاته وتعريفاته

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة ، وقد تقدم أن الكناية أبلغ من التصريح .
وعرفها أهل البيان بأنها لفظ أريد به لازم معناه .

وقال الطيبي : ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم ، فينتقل منه إلى اللزوم .

وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه ، بناء على أنها مجاز ، وقد تقدم الخلاف

في ذلك .

• • •

وللكناية أسباب :

أحدها : التنبيه على عظم القدرة ، نحو ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(١) كناية عن آدم .

ثانيها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل ، نحو ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً

وَلِي نَعْمَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾ ^(٢) ، فكسب بالنعمة عن المرأة كمادة العرب في ذلك ؛ لأن ترك

التصريح بذكر النساء أجل منه . ولهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم . قال

السهيلي : وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنسبته ، وهو أن الملوك

والأشراف لا يذكر حوائجهم في ملأ ، ولا يتذكرون أسماءهن ، بل يكونون عن الزوجة

بالعرس والعيال ونحو ذلك ؛ فإذا ذكروا الإمام لم يكنوا عنهن ، ولم يصنوا أسماءهن

عن الذكر ، فلما قالت النصاري في مريم ما قالوا ، صرح الله باسمها ؛ ولم يكن تأكيذاً

للعبودية التي هي صفة لها وتأكيذاً ، لأن عيسى لا أب له وإلا لنسب إليه .

ثالثها : أن يكون التصريح مما يستقيح ذكره ، ككناية الله عن الجماع بالملامسة

والمباشرة والإفشاء والرفق والدخول ، والسرف في قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ^(٣) .

والغشيان في قوله : ﴿ فَلَمَّا تَفَشَّاهَا ﴾ ^(١) ، أخرج ابنُ أبي حاتم عن ابن عباس ، قال :
للمباشرة الجماع ، ولكن الله يَكْنِي .

وأخرج عنه قال : إن الله كَرِيم يَكْنِي ما شاء ، وإن الرَفَث هو الجماع ، وكَنَى عن طلبه
بالمراودة في قوله : ﴿ وَرَأَوْدَتُهُ أَلْتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ^(٢) ، وعنه أو عن المعاقبة
باللباس في قوله : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(٣) ، وبالحرث في قوله :
﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ ﴾ ^(٤) .

وكَنَى عن البول ونحوه بالغائط في قوله : ﴿ أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ ^(٥) ،
وأصله المكان المظلم من الأرض .

وكَنَى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ
الطَّعَامَ ﴾ ^(٦) .

وكَنَى عن الاستهزاء بالأدبار في قوله : ﴿ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأُذْبَارَهُمْ ﴾ ^(٧) ، أخرج
بن أبي حاتم عن مجاهد في هذه الآية ، قال : يعني أستاههم ، ولكن الله يَكْنِي .

وأورد على ذلك التصريح بالفرج في قوله : ﴿ أَلْتِي أَخْصَنْتُ فَرْجَهَا ﴾ ^(٨) .

وأجيب : بأن المراد به فَرْج القميص ، والتعبير به من لطف الكنايات وأحسنها ،
أى لم يعاق ثوبها بريبة ؛ فهي طاهرة الثوب ، كما يقال : نَقَى الثوب وعفیف الذيل ،
كناية عن العفة . ومنه : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ ^(٩) وكيف يُفْهَمُ أن نفخ جبريل وقع
في فرجها ، وإنما نفخ في جيب درعها .

ونظيره أيضاً : ﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نَيْرٌ يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِمْ وَأَرْجُلَيْهِمْ ﴾ ^(١٠) .

(٣) البقرة ١٨٧

(٦) المائدة ٧٥

(٩) المائدة ٤

(٢) يوسف ٢٣

(٥) المائدة ٦

(٨) التحريم ١٢

(١) الأعراف ١٨٩

(٤) البقرة ٢٢٣

(٧) محمد ٢٧

(١٠) المنتحة ١٣

قلت : وعلى هذا فى الآية كناية عن كناية ، ونظيره ما تقدم من مجاز الحجاز .

رابعها : قصد البلاغة والمبالغة ، نحو : ﴿ أَوْ مَنْ بُنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ ^(١) ، كنى عن النساء بأنهن يُنشأن فى الترفه والتزيّن الشاغل عن النظر فى الأمور ودقيق المعانى ، ولو أتى بلفظ « النساء » لم يشعر بذلك ، والمراد نفي ذلك عن الملائكة ، وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ^(٢) ، كناية عن سعة جوده وكرمه جداً .
خامسها : قصد الاختصار ، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ « فعل » ، نحو : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) ، أى فإن لم تأنوا بسورة من مثله .

سادسها : التنبيه على مصيره ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ^(٥) ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب ، ﴿ حَمَآةَ الْحَطَبِ ﴾ فى جديدها حبل ^(٥) ، أى تامة مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهم ، فى جديدها غل .

قال بدر الدين بن مالك فى المصباح ^(٦) : إنما يُعدّل عن التصريح إلى الكناية لنسكتة ، كالإيضاح ، أو بيان حال الموصوف ، أو مقدار حاله ، أو القصد إلى المدح أو الذم ، أو الاختصار ، أو الستر ، أو الصيانة ، أو التعمية والإغراز ، أو التعبير عن الصعب بالسهل ، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن .

واستنبط الزمخشري نوعاً من الكناية غريباً ، وهو أن تعيد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر ، فتأخذ الخلاصة ، من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز ، فتعبر بها عن المقصود ، كما تقول فى نحو ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(٧) : إنه كناية عن الملك ، فإنّ الاستواء على السرير لا يحصل إلّا مع الملك ، فجعل كناية عنه ، وكذا قوله :

(٣) المائدة ٧٩

(٢) المائدة ٦٤

(١) الزخرف ١٨

(٦) المصباح و تلخيص الفتح

(٥) تبت ١-٥

(٤) البقرة ٢٤

محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك بدر الدين ، الملقب بابن الناطم ، أحد أئمة النحو والمعاني والبيان والبدیع ،

توفى سنة ٦٨٦ هـ . طبقات الشافعية ٥ : ٤١

(م ١٠ إفتان ج ٣)

(٧) طه ، ٥

﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ^(١) ، كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين : حقيقة ومجاز .

تذنيب

من أنواع البديع التي تشبه الكناية الإرداف ؛ وهو أن يريد المتكلم معنى ، ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له ، ولا بدلالة الإشارة ، بل بلفظ يرادفه ، كقوله تعالى : ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ^(٢) ، والأصل : «وهالك من قضى الله هلاكه» ، ونجما من قضى الله نجاته . وعُدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز ، والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمرٍ أمرٍ مطاعٍ ، وقضاء من لا يُردّ قضاؤه ، والأمر يستأزم أمراً ، فقضاؤه يدل على قدرة الأمر به وقهره ، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضّان على طاعة الأمر ؛ ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص .

وكذا قوله : ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودَى﴾ ^(٣) ، حقيقة ذلك «جلست» فعُدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه ، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكّن لا زيف فيه ولا ميل ؛ وهذا لا يحصل من لفظ «الجلوس» .

وكذا : ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ ^(٤) ، الأصل «عفيفات» ، وعُدل عنه للدلالة على أمنهنّ مع العفة لا تطمح أعينهنّ إلى غير أزواجهنّ ، ولا يشتهين غيرهم . ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة .

قال بعضهم : والفرق بين الكناية والإرداف ، أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم ، والإرداف من مذكور إلى متروك .

ومن أمثلته أيضاً : ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ ^(٥) ، عدل في الجملة الأولى عن قوله «بالسوءى» ، مع أن فيه مطابقة للجملة

الثانية إلى « بما عملوا » ، تأديباً أن يُضاف السوء إلى الله تعالى .

* * *

فصل

للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة ، فقال الزمخشري :
الكناية ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، والتعريض أن تذكر شيئاً تدلّ به على
شيء لم تذكره .

وقال ابن الأثير : الكناية ما دلّ على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ،
بوصف جامع بينهما ، والتعريض اللفظ الدالّ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو
المجازي ، كقول من يتوقع صلة : والله إنّي محتاج ؛ فإنه تعريض بالطلب ، مع أنه لم
يوضع له حقيقة ولا مجازاً ، وإنما فهم من عرض اللفظ ، أى جانبه .

وقال الشبكي في كتاب الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض ^(١) :
الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى ، فهو بحسب استعمال اللفظ في
المعنى حقيقة ، والتجوز في إرادة إفادة ما لم يوضع له . وقد لا يراد منها المعنى ، بل يمتد بالمألوم
عن اللازم ، وهي حينئذ مجاز ، ومن أمثاته : ﴿ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ ^(٢) ، فإنه
لم يقصد إفادة ذلك لأنه معلوم ، بل إفادة لازمة ، وهو أنهم يردونها ويحذون حرّها
إن لم يجاهدوا . وآما التعريض فهو لفظ استعمل في معناه للتلويع بغيره ، نحو ﴿ بَلْ قَعَلَهُ
كَبِيرٌ ﴾ ^(٣) ، نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة ، كأنه غضب أن تعبد
الصفار معه ، تلويحاً لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة ، لما يعلمون إذا نظروا بمقولهم
من عجز كبيرها عن ذلك الفعل ، والإله لا يكون عاجزاً ، فهو حقيقة أبداً .

وقال السكاكي : التعريض ماسيق لأجل موصوف غير مذكور ، ومنه أن يخاطب

(١) كتاب الإغريض ، لثقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ ، ذكره صاحب كشف الظنون

(٢) (٢) الأبيات ٦٣٠

(٢) التوبة ٨١

واحدٌ ويراد غيره، وُسِّمِيَ به لأنه أميل الكلام إلى جانبٍ مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعُرض وجهه، أى جانبه.

قال الطَّيِّبُ: وذلك يُفعل إمّا لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ (١) أى محمداً صلى الله عليه وسلم إعلاءً لقدره، أى أنه العلم الذى لا يشنّيه. وإمّا لتلطّف به واحتراز عن الخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ (٢)، أى ومالككم لا تعبدون! بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٣)، وكذا قوله: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ (٤)، ووجه حسنه إسماع مَنْ يقصد خطابه الحقّ على وجه يمنع غضبه، إذ لم يصرّح بنسبته للباطل والإعانة على قبوله إذ لم يرْذُله إلّا ما أَرادَه لنفسه.

وإمّا لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٥)، خوطب النّبي صلى الله عليه وسلم، وأربد غيره، لاستحالة الشرك عليه شرعاً. وإمّا للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٦)، فإنه تعريض بدم الكفار وأنهم فى حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإمّا الأهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (٧). وقال السبكي: التعريض قسمان:

قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدّم.

وقسم لا يراد، بل يُضرب مثلاً للمعنى الذى هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ (٨).

(٢) يس ٢٣

(٦) التكوثر ٨، ٩

(٢) يس ٢٢

(٥) الرعد ١٩

(١) البقرة ٢٥٣

(٤) الزمر ٦٥

(٧) الأنبياء ٦٣

التَوْعُّدُ الْخَامِسُ وَالْخُسُونُ
فِي التَّحْصِيرِ وَالْإِخْصَائِ

أما الحصر - ويقال له القصر - فهو تخصيص أمرٍ بآخرٍ بطريق مخصوص . ويقال أيضاً : إثبات الحكم للذكور ونفيه عما عداه .

وينقسم إلى قصر الموصوفِ على الصفة ، وقصر الصِّفة على الموصوف ؛ وكلٌّ منهما إما حقيقى وإما مجازى .

مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً نحو « ما زيد إلا كاتب » ، أى لصفة له غيرها ، وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعدّد الإحاطة بصفات الشئ حتى يمكن إثبات شئ منها ونفى ما عداها بالكلية ، وعلى عدم تعدّدها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ، ليس لها غيرها ، ولذا لم يقع في التزويل .

ومثاله مجازياً : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ^(١) ، أى أنه مقصور على الرسالة ، لا يمتدّها إلى التبرئ من الموت الذى استعظموه ، الذى هو من شأن الإله .

ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً ، ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(٢) .

ومثاله مجازياً ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ... ﴾ ^(٣) الآية ، كما قال الشافعى فيما تقدّم نقله عنه في أسباب النزول : إن الكفار لما كانوا يُحَلَوْنَ الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهلّ لغير الله به ، وكانوا يحرّمون كثيراً من المباحات ، وكانت سجيّتهم تخالف وضع الشرع ، ونزلت الآية مسبوقةً بذکر شبههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى ، وكان الغرض أبانة كذبهم ؛ فكانه قال : لأحرّامٍ إلا ما أحلّتموه ؛ والغرض الردّ عليهم والمضادة ، لا الحصر الحقيقى ؛ وقد تقدّم بأبسط من هذا .

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام : قصر أفراد ، وقصر قلب ، وقصر تعمين .
فالأول يخاطب به من يعتقد الشرية ، نحو : ﴿ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ ۖ ﴾ ^(١) ، خُوطِبَ
مَنْ يَعْتَقِدُ اشْتِرَاكَ اللَّهِ وَالْأَصْنَامِ فِي الْإِلَوهِيَّةِ .

والثاني : يخاطب به مَنْ يَعْتَقِدُ إثبات الحكم أغير من أثبته المتكلم له ، نحو : ﴿ رَبِّيَ
الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ۖ ﴾ ^(٢) ، خُوطِبَ به مَرُودٌ ، الذي اعتقد أنه هو الحي المميت دون الله ،
﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مُمَّ السَّمَاءِ ﴾ ^(٣) ، خُوطِبَ به مَنْ اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء
دونهم ، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۖ ﴾ ^(٤) ، خُوطِبَ به مَنْ يعتقد من اليهود اختصاص
بعقته بالعرب .

والثالث : يخاطب به مَنْ تَسَاوَى عنده الأمران ، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه ،
ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها .

* * *

فصل

طرق الحصر كثيرة :

أحدها : النفي والاستثناء ، سواء كان النفي بلا أو ما أو غيرها ، والاستثناء بإلا ، أو
غير ، نحو ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۖ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ۖ ﴾ ^(٦) ، ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا
مَا أُمَرْتُ نَبِيَّ بِهِ ۖ ﴾ ^(٧) . ووجه إفادته الحصر أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي
فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه ؛ لأن الاستثناء إخراج ، فيحتاج إلى مخرج منه ، والراد
التقدير المعنوي لا الصناعي ، ولا بد أن يكون عاماً لأن الإخراج لا يكون إلا من
عام ، ولا بد أن يكون مناسباً للمستثنى في جنسه ، مثل ما قام إلا زيد ؛ أي أحد وما
أكلت إلا تمرأ ؛ أي ما كولا . ولا بد أن يوافق في صفته أي إعرابه ، وحينئذ يجب القصر إذا

(٣) البقرة ١٣
(٦) آل عمران ٦٢

(٢) البقرة ٢٠٨
(٥) الصافات ٣٥

(١) النحل ٥١
(٤) النساء ٧٩
(٧) المائدة ١١٧

أَوْجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِإِلَّا ضَرُورَةُ بَقَاءِ مَا عَدَاهُ عَلَى صِفَةِ الْإِنْتِفَاءِ .

وَأَصْلُ اسْتِعْمَالِ هَذَا الطَّرِيقِ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ ؛ وَقَدْ يُخْرَجُ عَنْ ذَلِكَ فَيَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لاعتبار مناسب ، نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ^(١) ؛ فَإِنَّهُ خُطَابٌ لِلصَّحَابَةِ ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَجْهَلُونَ رِسَالَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ لَهُ عَنِ الْمَوْتِ مَنْزِلَةً مَنْ يَجْهَلُ رِسَالَتَهُ ، لِأَنَّهُ كُلَّ رَسُولٍ فَلَا بَدَّ مِنْ مَوْتِهِ ؛ فَمَنْ اسْتَبْعَدَ مَوْتَهُ فَكَأَنَّهُ اسْتَبْعَدَ رِسَالَتَهُ .

الثَّانِي : إِنَّمَا ، الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا لِلْحَصْرِ فَقِيلَ بِالْمَنْطُوقِ ، وَقِيلَ بِالْمَفْهُومِ . وَأُنْكَرَ قَوْمٌ أَفَادَتَهَا إِيَّاهُ ، مِنْهُمْ أَبُو حَيَّانٍ . وَاسْتَدْلُّ مَثْبُوتُهُ بِأُمُورٍ :

مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ ^(٢) بِالنَّصْبِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ « مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْمَيْتَةَ » ؛ لِأَنَّهُ الْمَطَابِقُ فِي الْمَعْنَى لِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ ؛ فَإِنَّهَا لِلْحَصْرِ ، فَكَذَا قِرَاءَةُ النَّصْبِ ، وَالْأَصْلُ اسْتِواءُ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ .

وَمِنْهَا أَنَّ « إِنْ » لِلْإِثْبَاتِ وَ« مَا » لِلنَّفْيِ ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَحْصَلَ الْقَصْرُ ، لِلْجَمْعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ ؛ لَكِنْ تَعَقَّبَ بَأَنَّ « مَا » زَائِدَةٌ كَافَّةٌ ، لَا نَافِيَةَ .

وَمِنْهَا أَنَّ « إِنْ » لِلتَّأْكِيدِ وَ« مَا » كَذَلِكَ ، فَاجْتَمَعَ تَأْكِيدَانِ ، فَأَفَادَا الْحَصْرَ . قَالَهُ السَّكَّاكِيُّ ؛ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ اجْتِمَاعُ تَأْكِيدَيْنِ يَفِيدُ الْحَصْرَ لَأَفَادَهُ نَحْوُ « إِنْ زَيْدًا لِقَائِهِ » . وَأَجِيبُ بَأَنَّ مَرَادَهُ : لَا يَجْتَمِعُ حَرْفَا تَأْكِيدٍ مُتَوَالِيَانِ إِلَّا لِلْحَصْرِ .

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ قَالَ إِنَّمَا يُرِيكُمُ بِهِ اللَّهُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ ^(٥) ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا تَحْصُلُ مِطَابَقَةُ الْجَوَابِ إِذَا كَانَتْ إِنَّمَا لِلْحَصْرِ

(٢) البقرة ١٧٣ ، وانظر تفسير القرطبي ٢ : ٢١٦

(٥) الأعراف ١٨٧

(٤) مود ٣٣

(١) آل عمران ١٤٤

(٣) الأحقاف ٢٣

ليكون معها « لَا آتِيَكُمْ بِهِ إِنَّمَا بَاتِي بِهِ اللَّهُ ، وَلَا أَعْلَمُهَا إِنَّمَا يَعْلَمُهَا اللَّهُ » ، وكذا قوله : ﴿ وَلَمَنْ انْتَهَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعْلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ ^(١) ، ﴿ مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِذْ أَلَمَ تَأْتِيَهُمْ بَآيَةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ ﴾ ^(٤) . ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر .

وأحسن ما تستعمل « إِنَّمَا » في مواقع التعريض ، نحو ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرْ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ^(٥) . الثالث : أَنَّمَا ، بالفتح ، عدها من طرق الحصر الزمخشري والبيضاوي ، فقالا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ﴾ ^(٦) : إِنَّمَا لقصر الحكم على شيء ، أو لقصر الشيء على حكم ، نحو « إِنَّمَا زيد قائم » و « إِنَّمَا يقوم زيد » . وقد اجتمع الأمران في هذه الآية ، لأن « إِنَّمَا يوحى إلى » مع فاعله بمنزلة إِنَّمَا يقوم زيد ، و « إِنَّمَا الحكم » بمنزلة إِنَّمَا زيد قائم ، وفائدة اجتماعها الدلالة على أن الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله بالوحدانية ^(٧) . وصرح التنوخي في الأقصى القريب ^(٨) ، بكونها للحصر ، فقال : كَلِمًا أَوْجِبَ أَنْ « إِنَّمَا » بالكسر للحصر أوجب أن « أَنَّمَا » بالفتح للحصر ، لأنها فرع عنها ، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ، ما لم يثبت مانع منه ، والأصل عدمه .

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية ، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام .

الرابع : العطف بلا أو بل ، ذكره أهل البيان ، ولم يحكوا فيه خلافاً . ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في عروس الأفراح ، فقال : أي قصر في العطف بلا ، إِنَّمَا فيه نفى وإثبات ، فقولك : زيد شاعر لا كاتب ، لا تعرض فيه لنفى صفة ثالثة ، والقصر إِنَّمَا يكون بنفى

(٣) الشورى ٤١ ، ٤٢ (٢) التوبة ٩١-٩٣ (٣) الأعراف ٢٠٣
(٤) آل عمران ٢٠ (٥) الرعد ١٩ (٦) الأنبياء ١٠٨
(٧) الكشف ٣ : ١٠٩ (٨) كما ورد اسمه في الأصول والبرهان ٢ : ٣٤٦ ، وسماه صاحب كشف الظنون « أقصى القرب في صناعة الأدب » للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي ، المتوفى سنة ٧٨

جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً ، وإيس هو خاصاً بنفى الصفة التي يستقدها الخطاب ، وأما العطف ببل ، فأبعد منه ، لأنه لا يستمر فيها النفي والإنبات .

الخامس : تقديم الممول ، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ^(١) ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ ^(٢) ، وخالف فيه قوم ، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً .

السادس : ضمير الفصل ، نحو ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ^(٣) ، أى لا غيره ؛ ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ^(٤) ، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ ^(٥) ، ﴿إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ^(٦) . ومن ذكر أنه للحصر البيانين في بحث المسند إليه . واستدل له السهلي بأنه أتى به في كل موضع ادعى فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله ، ولم يؤت به حيث لم يدع ، وذلك في قوله : ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكَى...﴾ ^(٧) ، إلى آخر الآيات ، فلم يؤت به في ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ ^(٨) ، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النُّشْأَةَ﴾ ^(٩) ، ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ ^(١٠) ؛ لأن ذلك لم يدع لغير الله ، وأتى به في الباقي لادعائه لغيره . قال في عروس الأفراح : وقد استنبطت دلالة على الحصر من قوله : ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ...﴾ ^(١١) ، لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن ، لأن الله لم يزل رقيباً عليهم ؛ وإتما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى ، ومن قوله : ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ^(١٢) ، فإنه ذكر لتبيين عدم الإستواء ؛ وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص .

السابع : تقديم المسند إليه ، على ما قال الشيخ عبد القاهر : قد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر المعلى . والحاصل على رأيه أن له أحوالاً :

(١) فاتحة الكتاب ٤	(٢) آل عمران ١٥٨	(٣) الثورى ٩
(٤) البقرة ٥	(٥) آل عمران ٦٢	(٦) الكوثر ٣
(٧) النجم ٤٣	(٨) النجم ٤٥	(٩) النجم ٤٧
(١٠) النجم ٥٠	(١١) المائدة ١١٧	(١٢) الحشر ٢٠

أحدها : أن يكون المسند إليه معرفة والمسند مثبتاً ، فيأتى للتخصيص ، نحو أنا قت ، وأنا سميت فى حاجتك ، فإن قصد به قصر الأفراد أكد بنحو « وحدى » ، أو قصر القلب أكد بنحو « لاغيرى » ، ومنه : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ يَهْدِيكُمْ تَقْرَحُونَ ﴾ ^(١) ، فإن ما قبله من قوله : ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ ﴾ ^(٢) ، ولفظ « بل » المشعر بالإضراب يقضى بأن المراد « بل أنتم لاغيركم » ، فإن المقصود نفي فرجه هو بالهدية لإثبات الفرح لهم بهديتهم . قاله فى عروس الأفراح . قال : وكذا قوله : ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ ^(٣) ، أى لا نعلمهم إلا نحن . وقد بأتى للتقوية والتأكيد دون التخصيص ، قال الشيخ بهاء الدين : ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام .

ثانيها : أن يكون المسند منفياً ، نحو « أنت لا تكذب » ، فإنه أبلغ فى نفي الكذب من « لا تكذب » ومن « لا تكذب أنت » . وقد يفيد التخصيص ، ومنه : ﴿ فَمَنْ لَا يَنْسَاءُ لُونِ ﴾ ^(٤) .

ثالثها : أن يكون المسند إليه نكرة مثبتاً ، نحو « رجلٌ جاءنى » ، فيفيد التخصيص إما بالجنس أى لامرأة ، أو الوحدة أى لارجلان .

رابعها : أن يلى المسند إليه حرف النفي ، فيفيده ، نحو « ما أنا قلت هذا » ، أى لم أقله مع أن غيرى قاله ومنه : ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بَعِزٌّ ﴾ ^(٥) ، أى العزيز علينا رهطك لأنك ، ولذا قال : ﴿ أَرْهَطِيْ أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(٦) .

هذا حاصل رأى الشيخ عبد القاهر ، وواقفه السكاكى ، وزاد شروطاً وتفاصيل بسطناها فى شرح ألفية المعانى .

الثامن : تقديم المسند ، ذكر ابن الأثير وابن النّفس وغيرهما أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص . وردّه صاحب الفلّك الدائر ؛ بأنه لم يقل به أحد ، وهو ممنوع ، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديم ما ترتبته التأخير يفيد ، ومثله بنحو « تيممى أنا » .

التاسع : ذكر المسند إليه ، ذكر السكاكي أنه قد يُذكر ليفيد التخصيص . وتمقّبه صاحب الإيضاح . وصرّح الزّخبي : بأنه أفاد الاختصاص في قوله : ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ ﴾ ^(١) في سورة الرّعد ، وفي قوله : ﴿ اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ ﴾ ^(٢) ، وفي قوله : ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ^(٣) . ويَحْتَمِلُ أنه أراد أن تقديمه أفاده ، فيكون من أمثلة الطريق السابع .

العاشر : تعريف الجزأين ، ذكر الإمام فخر الدين في نهاية الإيجاز ^(٤) ؛ أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة ، نحو : « المنطلق زيد » ، ومنه في القرآن فيما ذكر الزمّلكاني في أسرار التنزيل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ^(٥) قال : إنه يفيد الحصر ، كما في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ^(٥) ، أى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ لا لغيره .

الحادى عشر : نحو « جاء زيد نفسه » ، نقل بعض شراح التلخيص عن بعضهم أنه يفيد الحصر .

الثاني عشر : نحو « إن زيدا قائم » ، نقله المذكور أيضاً .

الثالث عشر : نحو « قائم » في جواب « زيد إما قائم أو قاعد » . ذكره الطيبي في شرح التبيان .

(١) الرعد ٢٦ (٢) الزمر ٢٣ (٣) الأعراب ٤
 (٤) نهاية الإيجاز في علم البيان لفخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ ، ذكره صاحب كشف الظنون وقال : إنه هذب فيه كتابى عبدالقاهر .
 (٥) فاتحة الكتاب ١ ، ٤

الرابع عشر : قلب بعض حروف الكلمة ؛ فإنه يفيد الحصر على ماثلة في الكشف في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ ^(١) ، قال : القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ « الطاغوت » ، لأن وزنه على قول « فَعَلَوْتَ » من الطفيان ، كَمَلَكُوتٍ وَرَحْمَتٍ ، قُلُوبَ بتقديم اللام على العين ، فوزنه « فَعَلَمَوْتَ » ففيه مبالغات التسمية بالمصدر ، والبناء بناء مبالغة ، والقلب وهو للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان .

• • •

تنبيه

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المفعول يفيد الحصر ، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً ، ولهذا قيل في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٢) : معناه « نَخْصُكَ بالعبادة والاستعانة » ، وفي ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ ﴾ ^(٣) : معناه « إليه لا إلى غيره » ، وفي ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ ^(٤) آخرت الصلة في الشهادة الأولى ، وقدمت في الثانية ، لأن الفرض في الأول إثبات شهادتهم ، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم .

وخالف في ذلك ابن الحاجب فقال في شرح المفصل : الاختصاص الذي يتوقمه كثير من الناس من تقديم المفعول وفهم ، واستدل على ذلك بقوله : ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ﴾ ^(٥) ، ثم قال : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ ^(٦) . ورد هذا الاستدلال بأن « مخلصه الدين » أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى ، ولولم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر ، كما قال تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٧) ، وقال : ﴿ أَمَرَ الْأَتَّعِبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ^(٨) ، بل قوله : ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص ، فإن قبلها ﴿ لئن أشركت ليحبطن عملك ﴾ ^(٩) ؛ فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها « اعبد الله » لما حصل الإضراب الذي هو معنى « بل » .

(٣) آل عمران ١٥٨

(٦) الزمر ٦٦

(٩) الزمر ٦٥

(٢) فاتحة الكتاب ٤

(٥) الزمر ٢

(٨) يوسف ٤٠

(١) الزمر ١٧

(٤) البقرة ١٤٣

(٧) الحج ٧٧

واعترض أبو حيان على مدعى الاختصاص بنحو : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ ^(١) . وأجيب بأنه لما أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله ، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمره بتخصيص غير الله بالعبادة . ورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله : ﴿ كَلَّا هَدَيْنَاوْهُ حَادِثَنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ ^(٢) ، وهو من أقوى مارد به . وأجيب بأنه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب .

قال الشيخ بهاء الدين : وقد اجتمع الاختصاص وعلمه في آية واحدة ، وهي : ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ^(٣) ، فإن التقديم في الأول قطعاً ليس الاختصاص وفي « إِيَّاهُ » قطعاً للاختصاص .

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب الاقتصاص في الفرق بين الحصر والاختصاص : اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ، ومن الناس من ينكر ذلك ويقول : إنما يفيد الاهتمام ، وقد قال سيبويه في كتابه : وهم يقدمون ما لم به أعنى . والبيان على إفادته الاختصاص ، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر ، وليس كذلك ، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر ، والفضل لم يذكر في ذلك لفظة « الحصر » ؛ وإنما عبروا بالاختصاص ، والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه ، وبيان ذلك أن الاختصاص افتعال من الخصوص ، والخصوص مركب من شيئين : أحدهما عام مشترك بين شيئين أو أشياء ، والثاني معنى منضم إليه يفصله عن غيره ، كضرب زيد ، فإنه أخص من مطلق الضرب ، فإذا قلت : ضربت زيداً أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص ، فصار ذلك الضرب المختار به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد . وهذه المعاني الثلاثة — أعنى مطلق

الضرب ، وكونه واقعاً منك ، وكونه واقعاً على زيد — قد يكون قصد المتكلم لها ثلاثها على السواء. وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ، ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه ، فإن الابتداء بالشئ يدل على الاهتمام به ، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم ؛ فإذا قلت : زيداً ضربت علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود . ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان ، فقد يقصد من جهة عومه ، وقد يقصد من جهة خصوصه ، والثاني هو الاختصاص ، وأنه هو الأهم عند المتكلم ، وهو الذي قصد إفادته السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفى ، ففى الحصر معنى زائد عليه ، وهو نفى ما عدا المذكور . وإنما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ^(١) ، للعلم بأن قائله لا يعبدون غير الله تعالى ؛ ولذا لم يطرد في بقية الآيات ، فإن قوله : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتَغُونَ﴾ ^(٢) ، لو جعل في معنى «ما يبتغون إلا غير دين الله» وهمزة الإنكار داخلة عليه ، لزم أن يكون المنكر الحصر ، لا مجرد نفيم غير دين الله ، وليس المراد . وكذلك ﴿أَلَهَ غَيْرَ اللَّهِ تَرِيدُونَ﴾ ^(٣) المنكر إرادتهم آله دون الله من غير حصر . وقد قال الزمخشري في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ ^(٤) : في تقديم «الآخرة» وبناء «يوقنون» على «هم» تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة ، على خلاف حقيقته ، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان ، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ^(٥) .

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن ، وقد اعترض عليه بعضهم فقال : تقديم «الآخرة» أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها ، وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر ، وليس كذلك ؛ ثم قال للمعترض : وتقديم «هم» أفاد أن هذا التصريح مختص بهم ، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا : ﴿لَنْ نَمَسْتَنَّا الْنَارَ﴾ ^(٦) ، وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر ، أي أن

المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها . وهذا فهم عجيب
الجاه إليه فهمه الحصر، وهو ممنوع . وعلى تقدير تسليمه فالحصر على ثلاثة أقسام :

أحدها : بما وإلا ، كقولك : « ما قام إلا زيد » صريح في نفي القيام عن غير زيد ،
ويقتضى إثبات القيام لزيد ، قيل : بالمنطوق ، وقيل : بالمفهوم وهو الصحيح ، لكنه أقوى
المفاهيم ؛ لأن « إلا » موضوعة للاستثناء ، وهو الإخراج ، فدلتها على الإخراج بالمنطوق
لا بالمفهوم ، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام ، بل قد يستلزمه ، فذلك
رجحنا أنه بالمفهوم ؛ والتبس على بعض الناس لذلك فقال : إنه بالمنطوق .

والثاني : الحصر «إنما» ، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه ، وإن كان جانب الإثبات فيه
أظهر . فكأنه يفيد إثبات قيام زيد ، إذا قلت : إنما قام زيد ، بالمنطوق ، ونفيه عن غيره
بالمفهوم .

الثالث : الحصر الذى قد يفيد التقديم ؛ وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين
الأولين ، بل هو في قوة جملتين : أحدهما ماصدّر به الحكم نقياً كان أو إثباتاً وهو المنطوق ،
والأخرى ما فيهم من التقديم ، والحصر يقتضى نفي المنطوق فقط ، دون ما دل عليه من المفهوم ، لأن
المفهوم لا مفهوم له ؛ فإذا قلت : أنا لأكرم إلا إياك ، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره ،
ولا يلزم أنك لا تكرمه ، وقد قال تعالى : ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾ ^(١)
أفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية ، وهو ساكت عن نكاحه الزانية ، قال سبحانه
وتعالى بعده : ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ ^(٢) بياناً لما سكت عنه في
الأولى . فلو قال : « بالآخرة يوقنون » ، أفاد بمنطوقه إيقانهم بها ، ومفهومه عندهم يزعم أنهم
لا يوقنون بغيرها . وليس ذلك مقصوداً بالذات ، والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة حتى
صار غيرها عندهم كالدحوض ، فهو حصر مجازى ، وهو دون قولنا : « يوقنون بالآخرة »

لا بغيرها»، فاضبط هذا وإياك أن تجعل تقديره : « لا يوقنون إلا بالآخرة » .
إذا عرفت هذا فتقديم « ثم » أفاد أن غيرهم ليس كذلك ؛ فلو جعلنا التقدير :
لا يوقنون إلا بالآخرة « كان المقصود المهم النفي ، فينسلط المفهوم عليه ، فيكون المعنى
إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها ؛ كما زعم المعارض ، ويطرح أفهام أنه لا يوقن بالآخرة .
ولاشك أن هذا ليس بمراد ، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة ؛ فذلك حافظنا
على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة ، لينسلط المفهوم عليه ، وأن المفهوم لا ينسلط
على الحصر ، لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحدة ، مثل « ما » و « إلا » ومثل
« إنما » ، وإنما دل عليه بفهوم مستفاد من منطوق ، وليس أحدهما متقيداً بالآخر ؛ حتى
نقول : إن المفهوم أفاد نفي الإيقان المحصور ، بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً عن غيرهم ؛ وهذا
كله على تقدير تسليم الحصر ، ونحن نمنع ذلك ، ونقول : إنه اختصاص ، وإن بينهما فرقاً .
انتهى كلام السبكي .

النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنها من أعظم أنواع البلاغة ، حتى نقل صاحب سرّ الفصاحة^(١) عن بعضهم أنه قال : البلاغة هي الإيجاز والإطناب .

قال صاحب الكشف : كما أنه يجب على البليغ في مظان الإجمال أن يُجمل ويؤخر ، وكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصّل ويُشيع ، أنشد الجاحظ :

يَمُونُ بِالْخَطَبِ الطَّوَالِ وَنَارَةً وَخَى الْمُلَاحِظَ خِيفَةَ الرَّقَبَاءِ^(٢)

واختلف هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة أولا وهي داخلية في قسم الإيجاز؟ فالسكاكي^(٣) وجماعة على الأول ، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة ، لأنهم فسروها بالتمتاع من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة ، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والإطناب أداؤه بأكثر منها ، لكون المقام خليفاً بالبسط . وابن الأثير وجماعة على الثاني ، فقالوا : الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائده والإطناب بلفظ أزيد .

وقال القزويني : الأقرب أن يقال : إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله ، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد ، أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لقائدة ، والأول المساواة ، والثاني الإيجاز ، والثالث الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد الخفاجي التوفي سنة ٤٦٦ هـ

(٢) البيان والتبيين ١ : ٤٤ ، والبيت لأبي دوداد الإباحي .

(٣) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن علي الخوارزمي ، صاحب كتاب مفتاح العلوم . توفي سنة ٦٢٦ هـ

واحتُزَ «وَأَفِ» عن الإخلال ، وبقولنا: لفائدة، عن الحشو والتطويل ، فعنده ثبوت المساواة واسطة ، وأنها من قسم المقبول .

فإن قلت : عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا ؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها ، أو لأمرٍ غير ذلك ؟

قلت : لها ، ولأمر ثالث ، وهو أن المساواة لا تكاد توجد ، خصوصاً في القرآن ، وقد مثل لها في التلخيص ^(١) بقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ ^(٢) ، وفي الإيضاح ^(٣) بقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ^(٤) . وتُعقَّب بأن في الآية الثانية حذف موصوف «الذين» ، وفي الأولى إطناب بلفظ «السَّيِّئُ» لأن المكر لا يكون إلا ستيئاً ، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرغ ، أى بأحد ، وبالقصر في الاستثناء وبكونها حادثة على كف الأذى عن جميع الناس ، محذرة عن جميع ما يؤدى إليه ، وبأن تقديرها يضرب بصاحبه مضرة بليغة ، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التمثيلية ، لأن «يحيق» بمعنى «يحيط» ، فلا يستعمل إلا في الأجسام .

* * *

تنبيه

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد ، كما يؤخذ من المفتاح ، وصرح به الخطيب .
وقال بعضهم : الاختصار خاصٌ بحذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز : قال الشيخ بهاء الدين : وليس بشئ ، والإطناب ؛ قيل بمعنى الإسهاب ، والحق أنه أخص منه ، فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة كما ذكره التنوخي وغيره .

(١) هو تلخيص المفتاح للكاكي ، ومؤلف كتاب التلخيص وهو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني المعروف بخطيب دمشق . توفي سنة ٧٣٩
(٢) فاطر ٤٣
(٣) هو كتاب الإيضاح في علوم البلاغة ، للقزويني أيضاً ، جرى فيه على ترتيب التلخيص .
(٤) الأنعام ٦٨

فصل

[في نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان : إيجاز قصر ، وإيجاز حذف .

[إيجاز القصر]

فالأول : هو الوجيز بلفظه ، قال الشيخ بهاء الدين ^(١) : الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف ، وإن كان كلاماً يعطى معنى أطول منه ، فهو إيجاز قصر .

وقال بعضهم : إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ .
وقال آخر : هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة .
وسبب حسنه أنه يدل على التمكن في الفصاحة ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « أوتيت جوامع الكلم » .

وقال الطيبي في التبيان ^(٢) : الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام :
أحدها : إيجاز القصر ، وهو أن يقصر اللفظ على معناه ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) ، جمع في أحرف ، العنوان والكتاب والحاجة .
وقيل في وصف بليغ : كانت ألفاظه قوالب معناه . قلت : وهذا رأى من يدخل المساواة في الإيجاز .

الثاني : إيجاز التقدير ، وهو أن يقدر معنى زائد على المنطوق ، ويسمى بالتضييق أيضاً ، وبه سماه بدر الدين بن مالك في المصباح ، لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه ، نحو ﴿ قَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ ^(٤) ، أى خطاياها غفرت ، فهى له لا عليه ، ﴿ هُدًى لِمُتَّقِينَ ﴾ ^(٥) ، أى للضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى .

(١) صاحب كتاب عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، وهو بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي

البيكي الشافعي ، أحد علماء القرن الثامن . توفي سنة ٨٧٧٣

(٢) التبيان في البيان لشيخ الدين محمد بن عبد الله الطيبي ، المتوفى سنة ٧٤٣

(٥) (البقرة ٢)

(٤) (البقرة ٢٧٥)

(٣) (النمل ٣٠ ، ٣١)

الثالث : الإيجاز الجامع ، وهو أن يحتوى اللفظ على ممانٍ متعددة ، نحو ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾ ^(١) ، الآية ، فإن العدل هو الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط الموصى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية . والإحسان هو الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث بقوله : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ » ، أى تعبدته مخلصاً في نيّتك ، وواقعاً في الخضوع آخذاً أهبة الحذر إلى ما لا يخصى ﴿ وإيتاء ذى القربى ﴾ هو الزيادة على الواجب من النوافل ، هذا فى الأوامر . وأما النواهي : فبالفحشاء الإشارة إلى القوة الشهوانية وبالمفكر إلى الإفراط الحاصل من آثار الفضيلة أو كل محرّم شرعاً ، وبالبنى إلى الاستعلاء الفائض عن الوهمية . قلت : ولهذا قال ابن مسعود : ما فى القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية ؛ أخرجه فى الاستدراك . وروى البيهقي فى شعب الإيمان عن الحسن ، أنه قرأها يوماً ثم وقف فقال : إن الله جمع لكم الخير كله والشر كله فى آية واحدة ، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلاّ جمعه ، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبنى من معصية الله شيئاً إلاّ جمعه .

وروى أيضاً عن ابن أبى شهاب فى معنى حديث الشيخين : « بُعِثَتْ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ » ، قال : بلفظ أن جوامع الكلم أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التى كانت تكتب فى الكتب قبله فى الأمر الواحد والأميرين ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ... ﴾ ^(٢) الآية ، فإنها جامعة لمكارم الأخلاق لأن فى أخذ العفو التساهل والتسامح فى الحقوق واللين والرفق فى الدّعاء إلى الدّين ، وفى الأمر بالمعروف كفى الذى وغضّ البصر ، وما شاكلهما من المحرمات ، وفى الإعراض الصّبر والحلم والتّؤدّة .

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ... ﴾ ^(٣) ، إلى آخرها ، فإنه نهاية التنزيه ، وقد تضمنت الردّ على نحو أربعين فرقة ، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد .

وقوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾^(١)، دلّ بهاتين الكلمتين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والتمرّ والعصف والحطب واللباس والنار والملح لأنّ النار من العيدان والملح من الماء.

وقوله: ﴿لَا يَصْدَعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ﴾^(٢) جمع فيه جميع عيوب النحر من الصّداع وعدم العقل وذهاب المال ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَيْي مَاءَكَ...﴾^(٣) الآية، أمر فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت، وسمّى، وأهلك، وأبقى، وأسعد، وأشقى، وقص من الأنباء ما لو شرح ما اندرج في هذه الجملة من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان لجفت الأفلام. وقد أفردت بلاغة هذه الآية بالتأليف. وفي المعجائب للكرمانى: أجمع المعاندون على أن طوق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتنوا جميع كلام العرب والمعجم، فلم يجدوا مثلاً في نخامة ألفاظها وحسن نظمها وجودة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ...﴾^(٤) الآية، جمع في هذه اللفظة أحد عشر جنساً من الكلام: نادى، وكفّت، ونهت، وسمت، وأمرت، وقصّت، وحذرت، وخصّت، وعمت، وأشارت، وعذرت، فالنداء «يا» والكنابة «أى» والتنبية «ها»، والتسمية «النمل»، والأمر «ادخلوا»، والقصص «مساكنكم»، والتعذير «لا يحطمنكم»، والتخصيص «سليمان»، والتسميم «جنوده»، والإشارة «وهم»، والمندر «لا يشعرون» فأدّت خمس حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحق رعيتهما، وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾^(٥) الآية جمع فيها

(٣) مود ٤٤

(٢) الواقعة ١٩

(١) النازعات ٣١

(٥) الأعراف ٣١

(٤) النمل ١٨

أصول الكلام : النداء ، والعموم ، والخصوص ، والأمر ، والإباحة ، والنهي ، والخبر .
وقال بعضهم : جمع الله الحكمة في شطر آية ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ^(١) .
وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ، قال ابن
العرابي : هي من أعظم آي في القرآن فصاحة ، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان .
وقوله : ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ^(٣) ، قال ابن أبي الأصبغ : المعنى : صرّح بجميع
ما أوحى إليك ، وبلغ كل ما أمرت ببيان ، وإن شق بعض ذلك على بعض القلوب
فانصدعت ؛ والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب ، فيظهر أثر ذلك على ظاهر
الوجوه من التقبص والانبساط ، وي لوح عليها من علامات الإنكار والاستبشار ، كما يظهر
على ظاهر الزجاج المصدوعة ؛ فانظر إلى جليل هذه الاستعارة ، وعظم إنجازها وما انطوت
عليه من المعاني الكثيرة ! وقد حكى أن بعض الأعراب لما سمع هذه الآية سجد وقال :
سجدت لفصاحة هذا الكلام !

وقوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا نَشْتَمِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ ^(٤) ، قال بعضهم : جمع
بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجوا عنه .
وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ^(٥) ، فإن معناه كثير ولفظه قليل ،
لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل كان ذلك داعياً إلى ألا يُقدم على القتل ، فارتفع
بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان ارتفاع القتل حياة
لهم . وقد فضّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى ، وهو قولهم :
« القتل أنفى للقتل » ، بمشرين وجهاً أو أكثر ، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا
التفصيل وقال : لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق ، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم
فيما يظهر لهم من ذلك .

الأول : أن ما يُناظره من كلامهم ، وهو قوله : « القصاص حياة » ، أقلّ حرّفاً ، فإنّ حروفه عشرة ، وحروف « القتل أنفى للقتل » أربعة عشر .

الثانى : أن نفى القتل لا يستلزم الحياة ، والآية ناصّة على ثبوتها التى هى الغرض المطلوب منه .

الثالث : أن تنكير « حياة » يفيد تعظيماً ، فيدلّ على أن فى القصاص حياة متطاولة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ ﴾ ^(١) ، ولا كذلك المثل ؛ فإن اللام فيه للجنس ؛ ولذا فسّروا الحياة فيها بالبقاء .

الرابع : أن الآية فيه مطّردة بخلاف المثل ؛ فإنه ليس كل قتل أنفى للقتل ، بل قد يكون أدعى له ، وهو القتل ظلماً ، وإعماً بنفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص ، ففيه حياة أبداً .

الخامس : أن الآية خالية من تكرار لفظ « القتل » الواقع فى المثل ، والخالى من التكرار أفضل من المشتعل عليه ، وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة .

السادس : أن الآية مستغنية عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم ؛ فإن فيه حذف « من » التى بعد أفضل التفضيل - وما بعدها ، وحذف « قصاصاً » مع القتل الأول ، « وظلماً » مع القتل الثانى ، والتقدير : القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه .

السابع : أن فى الآية طباقاً ؛ لأنّ القصاص مُشعر بضدّ الحياة ، بخلاف المثل .

الثامن : أن الآية اشتملت على فنّ بديع ، وهو جعل أحد الضدّين الذى هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضدّه ، الذى هو الحياة ، واستقرار الحياة فى الموت مبالغة عظيمة ، ذكره فى الكشف ، وعبر عنه صاحب الإيضاح بأنه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدن لها بإدخال « فى » عليه .

التاسع : أن فى المثل توالى أسباب كثيرة خفيفة ، وهو السكون بعد الحركة ، وذلك

مستكره، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالى حركاته تمكن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته، بخلاف ما إذا تعقب حركة سكون، فالحرركات تنقطع بالسكنات. نظيره إذا تحركت الدّالة أذني حركة فحُيِست، ثم تحركت فحُبِست لا يَتَبَيَّن إطلاقها، ولا تتمكّن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيّدة.

المباشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأنّ الشيء لا ينفي نفسه.
الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قلقة القاف الموجب للضغط والشدّة وبعدها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتغالها على حروف متلازمة، لما فيها من الخروج، من القاف إلى الصاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصاد إلى الحاء، أحسن من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعدها عن طرف اللسان وأقصى الحلق.

الثالث عشر: في النطق بالصاد والحاء والتاء حسن الصوت؛ ولا كذلك تكرير القاف والباء.

الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشير بالوحشة، بخلاف لفظ «الحياة» فإن الطباع أقبل له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشير بالمساواة، فهو منبهي عن العدل، بخلاف مطلق القتل.

السادس عشر: الآية مبنيّة على الإثبات، والمثل على النفي، والإثبات أشرف لأنه أول، والنفي ثان عنه.

السابع عشر: أن المثل لا يكاد يفهم إلّا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: «في القصاص حياة» مفهوم من أول وهلة.

الثامن عشر : أن في المثل بناء « أفعل » التفضيل من فعل متعدّد ، والآية سالمة منه .
 التاسع عشر : أن « أفعل » في الغالب يقتضي الاشتراك ، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل ، ولكن القصاص أكثر نفيًا ، وليس الأمر كذلك والآية سالمة من ذلك .
 العشرون : أن الآية رادعة عن القتل ، والجرح معاً لشمول القصاص لهما ، والحياة أيضاً و قصاص الأعضاء ، لأنّ قطع العضو ينقص مصالحة الحياة ، وقد يسرى إلى النفس فيزيلها ، ولا كذلك المثل في أول الآية ، « ولكم » . وفيها لطيفة ، وهي بيان العناية بالموثمين على الخصوص ، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم .

تنبيهات

الأول : ذكر قدامة من أنواع البديع الإشارة ، وفسرّها بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمة ، وهذا هو إيجاز القصر بعينه ؛ لكن فرق بينهما ابن أبي الأصبع ، بأن الإيجاز دلالة مطابقة ودلالة الإشارة إمّا تضمن أو التزام ، فلم منه أن المراد بها ما تقدّم في مبحث المنطوق .

الثاني : ذكر القاضي أبو بكر في إيجاز القرآن أن من الإيجاز نوعاً يسمى التضمن ؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه ، قال : وهو نوعان : أحدهما ما يفهم من البنية ، كقوله : معلوم ، فإنه يوجب أنه لا بدّ من عالم ، والثاني من معنى العبارة لا كبسم الله الرحمن الرحيم ، فإنه تضمن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه على جهة التعظيم لله تعالى والتبرك باسمه .

الثالث : ذكر ابن الأثير وصاحب عروس الافراح وغيرهما ، أن من أنواع إيجاز القصر باب الحصر ، سواء كان يالاً أو يائماً أو غيرهما من أدواته ، لأن الجملة فيها نائب

مناب جملتين ، وباب العطف لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العامل ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، وعلى المفعول بوضعه ، وباب الضمير لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً ، وكذا لا يمدل إلى المنفصل مع إمكانه المتصل ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منجّل لاسم واحد سدّ سدّ المفعولين من غير حذف .

ومنها باب التنازع ؛ إذا لم تقدّر على رأى الفراء .

ومنها طرح المفعول ، اقتصاراً على جعل الممتدى كاللّازم ، وسيأتى تحريره .

ومنها جمع أدوات الاستفهام والشرط ؛ فإن « كم مالك » يقنى عن قولك : « أهو عشرون أم ثلاثون ؟ » وهكذا إلى ما لا يتناهى .

ومنها الألفاظ اللازمة للعموم كأحد .

ومنها لفظ التثنية والجمع ، فإنه يقنى عن تكرير المفرد ، وأقيم الحرف فيهما مقامه اختصاراً .

ومما يصلح أن يمدّ من أنواعه المسمّى بالاتّسع من أنواع البديع ؛ وهو أن يؤتى بكلام يتّسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعانى ، كفوّاح السّور ، ذكره ابن أبى الإصبع .

* * *

[إيجاز الحذف]

القسم الثانى من قسميّ الإيجاز : الحذف ، وفيه فوائد : ذكر أسبابه :

منها مجرّد الاختصار والاحتراز عن العبث بظهوره .

ومنها التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يقضى إلى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء ، وقد اجتمعاً في قوله تعالى ، ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ ^(١) ، فناقة الله تحذير بتقدير « ذروا » و « سقياها » إغراء بتقدير « الزموا » .

ومنها التغميم والإعظام لما فيه من الإبهام . قال حازم في منهاج البلغاء : إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في تعددها طول وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها ، وقال : ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس ، ومنه قوله في وصف أهل الجنة : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَقُفِّتْ أَبْوَابُهَا ﴾ ^(١) ، لحذف الجواب إذ كان وصف ما يمدونه ويلقونه عند ذلك لا ينتهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وترك النفوس تقدراً ما شاءته ، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك .

وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٢) ، أى لرأيت أمراً فظيماً ؛ لا شكاد تحيط به العبارة .

ومنها التخفيف لكثرة دورانه في الكلام ، كما في حذف حرف النداء ، نحو ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ ﴾ ^(٣) ، ونون « لم يك » والجمع السالم ، ومنه قراءة ﴿ وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةِ ﴾ ^(٤) ، وياء ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ ﴾ ^(٥) . وسأل المؤرِّج السدوسي الأخفش عن هذه الآية ، فقال : عادة العرب أنها إذا عدلت بالشئ عن معناه ، نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسرى ، وإنما يسرى فيه نقص منه حرف ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُكِ بَفِيًّا ﴾ ^(٦) ، الأصل « بفيّة » ، فلهما حوّل عن فاعل نقص منه حرف .

ومنها كونه لا يصلح لإلآله ، نحو ﴿ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَمَالِ إِمَّا يُرِيدُ ﴾ ^(٨) .

ومنها شهرته ، حتى يكون ذكره وعدمه سواء ، قال الزمخشري : وهو نوع من دلالة الحال ، التي لسانها أنطق من لسان المقال ، وحمل عليه قراءة حمزة ﴿ تساءلون

(١) الزمر ٧٣ (٢) الأنعام ٢٧ (٣) يوسف ٢٩ (٤) الحج ٣٥ ، بالنصب على توهم النون ، ومن قراءة أبي عمرو . وانظر تفسير القرطبي ١٤ : ٧٩ (٥) الفجر ٤ (٦) مريم ٢٨ (٧) الأنعام ٧٣ (٨) هود ١٠٧

به والأرحام ﴿١﴾ ، لأن هذا مكان شهر بتكرر الجار ؛ فقامت الشهرة مقام الذكر .

ومنها صيانتة عن ذكره تشريفاً كقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ ... ﴾ ، الآيات ، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع : قبل ذكر الرب أى « هُوَ رَبِّ » ، « اللَّهُ رَبُّكُمْ » ، « اللَّهُ رَبُّ الْمَشْرِقِ » ^(٢) ، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال ، فأضمر اسم الله تعظيماً وتعظيماً ، ومثله في عروس الافراح بقوله تعالى : ﴿ رَبُّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ^(٣) ، أى ذاتك .

ومنها صيانة اللسان عند تحقير آله ، نحو ﴿ صُمِّ بُكُمْ ﴾ ^(٤) ، أى هم أو الناقون . ومنها قصد العموم ، نحو ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) ، أى على العبادعة وعلى أمورنا كلها . ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ ^(٦) ، أى كل واحد .

ومنها رعاية الفاصلة ، نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ^(٧) ، أى « وما فلاك » . ومنها قصد البيان بعد الإبهام ، كما في قتل المشيئة ، نحو ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ ﴾ ^(٨) ، أى ولو شاء هدايتكم ؛ فإنه إذا سمع السامع « ولو شاء » تعلقت نفسه بمشيئتهم عليه ، لا يدرى ما هو ، فلتما ذكر الجواب استبان بعد ذلك ؛ وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط ، لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها .

وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب ، نحو ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ ^(٩) ، وقد ذكر أهل البيان أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلا إذا كان غريباً أو عظيماً ، نحو ﴿ إِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ ^(١٠) ، ولو أردنا أن نتخذ لهواً ^(١١) ، وإعماطاً ردأو أكثر حذف مفعول المشيئة دون سائر الأفعال ، لأنه يلزم من وجود

(١) النساء ١ ، بغض الميم ، ومى قراءة قتادة والأغمش ، وانظر تفسير القرطبي ٥ : ٢
 (٢) الشعراء ٢٣ - ٢٨ (٣) الأعراف ١٤٣ (٤) البقرة ١٨
 (٥) الفاتحة ٤ (٦) يونس ٢٥ (٧) الضحى ٢
 (٨) النمل ٩ (٩) البقرة ٢٥٥ (١٠) التکویر ٢٨
 (١١) الأنبياء ١٧

المشبهة وجود المشاء ، فالمشبهة المستازمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشبهة الجواب ، ولذلك كانت الإرادة مثلها في أطراد حذف مفعولها ، ذكره الزمكاني والتنوخى فى الأقصى القريب ، قالوا : وإذا حذف بعد « لو » فهو المذكور فى جوابها أبداً ، وأورد فى عروس الافراح ﴿ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً ﴾ ^(١) ، فإن المعنى « لو شاء ربنا لارسال الرسل لأنزل ملائكة » ، لان المعنى معين على ذلك .

فائدة

قال الشيخ عبدالقاهر : ما من اسم حذف فى الحالة التى ينبغى أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ، وسنى ابن جنى الحذف شجاعة العربية ، لأنه يشجع على الكلام .

قاعدة فى حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادت النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، ويريدون بالاختصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ ^(٢) ، أى أوقفوا هذين الفعلين ، والتحقيق أن يقال - معنى كما قال أهل البيان : تارة يتعلق الفرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقفه ، ومن أوقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أونهب ، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوى ، إذ المنوى كالنائب ، ولا يسمى محذوفاً ، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له . ومنه ﴿ رَبِّى الَّذِى يُخْنِى وَيُمْيْتُ ﴾ ^(٣) ، ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ، ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ ^(٦) ، إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماتة . وهل يستوى من

يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ؟ وأوقموا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف .
ومنه ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ...﴾^(١) الآية ، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام
رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّيَادِ وقومهما على السقي ، لالكون مذودهما غنماً وسقيهم
إبلاً ، وكذلك المقصود من « لانسقى » السقى لا المسقى . ومن لم يتأمل قدر « يسقون
إبلهم » و « تذودان غنمهما » ، و « لانسقى غنماً » ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله ، وتعليقه
بمفعوله فيذكران ، نحو : ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^(٢) ، ﴿وَلَا تَتَرَبَّؤُوا الزُّنَا﴾^(٣) ، وهذا
النوع الذي إذا لم يذكر محذوفه قيل محذوف .

وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه ، فيحصل الجزم بوجود تقديره ، نحو : ﴿أَهَذَا الَّذِي
بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٤) ، ﴿وَكَأَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنِي﴾^(٥) .

وقد يشبهه الحال في الحذف وعدمه ، نحو : ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٦) ،
قد يتوهم أن معناه « نادوا » فلا حذف ، أو « سموا » فالحذف واقع .

ذكر شروطه

هي ثمانية :

أحدهما : وجود دليل ، إما حالي نحو : ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٧) ، أي سلمنا سلاماً ،
أو مقالي نحو : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^(٨) ، ﴿قَالَ سَلَامٌ
قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾^(٩) أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون .

ومن الأدلة العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف .
ثم تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه ، بل يستفاد التعيين من دليل آخره
نحو : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْمَةُ﴾^(١٠) ، فإن العقل يدل على أنها ليست الحرمّة ، لأنّ التحريم

(١) القصص ٢٣ (٢) آل عمران ١٣٠ (٣) الإسراء ٣٢

(٤) الفرقان ٤١ (٥) النساء ٩٥ (٦) الإسراء ١١٠

(٧) هود ٦٩ (٨) البحل ٣٠ (٩) الدازيات ٢٥

(١٠) المائدة ٣

لا يضاف إلى الإحرام ، وإنما هو والحلّ يضافان إلى الأفعال ، فَعُلِمَ بالعقل حذفُ شيء .
وأما تعينه وهو التنازل فمستفاد من الشرع ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم . « إنما حُرِّمَ أكلها » لأن العقل لا يدرك محل الحلّ ، ولا الحرمة [وأما قول صاحب التلخيص :
إنه من باب دلالة العقل أيضاً ، فتابع فيه السكاكي من غير تأمل أنه مبني على
أصول المعتزلة] .

وتارة يدل العقل أيضاً على التعيين ، نحو ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ^(١) ، أى أمره ، بمعنى
عذابه ، لأن الحقّ دلّ على استحالة مجيء الباري ، لأنه من سمات الحادث ، وعلى أن
الجاتي أمره ، ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ، أى بمقتضى العقود
وبمقتضى عهد الله ؛ لأن العقد والمهد قولان قد دخلا في الوجود ، وانقضيا فلا يتصور
فيهما وفاء ولا نقض ، وإنما الوفاء والنقض بمقتضى ما ترتب عليهما من أحكامهما .

وتارة يدلّ على التعيين العادة ، نحو ﴿ فَذَٰلِكِنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ ﴾ ^(٤) ، دلّ
العقل على الحذف ، لأن يوسف لا يصح ظرفاً للوم ، ثم يحتمل أن يقدر « لُمْتُنِّي فِي حَبِّهِ » ،
أقوله : ﴿ قَدْ شَفَفَهَا حُبًّا ﴾ ^(٥) ، وفي مرآوده لقوله : ﴿ تَرَاوَدُّ فَتَاهَا ﴾ ^(٦) ، والعادة
دلّت على الثانی ، لأن الحبّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة ، لأنه ليس اختيارياً ، بخلاف
المرأودة ، للقدرة على دفعها .

وتارة يدلّ عليه التصريح به في موضع آخر ، وهو أفواها ، نحو ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا
أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٧) ، أى أمره ، بدليل ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا
السَّمَوَاتُ ﴾ ^(٩) ، أى كعرض ، بدليل التصريح به في آية البينة . ﴿ رَسُولٌ مِّنْ اللَّهِ ﴾ ^(١٠) ، أى من
عند الله ، بدليل ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ^(١١) .

(١) الفجر ٢٢

(٢) المائدة ١

(٣) النحل ٩١

(٤) يوسف ٣٢

(٥) يوسف ٣٠

(٦) البقرة ٢١٠

(٧) النحل ٤٣

(٨) آل عمران ١٣٣

(٩) البينة ٢

(١٠) البقرة ١٠١

ومن الأدلة على أصل الحذف العادة بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف، نحو ﴿لَوْ تَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعُنَاكُمْ﴾^(١) أى مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإلما كان كذلك لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال، ويتميرون بأن يتفوهوا بأنهم لا يعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: «لو نعلم حقيقة القتال»، فذلك قدره مجاهد «مكان قتال». ويدل عليه أنهم أشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم ألا يخرج من المدينة:

ومنها الشروع في الفعل، نحو «بسم الله»، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدرت «أقرأ»، أو الأكل قدرت «أكل»، وعلى هذا أهل البيان قاطبة؛ خلافاً لقول النحاة أنه يقدّر «ابتدأت»، أو «ابتدأني» كائن «بسم الله». ويدل على صحة الأول التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ نَحْمُرُهَا﴾، وفي حديث: «باسمك ربى وضعت جنبى».

ومنها الصناعة النحوية، كقولهم فى ﴿لَا أَقْسِمُ﴾^(٢): التقدير «لأنا أقسم»، لأن فعل الحال لا يقسم عليه، وفى ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾^(٣) التقدير: «لا تفتأ»، لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللام والتون، كقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ﴾^(٤).

وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقف عليه، كقولهم فى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥): إن الخبر مخذوف، أى موجود، وقد أنكره الإمام فخر الدين، وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقدير النحاة فاسد، لأن نفي الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة؛ فإنها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القيد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيها مع قيد آخر. ورد بأن تقديرهم: «موجود» يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن المدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيدة. ثم

لا بد ، من تقدير خير ، لاستحالة مبتدأ بلا خبر ظاهر أو مقدر ، وإنما بقدر النحوى ليعطى القواعد حقها ، وإن كان المعنى مفهوماً .

تنبيه

قال ابن هشام : إنما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها ، أو أحد ركنيها ، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه ، نحو ﴿ تَاللهِ تَفْعًا ﴾ ^(١) . أما الفصلة فلا يشترط لحذفها وجدان دليل ، بل يشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنوى أو صناعى . قال : ويشترط في الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف ، ورد قول الفراء في ﴿ أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ ﴾ بلى قَادِرِينَ ^(٢) : إن التقدير « بلى ليحسبنا قادرين » ، لأن الحسبان المذكور بمعنى الظن والمقدر بمعنى العلم ، لأن التردد في الإعادة كمر ، فلا يكون مأموراً به . قال : والصواب فيها قول سيبويه : إن « قادرين » حال ، أى بل نجمعها قادرين ، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن « بلى » لإيجاب النفي وهو فيها فعل الجمع .

الشرط الثانى : ألا يكون المحذوف كالجزء ، ومن ثم لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها ، قال ابن هشام : وأما قول ابن عطية في ﴿ يَبْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ^(٣) : إن التقدير « بئس المثل مثل القوم » ، فإن أراد تفسير الإعراب وأن الفاعل لفظ « المثل » محذوفاً مفردود ، وإن أراد تفسير المعنى ، وأن في « بئس » ضمير المثل مستتراً فسهل ^(٤) .

الثالث : ألا يكون مؤكداً ، لأن الحذف منافي للتأكيد ، إذ الحذف مبنى على الاختصار ، والتأكيد مبنى على الطول ، ومن ثم رد الفارسى على الزجاج في قوله في ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ ^(٥) : إن التقدير « إن هذان لهما ساحران » ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ، لأن المحذوف لدليل كالنائب .

(٣) الجمعة .

(٥) ظه ٦٣ .

(٢ - ١٢) الإقناع ج ٣ .

(٢) القيامة ٣ ، ٤ .

(١) يوسف ٨٥ .

(٤) المعنى ٦٠٩ : وفيه : « فأين نفيه » .

الرابع : ألا يؤدَّى حذفه إلى اختصار المختصر ، ومن ثمَّ لم يحذف اسم الفعل ، لأنه اختصار للفعل .

الخامس : ألا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قوية فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل .

السادس : ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء ، ومن ثمَّ قال ابن مالك : إن حرف النداء ليس عوضاً من « أدعو » لإجازة العرب حذفه ، ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة ، وأما ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ ^(١) فلا يقاس عليه ، ولا خبر كان ، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها .

السابع : ألا يؤدَّى حذفه إلى تهينة العامل القوي ، ومن ثمَّ لم يُسَّ على قراءة : ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحَسَنَى ﴾ ^(٢) .

فائدة

اعتبر الأخفش في الحذف التدرج حيث أمكن ، ولهذا قال في قوله تعالى : ﴿ وَانْقُضُوا يَوْمَآ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ ^(٣) : إن الأصل « لا تجزى فيه » ، لحذف حرف الجر ، فصار « تجزیه » ، ثم حذِف الضمير ، فصار « تجزى » ، وهذه ملاطفة في الصناعة ، ومذهب سيبويه أنها حذفاً معاً ، قال ابن جني : وقول الأخفش أوفق في النفس ، وآنس من أن يحذف الحرفان معاً في وقت واحد .



قاعدة

الأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ووضع الشيء في غير محله ؛ فيقدر المفسر في نحو « زيداً رأيت » ، مقدماً عليه . وجوز

(١) الأنبياء ٧٣ (٢) الحديد ١٠ ، وهي قراءة ابن عامر ، وأخر تفسير القرطبي ١٧ : ٢٤٢
والنبي ٢ : ١١١ (٣) البقرة ٨ :

البيانون تقديره مؤخرأ عنه لإفادة الاختصاص ، كما قاله النحاة ، وإذا منع منه مانع ، نحو ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾^(١) ؛ إذ لا يلي « أمتا » فعل .

* * *

قاعدة

ينبغي تقليل المقدّرهما أمكن ، لنقل مخالفة الأصل ، ومن ثم ضُفِّ قول الفارسي في ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾^(٢) : إن التقدير « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ » ، والأولى أن يقدر « كذلك » . قال الشيخ عز الدين : ولا يقدر من المحذوفات إلا أشدّها مواضعاً للفرض ، وأفصحها ، لأنّ العرب لا يقدرّون إلا ما لو اففظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام ، كما يفعلون في ذلك في الملفوظ به ، نحو ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكُمْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾^(٣) ، قدر أبو علي « جعل الله نُصْبَ الكُمبة » ، وقدر غيره « حرمة الكُمبة » ، وهو أولى لأن تقدير الحرمة في الهدى والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته ، وتقدير النُصب فيها بعيد من النصاحة ، قال : ومهما تردّد المحذوف بين الحسن والأحسن ، وجب تقدير الأحسن ، لأنّ الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث ؛ فليكن محذوفه أحسن المحذوفات ، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات . قال : ومتى تردّد بين أن يكون مجلأ أو مبيناً فتقدير المبين أحسن ، نحو ﴿ وَدَاوُدَ وَسَلَمَانَ إِذِ يَخُصِمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾^(٤) ، لك أن تقدر « في أمر الحرث » ، و « في تضمين الحرث » ، وهو أولى لتعيينه ، والأمر بمجمل لتردده بين أنواع .

* * *

قاعدة

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ؛ فالثاني أولى ؛ لأن المبتدأ عين الخبر ، وحينئذ فالخوف عين الثابت ، فيكون حذفاً كلياً

(١) فصلت ١٧ بقراءة نصب ، وأخر الكشاف ١٥٢ والمفصّل ٢ : ٦١٢
(٢) (٣) القائمة ٩٧ (٤) الأبيات ٧٨
(٢) الصلوات :

حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل ؛ اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، فالأول كقراءة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ ^(١) بفتح الباء ، ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) بفتح الحاء ، فإن التقدير : « يسبحه رجال » ، و « يوحيه الله » ، ولا يقدران مبتدأين حذف خبرهما لثبوت فاعلية الاسمين في رواية من بَيَّ الفعل للفاعل ، والثاني نحو ﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ، فتقدير « خلقهم الله » أولى من « الله خلقهم » لحيء ﴿ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(٣) .

قاعدة

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى ، ومن ثم رجع أن المحذوف في نحو : ﴿ أُنْحَا جُوتِي ﴾ ^(٤) نون الوقاية لانون الرفع ، وفي ﴿ نَارًا تَلْفَى ﴾ ^(٥) التاء الثانية لاتاء المضارعة ، وفي ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ ^(٦) : أن المحذوف خبر الثاني لا الأول ، وفي نحو : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ ^(٧) أن المحذوف مضاف للثاني ، أي حج أشهر ، لا الأول ، أي أشهر الحج . وقد يجب كونه من الأول ، نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ^(٨) في قراءة من رفع « ملائكتُهُ » لاختصاص الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع ، وقد يجب كونه من الثاني نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٩) ، أي برى أيضاً ، اتقدم الخبر على الثاني .

فصل

[في أنواع الحذف]

الحذف على أنواع :

أحدهما : ما يسمّى بالاختطاع ، وهو حذف بعض حروف الكلمة . وأنكر ابن الأثير ورود هذا النوع في القرآن ، وردّ بأن بعضهم جعل منه فواتح السور ، على القول بأن

(١) النور ٣٦ ، ومي قراءة شعبة	(٢) الشورى ٣	(٣) الزخرف ٩
(٤) الأمام ٨٠	(٥) الليل ١٤	(٦) التوبة ٦٢
(٧) البقرة ١٩٧	(٨) الأحزاب ٥٦	(٩) التوبة ٣

كل حرف منها من اسم من أسمائه كما تقدم. وادعى بعضهم أن الباء في ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(١)، أول كلمة بعض، ثم حذف الباقي، ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَنَادُوا بِأَمَالٍ﴾^(٢) بالترخيم، ولما سمعها بعض الساف، قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم! وأجاب بعضهم بأنهم أشد ما هم فيه محزونين عن إمام الكرامة. ويدخل في هذا النوع حذف همزة «أنا» في قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣)، إذ الأصل «لكن أنا»، حذف همزة «أنا» تخفيفاً وأدغمت النون في النون، ومثله ما قرئ: ﴿وَيُؤْمِنُكَ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَرْصُكَ﴾^(٤)، ﴿يَا أَنزِلْ لَكَ﴾^(٥)، ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَتَمَّ عَلَيْهِ﴾^(٦)، ﴿إِنهَا لَحْدَى الْكُبَرِ﴾^(٧).

النوع الثاني: ما يسمى بالاكْتفاء، وهو أن يقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة. ويختص غالباً بالارتباط العطفى كقوله: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾^(٨) أى والبرد، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم، لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَضْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾^(٩)، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾^(١٠)، وفي قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾^(١١). ومن أمثلة هذا النوع: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(١٢) أى والشر، وإتماماً لخص الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله ليس من باب الآداب كما قال صلى الله عليه وسلم «والشر ليس إليك». ومنها: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(١٣)، أى وما تحرك، وخص السكون بالذكر؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأن كل متحرك يصير إلى السكون.

(٣) الكهف ٣٨

(٦) البقرة ٢٠٣

(٩) النحل ٨٠

(١٢) الأنعام ١٣

(٢) الزخرف ٧٧

(٥) البقرة ٥

(٨) النحل ٨١

(١١) آل عمران ٢٦

(١) المائدة ٦

(٤) الحج ٦٥

(٧) المدثر ٣

(١٠) النحل ٥

ومنها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ^(١) ، أى والشهادة ، لأن الإيمان بكلّ مهمل واجب ، وآثر الغيب لأنه أمدح ، ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس .
ومنها : ﴿ وَرَبُّ الْمَشَارِقِ ﴾ ^(٢) أى والمغرب .
ومنها : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٣) ، أى وللكافرين . قاله ابن الأنبارى ، ويؤيده قوله : ﴿ هُدًى لِلنَّاسِ ﴾ ^(٤) .

ومنها : ﴿ إِنْ أَمَرُوا هَلَاكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ^(٥) ، أى ولا والد ، بدليل أنه أوجب للأخت النصف ، وإنما يكون ذلك مع فقد الأب لأنه يسقطها .

النوع الثالث : ما يستعمل بالاحتباك ؛ وهو من أطف الأنواع وأبدعها ، وقلّ من تنبه له أوثقه عليه من أهل فنّ البلاغة ، ولم أره فى شرح بدعيّة الأعمى ^(٦) لرفيقه الأندلسى ، وذكره الزركشى فى البرهان ، ولم يسمه هذا الاسم ، بل سمّاه الحذف المتقالتى ^(٧) ، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعى ، قال الأندلسى فى شرح البدعيّة : من أنواع البديع الاحتباك ، وهو نوع عزيز ، وهو أن يحذف من الأوّل ما أثبت نظيره فى الثانى ، ومن الثانى ما أثبت نظيره فى الأوّل كقوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْفِقُ ... ﴾ ^(٨) الآية ، التقدير : ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذى ينفق ، والذى ينفق به ، فحذف من الأوّل الأنبياء لدلالة « الذى ينفق » عليه ، ومن الثانى الذى ينفق به لدلالة « الذين كفروا » عليه .

وقوله : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضًا ﴾ ^(٩) ، التقدير : تدخل غير بيضاء ، وأخرجها تخرج بيضاء ، فحذف من الأوّل « غير بيضاء » ومن الثانى « وأخرجها » وقال الزركشى : هو أن يجتمع فى الكلام متقابلان ، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَائِي ﴾

(١) البقرة ٢

(٢) الصفات ٥

(٣) البقرة ٣

(٤) النساء ١٧٦

(٥) البقرة ١٨٥

(٦) هو ابن جابر الأندلسى الأعمى ، محمد بن أحمد بن على المتوفى سنة ٧٨٠ . صاحب البدعيّة ، المسماة : بالحلة السرياء . مدح خير البورى ، شرحها رفيعه أحمد بن يوسف الرعنى الأندلسى ، وأطركه الطنوني

(٧) التعليل ١٢

(٨) البقرة ١٧١

(٩) البرهان ٣ : ١٢٩

وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَجْرُمُونَ ﴿١﴾ ، التقدير « إن افتريته فليّ إجرأى وأنتم برآء منه ، وعليكم إجرأكم وأنا برى مما تجرمون » .

وقوله : ﴿ وَبُعْذُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، التقدير : « وبُعْذُ المنافقين إِنْ شَاءَ فلا يتوب عليهم ، أو يتوب عليهم فلا يبعْذُ بهم » .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُوا فَإِذَا تَطَهَّرُوا فَأْتُوهُمْ ﴾ ﴿٣﴾ ، أى حتى يطهرون من الدم ، ويتطهرون بالماء ، فإذا طهروا وتطهروا فأتوهم .

وقوله : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ ﴿٤﴾ ، أى عملاً صالحاً بسيئاً ، وآخر سيئاً بصالح .

قلت : ومن لطيفه قوله : ﴿ فِئْتَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ ﴿٥﴾ ، أى فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت .

وفى الغرائب للكرمانى : فى الآية الأولى التقدير : « مثل الذين كفروا يا محمد كمثل الناعق مع الغنم » ، فحذف من كل طرف ما يدل عليه الطرف الآخر . وله فى القرآن نظائر ، وهو أبلغ ما يكون من الكلام . انتهى .

ومأخذ هذه التسمية من الحبك ، الذى معناه الشد والإحكام وتحسين أثر الصنعة فى الثوب ، فحبك الثوب شد ما بين خيوطه من الفرج وشدّه وإحكامه ؛ بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونى . وبيان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شُبّهت بالفرج بين الخيوط ، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر فى نظمه وحوكه ، فوضع المحذوف مواضعه كان حايكاً له مانعاً من خلل بطرقه ، فسدّ بتقديره ما يحصل به الخلل ، مع ما أكسبه من الحسن والرونى .

النوع الرابع : ما يسمّى بالاختزال ؛ هو ما ليس واحداً مما سبق ، وهو أقسام ؛ لأن المحذوف إما كلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف ، أو أكثر .

أمثلة حذف الاسم :

حذف المضاف ، هو كثير في القرآن جداً ، حتى قال ابن جني : في القرآن منه زهاء ألف موضع . وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه « المجاز » على ترتيب السور والآيات ، ومنه : ﴿ الْحَيُّ أَشْهُرٌ ﴾ ^(١) ، أى حجّ أشهر ، أو أشهر الحج . ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾ ^(٢) ، أى ذا البرّ أو برّ من . ﴿ خُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ^(٣) ، أى نكاح أمهاتكم . ﴿ لَأَذِقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ ^(٤) ، أى ضعف عذاب . ﴿ الرِّقَابِ ﴾ ^(٥) ، أى وفي تحرير الرقاب .

حذف المضاف إليه ، يكثر في باب المتكلم ، نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ^(٦) . وفي الغايات نحو ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ ^(٧) ، أى من قبل القلب ومن بعده .
وفي كل ، وأى ، وبعض . وجاء في غيرهنّ كقراءة ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٨) بضم بلا تنوين ، أى فلا خوف شئ عليهم .

حذف المبتدأ ، يكثر في جواب الاستفهام ، نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ ﴾ ^(٩) أى هى نار . وبعد فاء الجواب ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ ^(١٠) ، أى فعمله لنفسه ، ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١١) ، أى فإساءته عليها . وبعد القول ، نحو ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١٢) ،

(٣) النساء . ٢٣

(٦) الأعراف ١٥١

(٩) القارعة ٩ ، ١٠

(٢) البقرة ١٧٧

(٥) البقرة ١٧٧

(٨) البقرة ٣٨

(١١) الفرقان ٥

(١) البقرة ١٩٧

(:) الإسراء ٧٥

(٧) الروم ٤

(١٠) الجانبية ١٥

﴿ قَالُوا أَضْغَاثُ أَخْلَامٍ ﴾^(١).

وبعد ما الخبرُ صفة له في المعنى ، نحو ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾^(٢) ، ونحو ﴿ صُمُّكُمْ ﴾^(٣) .

ووقع في غير ذلك ، نحو ﴿ لَا يَفْرَأَنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾^(٤) ، ﴿ أَمْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَارٍ بِلَاغٌ ﴾^(٥) ، أى هذا . ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا ﴾^(٦) ، أى هذه .

ووجب في النعت المقطوع إلى الرفع حذف الخبر ، نحو ﴿ أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظِلَّهَا ﴾^(٧) ، أى دائم .

ويحتمل الأمرين ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾^(٨) ، أى أجل ، أو فأمرى صبر . ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٩) أى عليه ، أو فالواجب .

حذف الموصوف ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾^(١٠) ، أى حور قاصرات . ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾^(١١) ، أى دروعاً سابغات . ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(١٢) ، أى القوم المؤمنون .

حذف الصفة ، نحو ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ﴾^(١٣) ، أى سالحة ، بدليل أنه قرئ كذلك ، و « أن تعينها » لا يخرجها عن كونها سفينة . ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾^(١٤) ، أى الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم ذلك . ﴿ فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾^(١٥) ، أى نافعاً .

(١) يوسف ٤٤	(٢) التوبة ١١٢	(٣) البقرة ١٨
(٤) آل عمران ١٦٦	(٥) الأحقاف ٣٥	(٦) النور ١
(٧) الرعد ٣٥	(٨) يوسف ١٨	(٩) النساء ٩٢
(١٠) الصافات ٤٨	(١١) سبأ ١١	(١٢) النور ٣١
(١٣) الكهف ٧٩	(١٤) البقرة ٧١	(١٥) الكهف ١٠٥

حذف المعطوف عليه ، ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾^(١) فانفلق ، أي فضرِب فانفلق .
وحيث دخلت واو المعطف على لام التعليل ففي تحريكه وجهان :

أحدهما : أن يكون تعالياً مملأً محذوف ، كقوله : ﴿وَلْيُبَلِّغِ الْوُفُؤَيْنِ مِنْهُ بَلَاءَ حَسَنًا﴾^(٢) ، فالعنى وللإحسان إلى المؤمنين فعمل ذلك .

والثاني : أنه معطوف على علة أخرى . ضمرة ليظهر صحة المعطف ، أي فعمل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليبلي .

حذف المعطوف مع العاطف ، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾^(٣) أي ومن أنفق بعده . ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾^(٤) ، أي والشر .

حذف المبدل منه ، خرَّج عليه : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾^(٥) أي لما تصفه ، والكذب بدل من الهاء .

حذف الفاعل ، لا يجوز إلا في فاعل المصدر ، نحو : ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٦) ، أي دعائه الخير . وجوزته الكسائي مطلقاً لدليل ، وخرَّج عليه ﴿إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾^(٧) ، أي الروح ، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٨) ، أي الشمس .

حذف المفعول ، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة . ويرد في غيرها ، نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ﴾^(٩) ، أي إلهاً . ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(١٠) ، أي عاقبة أمركم .

حذف الحال ، يكثر إذا كان قولاً ، نحو ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾^(١١) أي قائلين .

(١) الشعراء ٦٣	(٢) الأقال ١٧	(٣) الحديد ١٠
(٤) آل عمران ٢٦	(٥) النحل ١١٦	(٦) فصلت ٤٩
(٧) القيامة ٢٦	(٨) ص ٣٢	(٩) الأعراف ١٥٢
(١٠) التكاثر ١	(١١) الرعد ٢٣ ، ٢٤	

حذف المنادى ﴿أَلَا يَاسْجُدُوا﴾^(١)، أى ياهؤلاء.. ﴿بَالِيَتْ﴾^(٢)، أى يقوم.

حذف العائد يقع فى أربعة أبواب :

الصلة، نحو ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣)، أى بعثه.

والصفة، نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾^(٤)، أى فيه.

والخبر نحو ﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَنَى﴾^(٥)، أى وعده.

والحال.

حذف مخصوص نفع، ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعمَ الْقَبْدُ﴾^(٦) أى أبوب.

﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾^(٧)، أى نحن. ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٨)، أى الجنة.

حذف الموصول، نحو ﴿آمَنَّا بِالَّذِى أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾^(٩)، أى والذى

أنزل إليكم، لأن الذى أنزل إلينا ليس هو الذى أنزل إلى من قبلنا، ولهذا أعيدت «ما»

فى قوله: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ﴾^(١٠).

أمثلة حذف الفعل :

يطرد إذا كان مفسراً، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١١)، ﴿إِذَا

السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١٢). ﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(١٣).

وبكثر فى جواب الاستفهام، نحو ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا

خَيْرًا﴾^(١٤)، أى أنزل.

وأكثر منه حذف القول، نحو ﴿وَإِذَا يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ

(٣) الفرقان ٤١

(٦) ص ٤٤

(٩) البقرة ١٢٦

(١٢) الإسراء ١٠٠

(٢) القصص ٧٩

(٥) النساء ٩٥

(٨) النحل ٣٠

(١١) الأشتاق ١

(١) النمل ٢٥

(٤) البقرة ٤٨

(٧) المرسلات ٢٣

(١٠) التوبة ٦

(١٣) النحل ٣٠

وَأَسْمَاعِيلُ رَبَّنَا ﴿١﴾ ، أى يقولان : ربنا .

ويأتى فى غير ذلك ، نحو ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، أى وأتوا ، ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ﴿٣﴾ ، أى وألفوا الإيمان أو اعتقدوا ، ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ﴿٤﴾ ، أى وليسكن زوجك ، ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ ﴿٥﴾ ، أى أذم .
﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ ﴿٦﴾ أى أمدح ، ﴿ وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ﴿٧﴾ أى كان . ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَأَمَّا لِيُوفِيَهُنَّ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ﴿٨﴾ .

أمثلة حذف الحرف :

قال ابن جنى فى المحاسب : أخبرنا أبو على ، قال : قال أبو بكر ، حذف الحرف ليس بقياس ، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به .

حذف همزة الاستفهام . قرأ ابن محيصن : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتُمْ ﴾ ﴿٩﴾ ، وخرج عليه ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ ﴿١٠﴾ فى المواضع الثلاثة . ﴿ وَرَبُّكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا ﴾ ﴿١١﴾ ، أى أوتلك؟
حذف الموصوف الحرف . قال ابن مالك : لا يجوز إلا فى « أن » نحو ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ ﴿١٢﴾ .

وحذف الجار بطرد مع أن ، وأن ، نحو ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَى إِسْلَامِكُمْ بَلَى اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُفُّ ﴾ ﴿١٣﴾ ، ﴿ أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾ ﴿١٤﴾ ، ﴿ أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ ﴾ ﴿١٥﴾ أى بأنكم . وجاء مع غيرها ، نحو ﴿ قَدَّرْنَاهُ

(١) البقرة ١٢٧	(٢) النساء ١٧١	(٣) الخضر ٩
(٤) البقرة ٣٥	(٥) تبت ٣	(٦) النساء ١٦٢
(٧) الأحزاب ٤٠	(٨) هود ١١١	(٩) البقرة ٦
(١٠) الأنعام ٧٦	(١١) الشعراء ٢٢	(١٢) الروم ٢٤
(١٣) الحجرات ١٧	(١٤) الشعراء ٨٢	(١٥) المؤمنون ٣٥

مَنَازِلُ ﴿١﴾، أَيْ قَدَرْنَا لَهُ، ﴿وَيَبْنُونَهَا عِوَجًا﴾ ﴿٢﴾، أَيْ لَهَا، ﴿يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ ﴿٣﴾،
أَيْ يَخَوْفُكُمْ بِأَوْلِيَانِهِ. ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ ﴿٤﴾، أَيْ مِنْ قَوْمِهِ. ﴿وَلَا تَغْزِمُوا
عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ﴿٥﴾، أَيْ عَلَى عَقْدَةِ النِّكَاحِ.

حذف العاطف، خرج عليه الفارسي ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتُمْ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ
مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَّأَوْا﴾ ﴿٦﴾ أَيْ وَقَاتِ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِسَةٌ﴾ ﴿٧﴾، أَيْ
وُجُوهٌ، عَطْفًا عَلَى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ ﴿٨﴾.

حذف فاء الجواب، وخرج عليه الأخفش ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ﴾ ﴿٩﴾.
حذف حرف النداء، كثير. ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ﴾ ﴿١٠﴾، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ ﴿١١﴾،
﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ ﴿١٢﴾، ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ﴿١٣﴾. وفي
المعجائب للسكرماني: كثر حذف «يا» في القرآن من الرَّبِّ تنزيهاً وتعظيماً؛ لأن في
النداء طرفاً من الأمر.

حذف «قد» في الماضي إذا وقع حالاً، نحو: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ صُدُورُهُمْ﴾ ﴿١٤﴾،
﴿أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ ﴿١٥﴾.

حذف «لا» النافية، يطرد في جواب القسم؛ إذا كان المنفي مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ
تَفَقَّأً﴾ ﴿١٦﴾. وورد في غيره، نحو: ﴿وَقَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ ﴿١٧﴾، أَيْ لَا يُطِيقُونَهُ.
﴿وَالَّذِي فِي الْأَرْضِ رَوَايَ أَنْ تَحْمِلَ بِكُمْ﴾ ﴿١٨﴾، أَيْ لِثَلَاثَةِ مِائِدٍ.

(٣) (الأعراف ١٧٥)

(٦) (التوبة ٩٤)

(٩) (البقرة ١٨٠)

(١٢) (مريم ٤)

(١٥) (الشعراء ١١١)

(٢) (الأعراف ٤٥)

(٥) (البقرة ٢٣٥)

(٨) (الأنعام ٢)

(١١) (يوسف ٢٩)

(١٤) (النساء ٩٠)

(١٧) (البقرة ١٨٤)

(١) (يس ٣٩)

(٤) (الأعراف ١٥٥)

(٧) (الأنعام ٨)

(١٠) (آل عمران ١١٩)

(١٣) (الأنعام ١٤)

(١٦) (يوسف ٨٥)

(١٨) (النحل ١٥)

حذف لام التوطئة : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَإِنْ أَطَقْتُمُوهُمْ إِنَّا نَكُفِّرُ كُرْهُكُمْ ﴾ ^(٢) .

حذف لام الأمر ، خرج عليه ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا ﴾ ^(٣) ، أى ليقيموا .

حذف لام « لقد » يحسن مع طول الكلام ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ^(٤) .

حذف نون التوكيد ، خرج عليه قراءة ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ بالنصب .

حذف التنوين ، خرج عليه ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَلَا اللَّيْلُ

سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ ^(٦) بالنصب .

حذف نون الجمع ، خرج عليه قراءة ﴿ وَمَا مِنْ بَضَارٍ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ .

حذف حركة الإعراب والبناء ، خرج ، عليه قراءة ﴿ قَدُّوْا إِلَى بَارِيكُمْ ﴾ ^(٧)

﴿ بِأَمْرِكُمْ ﴾ ^(٨) ، ﴿ وَبِعُودَتِنَّ أَحَقَّ ﴾ ^(٩) بسكون اللامنة . وكذا ﴿ أَوْيَمُفُو

الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ فَأَوَارِي سَوْءَةَ أَخِي ﴾ ^(١١) ، ﴿ مَا بَقِيَ مِنْ

الرَّبَّاءِ ﴾ ^(١٢) .

* * *

أمثلة حذف أكثر من كلمة :

حذف مضافين ﴿ فَأَنهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ ^(١٣) ، أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى

تقوى القلوب . ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ^(١٤) أى من أثر حافر فرس الرسول ،

﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُفْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ^(١٥) أى كدوران عين الذى .

﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ﴾ ^(١٦) ، أى بدل شكر رزقكم

حذف ثلاث متضائفات :

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ ^(١٧) ، أى فكان مقدار مسافعه به مثل قاب لحذف

ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها :

(١) المائدة ٧٣	(٢) الأمام ١٢١	(٣) إبراهيم ٣١
(٤) الشمس ٩	(٥) الإخلاص ٢ ، ١	(٦) يس ٤٠
(٧) البقرة ٥٤	(٨) البقرة ٦٧	(٩) البقرة ٢٢٧
(١٠) البقرة ٢٣٧	(١١) المائدة ٣١	(١٢) الحج ٣٢
(١٣) طه ٩٦	(١٤) الأحزاب ١٩	(١٥) الواقعة ٨٢
(١٦) النجم ٩		

حذف مفعولاً باب ظن ، ﴿أَتَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ^(١) ، أى تزعمونهم شركائى .

حذف الجار على المجرور ، ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾ أى بسىء ، ﴿وَأَخْرَسَيْنَا﴾ ^(٢) أى بصالح .
حذف العاطف مع المعطوف ، تقدم .

حذف حرف الشرط وفعله ، يطرد بعد الطلب ، نحو ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ^(٣) ،
أى إن اتبعتمونى ، ﴿قُلْ أَعْبَادِى الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ^(٤) ، أى إن قات لهم يقيموا .
وجعل منه الزخشرى ﴿فَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ ^(٥) ، أى إن اتخذتم عند الله عهداً
فإن يخالف الله . وجعل منه أبو حيان ﴿فَلَمْ تَقْتُلُونْ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ ^(٦) ، أى
إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلم تقتلون !

حذف جواب الشرط ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغَىٰ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَامًا فِي السَّمَاءِ﴾ ^(٧) ،
أى فافعل . ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ^(٨) ،
أى أعرضوا ، بدليل ما بعده . ﴿أَتَيْنَ ذُكْرُنُمْ﴾ ^(٩) ، أى تطيرتم . ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ
مَدَدًا﴾ ^(١٠) ، أى لنفد . ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ ^(١١) ، أى لرأيت
أمراً قطيماً . ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَهُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ^(١٢) ،
أى اذهبكم . ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَىٰ قُلُوبِنَا﴾ ^(١٣) ، أى لأبدت به . ﴿وَلَوْلَا
رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ﴾ ^(١٤) ، أى
لسلطكم على أهل مكة .

(٢) آل عمران ٣١

(٦) البقرة ٩١

(٩) يس ١٩

(١٢) النور ٢٠

(٢) التوبة ١٠٢

(٥) البقرة ٨

(٨) يس ٤٥

(١١) السجدة ١٢

(١٤) الفتح ٢٥

(١) الأنعام ٢٢

(٤) إبراهيم ٣١

(٧) الأنعام ٣٥

(١٠) الكهف ١٠٩

(١٢) القصص ١٠

حذف جملة القسم ﴿لَأَعَذَّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا﴾^(١) ، أى والله ، حذف جوابه .
 ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا...﴾^(٢) الآيات ، أى لتبعثن . ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٣) ،
 أى إنه لمعجز . ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٤) ، أى ما الأمر كما زعموا .
 حذف جملة مستببة عن المذكور ، نحو ﴿إِيحْيِ الْحَقَّ وَيُبْطِلِ الْبَاطِلَ﴾^(٥) ،
 أى فعل ما فعل .

حذف جل كثيرة ، نحو ﴿فَارْسِلُونِ* يَوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٦) ، أى فارسلوني
 إلى يوسف لاستعبره الرؤيا ، ففعلوا فأنناه فقال له : يا يوسف .

خامسة

تارة لا يقام شئ مقام المحذوف كما تقدم ، وتارة يقام ما يدل عليه ، نحو ﴿فَإِنْ
 تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أَرْسَلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٧) ؛ فليس الإبلاغ هو الجواب لمتقدمه
 على توليهم ، وإنما التقدير : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَلَا تَوْمَ عَلَيَّ » أو فلا عذر لكم لأنى أبلغتكم .
 ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٨) ، أى فلا تحزن واصبر .
 ﴿وَإِنْ يَمُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٩) ، أى يصيبهم مثل ما أصابهم .

فصل

[فى نوعى الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف ، كذلك انقسم الإطناب إلى بسط وزيادة .

[الإطناب بالبسط]

فالأول الإطناب بتكثير الجمل ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ
 وَالْأَرْضِ...﴾^(١٠) الآية فى سورة البقرة . أطنب فيها أبلغ الإطناب لكون الخطاب
 مع التقلين ، وفى كل عصر وحين ، للعالم منهم والجاهل ، والموافق منهم والمناقف .

(١) النمل ٢١	(٢) النازعات ١	(٣) ص ١
(٤) ق ١	(٥) الأفعال ٨	(٦) يوسف ٤٥ ، ٦٠
(٧) هود ٥٧	(٨) فاطر ٤	(٩) الأفعال ٣٨
(١٠) البقرة ١٦٤		

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾^(١) ، فقولہ : « ويؤمنون به » ، إطناب لأن إيمان حملة العرش معلوم ، وحسنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه .

﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾^(٢) ، وليس من المشركين مذكّر والنسكته الحث للمؤمنين على أدائها ، والتحذير من المنع ، حيث جعل من أوصاف المشركين .

[الإطناب بالزيادة]

والثاني يكون بأنواع :

أحدها — دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد

السابقة في نوع الأدوات

وهي : إن ، وأن ، ولام الابتداء ، والقسم ، وألا الاستفاحية ، وأما ، وها التنبية ، وكان في تأكيد التشبيه ، ولكن في تأكيد الاستدراك ، وليت في تأكيد التمني ، ولعل في تأكيد الترجي ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وإمّا في تأكيد الشرط ، وقد ، والسين وسوف ، والنونان في تأكيد الفعالية ، ولا التبرئة . وإن ، ولما في تأكيد النفي ، وإمّا يحسن تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكراً أو متردداً .

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه ، كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا في المرة الأولى : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾^(٣) ، فأكد بأن وإسمية الجملة . وفي المرة الثانية : ﴿ قَالُوا رَبَّنَا بَعَلَّمْ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾^(٤) ، فأكد بالقسم وإن واللام وإسمية الجملة ، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾^(٥) .

وقد يؤكد بها ، والمخاطب به غير منكّر ، لعدم جريه على مقتضى إقراره ،

(٣) يس ١٤
(م ١٣ — الإنفا ٣)

(٢) فصلت ٦ ، ٧
(٥) يس ١٥

(١) غافر ٧
(٤) يس ١٦

فينزل منزلة المنكر . وقد يترك التأكيد وهو معه منكر لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملهم الرجوع عن إنكاره ، وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَأَمِيَّتُونَ ﴾ ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ^(٢) أكد الموت تأكيداً وإن لم ينكر ، لتنزيل المخاطبين لتماذيرهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشد نكيراً ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ، فنزل المخاطبون منزلة غير المنكر حتماً لهم على النظر في أدلته الواضحة . ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) نفى عنه الريبة : « لا » على سبيل الاستغراق ؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون ، لكن نُزل منزلة العدم ، تعويلاً على ما يُزيله من من الأدلة الباهرة ، كما نُزل الإنكار منزلة عدمه لذلك .

وقال الزمخشري : بولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان على أن يكون الموت نصب عينيه ، ولا يغفل عن ترقبه ، فإن ما له إليه ، فكأنه أكد جملته ثلاث مرات لهذا المعنى ، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعى ؛ حتى كأنه يخلد ، ولم يؤكد جملة البعث إلاّ لأنّ لأنه أبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاع ، ولا يقبل إنكاراً . ^(٤)

وقال التاج بن الفركاح ^(٥) : أكد الموت ردّاً على الدهرية القائلين ببقاء النوع الإنساني خلفاً عن سلف ، واستغنى عن تأكيد البعث هنا ، لتأكيد كيدته والرد على منكره في مواضع ، كقوله : ﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ ^(٥) .

وقال غيره : لما كان العطف يقتضي الاشتراك ، استغنى عن إعادة اللام لذكرها في الأول .

وقد يؤكد بها — أي اللام — المستشرق الطالب الذي قدّم له ما يلوح بالخبر فاستشرفت

(٢) قوله في البرهان ٣ : ٨٨

(٢) البقرة ٢

(١) المؤمنون ١٥ ، ١٦

(٤) هو عبد الرحمن إبراهيم البدوي ، شارح التذية ، وأحد علماء الشافعية . توفي سنة ٦٩٠ طبعات الشافعية ٦٠٠ . (٥) التغابن ٧

نفسه إليه ، نحو ﴿ وَلَا تَحْطِئْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ، أى لا تدعنى يانوح فى شأن قومك ؛ فهذا الكلام يلوّح بالخبر تلويحاً ، ويشمر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أولاً ؟ قليل : إنهم مفرقون بالتأكيد .

وكذا قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ ^(٢) ، لما أمرهم بالتقوى وظهر ثمرتها والعقاب على تركها محلّه الآخرة ، تشوّفت نفوسهم إلى وصف حال الساعة ، فقال : ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ ^(٣) ، بالتأكيد ، ليقرّر عايمه الوجوب .

وكذا قوله : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي ﴾ ^(٤) ، فيه تحيير للمخاطب ، وتردد فى أنه كيف لا يبرئ نفسه وهى بريئة زكية ، ثبتت عصمتها وعدم مواقعتها السوء ، فأكدّه بقوله : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ ^(٥) .

وقد يؤكّد لقصد الترغيب ، نحو ﴿ فَتَأْتِ الْوَسْوَاسَاتُ ﴾ ^(٦) ، لأنه هو التّوّابُ الرَّحِيمُ ^(٧) .
أكّد بأربع تأكيدات ترغيباً للعباد فى التوبة .

وقد سبق الكلام على أدوات التأكيد انذكورة ومعانيها ومواقعها فى النوع الأربعين .

فائدة

إذا اجتمعت إن واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً . وعن الكسائى أن اللام لتوكيد الخبر ، وإن لتوكيد الاسم . وفيه تمجّز ، لأن التوكيد للنسبة لا للاسم ولا للخبر ، وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً ، والحقيقة بمنزلة تكريره مرتين . قال سيبويه فى نحو

(٣) يوسف ٥٢

(٢) الحج ١

(١) هود ٢٧

(٤) البقرة ٢٧

« يأتيا » : الألف والهاء لحقنا بآياتوكيداً ، فكأنك كررت « يا » مرتين وصار الاسم تنبيها .
هذا كلامه وتابعه الزمخشري .

فائدة

قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَاتَ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ^(١) قال الجرجاني
في نظم القرآن : ليست اللام فيه للتأكيد ، فإنه منكر ؛ فكيف يحقق ما ينكر ، وإنما
قاله حكاية لكلام النبي صلى الله عليه وسلم الصادر منه بأداة التأكيد ، فكاه فنزلت
الآية على ذلك .

* * *

النوع الثاني — دخول الأحرف الزائدة

قال ابن جني : كل حرف زيد في كلام العرب ، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى .
وقال الزمخشري في كشفه القديم : الباء في خبر ما ، وليس لتأكيد النفي ، كما أن
اللام لتأكيد الإيجاب .

وسئل بعضهم عن التأکید بالحرف وما معناه ، إذ إسقاطه لا يخل بالمعنى ! فقال :
هذا يعرفه أهل الطباع ، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه . قال : ونظيره
العارف بوزن الشعر طبعاً ، إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره وقال : أجد نفسي على
خلاف ما أجدها بإقامة الوزن . فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصانها ،
ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه .

ثم باب الزيادة في الحروف وزيادة الأفعال قليل ، والأسماء أقل
أما الحروف فيزداد منها ، إن ، وأن ، وإذا ، وإلى ، وأم ، والباء ، والفاء ،
وفي ، والكاف ، واللام ، ولا ، وما ، ومن ، والواو ، وتقدمت في نوع الأدوات مشروحة .

وأما الأفعال فزيد منها « كان » ، وخرج عليه ﴿ كَيْفَ نُسَكِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ^(٢) ، وأصبح وخرج عليه ﴿ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴾ ^(٣) .

وقال الرُّمَانِيّ : العادة أن مَنْ به علةٌ تزداد بالليل ، أن يرجو الفرج عند الصباح ، فاستعمل « أصبح » لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج ، فليست زائدة .

وأما الأسماء فنصّ أكثر النحويين على أنها لا تزداد ، ووقع في كلام المفسرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع ، كلفظ « مثل » في قوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ^(١) ، أى بما .

* * *

النوع الثالث — التأكيد الصناعى

وهو أربعة أقسام :

أحدها : التوكيد المعنوى بكلّ ، واجمع ، وكلا وكلتا ، نحو ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ^(٢) ، وفائدته رفع توهم المجاز وعدم الشمول . وادعى الفراء أن « كلهم » أفادت ذلك ، و« أجمعون » أفادت اجتماعهم على السجود ، وأنهم لم يسجدوا متفرقين .

ثانيها : التأكيد اللفظى ، وهو تكرار اللفظ الأول إمّا بمرادفه ، نحو ﴿ ضَيْقًا خَرَجًا ﴾ ^(٣) ، بكسر الراء ، و ﴿ غَرَّابِيْبُ سُودٌ ﴾ ^(٤) وجعل منه الصفار فى ﴿ فِيمَا إِنْ مَسَكْنَاكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٥) ؛ على القول بأن كلمتها بالنفى . وجعل منه غيره : ﴿ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا ﴾ ^(٦) ، فوراء هنا ليس ظرفاً ، لأنّ لفظ « ارجعوا » يبنى عنه ، بل هو اسم فعل بمعنى « ارجعوا » ، فكانه قال : ارجعوا ارجعوا .

وإمّا بلفظه ويكون فى الاسم والفعل والحرف ، والجملة فالاسم ، نحو ﴿ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ دَكَاةً دَكَآً ﴾ ^(٨) ، والفعل ﴿ فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ ﴾ ^(٩) .

(٣) الأمام ١٢٥

(٦) الحديد ١٣

(٩) الطارق ١٧

(٢) الحجر ٣٠

(٥) الأحقاف ٢٦

(٨) الفجر ٢١

(١) البقرة ١٣٧

(٤) فاطر ٢٧

(٧) الإنسان ١٥ ، ١٦

واسم الفعل ، نحو ﴿ هَيَّاهُ هَيَّاهُ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ ^(١) ، والحرف . نحو ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَبَعِدُكُمْ أَنْتَ كُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتَ كُمْ ﴾ ^(٣) .
والجمله ، نحو ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(٤) والأحسن اقتران الثانية
بثم ، نحو ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ^(٥) ، ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٦) ومن هذا النوع تأكيد الضمير
المتصل بالمنفصل ، نحو ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ ^(٨) ،
﴿ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَنَّ نَحْنُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(٩) ومن تأكيد المنفصل بمنته ^(١٠) ، ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ
هُمْ كَافِرُونَ ﴾ ^(١١) .

ثالثها : تأكيد الفعل بمصدره ؛ وهو عوض من تكرار الفعل مرتين ، وفائدته رفع
توهم المجاز في الفعل بخلاف التوكيد السابق فإن لرفع توهم المجاز في المسند إليه . كذا فرق
به ابن عصفور وغيره . ومن ثم ردّ بعض أهل السُّنة على بعض المعتزلة في دعواه نفى
التكليم حقيقة بقوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ ^(١٢) لأن التوكيد رفع المجاز في
الفعل ؛ ومن أمثله ﴿ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١٣) ، ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا * وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ ^(١٤)
﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا ﴾ ^(١٥) .

وليس منه ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ ^(١٦) ؛ بل هو جمع « ظن » لاختلاف أنواعه .
وأما ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ ^(١٧) ، فتحتمل أن يكون منه وأن يكون
الشيء ، بمعنى الأمر والشأن .

(١) المؤمنون ٣٦	(٢) هود ١٠٨	(٣) المؤمنون ٣٥
(٤) الشرح ٦ ، ٥	(٥) الانطار ١٧ ، ١٨	(٦) التكاثر ٣ ، ٤
(٧) البقرة ٣٥	(٨) المائدة ٢٤	(٩) لأعراف ١١٥
(١٠) يوسف ٣٧	(١١) النساء ١٦٤	(١٢) الأحزاب ٥٦
(١٣) الطور ٩ ، ١٠	(١٤) الإسراء ٦٣	(١٥) الأحزاب ١٠
(١٦) الأنعام ٨٠		

والأصل في هذا النوع أن ينعت بالوصف المراد، نحو ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِئْرًا كَثِيرًا ﴾ ^(١)، ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَبِيلًا ﴾ ^(٢). وقد يضاف وصفه إليه، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ ^(٣)، وقد يؤكد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابة عن المصدر، نحو ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ ^(٤)، والتبتيّل مصدر «بتل». ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ^(٥)، أى إنباتًا، إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكدة، نحو ﴿ وَبَوْمٌ أَنْبَثُ حَيًّا ﴾ ^(٦)، ﴿ وَلَا تَعْمَلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ^(٧)، ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ^(٨)، ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ^(٩)، ﴿ وَأَزْلَفْتَ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ ^(١٠). وليس منه ﴿ وَلِيٌّ مُّذِيرٌ ﴾ ^(١١)، لأن التولية قد لا تكون إدارًا، بدليل قوله: ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ^(١٢). ولا ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ ^(١٣)، لأن التبسم قد لا يكون ضحكًا، ولا ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ ^(١٤)، لاختلاف المعنيين، إذ كونه حقًا في نفسه غير كونه مصدقًا لما قبله.

* * * النوع الرابع — التكرير

وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض من غلط. وله فوائد:

منها التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرّر الأقايسص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ ^(١٥).

(٤) آل عمران ١٠٢

(٦) مريم ٣٣

(٩) البقرة ٨٣

(١٢) البقرة ١٤٤

(١٥) طه ١١٣

(٢) الأحزاب ٤٩

(٥) نوح ١٧

(٨) النساء ٧٩

(١١) النمل ١٠

(١٤) البقرة ٩١

(١) الأحزاب ٤١

(٤) الزمل ٨

(٧) البقرة ٦٠

(١٠) ق ٣١

(١٣) النمل ١٩

ومنها التأكيد .

ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ، ليكمل تلقى الكلام بالقبول ، ومنه : ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ * يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾ (١) ، فإنه كرر فيه النداء لذلك .

ومنها إذا طال الكلام وخشي تناسي الأول أعيد ثانياً نظرية له وتجديداً لعمده ، ومنه ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ (٢) ، ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾ (٣) ، ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ (٤) . ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (٥) ، ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوفَاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ ﴾ (٦) .

ومنها التعظيم والتهويل ، نحو ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٧) ، ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٨) ، ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ (٩) .

فإن قلت : هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله ، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ ، فلا يحسن عده نوعاً مستقلاً . قلت : هو بحاميه ويفارقه ، ويزيد عليه وينقص عنه ، فصار أصلاً برأسه ؛ فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدم في أمثله ، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً ، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعية ، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى . ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين ؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده ، نحو ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (١٠) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ طَهَرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾ (١١) ، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد لفظي الصناعي . ومنه الآيات المتقدمة في التكرير للطول .

(٣) النحل ١١٠

(٦) يوسف ٤

(٩) الواقعة ٢٧

(٢) النحل ١١٩

(٥) آل عمران ١٨٨

(٨) القارعة ٢ ، ١

(١١) آل عمران ٤٢

(١) غافر ٣٨

(٤) البقرة ٨٩

(٧) الحاقة ٢ ، ١

(١٠) الحشر ١٨

ومنه ما كان لتعدد المتعلق ، بأن يكون المكرر ثانياً متعلقاً بغير مانع له الأول ، وهذا القسم يُسمى بالترديد ، كقوله : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ ^(١) ، وقع فيها التردد أربع مرات .

وجعل منه قوله : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ^(٢) ، فإنها وإن تكررت نيفاً وثلاثين مرة ، فكل واحدة تتعلق بما قبلها ، ولذلك زادت على ثلاثة ، ولو كان الجميع عانداً إلى شيء واحد لما زاد على ثلاثة ، لأن التأكيـد لا يزيد عليها . قاله ابن عبد السلام وغيره .

وإن كان بعضها ليس بنعمة فذكر النعمة للتحذير نعمة . وقد سئل : أي نعمة في قوله : ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَن﴾ ^(٣) ؟ فأجيب بأجوبة ، أحسنها ، النقل من دار الهموم إلى دار السرور ، وإراحة المؤمن والبار من الفاجر .

وكذا قوله : ﴿وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ ^(٤) في سورة المرسلات ؛ لأنه تعالى ذكره قصصاً مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول ؛ فكأنه قال عقب كل قصة : « وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِ بِهذه القصة » .

وكذا قوله في سورة الشعراء : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ^(٥) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ، كررت ثمانى مرات ، كل مرة عقب كل قصة ، فالإشارة في كل واحدة بذلك إلى قصة النبي المذكور قبلها وما اشتملت عليه من الآيات والمعبر . وبقوله : ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ، إلى قومه خاصة ، ولما كان مفهومه أن الأقل من قومه آمنوا ، أتى بوصفـي العزيز الرحيم للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم ، والرحمة لمن آمن .

(١) النور ٣٥ (٢) الرحمن ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ... (٣) المرسلات ١٩ ، ٢٤ ...

(٤) الرحمن ٢٦

(٥) الشعراء ٨ ، ٦٧ ، ١٠٣ ، ١٢١ ، ١٣٩ ، ٨٥١ ، ١٧٤ ، ١٩٠

وكذا قوله في سورة القمر: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾^(١)، قال الزمخشري: كرّر ليجددوا عند سماع كل نبا منها انعطافاً وتنبيهاً، وإن كلاً من تلك الأنباء مستحق للاعتبار يختص به، وأن ينبيهوا كيلا يغلبهم السرور والغفلة.

قال في عروس الأفراح: فإن قلت: إذا كان المراد بكل ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ؛ كل أريد به غير ما أريد بالآخر. قلت: إذا قلنا العبارة بعموم اللفظ، فكل واحد أريد به ما أريد الآخر، ولكن كرّر ليكون نصاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلت: يلزم التأكيد، قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزداد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيّد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء في مقامات متعددة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقرّب من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيداً﴾^(٢)، ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾، قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرى؟ قلنا: لاختلاف معنى الخبرين عما في السموات والأرض، وذلك أن الخبر عنه في إحدى الآيتين ذكر حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه، وفي الأخرى حفظ بارئه إياه وعلمه به وبتدبيره قال: فإن قيل: أفلا قيل: «وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيداً أَوْ كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً»؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلح أن تحتّم بوصفه معه بالحفظ والتدبير^(٣) انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾^(٤)، قال الراغب: الكتاب الأول ما كتبوه بأيديهم المذكور في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾^(٥)،

والكتاب الثاني التوراة ، والثالث الجنس ، كتب الله كلها ، أى ماهو من شئ من كتب الله وكلامه .

ومن أمثلة ما يظن تكراراً ، وليس منه ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ ^(١) إلى آخرها ، فإن «لا أعبد ما تعبدون» أى فى المستقبل «ولا أنتم عابدون» ، أى فى الحال «ما أعبد» فى المستقبل «ولا أنا عابد» ، أى فى الحال ما عبدتم فى الماضى ، «ولا أنتم عابدون» أى فى المستقبل «ما أعبد» ، أى فى الحال . فالخلاص أن القصد نفي عبادته لأهلهم فى الأزمنة الثلاثة .

وكذا ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ ^(٢) ، ثم قال : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ ﴾ ^(٣) ، ثم قال : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٤) ؛ فإن المراد بكل واحد من هذه الأذكار غير المراد بالآخر ، فالأول الذكر فى مَزْدَلَّة عند الوقوف بقَرْح ، وقوله : ﴿ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ إشارة إلى تكرره ثانياً وثالثاً ، ويحتمل أن يراد به طواف الإفاضة ، بدليل تعقيبه بقوله : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ ﴾ . والذكر الثالث إشارة إلى رمى جرة العقبة ، والذكر الأخير لرمى أيام التشريق .

ومنه تكرير حرف الإضراب فى قوله : ﴿ بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ بَلْ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ ^(٦) .

ومنه قوله : ﴿ وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَحَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٧) ، ثم قال : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٨) فكرر الثانى ليعم كل مطاوعة ، فإن الآية الأولى فى المطلقة قبل الفرض

(٣) البقرة ٢٠٠

(٦) النمل ٦٦

(٢) البقرة ١٩٨

(٥) الأنبياء ٥

(٨) البقرة ٢٤١

(١) الكافرون ٢ ، ١

(٤) البقرة ٢٠٣

(٧) البقرة ٢٣٦

والمسيس خاصة ؛ وقيل لأن الأولى لا تشعر بالوجوب ، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة : إن شئت أحسنت ، وإن شئت فلا ، فنزلت الثانية ، أخرجه ابن جرير .

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (١) .

وكذلك ضرب مثل المنافقين أول البقرة بالمستوقد ناراً ، ثم ضربه بأصحاب الصَّيْب . قال الزمخشري : والثاني أبلغ من الأول ، لأنه أدل على فطرط الحيرة وشدة الأمر وفضاعته ؛ قال : ولذلك أخر ، وهم يتدرجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ .

ومن ذلك تكرير القصص ، كقصّة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء ، قال بعضهم : ذكر الله موسى في مائة وعشرين موضعاً من كتابه . وقال ابن العربي في القواصم : ذكر الله قصّة نوح في خمس وعشرين آية ، وقصّة موسى في تسعين آية .

وفد ألف البدر بن جماعة كتاباً سماه « المقتنص في فوائد تكرار القصص » وذكر في تكرير القصص فوائد :

منها أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله ، أو إبدال كلمة بأخرى لنسكتة ، وهذه عادة البلغاء .

ومنها أن الرجل كان يسمع القصّة من القرآن ، ثم يعود إلى أهله ، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون ما نزل بعد صدور من تقدمهم ؛ فلولاً تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم وقصّة عيسى إلى قوم آخرين ؛ وكذا سائر القصص ؛ فأراد الله اشتراك الجميع فيها ، فيكون فيه إفادة لقوم وزيادة تأكيد لآخرين .

ومنها أن في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة مالا يحقّ من الفصاحة .

ومنها أن الدواعى لا تتوقف على نقلها كتوقفها على نقل الأحكام ؛ فلهذا كررت القصص دون الأحكام .

ومنها أنه تعالى أنزل هذا القرآن ، وعَجَزَ القومُ عن الإتيان بمثله ، بأى نظم جاءوا ، ثم أوضح الأمر فى عجزهم ؛ بأن كرّر ذكر القصة فى مواضع ، إعلالاً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله ، أى بأى نظم جاءوا ، وبأى عبارة عَبروا .

ومنها أنه لما تحدّاهم قال : ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾ ^(١) ، فلو ذكرت القصة فى موضع واحد واكتفى بها لقال العربى : إيتونا أنتم بسورة من مثله ، فأُنزل لها سبحانه وتعالى فى تعداد السور دفعا لحجّتهم من كل وجه .

ومنها أن القصة لما كرّرت كان فى ألفاظها فى كل موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير ، وأنت على أسلوب غير أسلوب الأخرى ، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب فى إخراج المعنى الواحد فى صور متباينة فى النظم وجذب النفوس إلى سماعها لما جُمِلت عليه من حب التنقل فى الأشياء المتجددة واستلذاذها بها ، وإظهار خاصة القرآن حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجْنَةٌ فى اللفظ ، ولا ملل عند سماعه ؛ فباين ذلك كلامَ المخلوقين .

وقد سئل : ما الحكمة فى عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً فى موضع واحد دون غيرها من القصص ؟ وأجيب بوجوه :
أحدها : أن فيها تشبيب النسوة به ، وحال امرأة ونسوة افتتنوا بأبدع الناس جمالاً ، فناسب عدم تكرارها لما فيه من الإغضاء والسّتر ، وقد صحّح الحاكم فى مستدرّكه حديث النهى عن تعليم النساء سورة يوسف .

ثانياً : أنها اختصّت بحصول الفرج بعد الشدة ، بخلاف غيرها من القصص ، فإن ما لها إلى الوبال كقصة إبليس ، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم ، فلما اختصّت بذلك اتفقت الدواعى على نقلها لخروجها عن سمت القصص .

ثالثها : قال الأستاذ أبو إسحاق الاسفراينى : إنما كرّر الله قصص الأنبياء وساق قصة يوسف مساقاً واحداً إشارة إلى عجز العرب ؛ كأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم : إن كان من تلقاء نفسى ، فافعلوا فى قصة يوسف ما فعلت فى سائر القصص . قلت : وظهر لى جواب رابع ، وهو أنّ سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يقصّ عليهم ، كما رواه الحاكم فى مستدرّكه ، فنزلت مبسوطة تامة ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصة وترويح النفس بها والإحاطة بطرفها .

وجواب خامس ، وهو أقوى ما يجب به ، أنّ قصص الأنبياء إنما كرّرت ؛ لأنّ المقصود بها إفادة إهلاك مَنْ كَذَبُوا رسلهم ، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلما كذبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب ، كما حلّ على الكذّبين ، ولهذا قال تعالى فى آيات : ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ ^(٢) ، وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك .

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصة أصحاب الكهف وقصة ذى القرنين وقصة موسى مع الخضر وقصة الذبيح .

فإن قلت : قد تكررت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين ، وليست من قبيل ما ذكرت . قلت : الأولى فى سورة « كهيعص » ، وهى مكية ، أنزلت خطاباً لأهل مكة ، والثانية فى سورة آل عمران ، وهى مدنية أنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نجران حين قدموا ، ولهذا اتصل بها ذكر الحاجة والمبالغة .

النوع الخامس — الصفة

وترد لأسباب :

أحدها : التخصيص فى النكرة ، نحو ﴿ فَتَحْزِرُ رَقِيَّةٌ مُؤْمِنَةً ﴾ ^(٣) .
الثانى : التوضيح فى المعرفة ، أى زيادة البيان ، نحو ﴿ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ ﴾ ^(٤) .

الثالث : المدح والثناء ومنه صفات الله تعالى ، نحو ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(١) ، ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾^(٢) .

ومنه ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾^(٣) ، فهذا الوصف للمدح ، وإظهار شرف الإسلام والتعريض باليهود وأتباعهم بعداء عن ملة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلهم ، وأتباعهم بمعزل عنها . قاله الزمخشري .

الرابع : الذم ، نحو ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾^(٤) .

الخامس : التأكيد لرفع الإيهام ، نحو ﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْإِهْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٥) ، فإن « إلهين » للتثنية ، فاثنتين بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك ، وإفادة أن النهي عن « إلهين » ، إنما هو لحض كونهما اثنتين فقط ، لا بمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك ، ولأن الوحدة ، تطلق ويراد بها النوعية كقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن ونحو المطلب شيء واحد » وتطلق ويراد بها نفى العدة ؛ فالتثنية باعتبارها ، فلو قيل « لا تتخذوا الإهين » فقط لمتوهم أنه نهى عن اتخاذ جنسين إلهة ؛ وإن جاز أن يتخذ من نوع واحد عدداً إلهة ، ولهذا أكد بالوحدة قوله : ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾^(٦) .

ومثله : ﴿ فَاسْأَلْكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٧) ، على قراءة تنوين « كل » وقوله : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٨) ، فهو تأكيد لرفع نون تعدد النفخة ؛ لأن هذه الصيغة قد تدل على الكثرة بدليل ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾^(٩) .

ومن ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾^(١٠) ، فإن لفظ « كانتا » تفيد التثنية

(٣) المائدة : ٤ :

(٦) الأنعام : ١٩ :

(٩) إبراهيم : ٣٤ :

(٢) المحشر : ٢٤ :

(٥) النحل : ٥١ :

(٨) الحاقة : ١٣ :

(١) الفاتحة : ١ - ٤ :

(٤) النحل : ٩٨ :

(٧) المؤمنون : ٢٧ :

(١٠) النساء : ١٧٦ :

فتفسيره باثنتين لم يُفد زيادة عليه .

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفارسيّ بأنه أفاد العدد المحض مجرداً عن الصفة ؛ لأنه قد كان يجوز أن يقال : « فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين أو صالحتين أو غير ذلك من الصفات » ، فلما قال « اثنتين » ، أفهم أن فرض الثنتين تعلّق بمجرد كونهما اثنتين فقط ، وهي فائدة لا تحصل من ضمير الثنى . وقيل أراد : « فإن كانتا اثنتين فصاعداً » ، فعبر بالأدنى عنه وعمّا فوقه اكتفاءً ، ونظيره : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ ^(١) ، والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين .

ومن الصفات المؤكدة قوله : ﴿ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ^(٢) ، فقوله « يطير » لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقة ، فقد يطلق مجازاً على غيره ، وقوله : « بجناحيه » لتأكيد حقيقة الطيران ، لأنه يطلق مجازاً على شدة العدو والإسراع في المشي .

ونظيره ﴿ يَقُولُونَ بِالْأَسِنَّةِ ﴾ ^(٣) ، لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان بدليل ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٤) .

وكذا ﴿ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(٥) ، لأن القلب قد يطلق مجزاً على العين كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ ^(٦) .

قاعدة

الصفة العامة لاتّأتى بعد الخاصة ، لا يقال : رجل فصيح متكلم ، بل متكلم فصيح وأشكل على هذه قوله تعالى في إسماعيل : ﴿ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ ^(٧) وأجيب أنه حال لصفة ، أي مرسلًا في حال نبوته . وقد تقدّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه

قاعدة

إذا وقعت الصفة بعد متضايقين أولهما عدد جاز إجراؤها على المضاف ، وعلى المضاف

(٣) الفتح ١١

(٦) الكهف ١٠١

(٢) الأنعام ٣٨

(٥) الحج ٤٦

(١) البقرة ٢٨٢

(٤) المجادلة ٨

(٧) مريم ٥١

إليه ، فمن الأول ﴿ سَمِعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ ^(١) ، ومن الثاني ﴿ سَبَعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ ^(٢) .

فائدة

إذا تكررت النعوت لواحد ، فالأحسن إن تباعد معنى الصفات العطف ، نحو ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ ^(٣) ، وإلا تركه ، نحو ﴿ وَلَا نَطْعُ كُلِّ خَلَافٍ مَهِينٍ * هَمَازٍ مَشَاءٍ بَنِيمٍ * مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أُيْمٍ * عَتَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ ﴾ ^(٤) .

فائدة

قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من أجزائها ، قال الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض المدح أو الذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتفتن ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً .

مثاله في المدح ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْفُونَ بِمَعْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ ﴾ ^(٧) .

وقرى شاذاً ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ برفع « رب » ونصبه .

ومثاله في الذم ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْخَطْبِ ﴾ ^(٧) .

(١) الملك ٣	(٢) يوسف ٤٣	(٣) الحديد ٣
(٤) القلم ١٠ - ١٣	(٥) النساء ١٦٢	(٦) البقرة ١٧٧
(٦) البقرة ١٧٧	(٧) المسد ١	(١٤) الإنشقاق ج ٣

النوع السادس - البدل

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام ، وفائدته البيان والتأكيد ، أمّا الأول فواضح أنك إذا قلت : « رأيت زيدا أخاك » بينت أنك تريد يزيد الأخ لا غير ، أمّا التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل ، فكأنه من جماعتين ، ولأنه دلّ على ما دلّ عليه الأول ، إمّا بالمطابقة في بدل الكلّ ، أو بالتضمن في بدل البعض ، أو بالالتزام في بدل الاشتمال .

مثال الأول : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ اتَّهَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَذَنَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ^(٣) .

ومثال الثانى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(٤) . ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ ^(٥) .

ومثال الثالث : ﴿ وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ ^(٧) ، ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ * النَّارِ ﴾ ^(٨) ، ﴿ لَجَعَلْنَا إِمْنًا يَكْفُرُ بِالرُّوحِ لِيُؤْتِيَهُمْ ﴾ ^(٩) .

وزاد بعضهم بدل الكلّ من البعض ، وقد وجدت له مثالا في القرآن ، وهو قوله : ﴿ بَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ ^(١٠) ، ف « جنات عدن » بدل من الجنة التى هى بعض ، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة ، قال ابن السيّد : وليس كلّ بدل بقصد به رفع الإشكال الذى يعرض في المبدل منه ، بل من البدل ما يراد به التأكيد ، وإن كان ما قبله غنيا عنه ، كقوله : ﴿ وَإِنَّكَ اتَّهَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ^(١١) ، ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثانى لم يشك أحد في أن

(٣) العلق ١٥ ، ١٦

(٦) الكهف ٦٣

(٩) الزخرف ٣٣

(٢) الشورى ٥٢ ، ٥٣

(٥) البقرة ٢٥١

(٨) البروج ٤ ، ٥

(١) الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) آل عمران ٩٧

(٧) البقرة ٢١٧

(١٠) مريم ٦٠ ، ٦١

الصراط المستقيم ، هو صراط الله ! وقد نصّ سيبويه ، على أن من البدل ، ما الغرضُ منه التأكيد . انتهى .

وجعل منه ابنُ عبد السلام ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ ^(١) ، قال : ولا بيان فيه ؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره ، ورُدّ بأنه يطاق على الجِدِّ ، فأبدل لبيان إرادة الأب حقيقة .

* * *

النوع السابع — عطف البيان

وهو كالصفة في الإيضاح ، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلّ على الإيضاح باسم مختصّ به بخلافها ؛ فإنها وضعت لتدلّ على معنى حاصل في متبوعها .

وفرق ابنُ كيسان بينه وبين البدل ، بأن البدل هو المقصود وكانك قرّرتَه في موضع المبدل منه ، وعطف البيان وما عطف عليه ، كلٌّ منهما مقصود .

وقال ابنُ مالك في شرح الكافية : عطف البيان يجري مجرى التعمت في تكميل متبوعه ، ويفارقه في أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين ، لا بدلالة على معنى في المتبوع ، أو سببية . ويجرى التأكيدي في تقوية دلالة ، ويفارقه في أنه لا يرفع توم مجاز ، ويجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ، ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح . ومن أمثله ﴿ فِيهِ أَبَاتٌ بَيْنَاتٌ مِّمَّامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ ^(٣) .

وقد يأتي لجرد المدح بلا إيضاح ، ومنه ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ ^(٤) ، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح .

* * *

النوع الثامن — عطف أحد المترادفين على الآخر

والقصد منه التأكيد أيضاً ، وجعل منه ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ ^(٦) .

(٣) النور ٣٥

(٢) آل عمران ٩٧

(١) الأنعام ٧٤

(٦) آل عمران ١٤٦

(٥) يوسف ٨٦

(٤) المائدة ٩٧

﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَفًّا ﴾ ^(١) ، ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكَوْلًا تَخَشَى ﴾ ^(٢) ،
 ﴿ لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ ^(٣) ، قال الخليل : العِوَج والَأَمْت بمعنى واحد ، ﴿ سِرْمٌ
 وَنَجْوَاهُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ ^(٥) ، ﴿ لَا تَنْبِي وَلَا تَنْذُرُ ﴾ ^(٦) ، ﴿ إِلَّا
 دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ ﴾ ^(٧) ، ﴿ أَطْمَنَّا سَادَتْنَا وَكِبَرَاءَنَا ﴾ ^(٨) ، ﴿ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا
 فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ ^(٩) ، فإن « نَصَب » كَلِفٌ وزناً ومعنى ، ﴿ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ
 وَرَحْمَةٌ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ عُذْرًا أَوْ نَذْرًا ﴾ ^(١١) ، قال ثعلب : هما بمعنى .

وأنكر البرد وجود هذا النوع في القرآن ، وأوّل ما سبق على اختلاف المعنيين .
 وقال بعضهم : المخلص في هذا أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند
 افرادهما ، فإن التركيب يحدث معنى زائداً ، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى
 فكذلك كثرة الألفاظ .

النوع التاسع — عطف الخاص على العام

وفائدته التنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام ، تنزيلاً للتفاير في الوصف
 منزلة التفاير في الذات .

وحكى أبوحيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : هذا العطف يسمى
 بالتجريد ، كأنه جرّد من الجملة وأفرّد بالذكر تفصيلاً .

ومن أمثلته : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(١٢) ، ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا
 لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ^(١٣) ، ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى
 الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(١٤) ، ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ
 بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١٥) ، فإن إقامتها من جملة التمسك بالكتاب ، وخُصّت

(١) طه ١١٢	(٢) طه ٧٧	(٣) طه ١٠٧
(٤) التوبة ٧٨ والزخرف ٨٠	(٥) المائدة ٤٨	(٦) المدثر ٢٨
(٧) البقرة ١٧١	(٨) الأحزاب ٦٧	(٩) فاطر ٣٥
(١٠) البقرة ١٥٧	(١١) المرسلات ٦	(١٢) البقرة ٢٣٨
(١٣) البقرة ١٥٧	(١٤) آل عمران ١٠٤	(١٥) الأعراف ١٧٠

بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عماد الدين، وخصّ جبريل وميكائيل بالذكر ردّاً على اليهود في دعوى عداوته، وضمّ إليه ميكائيل لأنّه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أنّ جبريل ملك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح.

وقيل إنّ جبريل وميكائيل لما كانا أميري الملائكة لم يدخلوا في لفظ الملائكة أولاً، كما أنّ الأمير لا يدخل في مسمى الجند. حكاه الكرماني في المعجائب.

ومن ذلك ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾^(١)، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٢) بناءً على أنه لا يختص بالواو، كما هو رأي ابن مالك فيه وفيما قبله، وخصّ المطوف في الثانية بالذكر تنبيهاً على زيادة قبحه.

تنبيه

المراد بالخاص والعام هنا ما كان فيه الأول شاملاً الثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر - عطف العام على الخاص

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والقائدة فيه واضحة وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثله: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(٣)، والنسك العبادة، فهو أعم، ﴿آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٤)، ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٥)، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٦).

وجعل منه الزمخشري ﴿وَمَنْ يُدْبِرِ الْأَمْرَ﴾^(٧)، بعد قوله: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ﴾^(٧).

(٣) الأنعام ١٦٢

(٢) الأنعام ٩٣

(١) النساء ١١٠

(٦) التحريم ٤

(٥) نوح ٢٨

(٤) الحجر ٨٧

(٧) يونس ٣١

النوع الحادى عشر : الإيضاح بعد الإيهام

قال أهل البيان : إذا أردت أن تبهم ثم توضح ؛ فإنك تطنب ؛ وفائدته ؛ إما رؤية المعنى فى صورتين مختلفتين : الإيهام والإيضاح ، أو تمكن المعنى فى النفس تمكناً زائداً لوقوعه بعد الطلب ؛ فإنه أعز من المناسق بلا تعب ، أو لتكمل لذّة العلم به ؛ فإنّ الشئ إذا علم من وجه ما تشوّقت النفس للعلم به من باقى وجوهه وتألّت ، فإذا حصّل العلم من بقية الوجوه ؛ كانت لذّته أشدّ من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة .

ومن أمثله : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ ^(١) ، فإنّ ﴿ اشرح ﴾ يفيد طلب شرح شئ ما ، و « صدرى » يفيد تفسيره وبيانّه . وكذلك ﴿ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾ ^(٢) ، والمقام يقتضى التأكيد للإرسال المؤذن بقلقى الشدائد . وكذلك ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٣) ، فإنّ المقام يقتضى التأكيد لأنه مقام امتنان وتفخيم . وكذا ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنه التفصيل بعد الإجمال ، نحو ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ ^(٥) ، إلى قوله : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ^(٦) ، وعكسه كقوله : ﴿ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ^(٧) أعيد ذكر « العشرة » لرفع توهم أن الواو فى « وسبعة » ، بمعنى « أو » ، فتكون الثلاثة داخلة فيها ، كما فى قوله : ﴿ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ ^(٨) ، فإنّ من جملة الأيام المذكورين أولاً ، وليست أربعة غيرها . وهذا أحسن الأجوبة فى الآية ، وهو الذى أشار إليه الزمخشري ورجّحه ابن عبد السلام وجزم به الزمكسكانى فى « أسرار التنزيل » ، قال : ونظيره ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَعَثِ ﴾ ^(٩) ، فإنه رافع لاحتمال أن تكون

(٣) اخبر ٦٦

(٦) فصلت ٩ ١٠

(١) الشرح ١

(٥) البقرة ١٩٦

(٢) طه ٢٥ ٢٦

(٤) التوبة ٣٦

(٨) الأعراف ١٤٢

تلك العشرة من غير مواعدة . قال ابن عسك^(١) : وفائدة الوعد بثلاثين أولاً ، ثم بعشر ، ليتجدد له قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهباً مجتمعا الرأي ، حاضر الذهن ، لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية ، فلما فصّات استشعرت النفس قرب التمام ، وتجدد بذلك عزيم لم يتقدم .

وقال الكرماني في العجائب : في قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، ثمانية أجوبة : جوابان من التفسير وجواب من الفقه ، وجواب من النحو ، وجواب من اللغة ، وجواب من المعنى ، وجوابان من الحساب ، وقد سقتها في « أسرار التنزيل » .

* * *

النوع الثاني عشر : التفسير

قال أهل البيان : وهو أن يكون في الكلام لبس وخفاء ، فيؤتى بما يزيله ويفسره . ومن أمثاله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾^(٢) .

فقوله : « إذا مَسَّهُ » الخ تفسير للهلع ، كما قال أبو العالية وغيره .

﴿ الْقِيَوْمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾^(٣) ، قال البيهقي ، في « شرح الأسماء الحسنى » :

قوله : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ ﴾ تفسير للقيوم .

﴿ يَسْأَلُونَكَ سَوَاءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ ... ﴾^(٤) ، الآية ، فيذبحون وما بعده

تفسير للسوم .

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ... ﴾^(٥) ، الآية ، « خلقه »

وما بعده تفسير للمثل .

﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾^(٦) ، « تلقون »

تفسير لاتخاذهم أولياء .

﴿ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ... ﴾^(٧) الآية ، قال محمد بن كعب القرطبي : لم يلد

(١) لعله محمد بن علي بن الحضر الساسي ، صاحب كتاب « المشرع الروي في الزيادة على غريب

البروي » توفي سنة ٦٣٦ . قضاء الأندلس ٣٢١ (٢) الماراج ١٩ — ٢١

(٣) البقرة ٢٥٥ (٤) البقرة ٤٩ (٥) آل عمران ٥٩ (٦) المتحنة ١ (٧) الإخلاص ٣ ، ٢

إلى آخره تفسير للصمد، وهو في القرآن كثير ، قال ابن جني : ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها ، لأن تفسير الشيء لاحق به ومتم له وجار مجرى بعض أجزائه .

* * *

النوع الثالث عشر : وضع الظاهر موضع المضمَر

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ ، وله فوائد :

منها زيادة التقرير والتأكيد ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ .

ومنها : قصد التعظيم ، نحو : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٤) ، ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ^(٧) .

ومنها : قصد الإهانة والتحقير ، نحو : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ ^(٨) ، ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٩) .

ومنها : إزالة اللبس حيث يوم الضمير أنه غير الأول ، نحو : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ ﴾ ^(١٠) ، لوقال : « تؤتيه » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب . ﴿ الطَّائِفِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوءِ ﴾ ^(١١) لأنه لوقال « عليهم دائرته » لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى . ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخَرَّ جَهَنَّمَ وِعَاءَ أَخِيهِ ﴾ ^(١٢) ، لم يقل : « منه » لثلاً بتوهم عود الضمير إلى الأخ ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها ،

- | | | |
|---------------------|-------------------|------------------|
| (١) الإخلاص ٢ ، ١ | (٢) الإسراء ١٠٥ | (٣) غافر ٦١ |
| (٤) آل عمران ٧٨ | (٥) المجادلة ٢٢ | (٦) الإسراء ٧٨ |
| (٧) الأعراف ٢٦ | (٨) المجادلة ١٩ | (٩) الأسراء ٥٣ |
| (١٠) آل عمران ٢٦ | (١١) الفتح ٦ | (١٢) يوسف ٧٦ |

وليس كذلك لما في المباشرة من الأذى الذى تأباه النفوس الأبتية فأعيد لفظ « الظاهر » لنفى هذا ، ولم يقل : « من وعائه » ، لئلا يتوهم عود الضمير إلى يوسف ؛ لأن العائد عليه ضمير « استخرجها » .

ومنها : قصد تربية المهابة ، وإدخال الروع على ضمير السامع ، بذكر الاسم مقتضى لذلك ، كما تقول : الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا ، ومنه ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(١) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾ ^(٢) .

ومنها : قصد تقوية داعية المأمور ، ومنه ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ^(٣) .

ومنها تعظيم الأمر ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ ^(٤) ، ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا * إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾ ^(٦) .

ومنها : الاستلذاذ بذكره ، ومنه ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٧) ، لم يقل : « منها » ، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة .

ومنها : قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف ، ومنه ﴿ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ ^(٧) ، بعد قوله : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(٨) ، لم يقل : « فآمنوا بالله وبى » ليتكمن من إجراء الصفات التى ذكرها ، وليعلم أن الذى وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وُصِفَ بهذه الصفات ، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك لأنه لا يوصف .

ومنها : التنبيه على عليية الحكم ، نحو ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ

(٣) آل عمران ١٥٩

(٢) النحل ٩٠

(١) النساء ٥٨

(٦) الإنسان ١ ، ٢

(٥) العنكبوت ٢٠

(٤) العنكبوت ١٩

(٨) الأعراف ١٥٨

(٧) الزمر ٧٤

لَهُمْ» ^(١) ، ﴿ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ^(٣) ،
لم يقل : « لهم » إعلاماً بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وإن الله إنما عاداه لكفره :
﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ ^(٤) ،
﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٥) ،
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٦) .

ومنها : قصد العموم ، نحو ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ ﴾ ^(٧) ، لم يقل :
« إنما » لثلاث فبهم تخصيص ذلك بنفسه ، ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ ^(٨) ،
﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا ﴾ ^(٩) .

ومنها : قصد الخصوص ، نحو ﴿ وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ ^(١٠) ،
لم يقل : « لك » تصريحاً بأنه خاص به .

ومنها : الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى ، نحو ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِمْ
عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْلَأُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ ^(١١) ، فإن « ويمح الله » استئناف ، لا داخل في
حكم الشرط .

ومنها : مراعاة الجنس ، ومنه : ﴿ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ... ﴾ ^(١٢) ، السورة ، ذكره
الشيخ عز الدين ، ومثله ابن الصائغ بقوله : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ^(١٣) ، ثم قال :
﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ * كلاً إن الإنسان ليطغى ^(١٤) ، فإن المراد بالإنسان
الأول الجنس ، والثاني آدم ، أو من يعلم الكتابة أو إدريس ، وبالثالث أبو جهل .

(١) الأعراف ١٦٢	(٢) البقرة ٥٩	(٣) البقرة ٥٨
(٤) يونس ١٧	(٥) الأعراف ١٧٠	(٦) الكهف ٣٠
(٧) يوسف ٥٣	(٨) النساء ١٥١	(٩) النساء ٣٧
(١٠) الأحزاب ٥٠	(١١) الشورى ٢٤	(١٢) الناس ١
(١٣) العلق ٢ ، ٥ ، ٦		

ومنها : مراعاة الترتيب وتوازن الألفاظ في التركيب ، ذكره بعضهم في قوله : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ^(١) .

ومنها : أن يتحمل ضميراً لا بد منه ، ومنه ﴿ أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾ ^(٢) لوقال : « استطعماها » لم يصب ، لأنها لم يستطعما القرية ، أو « استطعماهم » فكذلك ، لأن جملة « استطعما » صفة لقرية النكرة ، لا « أهل » ، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها ، ولا يمكن إلا مع التصريح بالظاهر . كذا حرره السبكي في جواب سؤال سألته الصلاح الصفدي في ذلك حيث قال :

أَسَيْدُنَا قَاضِي الْقَضَاءِ وَمَنْ إِذَا	بَدَأَ وَجْهَهُ اسْتَحْيَا لَهُ الْقَمَرَانِ .
وَمَنْ كَفَّمَهُ يَوْمَ النَّدَى وَيَرَأُوهُ	عَلَى طَرَسِهِ بِحُرَانٍ يَلْتَقِيَانِ
وَمَنْ إِنْ دَجَّتْ فِي الْمَشْكَلَاتِ مَسَائِلُ	جَلَاها بِفِكْرِ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مَعْجَزٍ	لأَفْضَلِ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ
وَمَنْ جَمَلَةُ الْإِجْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ	بِإِجْجَازِ أَلْفَافٍ وَبَسْطِ مَعَانِ
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً	بِهَا الْفِكْرُ فِي طَوْلِ الزَّمَانِ عَنَانِي
وَمَا هِيَ إِلَّا « اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا » فَقَدْ	نَرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بَيَانِ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْفَرَاةَ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ	مَكَانِ ضَمِيرٍ إِنْ ذَاكَ لِشَانِ
فَارْشُدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيَّرَنِي	فَمَالِي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِ

تنبيه

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مر في آيات : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٤) ، ونحوها .

ومنه ﴿ مَا يَبُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ

مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾ ، فَإِنَّ إِنْزَالَ الْخَيْرِ مُنَاسِبٌ لِلرَّبُّوبِيَّةِ ، وَأَعَادَهُ بِلَفْظِ « اللَّهُ » لِأَن تَحْصِيسَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ دُونَ غَيْرِهِمْ مُنَاسِبٌ لِلْإِلَهِيَّةِ . لِأَنَّ دَائِرَةَ الرَّبُّوبِيَّةِ أَوْسَعُ .

وَمِنْهُ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ رَبِّهِمْ يَمْدُلُونَ ﴾ ﴿٢﴾ . وَإِعَادَتُهُ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِانْفِصَالِهَا ، وَبَعْدَ الطَّوْلِ أَحْسَنُ مِنَ الْإِضْمَارِ لِثَلَاثِيكَ الذَّهْنِ مَشَاغِلًا بِسَبَبِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، فَيَفُوتُهُ مَا شَرَعَ فِيهِ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ ﴿٣﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزرَ ﴾ ﴿٤﴾ .

* * *

النوع الرابع عشر : الإيفال ، وهو الإمعان

وَهُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ بِمَا يَفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا . وَزَعَمَ بَفَضِهِمْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ ، وَرُدَّ بِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ ﴿٥﴾ ، فَقَوْلُهُ : « وَهُمْ مُهْتَدُونَ » إِيْفَالٌ ، لِأَنَّهُ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهِ ، إِذِ الرَّسُولُ مُهْتَدٍ لَا مَحَالَةَ ، لَكِنْ فِيهِ زِيَادَةٌ مِبَالِغَةً فِي الْحَثِّ عَلَى اتِّبَاعِ الرُّسُلِ وَالتَّرَغِيبِ فِيهِ . وَجَعَلَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَعِ مِنْهُ ﴿ وَلَا تَسْمِعِ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ ﴿٦﴾ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ » زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى مِبَالِغَةً فِي عَدَمِ انْتِفَاعِهِمْ ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ﴿٧﴾ زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى لِمَدْحِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّعْرِضِ بِالْدَمِّ لِلْيَهُودِ ، وَأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ عَنِ الْإِيقَانِ ، ﴿ إِنَّهُ لَخَلَقَ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ ﴿٨﴾ ، فَقَوْلُهُ : « مِثْلُ مَا » إِلَى آخِرِهِ إِيْفَالٌ زَائِدٌ عَلَى الْمَعْنَى لِتَحْقِيقِ هَذَا الْوَعْدِ ، وَأَنَّهُ وَقَعَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ لَا يَرْتَابُ فِيهِ أَحَدٌ .

(٣) الْأَنْعَامُ ٨٢

(٦) النُّحْلُ ٨٠

(٢) الْأَنْعَامُ ١

(٥) يَسَ ٢٩ ، ٢١

(٨) الزَّارِيَاتُ ٢٣

(١) الْبَقَرَةُ ١٠٥

(٤) الْأَنْعَامُ ٧٤

(٧) الْمَائِدَةُ ٥٠

النوع الخامس عشر : التذييل

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة ، والثانية تشتمل على المعنى الأول اتاكيد منطوقه أو مفهومه ، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه ، ويتقرر عند من فهمه نحو ﴿ ذَلِكْ جَزَبْنَاَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نَجَازِي إِلَّا الْكَافُورَ ﴾ ^(١) ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ إِلَّا مَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِيرِ كَيْكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ ^(٥) .

* * *

النوع السادس عشر — الطرد والعكس

قال الطَّبِّي : وهو أن يؤتى بكلامين ، يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني وبالعكس ، كقوله : ﴿ لَيْسْتَ أَذِنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ﴾ ^(٦) ، فنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة مقرر لمفهوم رفع الجناح فيما عداها ، وبالعكس . وكذا قوله : ﴿ لَا يَفْصُوتُ اللَّهُ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(٧) . قلت : وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك .

* * *

النوع السابع عشر — التكميل

ويسمى بالاحتراس ، وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوم ، نحو ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ^(٨) ، فإنه لو اقتصر على « أذلة » لتوهم أنه لضعفهم ، فدفعه بقوله : « أعزة » . ومثله ﴿ أَشَدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٩) ، لو اقتصر على « أشدءاء » لتوهم أنه لغلظهم . ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءُ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ﴾ ^(١٠) ،

(٣) الأنبياء ٣٤

(٦) النور ٥٨

(٩) الفتح ٢٩

(٢) الإسراء ٨١

(٥) طاهر ١٤

(٨) المائدة ٥٤

(١١) النمل ١٨

(١) سبأ ١٧

(٤) آل عمران ١٨٥

(٧) التحريم ٦

(١٠) النمل ٢٢

﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(١) ، احتراس لثلاثا يُتَوَهَّم نسبة الظلم إلى سليمان . ومثله ﴿فَتَصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٢) ، وكذا ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٣) ، فالجمله الوسطى احتراس لثلاثا يُتَوَهَّم أن التكذيب مما في نفس الأمر قال في عروس الأفراح : فإن قيل : كل من ذلك أفاد معنى جديداً ، فلا يكون إطناباً . قلنا : هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهم غيره ، وإن كان له معنى في نفسه .

* * *

النوع الثامن عشر — التتميم

وهو أن يؤتى في كلام لا يوم غير المراد بفضلة تفيد نكته ، كالمبالغة في قوله : ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٤) ، أى مع حب الطَّام ، أى اشتهاه ، فإن الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً ، ومثله : ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٥) ، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ ، فقوله : « وهو مؤمن » تتميم في غاية الحسن .

* * *

النوع التاسع عشر — الاستقصاء

وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه . فيأتى بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية ، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً ، كقوله تعالى : ﴿أَبَوْدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ...﴾^(٦) ، الآية ، فإنه تعالى لو اقتصر على قوله : « جنة » لكان كافياً ، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها : ﴿مَنْ نَحِيلُ وَأَعْنَابُ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم ، ثم زاد ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ ، متمماً لوصفها بذلك ، ثم كمل وصفها بعد التتميم فقال : ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ، فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إفسادها ، ثم قال في وصف صاحبها : ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ ، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب ، بقوله بعد وصفه بالكبر :

﴿وله ذرية﴾ ، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بالضعفاء ، ثم ذكر استئصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت حيث قال : ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ﴾ ، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل سرعة الهلاك ، فقال : ﴿فيه نار﴾ ، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها لاحتمال أن تكون النار ضعيفة ، لا تنفي باحتراقها لما فيها من الأنهار وزطوبة الأشجار ، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله : ﴿فاحترقت﴾ ، فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام وآتمه وأكمله !

قال ابن أبي الإصبع : والفرق بين الاستقصاء والتتيم والتكميل ، أن التتيم يرد على المعنى الناقص لِيُتِمَّ ، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمل أو صافه ، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصى لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه ، حتى يستوعب جميع ما تقع الخواطر عليه ، فلا يبقى لأحد فيه مساغ .

النوع العشرون — الاعتراض

وسمّاه قدامة التفاتاً ، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصالاً بمعنى لنكتة غير دفع الإيهام ، كقوله : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ ^(١) ، فقوله : ﴿سُبْحَانَهُ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات ، والشناعة على جاعليها . وقوله : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾ ^(٢) جملة الاستثناء اعتراض للتبرك .

ومن وقوعه بأكثر من جملة ﴿فَاتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ * نَسَأُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ ^(٣) ، فقوله : ﴿نَسَأُكُمْ﴾ متصل بقوله : ﴿فَاتَوْهُنَّ﴾ ، لأنه بيان له ، وما بينها اعتراض للحث على الطهارة وتجنب الأدبار . وقوله : ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ إلى قوله : ﴿وَقِيلَ بَعْدًا﴾ ^(٤) ، فيه اعتراض

بثلاث جمل ، وهى ﴿ وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ . قال فى الأقصى القريب : ونكته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لاحالة ، ولو أتى به آخرأ لكان الظاهر تأخره ، فبتوسطه ظهر كونه غير متأخر . ثم فيه اعتراض فى اعتراض ، فإن « وَقُضِيَ الْأَمْرُ » معترض بين « وَغِيضَ » و « وَاسْتَوَتْ » ، لأن الاستواء يحصل عقب الغيظ . وقوله : ﴿ وَلَيْنَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ مُتَكِنِينَ عَلَى فُرُشٍ ﴾ ^(١) ، فيه اعتراض بسمع جمل إذا أعرب حالاً منه .

ومن وقوع اعتراض فى اعتراض ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ^(٢) ، اعترض بين القسم وجوابه بقوله ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ . الآية ، وبين القسم وصفته بقوله : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ تعظيماً للقسم به وتحقيقاً لإجلاله ، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها . قال الطيبي فى التبيان : ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة ، مع أن مجيئه مجئ مالا يترقبه ، فكون كالحسنه تأنيك من حيث لا تحسب .

* * *

النوع الحادى والعشرون — التعايل

وفائده ، التقرير والأبلغية ، فإن النفوس أبثت على قبول الأحكام المعللة من غيرها ، وغالب التعليل فى القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى . وحروفه : اللام وإن ، وأن ، وإذ ، والباء ، وكى ، ومن ، ولعل ، وقد مضت أمثلتها فى نوع الأدوات .

وتما يقتضى التعليل لفظ « الحكمة » كقوله : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ ^(٣) ، وذكر الغاية من الخلق نحو قوله : ﴿ جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ ^(٤) ، ﴿ أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾ ^(٥) .

• (٣) القمر •

(٢) الواقعة ٧٥ - ٧٧

(٥) النبأ ٦ ، ٧

(١) الرحمن ٤٦ - ٥٤

(٤) البقرة ٢٢

النوع السابع والخمسون
في الخبر والإنشاء

اعلم أن الحدائق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام فيهما ،
وأنة ليس له قسم ثالث .

وإدعى قوم أن أقسام الكلام عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجب ،
وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، بإسقاط الاستفهام لدخوله في المسألة .

وقيل : ثمانية ، بإسقاط التشفع لدخوله فيها .

وقيل : سبعة ، بإسقاط الشك لأنه من قسم الخبر .

وقال الأخفش : هي ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ونهى ، ونداء ، وتضمن .

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال قوم : أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء .

وقال كثيرون : ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء ، قالوا : لأن الكلام إما أن يَحْتَمِلَ
التصديق والتكذيب أولاً ، الأول الخبر ، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو إنشاء ،
وإن لم يقترن بل تأخر عنه ، فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ،
وأن معنى « اضرب » مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي يوجد بعد
ذلك فهو متعلق الطلب لانفسه .

وقد اختلف الناس في حد الخبر ، فقيل : لا يحدّ بعينه ، وقيل : لأنه ضروري ،
لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة ، ورجحه الإمام في المحصول ^(١) .
والأكثر على حده ، قال القاضي أبو بكر والمعتزلة : الخبر الكلام الذي يدخله

الصدق والكذب ، فأورد عليه خبر الله تعالى ، فإنه لا يكون إلا صادقاً ؛ فأجاب القاضى بأنه يصح دخوله لغة .

وقيل : الذى يدخله التصديق والتكذيب ، وهو سالم من الإيراد المذكور .

وقال أبو الحسن البصرى : كلام يفيد بنفسه نسبة ؛ فأورد عليه نحو « قم » ، فإنه يدخل فى الحذف ، لأن القيام منسوب والطلب منسوب .

وقيل : الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا ؛ أو إثباتًا .

وقيل : القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات .

وقال المتأخرين : الإنشاء ما يحصل مدلوله فى الخارج بالكلام ، والخبر خلافه .

وقال بعض من جعل الأقسام ثلاثة : الكلام إن أفاد بالوضع طلباً ، فلا يخلو إما أن يكون بطلب ذكر الماهية ، أو تحصيلها ، أو الكف عنها ، والأول الاستفهام ، والثانى الأمر ، والثالث النهى . وإن لم يفد طلباً بالوضع ؛ فإن لم يحتمل الصدق والكذب سُمى تنبيهاً وإنشاء ، لأنك نهيت به على مقصودك وأنشأته ، أى ابتكرته من غير أن يكون موجوداً فى الخارج ؛ سواء أفاد طلباً باللازم ؛ كالتمنى والترجى والنداء والقسم ، أم لا ، كانت طاق ، وإن احتملها من حيث هو فهو الخبر .

* * *

فصل

القصء بالخبر إفادة المحاطب ، وقد يرد بمعنى الأمر ، نحو ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ^(١) ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ^(٢) .

وبمعنى النهى ، نحو ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ ^(٣) .

وبمعنى الدعاء ، نحو ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(١) ، أى أعيننا ؛ ومنه ﴿ تَبَّتْ بَدَا أَيْ لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾^(٢) ، فإنه دعاء عليه ، وكذا ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾^(٣) . وجعل منه قوم : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٤) ، قالوا : هودعاء عليهم بضيق صدورهم عن قتال أحد .

ونازع ابن العربى فى قولهم : إن الخبر يرد بمعنى الأمر أو النهى ، قال فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾^(٥) : ليس نفيًا لوجود الرفث ، بل نفيًا لمشروعيته ، فإن الرفث يوجد من بعض الناس ، وأخبار الله تعالى لا يجوز أن تقع بخلاف مخبره ؛ وإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعاً إلى وجوده محسوساً ، كقوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٦) ؛ ومعناه مشروعاً لا محسوساً ، فإننا نجد مطلقات لا يترصدن ، فعاد النفي إلى الحكم الشرعى لا إلى الوجود الحسى . وكذا ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾^(٧) ، أى لا يمسّه أحد منهم شرعاً ، فإن وجد المس فعله خلاف حكم الشرع ، قال : وهذه الدفينة التى فانت العلماء ، فقالوا : إن الخبر يكون بمعنى النهى ، وما وجد ذلك قط ، ولا يصح أن يوجد ؛ فإنهما مختلفان حقيقة وبتباينان وضعاً . انتهى .

فروع

من أقسامه على الأصح التعجب ، قال ابن فارس^(٨) : وهو تفصيل شئ على أضرابه . وقال ابن الضائع^(٩) : استعظام صفة ، خرج بها التعجب منه عن نظائره . وقال الزمخشري : معنى التعجب تعظيم الأمر فى قلوب السامعين ؛ لأن التعجب

(٣) (المائدة ٦٤)

(٢) (المد ١)

(١) (الفاتحة ٥)

(٦) (البقرة ٢٢٨)

(٥) (البقرة ١٩٧)

(٤) (النساء ٩٠)

(٨) (هو أحمد بن فارس بن زكريا ، من أكابر أئمة اللغة وحقايقها ،

(٧) (الواقعة ٧٩)

وصاحب كتاب « الصحاح » فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، توفى سنة ٣٩٥ . ابن خلكان ١ : ٣٦

(٩) (هو على بن محمد بن على بن يوسف الإشبلى المعروف بابن الضائع ، أحد علماء العربية

بالأندلس . توفى سنة ٦٨٠)

لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرّماني : المطلوب في التعجب الإبهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا بما لا يعرف سببه ؛ فكل ما استبهم السبب كان التعجب أحسن . قال : وأصل التعجب إتما هو للمعنى الخفى سببه ، والصفة الدالة عليه تسمى تعجباً مجازاً . قال : ومن أجل الإبهام لم تعمل « نعم » إلا في الجنس من أجل التفخيم ؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر .

ثم قد وضعوا للتعجب صيغاً من لفظه ، وهي « ما أفعل » و « أفعل به » وصيغاً من غير لفظه ، نحو « كبر » كقوله : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(١) ، ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٣) .

قاعدة

قال المحققون : إذا ورد التعجب من الله صُرف إلى المخاطب ، كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٤) ؛ أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم ؛ وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب ؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل ، وهو تعالى منزّه عن ذلك ، ولهذا تُعبّر جماعة بالتعجب بدله ؛ أي أنه تعجب من الله للمخاطبين . ونظير هذا مجيء الدعاء والترجى منه تعالى ، إتما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أي هؤلاء مما يجب أن يقال لهم : عندكم هذا ، ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ ^(٥) : المعنى اذهباعلى رجائكما وطمعكما ، وفي قوله : ﴿ وَبِلِ الْمُطَفِّفِينَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَبِلِ يَوْمِئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ^(٧) : لا نقول هذا دعاء ؛ لأن الكلام بذلك قبيح ، ولكن العرب إتما تكلموا بكلامهم وجاء القرآن على لفهمهم على ما يمتنون ، فكانه قيل لهم : ﴿ وَبِلِ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، أي هؤلاء مما وجب هذا القول

(٣) البقرة ٢٨

(٦) المطففين ١

(٢) الصف ٣

(٥) طه ٤٤

(١) الكهف ٥

(٤) البقرة ١٧٥

(٧) النازعات ١٥

لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشرور والهلكة ، قليل : هؤلاء ممن دخل في الهلكة .

فرع

من أقسام الخبر : الوعد والوعيد ، نحو ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَابٍ ﴾ ^(٢) ، وفي كلام ابن قتيبة ما يوم إنه إنشاء .

فرع

من أقسام الخبر النفي ، بل هو شطر الكلام كله ، والفرق بينه وبين الجحد ، أن الثاني إن كان صادقاً سُمي كلامه نفيًا ولا يسمى جحدًا ، وإن كان كاذبًا سُمي جحدًا ونفيًا أيضًا ، فكل جحد نفي ، وليس كل نفي جحدًا ، ذكره أبو جعفر النحاس وابن الشجري وغيرهما .

مثال النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ^(٣) .

ومثال الجحد نفي فرعون وقومه آيات موسى ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ^(٤) .

وأدوات النفي : لا ، ولات ، وايس ، وما ، وإن ، ولم ، ولما ، وقد تقدمت معانيها ، وما افرقت فيه في نوع الأدوات .

ونورد هنا فائدة زائدة ، قال الخويّ : أصل أدوات النفي لا ، وما ، لأن النفي إمّا في الماضي وإمّا في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبدًا ، ولا أخفت من ما ، فوضعوا الأخف للأكثر .

ثم إن النفي في الماضي ، إمّا أن يكون نفيًا واحدًا مستمرًا ، أو نفيًا فيه أحكام متعددة ،

وكذلك النفي في المستقبل؛ فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات : ما، ولم، ولن ولا، وأما إن ولما فليسا بأصلين ، فما ولا في الماضي والمستقبل متقابلان ، ولم كأنه مأخوذ من لا وما ، لأن لم نفي للاستقبال لفظاً والمضى معنى ، فأخذ اللام من « لا » التي هي انفي المستقبل والميم من « ما » ، التي هي لنفي الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن في « لم » إشارة إلى المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن « لا » هي أصل النفي ؛ ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام ، فيقال : لم يفعل زيد ولا عمرو ، وأما «لما» فتركيب بعد تركيب ، كأنه قال : لم وما لتوكيد معنى النفي في الماضي .

وتفيد الاستقبال أيضا ، ولهذا تفيد «لما» الاستمرار .

تنبيهات

الأول : زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ ^(٢) ، ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(٣) ، ونظائره ، والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلا ، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه .

الثاني : نفي الذات الموصوفة ، قد يكون نفياً للصفة دون الذات ، وقد يكون نفياً للذات أيضاً . من الأول ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٤) ، أى بل هم جسد يأكلونه ، ومن الثاني ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا ﴾ ^(٥) ، أى لا سؤال لهم أصلاً ، فلا يحصل منهم إخلاف ، ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعَ ﴾ ^(٦) ، أى لا شفيع لهم أصلاً ، ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ ^(٧) ، أى لا شافعين لهم فتنفعهم

(٣) البقرة ٢٥٥

(٦) غافر ١٨

(٢) مريم ٦٤

(٥) البقرة ٢٧٣

(١) الأنعام ١٣٢

(٤) الأنبياء ٨

(٨) المدثر ٤٨

شفاعتهم، بدليل ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ ^(١). ويسمى هذا النوع عند أهل البديع نفى الشيء بإيجابه. وعبارة ابن رشيق في تفسيره: أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشيء وباطنه نفيه، بأن ينفي ما هو من سببه كوصفه وهو المنفى في الباطن. وعبارة غيره أن يُنفي الشيء مقيداً، والمراد نفيه مطلقاً مبالغة في النفي وتأكيده له، ومنه ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ ^(٢)، فإن «الإله مع الله» لا يكون إلا عن غير برهان. ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ ^(٣) فإن قتلهم لا يكون إلا بغير حق. ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوَاهَا﴾ ^(٤) فإنها لا عمد لها أصلاً.

الثالث: قد يُنفي الشيء رأساً لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثمرته، كقوله في صفة أهل النار: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾ ^(٥)، فنفي عنه الموت؛ لأنه ليس بموت صريح، ونفي عنه الحياة، لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة. ﴿وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَتُمْ لَا تَبْصُرُونَ﴾ ^(٦)؛ فإن المعتزلة احتجوا بها على نفى الرؤية؛ فإن النظر في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ^(٧) لا يستلزم الإبصار. ورد أن المعنى أنها تنظر إليه بإقبالها عليه، وليست تبصر شيئاً. ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ^(٨)؛ فإنه وصفهم أولاً بالعلم على سبيل التوكيد القسَمي، ثم نفاه آخراً عنهم لعدم جريهم على موجب العلم. قاله السكاكي.

الرابع: قالوا: المجاز يصح نفيه بخلاف الحقيقة، وأشكل على ذلك ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ ^(٩) فإن النفي فيه هو الحقيقة. وأجيب بأن المراد بالرَّمَى هنا المترتب عليه؛ وهو وصوله إلى الكفار، فالوارد عليه النفي هنا مجاز لا حقيقة، والتقدير: وما رميت خلقاً إذ رميت كسباً، أو ما رميت انتهاء إذ رميت ابتداء.

الخامس: نفى الاستطاعة، قد يراد به نفى القدرة والإمكان، وقد يراد

(٣) البقرة ٧١

(٦) الأعراف ١٩٨

(٩) الأنفال ١٧

(٢) المؤمنون ١١٧

(٥) الأعلى ١٣

(٨) البقرة ١٠٢

(١) الشعراء ١٠٠

(٤) الرعد ٣

(٧) القيامة ٢٣

نفى الامتناع ، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة .

من الأول ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾^(١) ، ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدِّهَا﴾^(٢) ، ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾^(٣) .

ومن الثاني : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٤) ، على القراءتين ، أى هل يفعل ، أو هل نجيينا إلى أن تسأل ؛ فقد علموا أنه قادر على الإنزال ، وأن عيسى قادر على السؤال .

ومن الثالث ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾^(٥) .

قاعدة

نفى العام يدل على نفى الخاص وثبوته لا يدل على ثبوته ، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام ، ونفيه لا يدل على نفيه ، ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به ، فذلك كان نفى العام أحسن من نفى الخاص ، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام ، فالأول كقوله : ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٦) ، لم يقل : « بضوئهم » بعد قوله : ﴿أَضَاءَتْ﴾ ؛ لأن النور أعم من الضوء ، إذ يقال على القليل والكثير ، وإنما يقال الضوء على النور الكثير ، ولذلك قال : ﴿هُوَ الَّذِي جَمَعَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾^(٧) ، ففى الضوء دلالة على النور ، فهو أخص منه ، فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس ، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً ، ولذا قال عقبه : ﴿وَتَرَكْهُمْ فِي ظِلْمٍ﴾ .

ومنه ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالٌ﴾^(٨) ، ولم يقل « ضلال » ، كما قالوا : ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ﴾^(٩) ؛ لأنها أعم منه ؛ فكان أبلغ فى نفى الضلال ، وعبر عن هذا بأن نفى الواحد يلزم منه نفى الجنس البتة ، وبأن نفى الأدنى يلزم منه نفى الأعلى .

(٣) الكهف ٩٧

(٦) البقرة ١٧

(٩) الأعراف ٦٠

(٢) الأنبياء ٤٠

(٤) المائدة ١١٢ والقراءة الثانية بالناء . (٥) الكهف ٦٧

(٨) الأعراف ٦١

(١) يس ٥٠

(٧) يونس ٥

والثاني كقوله : ﴿ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(١) ولم يقل : « طولها » لأن العرض أخص ، إذ كل ما له عرض فله طول ، ولا ينعكس . ونظير هذه القاعدة أن نفى المبالغة في الفعل لا يستلزم نفى أصل الفعل . وقد أشكل على هذا آيتان : قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾^(٣) ،

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة :

أحدها : أن « ظلاماً » وإن كان لكثرة لكنه جىء به في مقابلة « المبيد » ، الذي هو جمع كثرة ، ويرشحه أنه تعالى قال : ﴿ عَالَمُ الْغُيُوبِ ﴾^(٤) ، فقابل صيغة « فعال » بالجمع ، وقال في آية أخرى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾^(٥) ، فقابل صيغة « فاعل » الدالة على أصل الفعل بالواحد .

الثاني : أنه نفى الظلم الكثير لينتفى القليل ضرورة ، لأن الذي يظلم ، إما يظلم لا انتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلأن يترك القليل أولى .

الثالث : أنه على النسبة ، أي بذى ظلم ، حكاه ابن مالك عن المحققين .

الرابع : أنه أتى بمعنى « فاعل » لا كثرة فيه .

الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه تعالى لكان كثيراً ، كما يقال : زلة العالم كبيرة .

السادس : أنه أراد : ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم ؛ تأكيداً للنفي ؛ فعبّر عن ذلك بـ « ليس بظلام » .

السابع : أنه ورد جواباً لمن قال « ظلام » ، والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم .

الثامن : أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله سواء في الإثبات ، فخرى النفي على ذلك .

التاسع : أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجوز .
ويجاء عن الثانية بهذه الأجوبة ، وبعاشر ، وهو مناسبة ردوس الآي .

فائدة

قال صاحب الياقوتة : قال ثعلب والمبرد : العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين كان الكلام إخباراً ، نحو ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(١) ، والمعنى : إنما جعلناهم جسداً يأكلون الطعام ، وإذا كان الجحد في أول الكلام كان جسداً حقيقياً نحو « ما زيد بخارج » وإذا كان في أول الكلام جحداً كان أحدهما زائداً ، وعليه : ﴿ فَيَا أَيُّهَا مَكْنَأُكُمْ فِيهِ ﴾ ^(٢) في أحد الأقوال .

فصل

من أقسام الإنشاء الاستفهام ؛ وهو طلب الفهم ، وهو بمعنى الاستخبار .
وقيل : الاستخبار ماسبق أولاً ، ولم يفهم حق الفهم ؛ فإذا سألت عنه ثانياً كان استفهاماً . حكاه ابن فارس في فقه اللغة .
وأدواته : همزة ، وهل ، وما ، ومن ، وأى ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان ؛ ومرت في الأدوات .

وقال ابن مالك في المصباح : وما عدا همزة نائب عنها ؛ ولكونه طلب ارتسام مافي الخارج في الذهن ، لزم ألا يكون حقيقة إلا إذا صدر من شاكٍ مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انتفت عنه فائدة الاستفهام .

وقال بعض الأئمة : وما جاء في القرآن على لفظ الاستفهام ، فأما يقع في خطاب الله ، على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل .

وقد تستعمل صيغة الاستفهام في غيره مجازاً ، وألف في ذلك العلامة شمس الدين ابن الصائغ ^(١) كتاباً سماه « روض الأفهام في أقسام الاستفهام » ، قال فيه : قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لمعانٍ ، أو أشربته تلك المعاني ، ولا يختص التجوز في ذلك بالهمزة خلافاً للصنار .

الأول : الإنكار ، والمعنى فيه على النفي وما بعده منفي ، ولذلك تصحبه « إلا » كقوله : ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافُورَ ﴾ ^(٣) . وعطف على النفي في قوله : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ ^(٤) ، أى لا يهدي ، ومنه ﴿ أُنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ أُنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾ ^(٦) ، أى لا نؤمن ، ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾ ^(٨) ، أى لا يكون هذا ، ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ ^(٩) ، أى ما شهدوا ذلك .

وكثيراً ما يصحبه التكذيب وهو في الماضي بمعنى « لم يكن » ، وفي المستقبل بمعنى « لا يكون » ، نحو ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمُ بِالْبَنِينَ ... ﴾ ^(١٠) الآية ، أى لم يفعل ذلك ، ﴿ أُنَزِّلُكُمْ هَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ^(١١) ، أى لا يكون هذا الإلزام .

الثاني : التوبيخ ، وجعله بعضهم من قبيل الإنكار ؛ إلا أن الأول إنكار إبطال ، وهذا إنكار توبيخ ، والمعنى على أن ما بعده واقع جدير بأن ينفي ، فالنفي هنا غير قصديّ والإثبات قصديّ ، عكس ما تقدم . ويعبر عن ذلك بالتقريع أيضاً ، نحو ﴿ أَفَقَصَّيْتَ

(١) لمحمد بن عبد الرحمن الحنبلي المعروف بابن الصائغ ، المتوفى ٧٧٦ ، ذكره صاحب كشف الظنون .
 (٢) الأحقاف ٣٥ (٣) سبأ ١٧ (٤) الروم ٢٩
 (٥) الشعراء ١١١ (٦) المؤمنون ٤٧ (٧) الطلوع ٣٩
 (٨) النجم ٢١ (٩) الزخرف ١٩ (١٠) الإسراء ٤٠
 (١١) هود ٢٨

أَمْرِي ﴿١﴾ ، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ﴿٢﴾ ، ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ﴿٣﴾ .

وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت ، ووُيِّخ على فعله كما ذكر ، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع ؛ كقوله : ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ﴾ ﴿٤﴾ ، ﴿مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّر﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ ﴿٦﴾ .

الثالث : وهو تحمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ، قال ابن جني : ولا يستعمل ذلك بهل ، كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام ، وقال الكندي : ذهب كثير من العلماء في قوله : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾ أو ينفَعُونَكُمْ ﴿٧﴾ ، إلى أن « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلاّ أنّي رأيت أبا عليّ أبي ذلك ؛ وهو معذور لأن ذلك من قبيل الإنكار .

ونقل أبوحيان عن سيبويه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ، إنما يستعمل فيه الهمزة ، ثم نقل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً كما في قوله تعالى : ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ ﴿٨﴾ .

والكلام مع التقرير موجب ، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، ويعطف على صريح الموجب ، فالأول كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ﴿٩﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ * وَوَجَدَكَ ﴿١٠﴾ ، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ * وَأَرْسَلَ ﴿١١﴾ والثاني : نحو ﴿أَكْذَبْتُمْ بَايَاتِي وَآلَمْ تُحِطُوا بِهَا عُلَمَاءُ﴾ ﴿١٢﴾ على ما قرره الجرجاني من جعلها مثل ﴿وَجَدُوا بِهَا وَاسْتَفْقَنْتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا﴾ ﴿١٣﴾ .

(٣) الصافات ١٢٥

(٦) النساء ٩٧

(٩) الشرح ١ ، ٢

(١٢) النمل ٨٤

(٢) الصافات ٩٥

(٥) فاطر ٣٥

(٨) الفجر ٥

(١١) الفيل ٣ ، ٢

(١) طه ٩٣

(٤) فاطر ٣٧

(٧) الشعراء ٧٢ ، ٧٣

(١٠) الضحى ٦ ، ٧

(١٣) النمل ١٤

وحقيقة استفهام التقرير ، أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفى ، وقد دخل على النفي ونفى النفي إثبات ، ومن أمثلته : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(١) ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) ؛ وجعل منه الزمخشري ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٣) .
الرابع : التعجب أو التعجب ، نحو ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدَى هَذِهِ ﴾ ^(٥) . وقد اجتمع هذا القسم وسابقاه في قوله : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ ﴾ ^(٦) . قال الزمخشري : الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجب من حالهم .

ويحتمل التعجب والاستفهام الحقيقي ﴿ مَا وَلَائِهِمْ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ .

الخامس : العتاب ، كقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامهم وبين أن عوتبوا بهذه الآية إلا أربع سنين ، أخرجه الحاكم . ومن أطفه ما عاتب الله به خير خلقه بقوله : ﴿ عفا الله عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴾ ^(٨) ، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب .

السادس : التذكير ، وفيه نوع اختصار ، كقوله : ﴿ أَلَمْ أَعْهِدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَلَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ﴾ ^(٩) ، ﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١٠) ، ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ ^(١١) .

السابع : الافتخار ، نحو ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ ﴾ ^(١٢) .

الثامن : التفضيم ، نحو ﴿ مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾ ^(١٣) .

التاسع : التهويل والتخويف ، نحو ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ .

(٣) البقرة ١٠٦

(٦) البقرة ٤٤

(٩) يس ٦٠

(١٢) الزخرف ٥١

(٢) الأعراف ١٧٢

(٥) النمل ٢٠

(٨) التوبة ٤٣

(١١) يوسف ٨٩

(١) الزمر ٣٦

(٤) البقرة ٢٨

(٧) الحديد ١٦

(١٠) البقرة ٣٣

(١٣) الكهف ٤٩

- العاشر : عكسه ، وهو التسهيل والتخفيف ، نحو ﴿ وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا ﴾ ^(١) .
- الحادى عشر : التهديد والوعيد ، نحو ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٢) .
- الثانى عشر : التكثير ، نحو ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ ^(٣) .
- الثالث عشر : التسوية ، وهو الاستفهام الداخلى على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ ^(٤) .
- الرابع عشر : الأمر ، نحو ﴿ أَسْلَمْتُمْ ﴾ ^(٥) أى أسلموا ، ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ ^(٦) أى انتهوا ، ﴿ أَتَصْبِرُونَ ﴾ ^(٧) أى اصبروا .
- الخامس عشر : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ ^(٨) أى انظر ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ^(٩) ذكره صاحب الكشف عن سيبويه ، ولذلك رفع الفعل فى جوابه ، وجعل منه قوله : ﴿ فَأَيِّنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ^(١٠) للتنبيه على الضلال ، وكذا ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ ^(١١) .
- السادس عشر : الترغيب ، نحو ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(١٢) ﴿ هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ ^(١٣) .
- السابع عشر : النهى ، نحو ﴿ اتَّخَشَوْهُمْ فَلَهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ ^(١٤) بدليل ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَخَشَوْنَ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(١٦) ، أى لا تقتر .

(٣) الأعراف ٤

(٦) المائدة ٩١

(٩) الحج ٦٣

(١٢) البقرة ٢٤٥

(١٥) المائدة ٤٤

(٢) المرسلات ١٦

(٥) آل عمران ٢٠

(٨) الفرقان ٤٥

(١١) البقرة ١٣٠

(١٤) التوبة ١٣

(١) النساء ٢٩

(٤) البقرة ٦

(٧) الفرقان ٢٠

(١٠) التكاوير ٢٦

(١٣) الصف ١٠

(١٦) الأغمطار ٦

الثامن عشر : الدعاء، وهو كالنهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، نحو ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَهَاءُ ﴾ ^(١) ، أى لا تهلكنا .

التاسع عشر : الاسترشاد ، نحو ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٢) .

المشرون : التمتي ، نحو ﴿ قَهْلَ لَنَا مِن شُفَعَاءَ ﴾ ^(٣)

الحادى والعشرون : الاستبطاء ، نحو ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ ^(٤) .

الثانى والعشرون : المرض ، نحو ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٥) .

الثالث والعشرون : التحضيض ، نحو ﴿ أَلَا تَقَاتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ ^(٦) .

الرابع والعشرون : التجاهل ، نحو ﴿ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ ^(٧) .

الخامس والعشرون : التعظيم ، نحو ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ ^(٨) .

السادس والعشرون : التحقير ، نحو ﴿ أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ ^(٩) ، ﴿ أَهَذَا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(١٠) ، ويحتمله وما قبله قراءة ﴿ مَنْ فِرْعَوْنُ ﴾ ^(١١) .

السابع والعشرون : الاكتفاء ، نحو ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ^(١٢) .

الثامن والعشرون : الاستبعاد ، نحو ﴿ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى ﴾ ^(١٣) .

التاسع والعشرون : الإنباس ، نحو ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ ^(١٤) .

الثلاثون : التهكم والاستهزاء ، نحو ﴿ أَصَلَوْتُمْ تَأْمُرُكُمْ ﴾ ^(١٥) ، ﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ مَالَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ^(١٦) .

الحادى والثلاثون : التأكيد لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله ، كقوله :

(١) الأعراف ١٥٥	(٢) البقرة ٣٠	(٣) الأعراف ٥٣
(٤) البقرة ٢١٤	(٥) النور ٢٢	(٦) التوبة ١٣
(٧) ص ٨	(٨) البقرة ٢٥٥	(٩) الأنبياء ٣٦
(١٠) الفرقان ٤١	(١١) سورة الدخان ٣١ ، واطر البحر المحيط ٨ : ٣٧	(١٢) الفجر ٢٣
(١٣) الزمر ٦٠	(١٤) طه ١٧	(١٥) الصافات ٩١ ، ٩٢
(١٦) هود ٨٧		

﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾^(١)، قال الموفق عبد اللطيف البغدادي : أى مَنْ حَقَّ عليه كلمة العذاب ؛ فإنك لا تنقذه ، فَمَنْ للشرط والفاء جواب الشرط ، والهمزة في ﴿أَفَأَنْتَ﴾ دخلت مُعَادَةً مؤكدة لطول الكلام ، وهذا نوع من أنواعها . وقال الزمخشري : الهمزة الثانية هي الأولى ، كرّرت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد .
الثاني والثلاثون : الإخبار نحو ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا﴾^(٢) ، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٣) .

تنبيهات

الأول : هل يقال إن معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود . وانضم إليه معنى آخر ، أو تجرد عن الاستفهام بالكاتبة ؟ قال في عروس الأفراح : محلّ نظر ، قال : والذي يظهر الأول . قال : ويساعده قول التَّنُوخِيّ في « الأقصى القريب » : إن « لعل » تكون للاستفهام مع بقاء الترجيّ ؛ قال : ومما يرجّحه أن الاستبطاء في قولك : كم أدعوك ! معناه أن الدعاء وصل إلى حدٍّ لا أعلم عدده ، فأنا أطلب أن أعلم عدده ، والعادة تقضى بأن الشخص إنما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثّر فلم يعلمه ، وفي طلب فهم عدده ما يُشعر بالاستبطاء .

وأما التعجّب فالاستفهام معه مستمرّ ، فمن تعجّب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه ، فكأنه يقول : أى شيء عرض لى في حال عدم رؤية المدهد ! وقد صرح في الكشف ببقاء الاستفهام في هذه الآية .

وأما التنبيه على الضلال فالاستفهام فيه حقيقّ ، لأن معنى « أين تذهب » ؟ أخبرنى إلى أى مكان تذهب ، فإنى لا أعرف ذلك ؟ وغاية الضلال لا يُشعر بها إلى أين تنتهى .

وأما التقرير فإن قلنا المراد به الحكم بثبوتة فهو خبر بأن المذكور عقيب الأدلة

واقع . أو طلب إقرار المخاطب به من كون السائل يعلم ، فهو استفهام يقرر المخاطب ، أى يطلب منه أن يكون مقراً به . وفى كلام أهل الفن ما يقتضى الاحتمالين ، والثانى أظهر . وفى الإيضاح تصريح به ولا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه ، لأنه طلب الفهم ؛ أما طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم لمن لم يفهم كائننا من كان . وبهذا تنحل إشكالات كثيرة فى مواضع الاستفهام ، ويظهر بالتأمل بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة . انتهى ملخصاً .

الثانى : القاعدة ، أن المنكر يجب أن يلى الممزة ، وأشكل عليها قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْنَأَكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ ﴾ ^(١) ، فإن الذى يليها هنا الإصفاء بالبين ، وليس هو المنكر ، إنما المنكر قولهم : إِنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا .

وأجيب ، بأن لفظ الإصفاء مُشعر بزعم أن البنات لغيرهم ، أو بأن المراد مجموع الجملتين ؛ وينحل منها كلام واحد . والتقدير : أجمع بين الإصفاء بالبين واتخاذ البنات ! وأشكل منه قوله : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ووجه الإشكال أنه لا جائز أن يكون المنكر أمر الناس بالبر فقط ، كما تقتضيه القاعدة المذكورة ؛ لأن أمر البر ليس مما ينكر ، ولا نسيان النفس فقط ؛ لأنه يصير ذكر أمر الناس بالبر لا مدخل له ولا مجموع الأمرين ، لأنه يلزم أن تكون العبادة جزء المنكر ، ولا نسيان النفس بشرط الأمر ، لأن النسيان منكر مطلقاً ، ولا يكون نسيان النفس حال الأمر أشد منه حال عدم الأمر ، لأن المعصية لاتزداد بشاعتها بانضمامها إلى الطاعة ، لأن جمهور العلماء على أن الأمر بالبر واجب ، وإن كان الإنسان ناسياً لنفسه وأمره لغيره بالبر كيف يضعاف بمعصية نسيان ، ولا يأتى الخير بالشر !

قال فى عروس الأفراح : ويحاج بأن فعل المعصية مع التعمى عنها أخش لأنها تجعل حال الإنسان كالتناقض ، وتجعل القول كالحلف للفعل ، ولذلك كانت المعصية مع العلم أخش منها مع

(٢) سورة البقرة ٤٤

(م ١٦ - الإنفاق ج ٣)

(١) الإسراء ٤٠

الجهل ، قال : وليكنّ الجواب على أنّ الطاعة الصرفة كيف تضاعف المعصية المقارنة لها من جنسها فيه دقة .

فصل : من أقسام الإنشاء الأمر

وهو طلب فعل غير كَفَّ وصيغته « افعل » و « ليفعل » وهى حقيقة فى الإيجاب نحو ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) ، ﴿ فَاصْبِرُوا مَعَكَ ﴾ ^(٢) .
وترد مجازاً لمسانٍ آخر :

منها الذنب ، نحو ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ^(٣) .
والإباحة نحو ﴿ فَكَانِيَوْمَ ﴾ ^(٤) ، نصّ الشافعى على أن الأمر فيه للإباحة ؛ ومنه ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٥) .

والدعاء من السافل للعالى ، نحو ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي ﴾ ^(٦) .
والتهديد ، نحو ﴿ اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ ^(٧) ، إذ ليس المراد الأمر بكل عمل شاءوا .
والإهانة ، نحو ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ ^(٨) .
والتسخير ، أى التذليل ، نحو ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾ ^(٩) ؛ خبر به عن نقلهم من حالة إلى حالة إذلالاً لهم ، فهو أخص من الإهانة .
والتعجيز ، نحو ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ ^(١٠) ، إذ ليس المراد طلب ذلك منهم ، بل إظهار عجزهم .

والامتنان ، نحو ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(١١) .

(٣) الأعراف ٢٠٤

(٦) الأعراف ١٥١

(٩) البقرة ٦٥

(٢) النساء ١٠٢

(٥) المائدة ٢

(٨) الدخان ٤٩

(١١) الأنعام ١٤١

(١) البقرة ٤٣

(٤) النور ٣٣

(٧) فصلت ٤٠

(١٠) البقرة ٢٣

- والمعجب ، نحو ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ ^(١) .
 والتسوية ، نحو ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ ^(٢) .
 والإرشاد ، نحو ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ^(٣) .
 والاحتقار ، نحو ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ ^(٤) .
 والإنذار ، نحو ﴿ قُلْ تَتَمَتَّعُوا ﴾ ^(٥) .
 والإكرام ، نحو ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ ^(٦) .
 والتكوين ، وهو أعم من التسخير ، نحو ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ^(٧) .
 والإنعام ، أى تذكير النعمة ، نحو ﴿ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٨) .
 والتكذيب ، نحو ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا ﴾ ^(٩) ، ﴿ قُلْ هَلْ شَهِدَاءُكُمْ ﴾
 الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا ^(١٠) .
 والمشورة ، نحو ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ ^(١١) .
 والاعتبار ، نحو ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ ^(١٢) .
 والتمعّب ، نحو ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(١٣) ، ذكره السكاكي فى استعمال
 الإنشاء بمعنى الخبر .

فصل : ومن أقسامه النهى

وهو طلب الكف عن فعل ، وصيغته : « لا تفعل » ، وهى حقيقة فى التحريم .

(١) الإسراء ٤٨	(٢) الطور ١٦	(٣) البقرة ٢٨٢
(٤) يونس ٨٠	(٥) إبراهيم ٣٠	(٦) الحجر ٤٦
(٧) البقرة ١١٧	(٨) الأنعام ١٤٢	(٩) آل عمران ٩٣
(١٠) الأنعام ١٥٠	(١١) الصافات ١٠٢	(١٢) الأنعام ٩٩
(١٣) مريم ٣٨		

وترد مجازاً لِمَـان :

منها الكراهة ، ونحو ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ^(١) .

والدعاء ، نحو ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ^(٢) .

والإرشاد ، نحو ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ أَنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْوَكُمْ ﴾ ^(٣) .

والتسوية ، نحو ﴿ أَوْ لَا تَضْبِرُوا ﴾ ^(٤) .

والاحتقار والتقليل ، نحو ﴿ لَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ ... ﴾ ^(٥) الآية ، أى فهو قليل حقير .

وبيان العاقبة ، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾ ^(٦)

أى عاقبة الجهاد الحياة [لا الموت] ^(٧) .

والبأس ، نحو ﴿ لَا تَمْتَدِرُوا ﴾ ^(٨) .

والإهانة ، نحو ﴿ اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُوا ﴾ ^(٩) .

فصل : ومن أقسامه التمنى

وهو طلب حصول شئ على سبيل الحجة ، ولا يشترط إمكان التمتع بخلاف المترجى لكن نوزع فى تسمية تمنى المحال طلباً بأن مايتوقع كيف يطلب ؟ قال فى عروس الأفراح : فالأحسن ما ذكره الإمام وأتباعه من أن التمنى والترجى والنداء ، والقسم وليس فيها طلب ، بل هو تنبيه ولا بدع فى تسمية إنشاء . انتهى .

وقد بالغ قوم فجعلوا التمنى من قسم الخبر ، وأن معناه التنى ، والزخشرى ممن جزم بخلافه . ثم استشكل دخول التكذيب فى جوابه فى قوله : ﴿ بِالْيَقِينِ نُرَدُّ وَلَا نُكْذَّبُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(١٠) ، وأجاب بتضمنه معنى العدة فتعلق به التكذيب .

(٣) المائدة ١٠١
(٦) آل عمران ١٦٩
(٩) المؤمنون ١٠٨

(٢) آل عمران ٨
(٥) الحجر ٨٨
(٨) التوبة ٦٦

(١) الإسراء ٣٧
(٤) الطور ١٦
(٧) من ط
(١٠) الأنعام ٢٧ ، ٢٨

وقال غيره: التمتنى لا يصح فيه الكذب، وإنما الكذب في التمتنى الذي يترجح عند صاحبه وقوعه، فهو إذن واردٌ على ذلك الاعتقاد الذي هو ظنٌ، وهو خبر صحيح. قال: وليس المعنى في قوله: ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ أَنْ مَا تَمَنَّوْا لَيْسَ بِوَاقِعٍ لَّأَنَّهُ وَرَدَ فِي مَعْرِضِ الذَّمِّ لَهُمْ، وليس في ذلك التمتنى ذمٌ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أَنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَ، وَأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ.

وحرف التمتنى الموضوع له «ليت»، نحو ﴿يَا أَيَّتُهَا ثُرُودُ﴾^(١)، ﴿يَا لَيْتَ قَوْمي يَعْلَمُونَ﴾^(٢)، ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾^(٣).

وقد يُتَمَنَّى بهلٌ حيث يُعْلَمُ فَقْدُهُ، نحو ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٤)، وبلو نحو ﴿فَلَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ﴾^(٥)، ولذا نصب الفعل في جوابها.

وقد يتمنى: «لعل» في البعيد فتعطى حكم «ليت» في نصب الجواب؛ نحو ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾^(٦).

فصل: ومن أقسامه الترجى

نقل القراني^(٧) في الفروق الإجماع على أنه إنشاء، وفرق بينه وبين التمتنى بأنه في الممكن والتمتنى فيه وفي المستحيل، وبأن الترجى في القريب والتمتنى في البعيد، وبأن الترجى في المتوقع والتمتنى في غيره، وبأن التمتنى في المعشوق للنفس والترجى في غيره.

وسمعت شيخنا العلامة الكافيجي يقول: الفرق بين التمتنى وبين العرض، هو الفرق بينه وبين الترجى.

(٣) النساء ٧٣

(٢) يس ٢٦

(١) الأنعام ٢٧

(٦) غافر ٣٦، ٣٧

(٥) الشعراء ١٠٢

(٤) الأعراف ٥٣

(٧) هو الإمام شهاب الدين أحمد إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المعروف بالفراق إلى انتهت زعامة المالكية في عصره مع البراعة في الأصول العقلية، واسم كتابه «أوار البروق في أنوار الفروق في أصول الفقه المالكي»: توفي سنة ٦٨٤

وحرف التَّرجَى لعلّ وعسى ، وقد ترد مجازاً لتوقع محذور ، ويسمى الإشفاق ، نحو ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (١) .

فصل : ومن أقسامه النداء

وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب « أدعو » . ويصحب في الأكثر الأمر والنهي ، والغالب تقدمه ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٢) ، ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ (٣) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ ﴾ (٤) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٥) ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا ﴾ (٦) .

وقد يتأخر ، نحو ﴿ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (٧) .

وقد يصحب الجملة الخبرية فتعقبها جملة الأمر ، نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ (٨) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا ﴾ (٩) .

وقد لا تعقبها ، نحو ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ ﴾ (١٠) ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (١١) ، ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ (١٢) ،

وقد تصحبه الاستفهامية ، نحو ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ (١٣) ، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾ (١٤) ، ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ ﴾ (١٥) .

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازاً ، كالإغراء والتحذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (١٦) .

والاختصاص ، كقوله : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ (١٧) .

(١) الشورى ١٧	(٢) البقرة ٢١	(٣) الزمر ١٦
(٤) المزمل ١	(٥) هود ٥٢	(٦) الحجرات ١
(٧) النور ٣١	(٨) الحج ٧٣	(٩) هود ٦٤
(١٠) الزخرف ٦٨	(١١) فاطر ١٥	(١٢) يوسف ١٠٠
(١٣) مريم ٤٢	(١٤) التحريم ١	(١٥) غافر ٤١
(١٦) الشمس ٢٣	(١٧) هود ٧٣	

والتنبيه ، كقوله : ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ ^(١) ، والتمجُّب ، كقوله : ﴿يَا حَسْرَةَ ظَلَى الْعِبَادِ﴾ ^(٢) .

والتحسُّر ، كقوله : ﴿بِالْيَقِينِ كُنْتُ تُرَابًا﴾ ^(٣) .

قاعدة

أصل النداء : «يا» أن تكون للبعيد حقيقة أو حكماً ، وقد ينادى بها القريب لُنكت : منها إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو نحو ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ﴾ ^(٤) .
ومنها كون الخطاب المتلو معتنى به ، نحو ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ ^(٥) .
ومنها قصد تعظيم شأن المدعو ، نحو ﴿يَا رَبِّ﴾ ، وقد قال تعالى : ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ ^(٦) .
ومنها قصد انحطاطه ، كقول فرعون : ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾ ^(٧) .

فائدة

قال الزمخشري وغيره : كثر في القرآن النداء «يا أيها» دون غيره ؛ لأن فيه أوجهاً من التأكيد ، وأسباباً من المبالغة .
منها ما في «يا» من التأكيد والتنبيه ، وما في «ها» من التنبيه ، وما في التدرج من الإيهام في «أي» إلى التوضيح ، وللقام يناسب المبالغة والتأكيد لأن كل ما نادى له عباده من أوامره ونواهيهِ وعظائمه وزواجره ووعدهِ ووعدِهِ ، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك ، ومما أنطق الله به كتابه أمور عظام ، وخطوبٌ حاسم ، ومعانٍ

(٣) النبأ ٤٠

(٦) البقرة ١٨٦

(٢) يس ١٠

(٥) البقرة ٢١

(١) التمل ٢٥

(٤) القصص ٣١

(٧) الإسراء ١٠١

واجب عليهم أن يتيقظوا لها ، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها وهم غافلون ، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآ كذا الأباغ .

* * *

فصل ومن أقسامه القسم

نقل القرائن الإجماع على أنه إنشاء ، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية ، وتحقيقها عند السامع وسيأتي بسط الكلام فيه في النوع السابع والستين

* * *

فصل ومن أقسامه : الشرط ... (١)

النوع الثامن والخمسون من بدائع القرآن

أفرد بالتصنيف ابن أبي الأصبع^(١) ، فأورد فيه نحو مائة نوع ، وهي : المجاز ، والاستعارة ، والتشبيه ، والكناية ، والإرداف ، والتمثيل ، والإيجاز ، والإتساع ، والإشارة ، والمساواة ، والبسط ، والإيغال ، والتسيم ، والتكميل ، والاحتراس ، والاستقصاء ، والتذليل ، والزيادة ، والترديد ، والتكرار ، والتفسير ، والإيضاح ونفي الشيء بإيجابه ، والمذهب الكلامي ، والقول بالموجب ، والمناقضة ، والانتقال ، والإسجال ، والتسليم ، والتمكين ، والتوشيح ، والتسيم ، ورد العجز على الصدر ، وتشابه الأطراف ، ولزوم ما لا يلزم ، والتخير ، والتسجيع ، والتسريع والإيهام وهو التورية ، والاستخدام ، والالتفات ، والأطراد ، والانجم ، والإدماج ، والافتنان ، والاقتدار ، وإئتلاف اللفظ مع اللفظ ، وإئتلاف اللفظ مع المعنى ، والاستدراك ، والاستثناء ، وتأكيذ المدح بما يشبه الذم ، والتفويف ، والتغاير ، والتقسيم ، والتذبيح ، والتنسكيت ، والتضمين ، والجناس ، وجمع المؤنث والمختلف ، وحسن النسق ، وعتاب المرء نفسه ، والعكس ، والعنوان ، والفرائد ، والقسم ، والمبالغة والمطابقة ، والمقابلة والموازاة ، والمراجعة ، والتراحة ، والإبداع ، والمقارنة ، وحسن الابتداء ، وحسن الختام ، وحسن التخلص ، والاستطراد .

فأما المجاز وما بعده إلى الإيضاح ؛ فقد تقدم بعضها في أنواع مفردة ، وبعضها في

(١) بديع القرآن لابن أبي الأصبع المصري المتوفى سنة ٦٥٤ ، طبع بمطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٧ ، بتحقيق الدكتور حفي شرف .

نوع الإيجاز والإطناب مع أنواع آخر ، كالتعريض والاحتباك ، والأكتفاء ، والطرد ، والعكس .

وأما نفي الشيء بإيجابه ، فقد تقدم في النوع الذي قبل هذا . وأما المذهب الكلامي والخمسة بعده ، فستأتي في نوع الجدل مع أنواع آخر مزيدة . وأما التمكن والثمانية بعده ، فستأتي في أنواع الفواصل . وأما حسن التلخيص والاستطراد فسيأتيان في نوع المناسبات ، وأما حسن الابتداء وبراعة الختام فسيأتيان في نوعي الفواتح والخواتم .
وها أنا أورد الباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعة في غير هذا الكتاب .

* * * الإيهام

ويدعى التورية ، أن يُذكر لفظ له معنيان ، إما بالاشتراك أو التواطؤ ، أو الحقيقة ، أو المجاز ؛ أحدهما قريب والآخر بعيد ، ويقصد البعيد ، ويورى عنه بالقرب ، فيتوهم السامع من أول وهمة .

قال الزمخشري : لا ترى باباً في البيان أدق ، ولا ألطف من التورية ، ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله ، قال : ومن أمثلتها : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ^(١) ، فإن الاستواء على معنيين ، الاستقرار في المكان ، وهو المعنى القريب المورى به ، الذي هو غير مقصود لتنزيهه تعالى عنه ، والثاني : الاستيلاء والملك ، وهو المعنى البعيد المقصود ، الذي ورى عنه بالقرب المذكور . انتهى .

وهذه التورية ؛ تسمى مجردة ، لأنها لم يذكر فيها شيء من لوازم المورى به ، ولا المورى عنه .

ومنها ما تسمى مرشحة ، وهي التي ذكر فيها شيء من لوازم هذا أو هذا ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾ ^(٢) ؛ فإنه يحتمل الجراحة وهو المورى به ، وقد ذكر

من لوازمه على جهة الترشيح البنيان ، ويحتمل القوة والقدرة ، وهو البعيد المقصود .
قال ابن أبي الأصبع في كتابه ، « الإيجاز » : ومنها : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ إِنِّي ضَلَّكَ
الْقَدِيمَ ﴾ ^(١) ، فالضلال يحتمل الحب وضد الهدى ، فاستعمل أولاد يعقوب ضد الهدى
تورية عن الحب .

﴿ فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ ^(٢) ، على تفسيره بالدرع ؛ فإن البدن يطلق عليه وعلى
الجسد ، والمراد البعيد وهو الجسد .

قال : ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث قال :
﴿ وَلَئِنْ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتِهِمْ ﴾ ^(٣) .
ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربى ، وتوجهت إليه اليهود النصارى وتوجهت إلى
المشرق كانت قبله الإسلام وسطاً بين القبليتين ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ ^(٤) ،
أى خياراً ، وظاهر اللفظ يوهم التوسط مع ما يعضده من توسط قبله المسلمين ، صدق على
لفظة ، « وسط » ها هنا أن يسمى تعالى به لاحتماها المعنيين . ولما كان المراد أبداً
وهو الخيار ، صلحت أن تكون من أمثلة التورية .

قلت : وهى مرشحة بلازم المورى عنه ، وهو قوله : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
النَّاسِ ﴾ ^(٥) ، فإنه من لوازم كونهم خياراً ، أى عدولاً ، والإتيان قبلها من قسم المجردة .
ومن ذلك قوله : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ ^(٥) ، فإن النجم يطلق على
الكوكب ، ويرشحه له ذكر الشمس والقمر ، وعلى مالا ساق له من النبات ، وهو المعنى
البعيد له ، وهو المقصود فى الآية .

ونقلت من خط شيخ الإسلام ابن حجر أن من التورية فى القرآن قوله تعالى :
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ^(٦) ، فإن « كافة » بمعنى « مانع » أى تكفهم عن
الكفر والمعصية ، والهاء للبالغة ، وهذا معنى بعيد ، والمعنى القريب المتبادر أن المراد

(٣) البقرة ١٤٥

(٦) س ٢٨

(٢) يونس ٩٢

(٥) الرحمن ٦

(١) يوسف ٩٥

(٤) البقرة ١٤٣

جامعة بمعنى « جميعاً » ، لكن منع من حمله على ذلك أن الثناء كيد يترأخى عن المؤكّد ، فكما لا تقول : رأيت جميعاً الناس ، لا تقول رأيت كافة الناس .

الاستخدام

هو والتورية أشرف أنواع البديع ، وهما سيّان ، بل فضله بعضهم عليها ، ولهم فيه عبارتان : إحداهما : أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه ، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر ، وهذه طريقة السكاكّي وأتباعه .

والأخرى أن يؤتى بلفظ مشترك ، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ، ومن الآخر الآخر ، وهذه طريقة بذّر الدين بن مالك في المصباح ، ومشى عليها ابن أبي الأصم^(١) ، ومثل له بقوله تعالى : ﴿إِسْكُلْ أَجَلٍ كِتَابٍ..﴾^(٢) الآية ، فلفظ « كتاب » يحتمل الأمد المحتوم ، والكتاب المكتوب ، فلفظ « أجل » يخدم المعنى الأول ، و« يحو » يخدم الثانى .

ومثل غيره بقوله تعالى : ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى...﴾^(٣) الآية ، فالصلاة تحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها ، وقوله : ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٤) يخدم الأول و﴿إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ﴾^(٥) يخدم الثانى .

قيل : ولم يقع فى القرآن على طريقة السكاكّي .

قلت : وقد استخرجتُ بفكرى آيات على طريقته ، منها قوله تعالى : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(٦) ، فأمر الله يراد به قيام الساعة والمذاب وبمئة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد أريد بلفظه الأخير ، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس ، فى قوله تعالى : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ ، قال : محمد ، وأعيد الضمير عليه فى ﴿تَسْتَمِجِلُوهُ﴾^(٧) مراداً به قيام الساعة والعذاب .

ومنها وهى أظهرها قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ، فإن المراد به آدم ، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده . فقال : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُصْفَةَ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ﴾^(٨) .

(٣) النساء ٤٣

(٢) الرعد ٣٨

(١) بديع القرآن ١٠٤

(٥) المؤمنون ١٢ ، ١٣

(٤) الجمل ١

ومنها قوله تعالى ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُونَ﴾ ثم قال: ﴿وَقَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ^(١) أى أشياء آخر ، لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التى سأل عنها الصحابة ، فنُهِوا عن سؤالها .

* * *

الالتفات

نقل الكلام من أسلوب إلى آخر ، أعنى من المتكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها ، بعد التعبير بالأول ، هذا هو المشهور . وقال السكاكى : إمّا ذلك أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره . وله فوائد :

منها تطرية الكلام ، وصيانة السمع عن الضجر ، والملاّل ، لما جُلبت عليه النفوس من حبّ التغيرات ، والسّامة من الاستمرار على منوال واحد ، وهذه فائدتاه العامة .
ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله كما سنبينه .

مثاله من المتكلم إلى الخطاب - ووجهه حثّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه ، وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة - قوله تعالى . ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ^(٢) ، والأصل « وإليه أرجع » ، فالتفت من المتكلم إلى الخطاب ، ونكتته أنه أخرج الكلام فى معرض مناصحته لنفسه ، وهو يريد نصيح قومه تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه . ثم التفت إليهم لكونه فى مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى .

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات ، وفيه نظر ؛ لأنه إمّا يكون منه إذا قصد الإخبار عن نفسه فى كلتا الجملتين ، وهنا ليس كذلك ، لجواز أن يريد بقوله: « ترجعون » مخاطبين لا نفسه .

وأجيب ، بأنه لو كان المراد ذلك لما صح الاستفهام الإنكارى ؛ لأن رجوع العبد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعيده غير ذلك الراجع ، فالعنى : كيف لا أعبد من إليه رجوعى ، وإنما عدل عن « وإليه أرجع » إلى « وإليه ترجعون » لأنه داخل فيهم ، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة ، وهى تنبيههم على أنه مثلهم فى وجوب عبادة من إليه الرجوع .

ومن أمثله أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَأْمِرْنَا نِئْسِلِمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(٢) .

ومثاله من التكلم إلى الغيبة - ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط التكلم ، وقصده من السامع ؛ حصر أو غاب ، وأنه ليس فى كلامه ممن يتلون ويتوجه ويبدى فى الغيبة خلاف ما يبدىه فى الحضور - قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ، والأصل « لغفر لك » . ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ ﴾ ^(٤) ، والأصل « لنا » . ﴿ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ^(٥) . والأصل « منا » ، ﴿ إِنِّ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ فَأَمِينُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ . والأصل « وبى » وعدل عنه لنكتتين ؛ إحداها ، دفع التهمة عن نفسه بالعصبية لها . والأخرى تنبيههم على استحقاقه الاتباع بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوة .

ومثاله من الخطاب إلى التكلم لم يقع فى القرآن ، ومثل له بعضهم بقوله : ﴿ فاقضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ، ثم قال : ﴿ إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا ﴾ ^(٧) . وهذا المثال لا يصح لأن شرط الالتفات أن يكون المراد به واحداً .

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٨) ،

(٣) الفتح ١ ، ٢

(٦) الأعراف ١٥٨

(٢) الأنعام ٧٢

(٥) الدخان ٥

(٨) يونس ٢٢

(١) الأنعام ٧١

(٤) الكوثر ٧١

(٧) طه ٧٢ ، ٧٣

والأصل « بكم » ، ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم ، التمجيب من كفرهم وفعلهم ، إذ لو استمرّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة .

وقيل : لأن الخطاب أولاً كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم ، بدليل ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾^(١) فلو كان « وجرين بكم » للزم الذم للجميع ، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية عدولاً من الخطاب العام إلى الخاص .

قلت : ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكس ذلك ؛ وهو أن الخطاب أولاً خاص وآخره عام ، فأخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، أنه قال في قوله : ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ مَحْشَرَةٍ﴾^(٢) ، قال : ذكر الحديث عنهم ، ثم حدث عن غيرهم ، ولم يقل : « وجرين بكم » ، لأنه قصد أن يجمعهم وغيرهم وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلق . هذه عبارته ؛ فله درّ السلف ما كان أوقفهم على المعاني اللطيفة التي بدأ بها المتأخرون فيها زماناً طويلاً ، ويفنون فيها أعمارهم ثم غايتهم أن يحوموا حول الحى ! ومما ذكر في توجيهه أيضاً أنهم وقت الركوب حضروا لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح ، فخطبهم خطاب الحاضرين ، ثم لما جرت الرياح بما تشتهي السفن ، وأمنوا الهلاك لم يبق حضورهم كما كان ، على عادة الإنسان أنه إذا أمن ، غاب قلبه عن ربه ، فلما غابوا ذكرهم الله بصيغة الغيبة ، وهذه إشارة صوفية .

ومن أمثله أيضاً ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْمِفُونَ﴾^(٣) ، ﴿وَكُرْهُ إِلَىٰكُمْ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾^(٤) ، ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ * يُطَافُ عَلَيْهِمْ ، والأصل « عليكم » ، ثم قال : ﴿وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٥) ، فكرر الالتفات .

ومثاله من الغيبة إلى التَّكَلُّمِ ﴿اللَّهُ الَّذِي رُسِلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾^(١) ،
 ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنًا﴾^(٢) ، ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾
 إلى قوله : ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ ، ثم التفت ثانياً إلى الغيبة ، فقال :
 ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٣) وعلى قراءة الحسن « ليريه » بالغيبة يكون التفتاً ثانياً
 من « باركنا » ، وفي « آياتنا » التفت ثالث ، وفي « إنه » التفت رابع ؛ قال
 الزمخشري : وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة ، وأنه
 لا يدخل تحت قدرة أحد .

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾^(٤) .
 ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ
 لَكُمْ﴾^(٥) ، ﴿وَسَقَامُ رَبِّهِمْ شَرًّا بَاطْهُورًا * إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾^(٦) ، ﴿إِنْ أَرَادَ
 النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِكِعَهَا خَالِصَةً لَكَ﴾^(٧) .

ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة ، فإن المبد إذا ذكر الله تعالى تعالى وحده ثم
 ذكر صفاته التي كان كل صفة منها تيمث على شدة الإقبال وآخرها ﴿مَالِكِ يَوْمِ
 الدِّينِ﴾ ، المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء ، يمد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه
 على خطاب من هذا صفاته بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات . وقيل : إنما
 اختير لفظ الغيبة للحمد ، وللعبادة الخطاب للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة ؛
 لأنك تحمد نظيرك ولا تعبد ، فاستعمل لفظ « الحمد » مع الغيبة ، ولفظ « العبادة » مع
 الخطاب لينسب إلى العظيم حال المحاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة ، وذلك على طريقة
 التأديب ، وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال : ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مصرحاً
 بذكر النعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً ، ولم يقل : « صراط النعم عليهم » فلما صار إلى

ذكر الغضب زوى عنه لفظه ، فلم ينسبه إليه لفظاً ، وجاء باللفظ من عرفاً عن ذكر الغاضب ، فلم يقل : « غير الذين غضبت عليهم » تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللفظ حال المواجهة . وقيل : لأنه لما ذكر الحقيق بالحد ، وأجرى عليه الصفات العظيمة من كونه رباً للعالمين ، ورحمناً ورحيماً ومالكاً ليوم الدين ، تعلق العلم بعلام عظيم الشأن ، حقيق بأن يكون محبوباً دون غيره ، مستعاناً به ، فحُوطب بذلك لتمييز ، بالصفات المذكورة تعظيماً لشأنه ؛ حتى كأنه قيل : « إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة ، لا غيرك » .

قيل : ومن لطافة التنبيه على أن مبتدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه وتعالى وقصورهم عن محاضرتهم ومخاطبته ، وقيام حجاب العظمة عليهم ؛ فإذا عرفوه بما هوله ، وتوسلوا القرب بالثناء عليه ، وأقرؤا بالحمد له ، وتعبدوا له بما يليق بهم ، وتأهلوا لمخاطبته ومناجاته فقالوا : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

تنبيهات

الأول : شرط الالتفات أن يكون الضمير في المتقل إلى عائد في نفس الأمر إلى المتقل عنه ، وإلا يلزم عليه أن يكون في « أنت صديقي » التفات .
الثاني : شرطه أيضاً ، أن يكون في جملتين ؛ صرح به صاحب الكشف وغيره ، وإلا يلزم عليه أن يكون [نوعاً غريباً] ^(١) .

الثالث : ذكر التنوخي في « الأقصى القريب » وابن الأثير وغيرهما نوعاً غريباً من الالتفات ، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه ، كقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ بعد ﴿ أُنِمْت ﴾ ، فإن المعنى : « غير الذين غضبت عليهم » ، وتوقف فيه صاحب عروس الأفراح .

الرابع : قال ابن أبي الإصيص : جاء في القرآن من الالتفات قديم غريب جداً ، لم أظفر في الشعر بمثاله ، وهو أن يقدم التكلم في كلامه مذكورين مرتين ، ثم يخبر عن الأول منهما ، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني ، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول ، كقوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ۖ إِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ ^(٢) ، انصرف

عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى ، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان : ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(١) ، قال : وهذا يحسن أن يستقى التفات الضمائر .

الخامس : يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر ، ذكره القنوخى وابن الأثير ، وهو ستة أقسام أيضاً .

مثاله من الواحد إلى الاثنين : ﴿قَالُوا أَاجْتَمَعْنَا لِغَلْفِنَا عَمَّاءَ وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢) .

وإلى الجمع ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٣) .

ومن الاثنين إلى الواحد ﴿فَمَنْ رَبِّكُمَا بِأَمُوسَى﴾^(٤) ، ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾^(٥) .

وإلى الجمع ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾^(٦) .

ومن الجمع إلى الواحد ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) .

وإلى الاثنين ﴿بِأَمْرِ شَرِّ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّ اسْتِطَعْتُمْ﴾ إلى قوله : ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(٨) .

السادس — ويقرب منه أيضاً — الانتقال من الماضى أو المضارع أو الأمر إلى آخر .

مثاله من الماضى إلى المضارع ﴿أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ﴾^(٩) ، ﴿خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ

(٣) الطلاق ١

(٦) يونس ٨٧

(٢) يونس ٧٨

(٥) طه ١١٢

(٨) فاطر ٩

(١) العاديات ٨

(٤) طه ٤٩

(٧) الرحمن ٣٣ ، ٣٤

فَتَخَطَفَهُ الطَّيْرُ ﴿١﴾ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ﴿٢﴾ .
 وإلى الأمر ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ﴿٣﴾ ، ﴿وَأَحَلَّتْ
 لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا﴾ ﴿٤﴾
 ومن المضارع إلى الماضي ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي السُّورِ فَقَرَعَ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ
 الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاكُمْ﴾ ﴿٦﴾ .
 وإلى الأمر ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ﴾ ﴿٧﴾
 ومن الأمر إلى الماضي ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا﴾ ﴿٨﴾
 وإلى المضارع ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ﴾ ﴿٩﴾ .

* * *

الاطراد

هو أن يذكر المتكلم أسماء آباء المدوح مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة . قال
 ابن أبي الأصبع : ومنه ﴿١٠﴾ في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف : ﴿وَاتَّبَعَتْ مِثْلَةَ آبَائِي
 إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ ﴿١١﴾ ، قال : وإنما لم يأت به على الترتيب المألوف ؛ فإن
 العادة الابتداء بالأب ، ثم الجد ، ثم الجد الأعلى ؛ لأنه لم يرد هنا مجرد ذكر الآباء ، وإنما
 ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها ، فبدأ بصاحب الملة ، ثم بمن أخذها عنه ، أولاً فأولاً على
 الترتيب ، ومثله قول أولاد يعقوب : ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ
 وَإِسْحَاقَ﴾ ﴿١٢﴾ .

* * *

الانسجام

هو أن يكون الكلام لخلاؤه من الانقصاد منحدرأ كتحد الماء للمنجم ، ويكاد لسهولة

(٣) الاعراف ٢٩	(٢) الحج ٢٥	(١) الحج ٣١
(٦) الكهف ٤٧	(٥) النمل ٨٧	(٤) الحج ٣٠
(٩) الأمام ٧٢	(٨) البقرة ١٢٥	(٧) هود ٥٤
(١٢) البقرة ١٣٢	(١١) يوسف ٣٨	(١٠) بديع القرآن ١٤١

تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقةً ، والقرآن كله كذلك . قال أهل البديع : وإذا قوى الانسجام في النثر ، جاءت قراءته موزونة بلا قصد ، لقوة انسجامه ، ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً .

- فنه من بحر الطويل ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(١) .
 ومن اللديد ﴿ وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ ^(٢) .
 ومن البسيط ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَ كِتْهُم ﴾ ^(٣) .
 ومن الوافر ﴿ وَيُخْزِمُ وَيَنْعُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٤) .
 ومن الكامل ﴿ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(٥) .
 ومن المهزج ﴿ فَأَلْقُوهُ عَلَى وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا ﴾ ^(٦) .
 ومن الرجز ﴿ وَدَا نِيَّةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَايِلًا ﴾ ^(٧) .
 ومن الرمل ﴿ وَجَنَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ ^(٨) .
 ومن السريع ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ ^(٩) .
 ومن المنسرح ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نَظْفَةٍ ﴾ ^(١٠) .
 ومن الخفيف ﴿ لَا يَسْكَدُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ ^(١١) .
 ومن المضارع ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُكُونُ مَذِيرِينَ ﴾ ^(١٢) .
 ومن المقتضب ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ ^(١٣) ، ومن المجتث ﴿ نَبِيٍّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(١٤) .

(٣) الأحقاف ٢٥

(٦) يوسف ٩٣

(٩) البقرة ٢٥٩

(١٢) غافر ٣٣، ٣٢

(٢) مود ٣٧

(٥) البقرة ٢١٣

(٨) سبأ ١٣

(١١) النساء ٧٨

(١٤) الحجر ٤٩

(١) الكهف ٢٩

(٤) التوبة ١٤

(٧) الإنسان ١٤

(١٠) الإنسان ٢

(١٣) البقرة ١٠

ومن التقارب ﴿وَأْمَلِي لَهُمْ إِنْ كَيْدِي مَتِينٌ﴾^(١).

* * *

الإدماج

قال ابن الإصبع: هو أن يُدمج التكلم غرضاً في غرضٍ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين، كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾^(٢)، أدجت المبالغة في المطابقة لأنّ انفراده تعالى بالحمد في الآخرة—وهي الوقت الذي لا يُحمد فيه سواه—مبالغة في الوصف بالانفراد بالحمد، وهو وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر، فالأمر فيه حقيقة في الباطن، فإنه رب الحمد والمنفرد به في الدارين^(٣). انتهى.

قلت: والأولى أن يقال في هذه الآية: إنها من إدماج غرض في غرض، فإن الغرض منها تفرّده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

* * *

الافتنان

هو الإتيان في كلام بفنّين مختلفين كالجمع بين الفخر والتعزية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٤)؛ فإنه تعالى عزّى جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصفه بعد انفراده بالبقاء بالجلال والإكرام سبحانه وتعالى!

ومنه ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا...﴾^(٥)، الآية، جمع فيها بين هناء وعزاء.

(٣) ((بديع القرآن ١٧٢

(٢) القصص ٨٠

(٥) مريم ٧٢

(١) الأعراف ١٨٣

(٤) الرحمن ٢٧

الاقتدار

هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه ، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض ؛ فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة ، وتارة في صورة الإرداف ، وحيناً في مخرج الإيجاز ، ومرة في قالب الحقيقة ، قال ابن أبي الإصبع : وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن ، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة ، وقوالب من الألفاظ متعددة ؛ حتى لا تكاد تشبه في موضعين منه ، ولا بد أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً ^(١) .

* * *

اثتلاف اللفظ مع اللفظ واثتلافه مع المعنى

الأول : أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً ، بأن يقرن الغريب بمثله والتداول بمثله ؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة .

والثاني : أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد ؛ فإن كان نغماً كانت ألفاظه نغمة ، أو جزلاً فجزلة ، أو غريباً فغريبة ، أو متداولاً فمتداولة ، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال ؛ فكذلك .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوْسُفُ حَتّٰى تَكُوْنَ حَرَضًا ﴾ ^(٢) ، أتى بأغرب ألفاظ القسم ، وهى التاء ؛ فإنها أقل استعمالاً ، وأبعد من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو ، وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ؛ فإن «تزال» ، أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالاً منها ، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو الحرض ، فاقترض حسن الوضع في النظم أن تجاوز كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة ، توخياً لحسن الجوار ورغبة في اثتلاف المعاني بالألفاظ ، ولتتبادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم ،

ولمّا أراد غير ذلك قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(١) ، فأتى بجميع الألاط متداولة لا غرابة فيها .

ومن الثانى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ ^(٢) ، لمّا كان الركون إلى الظالم ، وهو الميل إليه ، والاعتماد عليه دون مشاركتيه فى الظلم ، وجب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم ، فأتى بلفظ « المس » الذى هو دون الإحراق والاصطلاء .

وقوله : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ^(٣) ، أتى بلفظ « الاكتساب » المشعر بالكلفة والمبالغة فى جانب السيئة لتقلها .

وكذا قوله : ﴿ فَكُتِبَ عَلَيْكُمُ فِيهَا ﴾ ^(٤) فهو أبلغ من « كتبوا » ، للإشارة إلى أنهم يُكتبون كتباً عنيفاً فظيماً .

﴿ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ ﴾ ^(٥) ، فإنه أبلغ من « يصرخون » ، للإشارة إلى أنهم يصرخون صراخاً منكراً خارجاً عن الحد المعتاد .

﴿ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴾ ^(٦) ، فإنه أبلغ من « قادر » ؛ للإشارة إلى زيادة التمكن فى القدرة ، وأنه لأراد له ولا معقب .

ومثل ذلك ﴿ وَاضْطَبِرْ ﴾ ^(٧) ، فإنه أبلغ من « اصبر » ، و« الرحمن » فإنه أبلغ من « الرحيم » : فإنه يشمر باللفظ والرفق ، كما أن الرحمن مُشعر بالفخامة والعظمة .

ومنه الفرق بين سقى وأسقى ، فإن « سقى » لما لا كلفة معه فى السقيا ، ولهذا أوردته تعالى فى شراب الجنة فقال : ﴿ وَسَقَامُ رَبِّهِمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾ ^(٨) ، و« أسقى » لما فيه كلفة ، ولهذا أوردته فى شراب الدنيا ، فقال : ﴿ وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُورَاتًا ﴾ ^(٩) ، ﴿ لَا سَقَيْنَاهُمْ مَاءً عَذَقًا ﴾ ^(١٠) ، لأن السقيا فى الدنيا لا تخلو من الكلفة أبداً .

(٣) البقرة ٢٨٦

(٦) القمر ٤٢

(٩) المرسلات ٢٧

(٢) هود ١١٣

(٥) فاطر ٣٧

(٨) الإنسان ٢١

(١) الأنعام ١٠٩

(٤) الشعراء ٦٤

(٧) مريم ٩٥

(١٠) الجن ١٦

الاستدراك والاستثناء

شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه المعنى اللغوي .
مثال الاستدراك : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ ^(١) ، فإنه لو اقتصر على قوله : « لم تؤمنوا » لكان منفراً لهم ، لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً ، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك ، ليعلم أن الإيمان موافقة القلب للسان ، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلاماً ، ولا يسمى إيماناً .
وزاد ذلك إيضاحاً بقوله : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) ، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الإشكال عُدَّ من المحاسن .

ومثال الاستثناء : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ^(٣) ، فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمدَّ عُدَّ نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم ، إذ لو قيل : « فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً » لم يكن فيه من التهويل ما في الأول ، لأن لفظ « الألف » في الأول أول ما يطرُق السمع فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام ، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعد ما تقدّمه وقع يزِيل ما حصل عنده من ذكر الألف .

الاقتصاص

ذكره ابن فارس ، وهو أن يكون كل كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَلصَّالِحِينَ ﴾ ^(٤) ، والآخرة دار ثواب لا عمل فيها ، فهذا مقتص من قوله : ﴿ وَمَنْ يَتَابِعْهُ فَإِنَّهُ يُهْلِكْهُ هَلَاكًا مَلِيًّا ﴾ ^(٥) ، فلو لم يأت بعد قوله : ﴿ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَلصَّالِحِينَ ﴾ لكان مقتصاً من قوله : ﴿ وَمَنْ يَتَابِعْهُ فَإِنَّهُ يُهْلِكْهُ هَلَاكًا مَلِيًّا ﴾ .

ومنه : ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِّينَ ﴾ ^(٦) ، مأخوذ من قوله :

(٣) العنكبوت ٢٧

(٢) العنكبوت ١٤

(٥) الصافات ٥٧

(١) الحجرات ١٤

٧٥

﴿ أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ﴾^(١) .

وقوله : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾^(٢) ، مقتص من أربع آيات ، لأن الأشهاد أربعة : الملائكة في قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾^(٣) ، والأنبياء في قوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾^(٤) ، وأمة محمد في قوله : ﴿ لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾^(٥) ، والأعضاء في قوله : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ... ﴾^(٦) الآية .

وقوله : ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾^(٧) ، قرئ مخففاً ومشدداً ، فالأول مأخوذ من قوله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾^(٨) ، والثاني من قوله : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾^(٩) .

الابـدال

هو إقامة بعض الحروف مقام بعض ، وجعل منه ابن فارس ﴿ فَأَنْفَاقَ ﴾^(١٠) ، أى انفرق ، ولهذا قال : ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ ﴾^(١٠) ، فالراء واللام متعاقبتان . وعن الخليل في قوله تعالى : ﴿ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾^(١١) ، إنه أريد « فحاسوا » فجاءت الجيم مقام الحاء ، وقد قرئ بالحاء أيضاً ، وجعل منه الفارسي : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾^(١٢) ، أى الخليل ، وجعل منه أبو عبيدة : ﴿ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾^(١٣) ، أى تصددة .

تأكيـد المدح بما يشبه القـم

قال ابن أبي الإصبع : هو في غاية العزة في القرآن ، قال : ولم أجد منه

(١) سبأ ٣٦	(٢) غافر ٥١	(٣) في ٢١
(٤) النساء ٤١	(٥) البقرة ١٤٣	(٦) النور ٢٤
(٧) غافر ٣٢	(٨) الأعراف ٤٤	(٩) عيسى ٣١
(١٠) الشعراء ٦٣	(١١) الإسراء ٥	(١٢) س ٣٢
(١٣) الأنفال ٣٥		

إِنَّ آيَةَ وَاحِدَةٍ، وهى قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَعْلَمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ...﴾^(١)، فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان، يوهم أن ما يأتى بعده مما يوجب أن يُنقَمَ على فاعله مما يذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً كيد المدح بما يشبه الذم .

قلت : ونظيرها قوله : ﴿وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢)، وقوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾^(٣)؛ فإن ظاهر الاستثناء، أن ما بعده حق يقتضى الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضى الإكرام لا الإخراج كان تأكيذاً للمدح بما يشبه الذم .

وجعل منه التثوخي في الأقصى القريب : ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا * إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾^(٤)، استثنى «سلاماً سلاماً»، الذى هو ضد اللغو والتأثيم، فكان ذلك مؤكداً لانقضاء اللغو والتأثيم . انتهى .

* * *

التفويف

هو إتيان المتكلم بمكان شتى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كل فن فى جملة منفصلة عن أختها، مع تساوى الجمل فى الزنة، وتكون فى الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة .

فمن الطويلة ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾^(٥) .

ومن المتوسطة ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٦) .

قال ابن أبى الإصبع : ولم يأت المركب من القصيرة فى القرآن^(٧) .

(١) المائة ٥٩ (٢) التوبة ٧٤ (٣) الحج ٤٠
 (٤) الواقعة ٢٥ ، ٢٦ (٥) الشعراء ٧٨ (٦) آل عمران ٢٧
 (٧) بديع القرآن ١٠٠ ، والمعارفة فيه : « ولم يأت المركب من الجمل القصيرة فى شيء من الكلام الفصيح »

التقسيم

هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة ، لا الممكنة عقلا ، نحو ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ^(١) ، إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار ؛ ولا ثالث لهذهين القسمين .

وقوله: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ ^(٢) ، فإن العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة ، إما عاصٍ ظالم لنفسه ، وإما سابق مبادر للخيرات ، وإما متوسط بينهما مقتصد فيها .

ونظيرها ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ ^(٣) .

وكذا قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ^(٤) ، استوفى أقسام الزمان ، ولا رابع لهما .

وقوله: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ ^(٥) ، استوفى أقسام الخلق في المشي .

وقوله: ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ ^(٦) ، استوفى جميع هيات الذكركر .

وقوله: ﴿ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ كُورًا * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴾ ^(٧) ، استوفى جميع أحوال التزويجين ، ولا خامس لها .

(٣) الواقعة ٧ ، ١٠

(٦) آل عمران ١٩١

(٢) طاهر ٣٢

(٥) النور ٤٥

(١) الرعد ١٢

(٤) مريم ٦٤

(٧) الثوري ٤٩ . ٥٠ .

التدبيح

هو أن يذكر التكلم ألواناً يقصد التورية بها والكناية ، قال ابن بى الإصبع :
 كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ ^(١) ،
 قال : المراد بذلك — والله أعلم — الكناية عن المشتبه ، والواضح من الطرق ؛ لأن الجادة
 البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها جداً ، وهي أوضح الطرق وأبينها ، ودونها
 الحمراء ، ودون الحمراء السوداء ؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضدّ البيضاء في الظهور
 والوضوح . ولما كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة ، فالطرف
 الأعلى في الظهور والبياض ، والطرف الأدنى في الخفاء والسواد ، والأحمر بينها على وضع
 الألوان في التركيب ، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة والهداية
 بكلّ علم نصّب للهداية ، منقسمة هذه القسمة ، أت الآية الكريمة منقسمة كذلك ، فحصل
 فيها التدريج وصحة التقسيم ^(٢) .

* * *

التنكيث

هو أن يقصد التكلم إلى شئ بالذكر دون غيره ، كما يسدّ مسدّه ، لأجل نكتة في
 المذكور ترجّح محيئه على سواء ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾ ^(٣) ، خصّ
 الشُّعْرَى بالذكّر دون غيرها من النجوم ، وهو تعالى ربّ كلّ شئ ؛ لأن العرب كان ظهر
 فيهم رجل يعرف بابن أبي كنبشة ، عبّد الشُّعْرَى ، ودعا خلقاً إلى عبادتها ، فأُنزل الله تعالى :
 ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى ﴾ التي ادّعت فيها الربوبية .

* * *

التجريد

هو أن يُنتزع من أمرٍ ذي صفة آخر مثله ، مبالغةً في كمالها ، نحو «لى من فلان صديق»

حجيم»؛ جرّد من الرجل الصديق آخر مثله متّصفٌ بصفة الصّدّاقة. ونحو مررت بالرجل الكريم النّسمة المباركة، جرّدوا من الرّجل الكريم آخر مثله متّصفاً بصفة البركة، وعظّموه عليه، كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثله في القرآن ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(١)؛ ليس المعنى أنّ الجنة فيها دار خلد وغير دار خلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكانه جرّد من الدار داراً. ذكره في «المحتسب»، وجعل منه: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٢)؛ على أن المراد بالميت النطفة. قال الزمخشري: وقرأ عبيد بن عمير ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾^(٣) بالرفع، بمعنى حصلت منها وردة، قال: وهو من التجريد، وقرئ أيضاً ﴿يَرِثُنِي وَارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾^(٤) قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك أنه يريد «وَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي مِنْهُ وَارِثٌ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ» وهو الوارث نفسه، فكانه جرّد منه وارثاً.

التعديد

هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٥).

وقوله: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ...﴾^(٦) الآية.

وقوله: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ...﴾^(٧) الآية.

الترتيب

هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يدخل فيها

(٣) الرحمن ٣٧

(٦) التوبة ١١٢

(٢) الأسماء ٩٥

(٥) المهر ٢٣

(١) فصلت ٢٨

(٤) مريم ٦

(٨) التحريم ٥

وصفاً زائداً ، ومثله عبد الباقي الميني بقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكَوْنُوا شُيُوخًا ﴾ ^(١) ،
وبقوله : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَمَقَرُّوْهَا ... ﴾ ^(٢) الآية .

* * *
الترقي والتدلي

تقدماً في نوع التقديم والتأخير .

* * *

التضمين

يطلق على أشياء :

أحدها : إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز تقدم [الكلام] فيه .
الثاني : حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه ، وهذا نوع من الإيجاز ،
تقدم أيضاً .

الثالث : تعلق ما بعد الفاصلة بها ، وهذا مذكور في نوع الفواصل .

الرابع : إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى ، أو ترتيب النظم ،
وهذا هو النوع البدعي . قال ابن أبي الإصبع : ولم أظفر في القرآن بشئ منه إلا في
موضعين تضمننا فصلين من التوراة والإنجيل : قوله ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ ... ﴾ ^(٣) الآية ، وقوله ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ... ﴾ ^(٤) الآية .

ومثله ابن النقيب ^(٥) وغيره بإبداع حكايات المخلوقين ، في القرآن كقوله تعالى حكاية
عن الملائكة : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ^(٦) ، وعن المنافقين : ﴿ أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ

(٣) المائدة ٤٥

(٢) الشمس ١٤

(١) غافر ٦٧

(٥) ابن النقيب هو محمد بن سليمان بن الحسن البلخي ، جمال الدين

(٤) الفتح ٢٩

ابن النقيب ، فقيه من فقهاء الحنفية ، وله تفسير ، قيل إنه في سبعين مجلدة . توفي سنة ٦٩٨ : العوائد

(٦) البقرة ٣٠

الهيئة ١٦٨

السَّفَهَاءُ ﴿١﴾ ، ﴿٢﴾ وقالت اليهود ﴿٣﴾ و ﴿٤﴾ قالت النصارى ﴿٥﴾ ، قال : وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية .

* * *

الجناس

هو تشابه اللفظين في اللفظ ، قال في كنز البراعة : وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه ، فإن مناسبة الألفاظ تحدث ميلاً وإصغاء إليها ، ولأن اللفظ المشترك ، إذا حُل على معنى ثم جاء والمراد به آخر ، كان للنفس تشوّقٌ إليه .

وأنواع الجناس كثيرة ، منها التامّ بأن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيأتها كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُثْبِتُ سَاعَةً ﴾ (٢) ، وقيل : ولم يقع منه في القرآن سواه ، واستنبط شيخ الإسلام ابن حجر موصفاً آخر ، وهو ﴿ يَكَادُ سَنَابِرُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ (٣) ، ﴿ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ (٤) .

وأنكر بعضهم كون الآية الأولى من الجناس ، وقال : الساعة في الموضعين بمعنى واحد . والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ، ولا يكون أحدهما حقيقة ، والآخر مجازاً ، بل يكونان حقيقتين ، وزمان القيامة وإن طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة ، فإطلاق الساعة على القيامة مجاز ، وعلى الآخرة حقيقة ، وذلك يخرج الكلام عن التجنيس ، كما لو قلت : « ركبتم حماراً ولقيتم حماراً » ، تعنى بليداً .

ومنها المصحّف ، ويسمى جناس الخطّ ، بأن يختلف الحروف في النقط كقوله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (٥) .

ومنها المحرّف بأن يقع الاختلاف في الحركات ، كقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ

مُنْذِرِينَ * فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴿١﴾ .

وقد اجتمع التصحيف والتحريف في قوله : ﴿وَمَنْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ (٢) .

ومنها الناقص ، بأن يختلف في عدد الحروف ، سواء كان الحرف للزيد أولاً أو وسطاً أو آخرًا ، كقوله : ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقِ السَّاقِ بِالسَّاقِ * إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقِ﴾ (٣) ، ﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ (٤) .

ومنها المذيل ، بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأول ، وسمى بعضهم الثاني بالتتويج ، كقوله : ﴿وَاَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ﴾ (٥) ، ﴿وَالَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (٦) ، ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ (٧) ، ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ﴾ (٨) ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (٩) .

ومنها المضارع ، وهو أن يختلفا بحرف مقارب في الخرج ، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (١٠) .

ومنها اللاحق ، بأن يختلفا بحرف غير مقارب فيه كذلك ، كقوله : ﴿وَبِلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ (١١) ﴿وَأِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ * وَإِنَّهُ لَحَبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (١٢) ، ﴿ذَٰلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (١٣) ، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾ (١٤) .

ومنها المرفوع ، وهو ما تركب من كلمة وبعض أخرى ، كقوله : ﴿جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ﴾ (١٥) .

(١) : الصافات ٧٢	(٢) : الكهف ١٠٤	(٣) : القيامة ٣٠
(٤) : النحل ٦٩	(٥) : طه ٩٧	(٦) : القصص ٤
(٧) : الأعراف ٨٦	(٨) : العاديات ١١	(٩) : النساء ٣٥
(١٠) : الأنعام ٢٦	(١١) : الهزرة ١	(١٢) : العاديات ٧ ، ٨
(١٢) : غافر ٧٥	(١٣) : النساء ٣٧٠	(١٤) : التوبة ١٠٩

ومنها اللفظي ، بأن يختلفا بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والطاء ، كقوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾^(١) .

ومنها تجنيس القلب ، بأن يختلفا في ترتيب الحروف ، نحو ﴿ مَزَقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾^(٢) .

ومنها تجنيس الاشتقاق ، بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق ، ويسمى المقنضب ، نحو ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾^(٣) ، ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَجَهَتْ وَجْهِي ﴾^(٥) .

ومنها تجنيس الإطلاق ، بأن يجتمعا في المشابهة فقط ، كقوله : ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ ﴾^(٦) ، ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْفَالِقِينَ ﴾^(٧) ، ﴿ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي ﴾^(٨) ، ﴿ وَإِنْ يُرْذَكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَّ ﴾^(٩) ، ﴿ إِنَّا قَلَّمُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ ﴾^(١٠) ، ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَذُودُعَاءَ عَرِيضٍ ﴾^(١١) .

تنبيه

لكون الجناس من الحسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾^(١٢) ، قيل : ما الحكمة في كونه لم يقل : « وما أنت بمصدق » ، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس .

وأجيب : بأن في « مؤمن لنا » من المعنى ما ليس في « مصدق » ، لأن معنى قولك : « فلان مصدق لي » ، قال لي : صدقت ، وأما « مؤمن » فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن ، ومقصودهم التصديق وزيادة ، وهو طلب الأمن ، فلذلك عبر به .

(٣) الواقعة ٨٩

(٦) الرحمن ٥٤

(٩) يونس ١٠٧

(١٢) يوسف ١٧

(٢) طه ٩٤

(٥) الأنعام ٧٩

(٧) المائدة ٣١

(١١) فصلت ٥١

(١) القيامة ٢٢ ، ٢٣

(٤) الروم ٤٣

(٧) الشعراء ١٦٨

(١٠) التوبة ٣٨

وقد زل بعض الأدباء ، فقال في قوله : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ ﴾ ^(١) : لو قال : « وتَدْعون » لكان فيه مراعاة للتجنيس .

وأجاب الإمام نحر الدين ؛ بأن فصاحة القرآن ، ليست لرعاية هذه التكريلات ، بل لأجل قوة المعاني وجزالة الألفاظ .

وأجاب غيره بأن مراعاة المعاني أولى من مراعاة الألفاظ ، ولو قال : « أتَدْعون » و « تَدْعون » ، لوقع الاتباس على القارئ ، فيجعلهما بمعنى واحدٍ تصحيفاً . وهذا الجواب غير ناضج .

وأجاب ابن الزمكاني : بأن التجنيس تحمين ، وإنما يُستعملُ في مقام الوعد والإحسان ، لافي مقام التهويل .

وأجاب الخويّ بأن « يدع » أخص من « يذر » لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه بشهادة الاشتقاق ؛ نحو الإيداع ؛ فإنه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بها . ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤتمنٌ عليها .

ومن ذلك الدَّعة بمعنى الراحة ، وأما « تذر » فمعناه التَّرك مطلقاً ، أو الترك مع الإعراض والرفض الكلي .

قال الراغب : يقال : فلان يَذَرُ الشيء ، أى يقذفه لقلة الاعتداد به ، ومنه الوذر قطعة من اللحم لقلة الاعتداده ، ولاشك أن السياق إنما يناسب هذا دون الأول ، فأريد هنا تبشيع حالهم في الإعراض عن ربهم ، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض . انتهى .

* * *

الجمع

هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم ، كقوله تعالى : ﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ

زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١﴾ ، جمع المسال والبنون في الزينة .

وكذلك قوله : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ (٢) .

* * *

الجمع والتفريق

هو أن تدخل شيئين في معنى ، وتفرق بين جهتي الإدخال ؛ وجعل منه الطَّيِّبُ قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا .. ﴾ (٣) الآية ، جمع النفسين في حكم التوفى ، ثم فرق بين جهتي التوفى بالحكم بالإمساك والإرسال ، أى الله يتوفى بالإمساك والإرسال ، أى الله يتوفى الأنفس التي تُقبَضُ والتي لم تُقبَضْ ، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى .

* * *

الجمع والتقسيم

وهو جمع متعدد تحت حكم ، ثم تقسيمه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ (٤) .

* * *

الجمع مع والتفريق والتقسيم

كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ... ﴾ (٥) الآيات .

فالجمع في قوله : « لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ » ، لأنها متعددة معنى ، إذ النكرة في سياق النفي نعم ، والتفريق في قوله : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ ، والتقسيم في قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُئِدُوا ﴾ (٥) .

* * *

جمع المؤنث والمختلف

هو أن يربد التسوية بين ممدوحين ؛ فيأتى بجمان مؤنث في مدهما ، ويروم بعد

(٣) الزمر ٤٢

(٢) الرحمن ٦ ، ٥

(٥) هود ١٠٥ — ١٠٨ وما بعدها

(١) الكهف ٤٦

(٤) فاطر ٣٢

ذلك ترجيح أحدهما على الآخر ، بزيادة فضل لا يُنْقِصُ الآخر ، فيأتي لأجل ذلك بممان تخالف معنى التسوية ، كقوله تعالى : ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخِمْانِ... ﴾ ^(١) الآية ، سوى في الحكم والهاء ، وزاد فضل سليمان بالفهم .

* * *

حسن النسق

هو أن يأتي المتكلم بكلماتٍ متتالياتٍ معطوفات متلاحقات ، تلاهما سليماً مستحسنًا ؛ بحيث إذا أُفِرِدَتْ كُلُّ جملةٍ منه قامت بنفسها ، واستقلَّ معناها بلفظها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ... ﴾ ^(٢) الآية ، فإنَّ جُمْلَةً معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة ، من الابتداء بالاسم الذي هو انحسار الماء عن الأرض ، المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة ، من الإطلاق من سجنها ، ثم انقطاع مادة السماء المتوقف عليه تمام ذلك ؛ من دفع أذاه بعد الخروج ، ومنع إخلاف ما كان بالأرض ، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقطاع المادتين الذي هو متأخر عنه قطعاً ، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدِّرَ هلاكه ، ونجاة مَنْ سبقَ نجاته ، وأخيراً عما قبله ؛ لأنَّ علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها ، وخروجهم موقوف على ما تقدم . ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف وحصول الأمن من الاضطراب ، ثم ختم بالدعاء على الظالمين ؛ لإفادة أن الفرق وإن عمَّ الأرض ، فلم يشمل إلّا من استحق العذاب لظلمه .

* * *

عتاب المرء نفسه

منه : ﴿ وَيَوْمَ يَعْصِي الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْدَنِي... ﴾ ^(٣) ، الآيات .
وقوله : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ... ﴾ ^(٤) ، الآيات .

العكس

هو أن يؤتى بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر آخر ، ثم يقدم المؤخر ، ويؤخر القدم ، كقوله تعالى : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَنْ يُخْرِجِ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجِ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ^(٣) ، ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ^(٤) ، ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا أَنْتُمْ حِلٌّ لَهُنَّ ﴾ ^(٥) .

وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ . فأجاب ابن المنبر ؛ بأن فائدته الإشارة إلى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة .

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب : الحق أن كل واحد من فعل المؤمن والكافر منفى عنه الحل ، أما فعل المؤمن فيحرم لأنها مخاطبة ، وأما فعل الكافر فنفي عنه الحل باعتبار أن هذا الوطء مشتمل على المفسدة ، فليس الكفار مورد الخطاب ، بل الأئمة ومن قام مقامهم مخاطبون بمنع ذلك ، لأن الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفسد ؛ فأتضح أن المؤمنة نفى عنها الحل باعتبار ، والكافر نفى عنه الحل باعتبار .

قال ابن أبي الإصبع : ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ * وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ ^(٦) ، فإن نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى ، لتقديم العمل في الأولى على الإيمان ، وتأخيرها في الثانية عن الإسلام .

ومنه نوع يسمى القاب والمقلوب المستوى ، وما لا يستحيل بالانعكاس ، وهو أن

(٣) يونس ٣١

(٢) الحج ٦١

(١) الأنعام ٥٢

(٦) النساء ١٢٤ ، ١٢٥

(٥) المتحة ١٠

(٤) البقرة ١٨٧

تَقْرَأُ الْكَلِمَةَ مِنْ آخِرِهَا إِلَى أَوَّلِهَا ، كَمَا تَقْرَأُ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ ﴾ ^(١) ، ﴿ وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ ﴾ ^(٢) ، وَلَا ثَالِثَ لِمَا فِي الْقُرْآنِ .

* * *

العنوان

قال ابن أبي الإصيص : ^(٣) هو أن يأخذ المتكلم في غرض ، فيأتي لقصد تكميله وتأكيد به بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبار متقدمة ، وقصص سالفة ، ومنه نوع عظيم جداً ، وهو عنوان العلوم ، بأن يذكر في الكلام ألفاظاً تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَخَ مِنْهَا ... ﴾ ^(٤) الآية ، فإنه عنوان قصة بلعام .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ انْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فيها عنوان علم الهندسة ^(٦) ، فإن الشكل المثلث أول الأشكال ، وإذا نُصِبَ في الشمس على أي ضلع من أضلاعه ، لا يكون له ظلٌّ ، لتحديد رؤوس زواياه ، فأمر الله تعالى أهل جهنم بالانطلاق إلى ظلِّ هذا الشكل تهكماً بهم .

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ ^(٧) الآيات ، فيها عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الهيئة ^(٨) .

* * *

الفرائد

هو مختصٌّ بالفصاحة دون البلاغة ؛ لأنه الإتيان بلفظةٍ تنزل منزلة الفريدة من العقد ؛ وهي الجوهرية التي لا نظير لها ، تدلُّ على عظم فصاحة هذا الكلام ، وقوة

(٤) (بديع القرآن ٢٥٧)

(٢) (المدثر ٣)

(١) (الأنبياء ٣٣)

(٦) (بديع القرآن :

(٥) (الرسائل ٣٠ ، ٣١)

(٤) (الأعراف ١٥٧)

(٧) (الأنعام ٥٧)

« وهذا عنوان العلم المنسوب إلى إقليدس » .

(٨) (بديع القرآن : « وهذا عنوان العلم المعروف بالمحيطي » .

عارضته ، وجزالة منطقة ، وأصالة عربيته ، بحيث لو أسقطت من الكلام عزت على الفصحاء [غرابها]^(١).

ومنه لفظ: « حصحص » في قوله : ﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾^(٢) . « والرّفث » في قوله : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾^(٣) .
ولفظه « فُرْع » في قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾^(٤) .
وخائنة الأعين في قوله : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ﴾^(٥) .
والفاظ قوله : ﴿ فَلَمَّا اسْتِيسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ ﴾^(٧) .

• • •

القسم

هو أن يريد المتكلم الحليف على شيء ، فيحلف بما يكون فيه فخراً له ، أو تعظيماً لشأنه ، أو تنويه بقدره ، أو ذم لغيره ، أو جارباً مجرى الغزل والترقيق ، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد ، كقوله : ﴿ قُورَبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٨) ، أقسم سبحانه وتعالى بقسم يوجب الفخر ، لتضمنه المدح بأعظم قدرة ، وأجل عظمة . ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾^(٩) ، أقسم سبحانه وتعالى بحياة نبيه صلى الله عليه وسلم تعظيماً لشأنه ، وتنويهاً بقدره . وسيأتى في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك .

• • •

الف والنشر

هو أن يُذكر شيان أو أشياء ، إما تفصيلاً بالنص على كل واحد أو إجمالاً ، بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد ، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك ، كل واحد يرجع إلى

(٣) البقرة ١٨٧

(٦) يوسف ٨٠

(٩) الحجر ٧٢

(٢) يوسف ٥١

(٥) غافر ١٩

(٨) الداريات ٢٣

(١) من بديع القرآن ٢٨٧

(٤) سبأ ٢٣

(٨) الصفات ١٧٧

واحد من المتقدم ، ويفوّض إلى عقل السامع ردّ كلّ واحد إلى ما يليق به . فالإجماليّ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ^(١) ، أى وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا اليهود ، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا النصارى ؛ وإنما سوّغ الإجمال فى اللفظ ثبوت العناد بين اليهود والنصارى ، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة ، فوثق بالعقل فى أنه يردّ كلّ قولٍ إلى فريقه لأمن اللبس ، وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران .

قلت : وقد يسكون الإجمال فى النشر لا فى اللفظ ؛ بأن يؤتى بمتعدّد ، ثم بلفظ يشتمل على متعدّد يصلح لهما ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ^(٢) على قول أبى عبيدة : إن الخيط الأسود أريد به الفجر الكاذب لا الليل ، وقد بيّنته فى أسرار التنزيل .

والتفصيليّ قسمان :

أحدهما : أن يكون على ترتيب اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ جَمَعَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ^(٣) فالتسكون راجع إلى الليل ، والابتغاء راجع إلى النهار .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ بِذِكِّ مَقُولَةٍ إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا ﴾ ^(٤) ، فاللوم راجع إلى البخل ، ومحسوراً راجع إلى الإسراف ، لأن معناه : منقطعاً لاشئ . عندك .

وقوله : ﴿ أَلَمْ يَحْذِكْ يَنِيًّا ... ﴾ الآيات ، فإن قوله : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ راجع إلى قوله : ﴿ أَلَمْ يَحْذِكْ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ، و﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ راجع إلى قوله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا ﴾ فإن المراد السائل عن العلم كإفسره مجاهد وغيره ، و﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ

رَبِّكَ فَحَدَّثْتُ ﴿١﴾ راجع إلى قوله : ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ (١) رأيت هذا المثال في شرح الوسيط للنووي المسمى بالتنقيح .

والثاني : أن يكون على عكس ترتيبه ، كقوله : ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ...﴾ (٢) .

وجعل منه جماعة قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (٣) ، قالوا : «متى نصر الله» : قول الذين آمنوا ، «ألا إن نصر الله قريب» : قول الرسول .

وذكر الزمخشري قسماً آخر ، كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٤) ، قال : هذا من باب الف ، وتقديره : «وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» ، إلا أنه فصل بين «منامكم» و«ابتغائكم» بالليل والنهار لأنها زمانان ، والزمان الواقع فيه كشيء واحد مع إقامة الف على الاتحاد .

• • •

المشكلة

ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته تحقيقاً ، أو تقريراً .

فالأول كقوله تعالى : ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (٥) ، ﴿وَمَكَّرُوا مَكْرَهُ اللَّهِ﴾ (٦) ، فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباري تعالى إنما هو لشيء كلفه مامعه . وكذا قوله : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ (٧) ، لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة ، ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ (٨) ، ﴿الْيَوْمَ نَنفَسُكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ (٩) ،

(٣) البقرة ٢١٤

(٦) آل عمران ٤٤

(٩) المجانية ٣٤

(٢) آل عمران ١٠٦

(٥) الثلاثة ١١٦

(٨) البقرة ١٩٤

(١) الضحى ١١

(٤) الروم ٢٣

(٧) الثورى ٤٠

﴿وَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ ^(١) ، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ
بِهِمْ ^(٢) .

ومثال التقديرى قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ ^(٣) ، أى تطهير الله ؛ لأن الإيمان
يطهر النفوس ، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمونه
المعمودية ، ويقولون : إنه تطهير لهم ، فعبّر عن الإيمان بـ «صبغة الله» للمساكلة به التريفة .

* * *

المزاوجة

أن يزواج بين معنيين فى الشرط والجزاء ، أو ما جرى مجراها ، كقوله :
إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي فَلَجَّ يِىَ الْهَوَى أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهَجْر ^(٤)
ومنه فى القرآن : ﴿آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ^(٥)

* * *

المبالغة

أن يذكر التكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ فى المعنى الذى قصده . وهى
ضربان : مبالغة بالوصف بأن يخرج إلى حد الاستحالة ، ومنه ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ
تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ ^(٦) ، ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ^(٧) ،
ومبالغة بالصيغة ، وصيغ المبالغة : «فعلان» كالرحمن ، و «فعليل» كالرحيم ، و «فعلال»
كالتواب والغفار والتهار ، و «فمقول» كغفور وشكور وودود ، و «فعليل»
كحذر وأشر وفرح ، و «فمعال» بالتخفيف ، كمعجب وبالتشديد ككبار ،
و «فمعل» ككبد وكبر ، و «فمعلل» كالعليا والحسنى وسورى والسوى .

(٢) البقرة ٢٨١٣٥

(٦) النور ٣٥

(٢) البقرة ١٣٨

(٥) الأعراف ١٧٥

(١) التوبة ٧٩

(٤) لاجئى ، ديوانه ١ : ٢١٧ .

(٧) الأعراف ٤٠

فائدة

الأكثر على أن « قفلان » أبلغ من « قعيل » ، ومن ثم قيل : « الرحمن » أبلغ من « الرحيم » ، ونصره السهلي بأنه ورد على صيغة التثنية ، والتثنية تضعيف ، فكان البناء تضاعفت فيه الصفة . وذهب ابن الأنباري إلى أن « الرحيم » أبلغ من « الرحمن » ورجحه ابن عسكر بتقديم « الرحمن » عليه ، وبأنه جاء على صيغة الجمع ، كمبيد وهو أبلغ من صيغة التثنية . وذهب قطرب إلى أنها سواء .



فائدة

ذكر البرهان الرشيدى أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز ؛ لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها ؛ لأن المبالغة أن تثبت لشيء أكثر مما له ، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها . وأيضاً فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله منزّهة عن ذلك ، واستحسنه الشيخ تقي الدين السبكي .

وقال الزركشى في البرهان : التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثاني : بحسب تعدد المفعولات ، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة ، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين ، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال ؛ ولهذا قاله بعضهم في « حكيم » : معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال في الكشف : المبالغة في التّوابع للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده ،

أو لأنه بليغ في قبول التوبة نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب قط ، لسمعة كرمه

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(١) ؛ وهو أن « قديراً » من صيغ المبالغة ، فيستلزم لزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى « قادر » محال ، إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كل فرد فرد . وأجيب ، بأن المبالغة لما تعذر حملها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع الأفراد التي دل السياق عليها ، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلق لا الوصف .

• • •

المطابقة

وتسمى الطابق . الجمع بين متضادين في الجملة ؛ وهو قسمان : حقيقى ومجازى ، والثانى يسمى التكافؤ ، وكل منهما إما لفظى أو معنوى . وإما طابق إيجاب أو سلب .

ومن أمثلة ذلك ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ﴾ ^(٣) ، ﴿ لَكِنِّي لَا تَأْسُوا عَلَى مَآفَاتِكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ^(٥) .

ومن أمثلة المجازى ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ ^(٦) ، أى ضالاً فهديناه .

ومن أمثلة طابق السلب ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي ﴾ ^(٨) .

ومن أمثلة المعنوى ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ ^(٩) معناه « ربنا يعلم إنا لصادقون » .

﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾ ^(١٠) ، قال أبو علي الفارسي : لما كان البناء رفعا للمبنى قوبل بالفرش الذى هو على خلاف البناء .

(٣) النجم ٤٣

(٦) الأنعام ١٢٢

(٩) يس ١٥ ، ١٦

(٢) التوبة ٨٢

(٥) الكهف ١٨

(٨) المائدة ٤٤

(١) البقرة ٢٨٤

(٤) الحديد ٢٣

(٧) المائدة ١١٦

(١٠) البقرة ٢٢

ومنه نوع يسمى الطباقي الخفي ، كقوله : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذْخَلُوا نَارًا﴾^(١) ؛ لأن الفرق من صفات الماء ، فكأنه جمع بين الماء والنار ، قال ابن منقذ :^(٢) وهي أخفى مطابقة في القرآن .

وقال ابن المعتز^(٣) : من أملح الطباقي وأخفاه قوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾^(٤) ؛ لأن معنى القصاص القتل ، فصار القتل سبب الحياة .

ومنه نوع يسمى ترصيع الكلام ، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك ، كقوله : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾^(٥) ، أتى بالجوع مع العرى ، وبابه أن يكون مع الظمأ ، وبالضحى مع الظمأ ، وبابه أن يكون مع العرى ، لكن الجوع والعرى اشتركا في الخلوة ، فالجوع خلوة الباطن من الطعام ، والعرى خلوة الظاهر من اللباس ، والظمأ والضحى اشتركا في الاحتراق ، فالظمأ احتراق الباطن من العطش والضحى احتراق الظاهر من حر الشمس .

ومنه نوع يسمى المقابلة ، وهي أن يذكر لفظان فأكثر ، ثم أضدادهما على الترتيب ، قال ابن أبي الإصبع : والفرق بين الطباقي والمقابلة من وجهين : أحدهما : أن الطباقي لا يكون إلّا من ضدّين فقط ، والمقابلة لا تكون إلّا بما زاد من الأربعة إلى العشرة .

والثاني : أن الصّباقي لا يكون إلّا بالأضداد ، والمقابلة بالأضداد وبغيرها . قال السكاكي : ومن خواصّ المقابلة أنه إذا شرط في الأول أمر ، شرط في الثاني ضده ، كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى...﴾^(٦) آيتين ؛ قابل بين الإعطاء والبخل ، والاتقاء والاستغناء ، والتصديق والتكذيب ، واليسرى والعسرى ، ولما جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق ، جعل ضده ، وهو التفسير مشتركاً بين الأضدادها .

(١) نوح ٢٥ (٢) هو أسامة بن منقذ الأمير العيزي ، صاحب كتاب البديع وغيره من كتب الأدب والتاريخ . توفي سنة ٥٨٤ هـ
(٣) هو عبد الله بن محمد المعتز بالله ، الخليفة ، الشاعر البديع ، صاحب كتاب البديع وغيره . توفي مقتولاً سنة ٢٩٦ (٤) البقرة ١٧٩ (٥) طه ١١٨ ، ١١٩ (٦) الليل ٥

وقال بعضهم : المقابلة إما لواحد بواحد، وذلك قليل جداً ، كقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ ^(١) .

أو اثنين باثنين ، كقوله : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ ^(٢) .

أو ثلاثة بثلاثة كقوله : ﴿ يَا مَعْرُوفُ بِئَنَّا هُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ ^(٤) .

وأربعة بأربعة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ... ﴾ ^(٥) الآيتين .

وخمسة بخمسة ، كقوله : ﴿ إِنْ أَلَّاهُ لَا يَسْتَحْيَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً... ﴾ ^(٦) الآيات ، قابل بين « بموضة فافوقها » وبين « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا » و « وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا » ، وبين « يضل » و « يهدى » ، وبين « ينقضون » و « ميثاقه » ، وبين « يقطعون » و « أن يوصل » .

أو ستة بستة ، كقوله : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، ثم قال : ﴿ قُلْ أَوْذَيْتُكُمْ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، قابل « الجنات » ، والأنهار ، والخلد ، والأزواج ، والتطهير ، والرضوان ، إزاء النساء ، والبنين ، والذهب ، والفضة ، والخيول المسومة ، والانعام ، والحرث .

وقسم آخر المقابلة إلى ثلاثة أنواع : نظري ، وقيضي ، وخلافي .

مثال الأول : مقابلة السنة بالنوم في الآية الأولى ، فإنهما جميعاً من باب الرقاد المقابل باليقظة في آية ﴿ وَنَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ ^(٨) ، وهذا مثال الثاني ، فإنهما نقيضان .

(٣) الأعراف ١٥٧

(٦) البقرة ٢٦

(٢) التوبة ٨٢

(٥) الليل ٥

(٨) السكف ١٨

(٢) البقرة ٢٥٥

(٤) البقرة ١٥٢

(٧) آ عمران ١٤ ، ١٥

ومثال الثالث : مقابلة الشرّ بالرشد في قوله : ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنُ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾^(١) ، فإنّ بينهما خلافاً لا تقيضان ، فإن تقيض الشرّ الخير ، والرشد الغي .

* * *

المواربة

براء مهملّة وباء موحّدة. أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما يُنكر عليه ، فإذا حصل الإنكار استحضّر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخصّص به ، إمّا بتحريف كلمة أو تصحيفها ، أو زيادة أو نقص ، قال ابن أبي الإصبع : ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب : ﴿ارْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾^(٢) ، فإنه قرئ : « إن ابنك سرّق ولم يسرق » ، فأتى بالكلام على الصّحّة بإبدال ضمّة من فتحة وتشديد الراء وكسرتها^(٣) .

* * *

المراجعة

قال ابن أبي الإصبع : هي أن يحكى المتكلم مراجعة في القول جرت بينه وبين مجاور له ، بأوجز عبارة وأعدل سبك ، وأعذب ألفاظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَبْنَاءُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٤) ، جمعت هذه القطعة - وهي بعض آية - ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام : من الخبر والاستخبار ، والأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، بالمنطوق والمفهوم^(٥) .

قلت : أحسن من هذا أن يقال ، جمعت الخبر والطلب ، والإثبات والنفي ، والتأكيد والحذف ، والبشارة والندارة ، والوعد والوعيد .

(٣) بديع القرآن ٩٥

(٢) يوسف ٨١

(١) الجن ١٥

(٥) بديع القرآن ٣٠٠

(٤) البقرة ١٢٤

النزاهة

هى خلوص ألفاظ المجاء من الفحش ، حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء ، وقد سئل عن أحسن المجاء : هو الذى إذا أُنشدته الذراء فى خدرها لا يقبح عليها .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ ، ثم قال : ﴿ أَلَمْ يَأْتُوا أُمَّرَأَتَهُمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(١) ، فإن ألفاظ ذم هؤلاء المخبر عنهم بهذا الخبر أنت منزّه عما يقبح فى المجاء من الفحش . وسائر مجاء القرآن كذلك ^(٢) .

• • •

الإبداع

بالباء الموحدة . أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع ، قال ابن أبى الإصيص : ولم أر فى الكلام مثل قوله تعالى : ﴿ وَيَا أَرْضُ اابْلِمِي مَاءَكِ ﴾ ^(٣) ، فإن فيها عشرين ضرباً من البديع ، وهى سبع عشرة لفظة ، وذلك : المناسبة التامة فى « ابلمى » « وأقلى » ، والاستعارة فيهما ، والطباق بين الأرض والسماء ، والمجازى قوله تعالى : ﴿ يَا سَّمَاءُ ﴾ فإن الحقيقة يامطر السماء ، والإشارة فى « وغيض الماء » ، فإنه عبر به عن معان كثيرة ، لأن الماء لا يفيض حتى يقلع مطر السماء وتبلغ الأرض ما يخرج منها من عيون الماء ، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء . والإرداف فى : « واستوت » . والتشثيل فى : « وقضى الأمر » . والتعليل ، فإن « غيض الماء » علة الاستواء ، وصحة التقسيم ، فإنه استوعب فيه أقسام الماء حالة قصه ، إذ ليس إلا احتباس ماء السماء ، والماء النابع من الأرض ، وغيض الماء الذى على ظهرها . والاحتباس فى الدعاء ، لثلاث جوارى أن الفرق لعمومه شمل من لا يستحق

الملاك ، فإن عدله تعالى يمنع أن يدعو مع غير مستحق ، وحسن النسق واتلاف اللفظ مع المعنى ، والإيجاز ؛ فإنه تعالى قصّ القصة مستوعبة بأخصر عبارة ، والتسليم ؛ لأن أول الآية يدل على آخرها ، والتعذيب لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن ، كلّ لفظة سهلة مخارج الحروف ، عليها رونق الفصاحة مع الخلوة من البشاعة وعقادة التركيب . وحسن البيان ؛ من جهة أن السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام ، ولا يشكل عليه شيء منه ، والتمكين ؛ لأن الفاصلة مستقرّة في محلها ، مطمئنة في مكانها ، غير قلقة ولا مستدعاة ، والانسجام [وهو تحدر الكلام بسهولة وعذوبة سبك ، مع جزالة لفظ ؛ كما ينسجم الماء القليل من الهواء] ^(١) .

هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع ^(٢) .

قلت : فيها أيضاً الاعتراض .

(١) من بديع القرآن . (٢) بديع القرآن ٣٤٠ - ٣٤٣ .
(م - ١٩ الإقناع ج ٢)

التَوْعُ التَّاسِعُ وَالْمُنْشُونُ فِي فُرَاصِيلِ الْآيِ

الفاصلة كلمة آخر الآية ، كقافية الشعر وقربنة السجع .
وقال الداني ^(١) : كلمة آخر الجملة .

قال الجعبري ^(٢) : وهو خلاف المصطاح ، ولا دليل له في تمثيل سيبويه ^(٣) ،
بـ ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ ^(٤) ، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ ^(٥) ، وليس رأس آيٍ ؛ لأن مراده الفواصل
اللغوية لا الصناعية ^(٦) .

وقال القاضي أبو بكر : الفواصل حروف متشكلة في المقاطع يقع بها إفهام المعاني .
وفرق الداني بين الفواصل ورءوس الآي ، فقال : الفاصلة هي الكلام المنفصل
عما بعده . والكلام المنفصل قد يكون رأس آية ، وغير رأس ، وكذلك الفواصل يكن
رءوس آيٍ وغيرها ؛ وكل رأس آية فاصلة ، وليس كل فاصلة رأس آية ؛ قال : ولأجل
كون معنى الفاصلة هذا ، ذكر سيبويه في تمثيل القوافي ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ ، و﴿مَا كُنَّا
نَبْغِ﴾ وليس رأس آيتين بإجماع - مع ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ ^(٧) وهو رأس آية باتفاق .

وقال الجعبري : لمعرفة الفواصل طريقان : توقيفيّ وقياسي . أما التوقيفيّ فما ثبت
أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه دائماً تحقّقنا أنه فاصلة ، وما وصله دائماً تحقّقنا أنه ليس
بفاصلة ، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى ، احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة ،

(١) هو الإمام عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني ، أحد أئمة القراءات ، وصاحب كتاب التيسير والمقنع .
والاكفاء وغيرها من الكتب التي تتعلق بالقراءات توفي سنة ٤٤٤ هـ . إنباه الزواة ٢ : ٣٤١

(٢) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري ، صاحب شرح الشاطبية المسمى كنز المعاني ، وكتاب
روضة الطرائف في رسم المصاحف . توفي سنة ٧٣٢ هـ . الدرر الكامنة ١ : ٥٠

(٥) الكهف ٦٤

(٤) هود ١٠٥

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨٩

(٧) الفجر ٤

(٦) نقله في البرهان ١ : ٥٣

أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة . والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها . وأما القياسي فهو ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب ؛ ولا محذور في ذلك ، لأنه لا زياده فيه ولا نقصان ، وإنما غاية أنه محل فصل أو وصل ، والوقف على كل كلمة جائز ، ووصل القرآن كله جائز ، فاحتاج القياس إلى طريق تعرفه ، فنقول : فاصلة الآية كقربة السجدة في النثر وقافية البيت في الشعر ، وما يذكر من عيوب القافية من اختلاف الحد^(١) والإشباع والتوجيه فليس بعيب في الفاصلة . وجاز الانتقال في الفاصلة ، والقرنية ، وقافية الأرجوزة من نوع إلى آخر ، بخلاف قافية القصيدة ، ومن ثم ترى « يرجعون » مع « عليم »^(٢) ، « والميعاد » مع « الثواب »^(٣) ، « والطارق » مع « الثاقب »^(٤) .

والأصل في الفاصلة والقرنية المتجردة في الآية والسجدة المساواة ، ومن ثم أجمع المعادون على ترك عد^(٥) ويأت بآخرين^(٦) و « وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ »^(٧) في النساء ، « وَكَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ »^(٨) ، « سَبْحَانَ ، وَتَقْبِشَرِ بِهِ الْمُتَّقِينَ »^(٩) ، « وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ »^(١٠) ، « بَطْه ، وَمَنْ مِنَ الظَّالِمَاتِ إِلَى النُّورِ »^(١١) ، « وَأَنْ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(١٢) بالطلاق ؛ حيث لم يشأ كل طرفه .

وعلى ترك عد^(١٣) « أَفَغَيْرِ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ »^(١٤) بآل عمران ، و « أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ »^(١٥) بالمائدة ، وعدتوا نظائرهما المناسبة ، نحو « لِأُولَى الْأَلْبَابِ »^(١٦) بآل عمران ، و « عَلَى اللَّهِ كَذِبًا »^(١٧) بالكهف ، و « السُّلَى »^(١٨) ، بطة^(١٩) .

وقال غيره : تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بها ؛ وهي الطريقة

(١) البرهان المحذور .	(٢) آل عمران ٧٣ ، ٧٣	(٣) آل عمران ١٩٤ ، ١٩٥
(٤) الطارق ١ ، ٣	(٥) النساء ١٣٣	(٦) النساء ١٧٢
(٧) الإسراء ٥٩	(٨) مريم ٩٧	(٩) طه ١١٣
(١٠) الطلاق ١١	(١١) الطلاق ١٢	(١٢) آل عمران ٨٣
(١٣) المائدة ٥٠	(١٤) آل عمران ١٩٠	(١٥) الكهف ١٥
(١٦) طه ٨٠	(١٧) نقله في البرهان ١ : ٩٩ ، ١٠٠	

التي يُبين القرآن بها سائر الكلام ، وتسمى فواصل ، لأنه يفصل عنده الكلامان ، وذلك أن آخر الآية فصلٌ بينها وبين ما بعدها ، وأخذاً من قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ﴾ ^(١) . ولا يجوز تسميتها قوافي إجماعاً ؛ لأن الله تعالى لما سلب عنه اسم الشعر وجب سلب القافية عنه أيضاً لأنها منه ، وخاصة في الاصطلاح ، وكما يمتنع استعمال القافية فيه ، يمتنع استعمال الفاصلة في الشعر ؛ لأنها صفة لكتاب الله تعالى فلا تتعداه . وهل يجوز استعمال السجع في القرآن ؟ خلاف الجمهور على المنع ؛ لأن أصله من سجع الطير ، فشرّف القرآن أن يُستعارَ لشيء منه لفظ أصله مهمل ؛ ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في وصفه بذلك ؛ ولأن القرآن من صفاته تعالى ، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها .

قال الرماني في إيجاز القرآن : ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقال : في القرآن سجع ، وفتروا بأن السجع هو الذي يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه ، والفواصل التي تتبع المعاني ، ولا تكون مقصودة في نفسها . قال : ولذلك كانت الفواصل بلاغة ، والسجع عيباً ، وتبعه على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني ، ونقله عن نص أبي الحسن الأشعري ، وأصحابنا كلهم . قال : وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع في القرآن ، وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضل في البيان والفصاحة ، كالأجناس والالتفات ونحوها ، قال : وأقوى ما استدلوا به الاتفاق على أن موسى أفضل من هارون ولمكان السجع قيل في موضع : ﴿ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ ^(٢) ، ولما كانت الفواصل موضع آخر بالواو والنون كله قيل : ﴿ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ ^(٣) ، قالوا : وهذا يفارق أمر الشعر لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه ، وإذا وقع غير مقصود إليه كان دون القدر الذي تسميه شعراً ؛ وذلك القدر مما يتفق وجوده من المفحم ، كما يتفق وجوده من الشاعر . وأما ما جاء في القرآن من السجع فهو كثير لا يصح أن يتفق غير مقصود إليه .

وبنوا الأمر في ذلك على تحديد معنى السجع ، فقال أهل اللغة : هو موالاة الكلام

على حدّ واحد .

وقال ابن دريد : سجت الحامّة معناه ردّدت صوتها ؛ قال القاضي : وهذا غير صحيح ، ولو كان القرآن سجّماً لكان غير خارج عن أساليب كلامهم ، ولو كان داخلياً فيها لم يقع بذلك إعجاز ، ولو جاز أن يقال : هو سجع معجز ، لجاز أن يقولوا : شعر معجز ، وكيف والسجع ممّا كان تألفه الكهان من العرب ، ونفيه من القرآن أجدر بأن يكون حجة من نفي الشعر ؛ لأن الكهانة تنافي النبوات بخلاف الشعر ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « أسجعّ كسجع الكهان ! » ، فجعله مذموماً .

قال : وما توهموا أنّه سجع باطل ؛ لأن مجيئه على صورته لا يقتضى كونه هو ، لأن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يؤدّى السجع ، وليس كذلك ما اتفق ممّا هو فى معنى السجع من القرآن ؛ لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى ؛ وقرئ بين أن ينتظم الكلام فى نفسه بألفاظه التى تؤدّى المعنى المقصود منه ، وبين أن يكون المعنى منتظماً دون اللفظ ، ومتى ارتبط المعنى بالسجع كان إفادة السجع كإفادة غيره ، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع ، كان مستجلباً لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى .

قال : وللسّجع منهج محفوظ وطريق مضبوط ؛ من أخلّ به وقع الخلل فى كلامه ، ونُسب إلى الخروج عن الفصاحة ، كما أن الشاعر إذا خرج عن الوزن المهود كان مخطئاً ، وأنت ترى فواصل القرآن متفاوتة ، بعضها مندأى المقاطع ، وبعضها يمتدّ حتى يتضاعف طوله عليه ، وترد الفاصلة فى ذلك الوزن الأول بعد كلام كثير ؛ وهذا فى السجع غير مرضى ولا محمود .

قال : وأما ما ذكره من تقديم موسى على هارون فى موضع ، وتأخير عنه فى موضع لمكان السجع وتساوى مقاطع الكلام ، فليس بصحيح ؛ بل الفائدة فيه إعادة القصة الواحدة بألفاظ مختلفة تؤدّى معنى واحداً ، وذلك من الأمر الصعب الذى تظهر فيه الفصاحة وتنبّين فيه البلاغة ، ولهذا أُعيدت كثير من القصص على ترتيبات متفاوتة ، تنبيهاً بذلك على عجزهم عن الإتيان بمثله مبتدأ به ومتكبراً ؛ ولو أمكنهم المعارضة لقصدوا تلك

القصة ، وعبروا عنها بالفاظ لم تؤدى إلى تلك المعانى ونحوها ، فعلى هذا القصد بتقديم بعض الكلمات على بعض وتأخيرها ، إظهار الإعجاز دون السجع ؛ إلى أن قال : فبانَ بذلك أن الحروف الواقعة فى الفواصل متناسبة موقع النظائر التى تقع فى الأسجاع ، لاتخرجها عن حداثها ، ولاتدخلها فى باب السجع ، وقد بينا أنهم يذمون كلَّ سجع خرج عن اعتدال الأجزاء ؛ فكان بعض مصاريعه كلمتين ، وبعضها أربع كلمات ، ولا يرون ذلك فصاحة ، بل يرونه عجزاً ، فلو فهموا اشتغال القرآن على السجع ، لقالوا : نحن نعارضه بسجع معتدل ، يزيد فى الفصاحة على طريقة القرآن . انتهى كلام القاضى فى كتاب الإعجاز^(١) .

ونقل صاحب عروس الأفراح عنه ؛ أنه ذهب فى الانتصار إلى جواز تسمية الفواصل سجعاً . وقال الخفاجى فى سر الفصاحة : قول الرمانى " إنَّ السجع عيب والفواصل بلاغة غلط ؛ فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع المعنى ، وهو غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن أراد به مانع المعانى تابعة له ، وهو مقصودٌ متكلفٌ فذلك عيب ، والفواصل مثله . قال : وأظنّ الذى دعاهم إلى تسمية كل مافى القرآن فواصل ، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً ، رغبتهُم فى تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروى عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض فى التسمية قريب ، والحقيقة ما قلناه . قال : والتحرير أن الأسجاع حروف متماثلة فى مقاطع الفواصل .

قال : فإن قيل : إذا كان عندكم أن السجع محمود ، فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً ! وما الوجه فى ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع ؟ قلنا : إن القرآن نزل بلفظ العرب وعلى عُرفهم وعاداتهم ؛ وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعاً لما فيه من أمارات التكلف والاستكراه ؛ لاسيما مع طول الكلام ، فلم يردّه كله مسجوعاً جرياً منهم على عرفهم فى اللطيفة الغالبة من كلامهم . ولم يخلُ من السجع ؛ لأنه يحسن فى بعض الكلام على الصفة السابقة .

وقال ابن النفيس^(١) : يكفى في حسن السجع ورودُ القرآن به ، قال : ولا يُح في ذلك خلوه في بعض الآيات ؛ لأنَّ الحُسن قد يقتضى المقام الانتقال إلى أحسن منه^(٢) .

قال حازم : من الناس من يكره تقطيع الكلام إلى مقادير متناسبة الأطراف ، غير متقاربة في الطول والقصر ، لما فيه من التكلف إلا ما يقع الإمام به في النادر من الكلام . ومنهم من يرى أنَّ التناسب الواقع بإفراغ الكلام في قالب التقفية وتخليتها بمناسبات المقاطع أكيد جداً .

ومنهم — وهو الوسط — من يرى أنَّ السجع وإن كان زينة للكلام ، فقد يدعو إلى التكلف ، فرئى ألا يستعمل في جملة الكلام وألا يخلى الكلام منه جملة ، وأنه يُقبل منه ما اجتلبه الخاطر عفواً بلا تكلف .

قال : وكيف يعاب السجع على الإطلاق ، وإتاما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب ، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع في كلامهم ، وإتاما لم يحى على أسلوب واحد ، لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نمط واحد ، لما فيه من التكلف ، ولما في الطبع من الملل ، ولأنَّ الافتنان في ضروب الفصاحة على من الاستمرار على ضرب واحد ، فلماذا وردت بعض أي القرآن متماثلة المقاطع ، وبعضها غير متماثل

(١) هو علي بن أبي الحزم القرشي علاء الدين ، المعروف بابن النفيس ، أعلم أهل عصره بالطب ، سكن مصر ، وتوفى بها سنة ٦٩٨ ، ذكره ابن السكيت في طبقات الشافعية ٥ : ١٢٩ ، وكتابه طريق الفصاحة ، ذكره صاحب كشف الظنون ١١١٤

فصل

أنف الشيخ شمس الدين بن الصائغ كتاباً سماه إحكام الراى فى أحكام الآى ، قال فيه ^(١) :

اعلم أن المناسبة أمر مطلوب فى اللغة العربية ، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول . قال : وقد تتبعت الأحكام التى وقعت فى آخر الآى مراعاةً للمناسبة فمئثرت منها على نيف عن الأربعين حكماً .

أحدها تقديم المفعول ، إمّا على العامل ، نحو ﴿ أَهْؤُلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ ﴾ ^(٢) ، قيل : ومنه ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٣) ، أو على مفعول آخر أصله التقديم ، نحو ﴿ لَنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى ﴾ ^(٤) ، إذا أعربنا « الكبرى » مفعول « نرى » أو على الفاعل نحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ ^(٥) . ومنه تقديم خبر كان على اسمها ، نحو ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ^(٦) .

الثانى : تقديم ما هو متأخر فى الزمان ، نحو ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴾ ^(٧) ، ولولا مراعاة الفواصل لقدمت « الأولى » ، كقوله : ﴿ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ ﴾ ^(٨) .
الثالث : تقديم الفاضل على الأفضل ، نحو ﴿ رَبُّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ ^(٩) ، وتقدم ما فيه .

الرابع : تقديم الضمير على ما يفسره ، نحو ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ ^(١٠) .

(١) إحكام الراى فى أحكام الآى . لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنبلى ، المعروف بابن أبى القرس ، المتوفى سنة ٧٧٦ . ذكره فى كشف الظنون .

(٢) - سبأ ٤٠	(٣) الفاتحة ٥	(٤) طه ٢٣
(٥) القمر ٤١	(٦) الإخلاص ٤	(٧) النجم ٢٥
(٨) القصص ٧٠	(٩) طه ٧٠	(١٠) طه ٦٧

الخامس : تقديم الصفة الجملة على الصفة المفرد ، نحو ﴿ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾^(١).

السادس : حذف ياء المنقوص المعرف ، نحو ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾^(٢) ، ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾^(٣).

السابع : حذف ياء الفعل غير المجزوم ، نحو ﴿ وَاللَّيْلَ إِذَا بَسَرَ ﴾^(٤).

الثامن : حذف ياء الإضافة ، نحو ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي ﴾^(٥) ، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾^(٦).

التاسع : زيادة حرف المد ، نحو : « الظنونا » ، « الرسولا » ، « السبيلا » ، ومنه إبقاؤه مع الجازم ، نحو ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾^(٧) ، ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾^(٨) ، على القول بأنه نهى .

العاشر : صرف مالا يتصرف ، نحو ﴿ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا ﴾^(٩).

الحادى عشر : إظهار تذكير اسم الجنس ، كقوله : ﴿ أَنْجَازُ تَحْلِ مُنْقَعِرٍ ﴾^(١٠).

الثانى عشر : إظهار تأنيثه ، نحو ﴿ أُعْجَازُ تَحْلِ خَاوِيَةٍ ﴾^(١١) . ونظير هذين قوله فى القمر : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾^(١٢) ، وفى الكهف ﴿ لَا يُفَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾^(١٣).

الثالث عشر : الاختصار على أحد الوجهين الجائزين اللذين قرئ بهما فى السبع فى غير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴾^(١٤) ولم يحمى « رَشَدًا » فى السبع ، وكذا ﴿ وَهَمَّيْنَا لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾^(١٥) ، لأن الفواصل فى السورتين محرّكة

(٣) غافر ٣٢

(٦) الرعد ٣٢

(٩) الإنسان ١٥ ، ١٦

(١٢) القمر ٥٣

(١٥) الكهف ١٠

(٢) الرعد ٩

(٥) القمر ١٦

(٨) الأعلى ٦

(١١) الحاقة ٧

(١٤) الجن ٢٤

(١) الإسراء ١٣

(٤) الفجر ٤

(٧) طه ٧٧

(١٠) القمر ٢٠

(١٣) الكهف ٤٩

الوسط ، وقد جاء في ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾^(١) ، وبهذا يبطل ترجيح الفارسي قراءة التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم ، ونظير ذلك قراءة ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(٢) بفتح الهاء وسكونها ، ولم يقرأ ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾^(٣) إلا بالفتح لمراعاة الفاصلة .

الرابع عشر : إيراد الجملة التي رُدَّ بها ما قبلها على غير وجه المطابقة في الإسمية والفعلية ، كقوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) ، لم يطابق بين قولهم : « آمنا » ، وبين ماورد به فيقول و « لم يؤمنوا » ، أو « ما آمنوا » لذلك .

الخامس عشر : إيراد أحد القسمين غير مطابق للآخر كذلك ، نحو ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾^(٥) ولم يقل : « الذين كذبوا » .

السادس عشر : إيراد أحد جزأَي الجملة على غير الوجه الذي أورد نظيرها من الجملة الأخرى ، نحو ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٦) .

السابع عشر : إثارة أغرب اللفظتين ، نحو ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(٧) ولم يقل « جائزة » . ﴿لَيَنْبِذَنَّ فِي الْخُطْمَةِ﴾^(٨) ، ولم يقل « جهنم » أو النار ، وقال في المدثر : ﴿سَأَصْلِيهِ سَعَرَ﴾^(٩) ، وفي سأل ﴿إِنَّهَا لَطَى﴾^(١٠) ، وفي القارعة ﴿فَأَمَّهُ هَوْبَةً﴾^(١١) لمراعاة فواصل كل سورة .

الثامن عشر : اختصاص كل من المشتركين بموضع ، نحو ﴿وَلْيَذْكُرْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(١٢) ، وفي سورة طه ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى﴾^(١٣) .

التاسع عشر : حذف المفعول ، نحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾^(١٤) ، ﴿مَا وَدَّعَكَ

(٣) البقرة ٨

(٤) النجم ٢٢

(٥) المعارج ١٥

(٦) طه ١٢٨

(٢) المسد ، ٣

(٥) البقرة ١٧٧

(٨) المدثر ٢٦

(١١) إبراهيم ٥٣

(١) الأعراف ١٤٦

(٤) العنكبوت ٢

(٧) الهنزة ٤

(١٠) القارعة ٦

(١٣) الليل ٥

رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴿١﴾. ومنه حذف متعلق «أفعل التفضيل»، نحو ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ ﴿٢﴾
﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ ﴿٣﴾.

المشرون : الاستغناء بالإفراد عن التثنية ، نحو ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ
فَلتَشْقَى﴾ ﴿٤﴾ .

الحادى والمشرون : الاستغناء به عن الجمع ، نحو ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ﴿٥﴾ ، ولم
يقُل : «أئمة» ، كما قال : ﴿وَاجْعَلْنَاكُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ﴾ ﴿٦﴾ . ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ
وَنَهَرٍ﴾ ﴿٧﴾ ، أى أنهار .

الثانى والمشرون : الاستغناء بالتثنية عن الإفراد ، نحو ﴿وَلَيْنَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ
جَنَّتَانِ﴾ ﴿٨﴾ ، قال الفراء : أراد «جنة» ، كقوله : ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ ﴿٩﴾ ،
فثنى لأجل الفاصلة . قال : والقوافى تحتل من الزيادة والنقصان ما لا يحتمله سائر
الكلام . ونظير ذلك قول الفراء أيضاً فى قوله تعالى : ﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ ﴿١٠﴾ ،
فإنهم ارجلان : قد ارجل آخر معه ، ولم يقل . «أشقيها» للفاصلة ، وقد أنكر ذلك ابن قتيبة
وأغلظ فيه . وقال : إنما يجوز فى رءوس الآى زيادة هاء السكت أو الألف أو حذف هـ ، أو
صرف ، فأما أن يكون الله وعد بجننتين فيجعلهما جنة واحدة لأجل رءوس الآى ، معاذ الله !
وكيف هذا وهو يصفها بصفات الاثنين ، قال : ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ ﴿١١﴾ ، ثم قال :
﴿فِيهِمَا﴾ ﴿١٢﴾ . وأما ابن الصائغ فإنه نقل عن الفراء أنه أراد «جنتان» ، فأطلق الاثنين
على الجمع لأجل الفاصلة . ثم قال : وهذا غير بعيد ، قال : وإنما عاد الضمير بعد ذلك
بصيغة التثنية مراعاة للفظ ، وهذا هو الثالث والمشرون .

(٣) الأعلى ١٧

(٦) الأنبياء ٧٣

(٩) النازعات ٤١

(٢) طه ٧

(٥) الفرقان ٧٤

(٨) الرحمن ٤٦

(١١) الرحمن ٤٨ ، ٥٠

(١) الضحى ٣

(٤) طه ١١٧

(٧) القمر ٥٤

(١٠) الشمس ١٢

الرابع والعشرون : الاستثناء بالجمع عن الأفراد، نحو ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾^(١) ،
أى ولا خلة؛ كما فى الآية الأخرى ، وجميع مراعاة للفاصلة .

الخامس والعشرون : إجراء غير العاقل بجرى العاقل ، نحو ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٢) ،
﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾^(٣) .

السادس والعشرون : إمالة ما لا يمال ، كآي طه والنجم .

السابع والعشرون : الإتيان بصيغة المبالغة ، كقدير وعليم مع ترك ذلك فى نحو
هو القادر وعالم الغيب، ومنه ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(٤) .

الثامن والعشرون : إثبات بعض أوصاف المبالغة على بعض ، نحو ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
مُّجَابٌّ﴾^(٥) ، أو ثر على «عجيب» لذلك .

التاسع والعشرون : الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ
مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾^(٦) .

الثلاثون : إيقاع الظاهر موضع المضمر ، نحو ﴿وَالَّذِينَ يُتِمُّونَ بِالْكِتَابِ
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾^(٧) ، وكذا آية الكهف .

الحادى والثلاثون : وقوع «مفعول» موقع «فاعل» ، كقوله : ﴿حِجَابًا مُّسْتَوْرًا﴾^(٨) ،
﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾^(٩) ، أى ساتراً وآتياً .

الثانى والثلاثون : وقوع «فاعل» موقع «مفعول» ، نحو ﴿فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(١٠) ،
﴿مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾^(١١) .

الثالث والثلاثون : الفصل بين الموصوف والصفة ، نحو ﴿أَخْرَجَ الْمَرْعَى *

(٣) الأنبياء ٣٣

(٦) طه ١٢٩

(٩) مريم ٦١

(٢) يوسف ٤

(٥) ص ٥

(٨) الإسراء ٤٥

(١١) الطارق ١٦

(١) إبراهيم ٣١

(٤) مريم ٦٤

(٧) الأعراف ١٧٠

(١٠) الحاقة ٢١

فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَخْوَى ﴿١﴾ . إن أعرب «أخوى» صفة «المرعى» ، أى حالا .

الرابع والثلاثون : إيقاع حرف مكان غيره ، نحو ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ ﴿٢﴾ ، والأصل «إليها» .

الخامس والثلاثون : تأخير الوصف غير الأبلغ عن الأبلغ ، ومنه ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ، ﴿رَهْوفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٣﴾ ؛ لأن الرأفة أبلغ من الرحمة .

السادس والثلاثون : حذف الفاعل ونياية الفـول ، نحو ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾ ﴿٤﴾ .

السابع والثلاثون : إثبات هاء السكت ، نحو ﴿مَا لِيَّ﴾ ﴿٥﴾ ، ﴿سُلْطَانِيَّةٍ﴾ ﴿٦﴾ ، ﴿مَاهِيَّةٍ﴾ ﴿٧﴾ .

الثامن والثلاثون : الجمع بين المجزوات ، نحو ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا تَبِيعًا﴾ ﴿٨﴾ ، فإن الأحسن الفصل بينهما ، إلا أن صراعاة الفاصلة اقتضت عدمه وتأخير «تبيعا» .

التاسع والثلاثون : العدول عن صيغة إلى صيغة المضى الاستقبال ، نحو ﴿فَقَرِيبًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيبًا تَقْتُلُونَ﴾ ﴿٩﴾ والأصل «قتلتم» .

الأربعون : تغيير بنية الكلمة ، نحو ﴿وَطُورٍ سِينِينَ﴾ والأصل «سينا» .

تفـيـيـه

قال ابن الصائغ : لا يمتنع في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمور أخرى مع وجه المناسبة ، فإن القرآن العظيم - كما جاء في الأثر - «لا تنقض عجائبه» .

(٣) التوبة ١٢٨

(٦) الحاقة ٢٩

(٩) البقرة ٨٧

(٢) الزلزال ٥

(٥) الحاقة ٢٨

(٨) الإسراء ٦٩

(١) الأعلى ٥ ، ٦

(٤) الليل ١٩

(٧) الفارقة ١٠

(١٠) التين ٢

فصل

قال ابن أبي الإصبع : لا تخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء : التمكن ، والتصدير ، والتوشيح ، والإيفال .

[التمكن]

فالتمكن - ويسمى ائتلاف القافية - أن يمدّ الناصر للقرينة ، أو الشاعر للقافية ؛ تمهيداً تأتي به القافية أو القرينة متمكّنة في مكانها ، مستقرّة في قرارها ، مطمئنّة في موضعها ، غير نافرة ولا قلقة ، متملّقا معناها بمعنى الكلام كلّه تملّقا تامّاً ، بحيث لو طرحت لاختلّ المعنى واضطرب الفهم ، وبحيث لو سكّنت عنها كلّ السامع بطبعه .

ومن أمثلة ذلك : ﴿ يَا شُعَيْبُ أَصْلَوَاتِكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ... ﴾ ^(١) الآية ، فإنه لما تقدم في الآية ذكرُ العبادة ، وتلاه ذكر التصرّف في الأموال ، اقتضى ذلك ذكرَ الحلم والرشد على الترتيب لأن الحلم يناسب العبادات ، والرشد يناسب الأموال .
وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٣) ، فأتى في الآية الأولى : « يَهْدِ لَهُمْ » ، وختمها : « يَسْمَعُونَ » ، لأنه الموعظة فيها مسموعة ، وهي أخبار القرون ، وفي الثانية : « يَرَوْا » ، وختمها : « يُبْصِرُونَ » ، لأنها مرتبة .

وقوله : ﴿ لَا تَذَرِكُ الْإِبْصَارُ وَهُوَ يُذَرِّكَ الْإِبْصَارُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ ^(٤) ؛ فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبر يناسب ما يدركه .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(٥) ؛ فإن في هذه الفاصلة التمكن التام المناسب لما قبلها . وقد بادر بعض الصحابة حين نزل أول الآية إلى ختمها بها ، قبل أن يسمع آخرها ؛ فأخرج ابن أبي

حاتم من طريق الشعبي ، عن زيد بن ثابت ، قال : أملى على رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ خَلَقًا آخَرَ ﴾ ، قال معاذ بن جبل : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له معاذ : مِمَّ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : بها خُتِمْتُ !

وحكى أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ ﴾ ^(١) « فاعلموا أن الله غفورٌ رحيمٌ » ، ولم يكن يقرأ القرآن ، فقال : إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا ، [ومرتبهما رجل فقال : كيف تقرأ هذه الآية ؟ فقال الرجل ﴿ فاعلموا أن الله عزيز حكيم ﴾ فقال ، هكذا ينبغي] ^(٢) ، الحكيم لا يذكر الففران عند الزلل ، لأنه إغراء عليه .

تنبيهات

الأول : قد تجتمع فواصل في موضع واحد ؛ ويخالف بينها كأوائل النحل ، فإنه تعالى بدأ بذكر الأفلاك ، فقال : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ ^(٣) ، ثم ذكر خلق الإنسان من نطفة ، ثم خلق الأنعام ، ثم عجائب النبات ، فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(٤) ، فجعل مقطع هذه الآية التفكر ؛ لأنه استدلال بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار ؛ ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر ، وكان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال كلن مجال التفكير والنظر والتأمل باقياً . فأجاب تعالى عنه من وجهين :

أحدهما : أن تغيرات العالم السفلي مربوطة بأحوال حركات الأفلاك ، فذلك الحركات

(١) البقرة ٢٠٩ (٢) زيادة من تفسير القرطبي يستقيم بها الكلام . (٣) النحل ٣

(٤) النحل ١٠ ، ١١

كيف حصلت ، فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل ، وإن كان من الخالق الحكيم ، فذاك إقرار بوجود الإله تعالى ، وهذا هو المراد بقوله : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(١) ، فجعل مقطع هذه الآية العقل ، وكأنه قيل : إن كنت عاقلاً ، فاعلم أن التسلسل باطل ؛ فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدتها غير متحرك ، وهو الإله القادر المختار .

والثاني : أن نسبة الكواكب والطبائع إلى أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة واحدة . ثم إننا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحرارة ، والآخر في غاية السواد ؛ فلو كان المؤثر موجباً بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت في الآثار ؛ فعلما أن المؤثر قادر مختار ، وهذا هو المراد من قوله : ﴿ وَمَا ذَرَأْنَاكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ ^(٢) ، كأنه قيل : اذكر ما ترسخ في عقلك أن الواجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره ، فإذا نظرت حصول هذا الاختلاف ، علمت أن المؤثر ليس هو الطبائع بل الفاعل المختار ، فهذا جعل مقطع الآية التذكّر .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٣) ، الآيات ، فإن الأولى ختمت بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ، والثانية بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، والثالثة بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ ، لأن الوصايا التي في الآية الأولى إنما يحمل على تركها عدم العقل الغالب على الهوى ؛ لأن الإشراف بالله لعدم استكمال العقل الدال على توحيده وعظمته ، وكذلك عقوق الوالدين لا يقتضيه العقل لسبق إحسانهما إلى الولد بكل طريق ، وكذلك قتل الأولاد بالوأد من الإملاق مع وجود الرأفة الحية الكريم ، وكذلك إتيان الفواحش لا يقتضيه عقل ، وكذا قتل النفس لفيظ أو غضب في القاتل ؛ فحسن بعد ذلك « يعقلون » ، وأما الثانية فلتعلمها بالحقوق المالية والقولية ،

فإن من علم أن له أيتاماً يحلّتهم من بعده لا يليق به أن يعامل أيتام غيره إلا بما يجب أن يعامل به أيتامه ، ومن يكيل أو يزن أو يشهد لنفيه لو كان ذلك الأمر له ، لم يجب أن يكون فيه خيانة ولا بحس ، وكذا من وعد لو وعد ، لم يجب أن يخلف ، ومن أحب ذلك عامل الناس به ليعاملوه بمثله ، فترك ذلك إنما يكون إغفلة عن تدبر ذلك وتأمله ، فلذلك ناسب الختم بقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ ، وأما الثالثة فلأن ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدّ إلى غضبه وإلى عقابه ، تحسن ﴿ لعلكم تتقون ﴾ ، أى عقاب الله بسببه .

ومن ذلك قوله فى الأنعام أيضاً : ﴿ وَهُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ... ﴾ (١) ، الآيات ، فإنه ختم الأولى بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ، والثانية بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ ، والثالثة بقوله : ﴿ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وذلك لأن حساب النجوم والاهتداء بها يختصّ بالعلماء بذلك ، فناسب ختمه بـ « يعلمون » ، وإنشاء الخلاق من نفس واحدة ، ونقلهم من صلب إلى رحم ثم إلى الدنيا ، ثم إلى حياة وموت ، والنظر فى ذلك والفكر فيه أدق ، فناسب ختمه بـ « يفقهون » لأن الفقه فهم الأشياء الدقيقة ، ولما ذكر ما أنعم به على عباده من سعة الأرزاق والأقوات والثمار وأنواع ذلك ، ناسب ختمه بالإيمان الداعى إلى شكره تعالى على نعمه .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ وَلَا يَقُولُ كَافِرٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢) ، حيث ختم الأولى بـ « تؤمنون » ، والثانية بـ « تذكرون » ووجه أن مخالفة القرآن لنظم الشعر ظاهرة واضحة لا تخفى على أحد ، فقول من قال : شعر ، كُفِرَ وعناد محض ، فناسب ختمه بقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾ . وأما مخالفة لنظم الكهّان وألفاظ السجع فحتاج إلى تذكّر وتدبر ، لأن كلاّ منهما نثر ، فليست مخالفته له فى وضوحها لكل أحد كمخالفته الشعر ، وإنما تظهر بتدبر ما فى القرآن من الفصاحة

والبلاغة والبدايع والمعاني الأنيقة ، لحسن ختمه بقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ .

ومن بديع هذا النوع اختلاف الفاصلتين في موضعين والمحدث عنه واحد ، لنكتة لطيفة ، كقوله تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ ^(١) ، ثم قال في سورة النحل : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٢) ؛ قال ابن المنير : كأنه يقول : إذا حصلت النعم الكثيرة ، فأنت أخذها وأنا معطيها ، فحصل لك عند أخذها وصفان : كونك ظلوماً ، وكونك كفاراً ؛ بمعنى لعدم وفائك بشكرها ، ولى عند إعطائها وصفان وهما : إني غفور رحيم ، أقابل ظلمك بغفراني ، وكفرك برحمتي ، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير ، ولا أجازي جفاك إلا بالوفاء .

وقال غيره : إنما خصّ سورة إبراهيم بوصف المنعم عليه ، وسورة النحل بوصف المنعم ، لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان ، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات لألوهيته .

ونظيره قوله تعالى في سورة الجاثية : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٣) ، وفي فصات ختم بقوله : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ ^(٤) ، ونكتة ذلك أن قبل الآية الأولى ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ^(٥) ، فناسب الختام بفاصلة البعث ؛ لأن قبله وضّهم بإنكاره ، وأما الثانية فالتخام فيها مناسب ؛ لأنه لا يضيع عملاً صالحاً ، ولا يزيد على من عمل سيئاً .

وقال في سورة النساء : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ ^(٦) ، ثم أعادها ، وختم بقوله : ﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ .

يُشْرِكُمْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١﴾ ، ونسكتة ذلك أن الأولى نزلت في اليهود ، وهم الذين افتروا على الله ما ليس في كتابه ، والثانية نزلت في المشركين ولا كتاب لهم وضلالهم أشد .

ونظيره قوله في المائدة : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) ، ثم أعادها فقال : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٣) ، ثم قال في الثالثة : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٤) ، ونسكتته أن الأولى نزلت في أحكام المسلمين ، والثانية في اليهود ، والثالثة في النصارى . وقيل : الأولى فيمن جحد ما أنزل الله ، والثانية فيمن خالفه مع علمه ولم ينكره ، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً . وقيل : الكافر والظالم والفاسق كلها بمعنى واحد ، وهو الكفر ، عرّب عنه بالفاظ مختلفة لزيادة الفائدة ، واجتناب صورة التكرار .

وعكس هذا اتفاق الفاصلتين والمحدث عنه مختلف ، كقوله في سورة النور : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَآذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٥) ، إلى قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ، ثم قال : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَآذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٥) .

التنبيه الثاني : من مشكلات الفواصل قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعَدَّيْتُمْ فَلَهُمْ عِبَادُكُمْ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ ﴾ (٦) ، فإن قوله : « وإن تغفر لهم » يقتضى أن تكون الفاصلة « الغفور الرحيم » ، وكذا قلت عن مصحف أبي ، وبها قرأ ابن شنبوذ ، وذكر

في حكمته أنه لا يفر لمن استحق العذاب إلا مَنْ ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمه ، فهو العزيز أى الغالب ، والحكيم هو الذى يضع الشيء في محله . وقد يخفى وجه الحكمة على بعض الضعفاء في بعض الأفعال فيتوهم أنه خارج عنها ، وليس كذلك ، فكان في الوصف بالحكيم احتباس حسن ، أى وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض عليك لأحد في ذلك ، والحكمة فيما فعلته .

ونظير ذلك قوله في سورة التوبة : ﴿ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(١) ، وفي سورة المتحنة : ﴿ وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(٢) ، وفي غافر : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ ^(٣) ، إلى قوله : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ^(٤) ، وفي النور : ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(٥) ، فإن بادىء الرأى يقتضى « تَوَّابٌ رَحِيمٌ » لأن الرحمة مناسبة للتوبة لكن عبّره إشارة إلى فائدة مشروعية اللعان وحكمته ، وهى السّتر عن هذه الناحشة العظيمة .

ومن خفى ذلك أيضاً قوله في سورة البقرة : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٦) ، وفي آل عمران : ﴿ قُلْ إِنْ تُحِبُّوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ يُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ^(٧) ، فإن المتبادر إلى الذهن في آية البقرة الختم بالقدر ، وفي آية آل عمران الختم بالعلم . والجواب أن آية البقرة لما تضمنت الإخبار عن خلق الأرض ، وما فيها على حسب حاجات أهلها ومنافعهم ومصالحهم ، وخلق السموات خلقاً مستوياً محكماً من غير تفاوت ، والخالق على الوصف المذكور يجب أن يكون عالماً بما فعله كلياً وجزئياً ، مجللاً ومفصلاً ، ناسب ختمها بصفة العلم ، وآية آل عمران لما كانت في سياق الوعيد على موالة الكفار وكان التعبير

بالعلم فيها كناية عن المجازاة بالمقاب والثواب ، ناسب ختمها بصفة القدرة .

ومن ذلك قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ ^(١) ، فالختم بالحلم والمغفرة عقب تسبيح الأشياء غير ظاهر في بادي الرأي . وذكر في حكمته أنه لما كانت الأشياء كلها تسبح ولا عصيان في حقها وأنتم تعصون ، ختم به مراعاة للقدّر في الآية وهو العصيان ، كما جاء في الحديث : « لولا بهائم رُنع ، وشيوخ رُكع ، وأطفال رُضع ، لَصَبَّ عليكم العذاب صباً » .

وقيل : التقدير : حلماً عن تقييد المسبحين ، غفوراً لذنوبهم . وقيل : حلماً عن الخطابين الذين لا يفقهون التسبيح بإهمالهم النظر في الآيات والعبر ليعرفوا حقه بالتأمل فيما أودع في مخلوقاته مما يوجب تنزيهه .

التنبيه الثالث : في القواصل ما لا نظير له في القرآن ، كقوله عقب الأمر بالفض في سورة النور : ﴿ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ^(٢) ، وقوله عقب الأمر بالدعاء والاستجابة : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ ^(٣) .

وقيل : فيه تعريض بليلة القدر حيث ذكر ذلك عقب ذكر رمضان ، أي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ إلى معرفتها .

• • •

[التصدير]

وأما التصدير فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت في أول الآية ، وتسمى أيضاً ردّ العجز على الصدر .

وقال ابن المعتز : هو ثلاثة أقسام :

الأول : أن يوافق آخر الفاصلة ، آخر كلمة في الصدر ، نحو ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ ^(٤) .

والثاني : أن يوافق أول كلمة منه ، نحو ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ ^(١) ، ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ ^(٢) .

الثالث : أن يوافق بعض كلماته ، نحو ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَى بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ ^(٤) ، ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ ^(٥) ، إلى قوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى ﴾ ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴾ ^(٦) .

* * *

[التوشيح]

وأما التوشيح، فهو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية . والفرق بينه وبين التصدير، أن هذا دلالة معنوية ، وذلك لفظية ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ... ﴾ ^(٧) ، الآية ، فإن « اصطفى » لا يدل على أن الفاصلة « العالمين » لا باللفظ ؛ لأن لفظ « العالمين » غير لفظ « اصطفى » ، ولكن بالمعنى ، لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختاراً على جنسه ، وجنس هؤلاء المصطفين العالمون .

وكقوله : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ... ﴾ ^(٨) ، الآية قال ابن أبي الإصبع : فإن من كان حافظاً لهذه السورة متفطناً إلى أن مقاطع آيها النون المردفة وسمع في صدر الآية انسلخ النهار من الليل علم أن الفاصلة « مظلّمون » لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم ، أى دخل في الظلمة ، ولذلك سمى تَوْشِيحًا ، لأن الكلام لم يادل أوله على آخره نزل المعنى منزلة الوشاح ، ونزل أول الكلام وآخره منزلة العاتق والسكشع اللذين يحول عليهما الوشاح .

* * *

[الإيغال]

وأما الإيغال ، فتقدم في نوع الإطناب .

(٣) الأنعام ١٠

(٤) نوح ١٠

(٢) الشعراء ١٦٨

(٥) طه ٦١

(٨) يس ٣٩

(١) آل عمران ٨

(٤) الإسراء ٢١

(٧) آل عمران ٣٣

فصل

[في أقسام الفواصل]

قسم البديميون السجع ، ومثله الفواصل إلى أقسام : مطرف ، ومتواز ، ومرصع ، ومتوازن ، ومماثل .

فالمطرف : أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتتفقا في حروف السجع ، نحو ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿^(١) .

والمتوازي : أن يتفقا وزناً وتقنية ، ولم يكن ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية في الوزن والتقنية ، نحو ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴾ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿^(٢) .

والمتوازن أن يتفقا في الوزن دون التقنية ، نحو ﴿ وَتَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴾ * وَزَرَارِيْهُ مَبْنُوثَةٌ ﴿^(٣) .

والمرصع أن يتفقا وزناً وتقنية ، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك ، نحو ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿^(٤) ، ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ * وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿^(٥) .

والمماثل أن يتساويا في الوزن دون التقنية ، وتكون أفراد الأولى مقابلة لما في الثانية ، فهو بالنسبة إلى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلى المتوازي ، نحو ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿^(٦) ، فالكتاب والصرائط يتوزنان ، وكذا المستبين والمستقيم ، واختلفا في الحرف الأخير .

(٣) الفاشية ١٥ ، ١٦

(٢) الفاشية ١٣ ، ١٤

(١) نوح ١٣ ، ١٤

(٦) الصافات ١١٧ ، ١١٨

(٥) الانططار ١٣ ، ١٤

(٤) الفاشية ٢٥ ، ٢٦

فصل

بقي نوعان بديعيتان متعلقان بالفواصل :

أحدهما : التشريع ، سماه ابن أبي الأصبع التوهم ، وأصله أن يبنى الشاعر بيته على وزن من أوزان العروض ، فإذا أسقط منها جزءاً أو جزءين صار الباقي بيتاً من وزن آخر . ثم زعم قوم اختصاصه به .

وقال آخرون : بل يكون في النثر بأن يبنى على سجعتين لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تاماً مفيداً . وإن ألحقت به السجعة الثانية كان في التمام والإفادة على حاله مع زيادة معنى مازاد من اللفظ .

قال ابن أبي الإصبع وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن ، فإن آياتها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ ^(١) ، لكان تاماً مفيداً وقد كُمل بالثانية ، فأفاد معنى زائداً من التقرير والتوبيخ .

قلت : التمثيل غير مطابق ، والأولى أن يمثل بالآيات التي في إثباتها ما يصلح أن تكون فاصلة ، كقوله : ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً ﴾ ^(٢) ، وأشبه ذلك .

الثاني : الالتزام ، ويسمى لزوم مالا يلزم ، وهو أن يلتزم في الشعر أو النثر حرف أو حرفان فصاعداً قبل الروى بشرط عدم الكلفة . مثال التزام حرف ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ^(٣) التزام الهاء قبل الراء ، ومثله ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ... ﴾ ^(٤) الآيات التزام فيها الراء قبل الكاف ، ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنُفِ ﴾ الجوار الكنُس ^(٥) التزام فيها النون المشددة قبل السين ، ﴿ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ﴾ والقمر إذا اتسق ^(٦) .

(٣) الضحى ٩ ، ١٠

(٢) الطلاق ١٢

(١) الرحمن ١٨

(٦) التكوثر ١٥ ، ١٦

(٥) التكوثر ١٦ ، ١٧

(٤) الشرح ١

ومثال التزام حرفين ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾^(١) ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ وإنَّكَ لَاجِرٌ غَيْرَ مُتَمَنٍّ^(٢)، ﴿بَلَغْتَ التَّرَاقِيَّ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ^(٣).

ومثال التزام ثلاثة أحرف ﴿تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْهِرُونَ﴾ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي النَّعَى ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ^(٤).

تنبيهات

الأول : قال أهل البديع : أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائنه ، نحو ﴿فِي سِدْرٍ مَحْضُودٍ﴾ وَطَلَحَ مَنصُودٍ * وَطَلَّ مَمْدُودٍ^(٥) ، وبابه ما طالت قريته الثانية ، نحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى^(٦) . أو الثالثة نحو ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ * ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ...^(٧) الآية .

وقال ابن الأثير : الأحسن في الثانية المساواة وإلا فأطول قليلاً ، وفي الثالثة أن تكون أطول . وقال الخفاجي : لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى .

الثاني : قالوا أحسن السجع ما كان قصيراً لدلالته على قوة المنشئ ، وأقله كلمتان نحو ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ...^(٨) الآيات ، ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ...﴾^(٩) الآيات ، ﴿وَالذَّارِيَّاتِ ذُرُوءًا ...﴾^(١٠) الآيات ، ﴿وَالْعَادِيَّاتِ ضَبْحًا ...﴾^(١١) الآيات ، والطويل ما زاد عن العشر ، كغالب الآيات ، وما بينهما متوسط كآيات سورة القمر .

الثالث : قال الزمخشري في كشافه القديم : لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرددها إلا مع بقاء المعاني على سرددها ، على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتأني ، فأما أن

(١) الطور ١ ، ٢	(٢) القلم ٢ ، ٣	(٣) القيامة ٢٦ - ٢٨
(٤) الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢	(٥) الواقعة ٢٨ - ٣٠	(٦) النجم ١ ، ٢
(٧) الحاقة ٣٠ - ٣٢	(٨) المدثر ١ ، ٢	(٩) المرسلات ١
(١٠) الذاريات ١	(١١) العاديات ١	

تَهْمَلُ المعاني وَيُهْتَمُّ بِتَحْسِينِ اللفظ وحده غير منظور فيه إلى مؤداه فليس من قبيل البلاغة،
وبنى على ذلك أن التقديم في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١)، ليس لمجرد الفاصلة، بل
لرعاية الاختصاص .

الرابع : مبنى الفواصل على الوقف ، ولهذا ساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس ،
كقوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ مع قوله : ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ ، ﴿وَشِهَابٌ
ثَاقِبٌ﴾^(٢) .

وقوله : ﴿بِمَاءٍ مِنْهُمْ﴾ مع قوله : ﴿قَدْ قُدِّرَ﴾ ، ﴿وَدُسِّرَ﴾ ، ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾^(٣) .
وقوله : ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ مع قوله : ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ
الثَّقَالَ﴾^(٤) .

الخامس : كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون ، وحكمته
وجود التمكن من التطريب ، بذلك كما قال سيبويه : إنهم إذا تَرْتَمَوْا يلحقون الألف
والياء والنون ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت ، ويتركون ذلك إذا لم يترتموا ، وجاء في
القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع .

السادس : حروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة :

فالأولى مثل ﴿وَالطُّورِ﴾ و﴿كِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾ في رَقٍّ مَنشُورٍ * وَالْبَيْتِ
الْمَعْمُورِ^(٥) .

والثاني مثل ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ^(٦) ، ﴿قَ وَالْقُرْآنِ
الْمَجِيدِ﴾ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ^(٧) .
قال الإمام نخر الدين وغيره : وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين بل

(٣) القمر ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩

(٥) الفاتحة ٤ ، ٣

(٢) الصافات ٩ - ١١

(٤) الطور ١ - ٤

(١) البقرة ٤

(٣) الرعد ١١ ، ١٢

(٧) ق ١ ، ٢

تنحصر في المتائلة والمتقاربة ، قال : وبهذا يرجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدّ الفاتحة سبع آيات مع البسمة . وجعل ﴿ صراط الذين ﴾ إلى آخرها آية ؛ فإن من جعل آخر الآية السادسة ﴿ أنعمت عليهم ﴾ مردود بأنه لا يشابه فواصل سائر آيات السورة ، لا بالمتائلة ولا بالمقاربة ، ورعاية التشابه في الفواصل لازمة .

السابع : كثر في الفواصل التضمن والإيطاء لأنها ليسا بعيين في النثر ، وإن كانا عيين في النظم ، فالتضمن أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقا بها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ ﴾ وبالليل ^(١) ، والإيطاء تكرّر الفاصلة بلفظها كقوله تعالى في الإسراء : ﴿ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ ^(٢) ، وختم بذلك الآيتين بعدها .

النوع السِّتُونَ في فوائج السُّور

أفردا بالتأليف ابن أبي الأصم في كتاب «سماء الخواطر السوانح في أسرار الفوائج» (١) وأنا ألخص هنا ما ذكره مع زوائد من غيره .

اعلم أن الله افتتح سور القرآن بمشرة أنواع من الكلام ، لا يخرج شئ من السور عنها .

الأول : الثناء عليه تعالى ، والثناء قسمان : إثبات لصفات المدح ونفى وتنزيه من صفات النقص ، فالأول التحميد في خمس سور ، وتبارك في سورتين ، والثاني التسبيح في سبع سور .

قال الكرمانى في مشابه القرآن : التسبيح كلمة استأثر الله بها ، فبدأ بالمصدر في بني إسرائيل ؛ لأنه الأصل ، ثم بالماضى في الحديد والحشر ؛ لأنه أسبق الزمانين ، ثم بالمضارع في الجمعة والتغابن ، ثم بالأمر في الأعلى ؛ استيعاباً لهذه الكلمة من جميع جهاتها .

الثانى : حروف التهجى في تسع وعشرين سورة ، وقدم مضى الكلام عليها مستوعباً في نوع المتشابه ، ويأتى الإمام بمناسباتها في نوع المناسبات .

الثالث : النداء في عشر سور : خمس ببدء الرسول صلى الله عليه وسلم : الأحزاب ، والطلاق ، والتحرير ، والمزمل ، والمدثر ، وخمس ببدء الأمة : النساء ، والمائدة ، والحج ، والحجرات ، والمتحنة .

الرابع : الجمل الخبرية ، نحو «بَسَّالُونَكَ عَنِ الْأُنْفَالِ» ، «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ» ، «أَبَى أَمْرُ اللَّهِ» ، «اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ» ، «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» ، «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا» ، «تَنْزِيلَ الْكِتَابِ» ، «الَّذِينَ كَفَرُوا» ، «إِنَّا فَتَحْنَا» «اقْرَبَتِ السَّاعَةُ» «الرَّحْمَنُ عَلمٌ»

«قد سمع الله»، الحاقّة، سأل سائل، إنا أرسلنا نوحاً، لا أقسم، في موضعين، عبس، إنا أنزلناه»، لم يكن، القارعة، ألهاكم، إنا أعطيناك؛ فلك ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسم في خمس عشرة سورة؛ سورة أقسم فيها بالملائكة، وهى والصفات، وسورتان بالأفلاك: البروج والطارق، وست سور بلوازمها، فالنجم قسم بالثريا، والفجر بمبدأ النهار، والليل بشرط الزمان، والضحى بشرط النهار، والمصر بشرط الآخر، أو بجملة الزمان، وسورتان بالهواء الذى هو أحد العناصر: والذاريات والمرسلات، وسورة بالتربة التى هى منها أيضاً، وهى الطور، وسورة بالنبات وهى والتين، وسورة بالحيوان الناطق وهى والنازعات، وسورة بالبهيم وهى والعاديات.

السادس: الشرط فى سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر فى ست سور: قل أوحى، اقرأ، قل يأيها الكافرون، قل هو الله أحد، قل أعوذ بالمعوذتين.

الثامن: الاستفهام فى ست سور: عم يقساءلون، هل أتاك، ألم نشرح، ألم تر، أرايت.

التاسع: الدعاء فى ثلاث: ويل للمطففين، ويل لكل همزة، ثبت.

العاشر: التعليل فى لإيلاف قریش، هكذا جمع أبو شامة، قال: وما ذكرناه فى الدعاء يجوز أن يذكر مع الخبر، وكذا الثناء كله خبر إلا «سبح»، فإنه فى قسم الأمر، وسبحان يحتمل الأمر الدعاء والخبر. ثم نظم ذلك فى بيتين فقال:

أنتى على نفسه سبحانه بشبو ت الحمد والسلب لما استفتح السوراً
والأمر شرط النداء والتعليل والقسم الد عاروف التهجى استفهم الخبرا

وقال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء؛ وهو أن يتأق فى أول الكلام،

لأنه أول ما يقرع السمع ، فإن كان محرراً أقبل السامع على الكلام ووعاه ، وإلا أعرض عنه ، ولو كان الباقي في نهاية الحسن فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً ، وأصحَّ معنى ، وأوضحه وأخلاه من التعقيد ، والتقديم ، والتأخير الملبس ، أو الذي لا يناسب .

قالوا : وقد أتت جميع فوائح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها ، كاتحميدات وحروف الهجاء والنداء ، وغير ذلك .

ومن الابتداء الحسن نوع أخص منه يسمى براعة الاستهلال ، وهو أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه ، ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله ، والعلم الأسنى في ذلك سورة الفاتحة ، التي هي مطلع القرآن ، فإنها مشتملة على جميع مقاصده كما قال البيهقي في شعب الإيمان : أخبرنا أبو القاسم بن حبيب ، أنبأنا محمد بن صالح بن هاني ، أنبأنا الحسين بن الفضل ؛ حدثنا عَفَّان بن مسلم ، عن الربيع بن صبيح ، عن الحسن ، قال : أنزل الله مائة وأربعة كتب ، أودعَ علومها أربعة منها : التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان ، ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب . فمن علم تفسيرها ، كان لمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة .

وقد وُجِّه ذلك بأن العلوم التي احتوى عليها القرآن قامت بها الأدبَان أربعة : علم الأصول ومداره على معرفة الله وصفاته ، وإليه الإشارة ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ الرحمن الرحيم ، ومعرفة النبوات ، وإليه الإشارة ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ومعرفة المعاد ، وإليه الإشارة ﴿ مَا لَكَ بِدِينِ ﴾ وعلم العبادات وإليه الإشارة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ، وعلم السلوك وهو حل النفس على الآداب الشرعية والافتقار لرب البرية ، وإليه الإشارة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ إلهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وعلم القصص وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية ، ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله ، وشقاوة من عصاه ، وإليه الإشارة بقوله ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ غير المنضوب عليهم وَلَا الضَّالِّينَ ، فتنه في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن ، وهذا هو الغاية في براعة الاستهلاك ، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة ، والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة ،

وكذلك أول سورة « اقرأ » ، فإنها مشتملة على نظير ما شتملت عليه الفاتحة ؛ من براعة الاستهلال لكونها أول ما أنزل من القرآن ، فإن فيها الأمر بالقراءة والبدء فيها باسم الله ، وفيه الإشارة إلى علم الأحكام ، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل . وفي هذه الإشارة إلى أصول الدين ، وفيها ما يتعلق بالإخبار من قوله : ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ^(١) ؛ ولهذا قيل إنها جديرة أن تسمى عنوان القرآن ؛ لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله .

النوع الحادى والستون فى خواتم السور

هى أيضاً مثل الفوائح فى الحسن ؛ لأنها آخر ما يقرع الأسماع ، فلماذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة ، مع إيدان السامع بانتهاء الكلام ، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوق إلى ما يذكر بعد ، لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض ، وتحميد ، وتهليل ، ومواعظ ، ووعد ووعيد إلى غير ذلك ، كتفصيل جملة المطلوب فى خاتمة الفاتحة إذ المطلوب الأعلى الإيمان المحفوظ من المعاصي المستببة لغضب الله والضلال ، ففصل جملة ذلك بقوله : ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، والمراد المؤمنون ، ولذلك أطلق الإنعام ولم يقيد لينناول كل إنعام ، لأن من أنعم الله عليه بنعمة الإيمان ، فقد أنعم عليه بكل نعمة ، لأنها مستتبعة لجميع النعم ، ثم وصفهم بقوله : ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ، يعنى أنهم جمعوا بين النعم المطلقة وهى نعمة الإيمان ، وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال المستببين عن معاصيه وتعدى حدوده .

وكالدعاء الذى اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة .
وكالوصايا التى ختمت بها سورة آل عمران .
والفرائض التى ختمت بها سورة النساء ، وحسن الختم بها لما فيها من أحكام الموت الذى هو آخر أمر كل حي ، ولأنها آخر ما أنزل من الأحكام .
وكالتبجيل والتعظيم الذى ختمت به المائدة .
وكالوعد والوعيد الذى ختمت به الأنعام .
وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذى ختمت به الأعراف .
وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام الذى ختم به الأنفال .
وكوصف الرسول ومدحه ، وتهليل الذى ختمت به براءة .
وتسليته عليه الصلاة والسلام الذى ختمت به يونس ، ومثلها خاتمة هود ، ووصف القرآن

ومدحه الذى ختم به يوسف ، والرد^(١) على مَنْ كَذَّبَ الرسول الذى خُتم به الرعد .
ومن أوضح ما أذن بالختام خاتمة إبراهيم : ﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ ... ﴾ الآية ، ومثلها
خاتمة الأحقاف ، وكذا خاتمة الحجر بقوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾ ، وهو
مفسر بالموت ؛ فإنها فى غاية البراعة .

وانظر إلى سورة الزلزلة كيف بدئت بأهوال القيامة ، وخُتمت بقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ .
وانظر راعة آخر آية نزلت ، وهى قوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾^(٢) ،
وما فيها من الإشعار بالآخريّة المستلزمة بالوفاة .

وكذلك آخر سورة نزلت وهى سورة النصر ، فيها الإشعار بالوفاة ، كما أخرج
البخارى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ، أن عمر سألهم عن قوله : ﴿ إِذَا جَاءَ
نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، فقالوا : فتح المدائن والقصور ، قال : ما تقول يا ابن عباس ؟ قال :
أجلُ ضَرْبٍ لمحمد ، نُعِمَتْ له نفسه .

وأخرج أيضاً عنه قال : كان عمر يدخلى مع أشياخ بدر ، فكان بعضهم وجد فى
نفسه ، فقال : لِمَ تُدْخِلُ هذا معنا ، ولنا أبناء مثله ! فقال عمر : إنه من قد علمتم ؛ ثم دعاهم
ذات يوم فقال : ما تقولون فى قول الله : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ؟ فقال بعضهم :
أمرنا أن نحمد الله ونستغفره ، إذا نصرنا وفتح علينا ؛ وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً ،
فقال لى : أكَذَلِكَ تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أجلُ
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه به ، قال : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ، وذلك
علامة أجلك ، ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ ، قال عمر : إني
لا أعلم منها إلا ما تقول .

النوع الثاني والستون في مناسبة الآيات والصور

أفردته بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان في كتاب سماه «البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن»، ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي^(١) في كتاب سماه «نظم الدرر في تناسب الآي والصور»، وكتايب الذي صنفته في أسرار التنزيل كأقل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة، وقد تلخصت منه مناسبات السور خاصة في جزء لطيف، سميته «تناسق الدرر في تناسب السور».

وعلم المناسبة علم شريف، قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته. وممن أكثر فيه الإمام حجر الدين، وقال في تفسيره: «أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط».

وقال ابن العربي في «سراج المريدين»: ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة منسقة المعاني منتظمة المعاني، علم عظيم لم يتعرض له إلا عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثم فتح الله لنا فيه، فلما لم نجد له حيلة، ورأينا الخلق بأوصاف البطالة، ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله ورددناه إليه.

وقال غيره: أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان عزيز العلم في الشريعة والأدب؛ وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة؟ وكان يُزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متعده مرتبط أوله بآخره؛ فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك فهو متكلف بما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يُصان

(١) هو إبراهيم بن عمر برهان الدين البقاعي، منسوب إلى البقاع، من بلاد سوريا، مؤرخ أديب توفى سنة ٨٨٥. البدر الطالع ١ : ١٩

عن مثله حسن الحديث ؛ فضلا عن أحسنه ؛ فإن القرآن نزل في ثيف وعشرين سنة ، في أحكام مختلفة ، شرعت لأسباب مختلفة ، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض .

وقال الشيخ ولي الدين الملوّي : قد وهم من قال : لا يُطلب للآي الكريمة مناسبة ، لأنها على حسب الوقائع المفرقة . وفصل الخطاب أنها على حسب الوقائع تنزيلاً ، وعلى حسب الحكمة ترتيباً وتأصيلاً ، فالمصحف على وفق ما في اللوح المحفوظ ، مرتبة سورته كلها وآياته بالتوقيف ، كما أنزل جملة إلى بيت العزة ؛ ومن المعجز البين أحلوه ونظمه الباهر ، والذي ينبغي في كل آية أن يُبحث أول كل شيء عن كونها مكّلة لما قبلها أو مستقلة ؛ ثم المستقلة ، ما وجه مناسبتها لما قبلها ؟ ففي ذلك علم جم ، وهكذا في الشّور ، يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقّت له . انتهى .

وقال الإمام الرازي في سورة البقرة : ومن تأمل في لطائف نظم هذه السورة ، وفي بدائع ترتيبها ، علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه ، وشرف معانيه ، فهو أيضاً بسبب ترتيبه ونظم آياته ، وامل الذين قالوا : إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك ، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين على هذه اللطائف غير منتبهين لهذه الأسرار ، وليس الأمر في هذا الباب إلا كما قيل :

والنجم تستصغر الأبصار صورته والذنب للطرف لا للنجم في الصغر

فصل

ح المناسبة في اللغة المشاكلة والمقاربة ، ومرجعها في الآيات ونحوها إلى معنى رابط بينها ، عام أو خاص ، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهني ، كالسبب والسبب ، والعلة والمعلول ، والنظيرين والضدين ، ونحوه .

وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض ، فيقوى بذلك الارتباط ، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء ، فنقول :

ذكر الآية بعد الأخرى إيماناً أن يكون ظاهر الارتباط ، لتعلق الكلم بعضه ببعض وعدم تمامه بالأولى فواضح . وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل ؛ وهذا القسم لا كلام فيه . وإما ألا يظهر الارتباط ، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى ، وأنها خلاف النوع المبدوء به .

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشتركة في الحكم أولاً ؛ فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه كقوله تعالى : ﴿يَلْمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾^(١) ، وقوله : ﴿وَاللَّهُ يَغْبِضُ وَيُبْغِضُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٢) ، للتضاد بين الغبض والبغض ، والولوج والخروج ، والنزول والعروج ، وشبه التضاد بين السماء والأرض . ومما الكلام فيه التضاد ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة ؛ وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً أو وعيداً ، ليكون باعثاً على العمل بما سبق ، ثم يذكر آيات توحيد وتنزيه ليعلم عظم الأمر والناهي ، وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة تجد كذلك . وإن لم تكن معطوفة ، فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام ؛ وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط .

* * *

— وله أسباب :

أحدها : التنظير ، فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء ، كقوله : ﴿كَبَاً أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ عقب قوله : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾^(٣) ؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الفنائم على كره من أصحابه ، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم له كارهون ، والقصد أن كراهتهم لما فعله من قسمة الفنائم ككراهتهم للخروج ، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر والنصر والفتية وعز الإسلام ، فكذا يكون فيما فعله في القسمة ، فليطيعوا ما أمروا به ويتركوا هوى أنفسهم .

الثاني: المضادة ، كقوله في سورة البقرة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾^(١) الآية، فإن أول السورة كانت حديثاً عن القرآن، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان ، فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين ؛ فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه ، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل : « وبضدّها تنبئين الأشياء » .

فإن قيل : هذا جامع بعيد ؛ لأن كونه حديثاً عن المؤمنين ، بالعرض لا بالذات ، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام ، إنما هو الحديث عن القرآن لأنه مفتوح القول . قيل : لا يشترط في الجامع ذلك ، بل يكفي التعلق على أي وجه كان ، وبكفي وجه الربط ما ذكرنا ، لأن القصد تأكيد أمر القرآن والعمل به ، والحث على الإيمان ، ولهذا لما فرغ من ذلك قال : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾^(٢) ، فرجع إلى الأول .

الثالث : الاستطراد ، كقوله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَابَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٣) ؛ قال الزمخشري : هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد ، عقب ذكر بدو السوءات وخسف الورق عليهما ، لإظهار ألمنة فيما خلق من اللباس ، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة ، وإشعاراً بأن الأستر باب عظيم من أبواب التقوى .

وقد خرجت على الاستطراد قوله تعالى : ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^(٤) ، فإن أول الكلام ذكّر للرد على النصارى الزاعمين نبوة المسيح ، ثم استطراد للرد على العرب الزاعمين نبوة الملائكة .

ويقرب من الاستطراد حتى لا يكادان يفترقان . حسن التخلص ، وهو أن ينتقل بما

ابتدى به الكلام إلى المقصود على وجه سهل يختلسه اختلاصاً ، دقيق المعنى ؛ بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلّا وقد وقع عليه الثانی ، لشدة الالتئام بينهما . وقد غلط أبو العلاء محمد بن غانم في قوله : لم يقع منه في القرآن شيء لما فيه من التكلف . وقال : إن القرآن إنما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب من الانتقال إلى غير ملائم . وليس كما قال ، ففيه من التخلّصات العجيبة ما يحير العقول .

وانظر إلى سورة الأعراف ، كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأُمم السالفة ، ثم ذكر موسى ، إلى أن قصّ حكاية السبعين رجلاً ودعائه لهم ، ولسائر أُمته بقوله : ﴿ وَآكُتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ ، وجوابه تعالى عنه ، ثم تخلّص بمناقب سيّد المرسلين بعد تخلّصه لأُمته بقوله : ﴿ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ ﴾ ^(١) من صفاتهم كيت وكيت ، وهم الذين يتبعون الرسول النبيّ الأميّ . وأخذ في صفاته الكريمة وفضائله .

وفي سورة الشعراء حكى قول إبراهيم : ﴿ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ ، فتخلّص منه إلى وصف المعاد بقوله : ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ... ﴾ الخ ^(٢) .

وفي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين في السدّ بعد دكّه الذي هو من أشرط الساعة ، ثم النفخ في الصور وذكر الحشر ، ووصف مآل الكفار والمؤمنين .

وقال بعضهم : الفرق بين التخلّص والاستطراد ؛ أنك في التخلّص تركت ما كنت فيه بالكليّة ، وأقبلت على ما تخاصّت إليه ، وفي الاستطراد تمرّ بذكر الأمر الذي استطردت إليه مروراً كالبرق الخاطف ، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه كأنك لم تقصده ، وإنما عرض عروضاً .

قيل : وبهذا يظهر أن ما في سورتي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد

لا التخلّص ، اعوده في الأعراف إلى قصة موسى بقوله : ﴿ وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ ... ﴾ ^(١) إلى آخره . وفي الشعراء إلى ذكر الأنبياء والأمم .

ويقرب من حسن التخلّص الانتقال من حديث إلى آخر تنشيطاً للسامع ، مفصلاً بهذا ، كقوله في سورة ص بعد ذكر الأنبياء : ﴿ هَذَا ذِكْرُنَا لِلْمُتَّقِينَ الْحُسْنُ مَابٍ ﴾ ^(٢) ، فإن هذا القرآن نوع من الذِّكْر ، لما انتهى ذكر الأنبياء ، وهو نوع من التنزيل ، أراد أن يذكر نوعاً آخر وهو ذكر الجنة وأهلها ، ثم لما فرغ قال : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ شَرًّا مَابٍ ﴾ ^(٣) ، فذكر النار وأهلها .

قال ابن الأثير ^(٤) : هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر .

ويقرب منه أيضاً حسن المطلب ، قال الزنجاني والطَّيْبِي : وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة ، كقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ^(٥) .

قال الطَّيْبِي : وما اجتمع فيه حسن التخلّص والمطلب معاً قوله تعالى حكاية عن إبراهيم : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْمَالِكِينَ * الَّذِي خَلَقَنِي فَهَوَّ يَهْدِينِ ﴾ ^(٦) ، إلى قوله : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ .

• • •

قاعدة

قال بعض المتأخرين : الأمر الكلّي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن ،

(٣) ص ٥٥

(٢) ص ٤٩

(١) الأعراف ١٥٩

(٤) هو أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد ضياء الدين بن الأثير ،

صاحب كتاب المثل السائر ، ووزير الملك الأفضل نور الدين بن صلاح الدين . توفي سنة ٦٣٧

(٦) الشعراء ٧٧ ، ٧٨

(٥) الفاتحة ٥

هو أنك تنظر إلى الغرض الذى سبقت له السورة ، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات ، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات فى القرب والبعد من المطلوب ، وتنظر عند انجرار الكلام فى المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام أو اللوازم التابعة له ، التى تقتضى البلاغة شفاء الغليل بدفع غناء الاستشراف إلى الوقوف عليها ، فهذا هو الأمر الكلى المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن ، فإذا فعلته تبين لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية فى كل سورة سورة . انتهى .

تنبيه

من الآيات ما أشكلت مناسبتها لما قبلها ، من ذلك قوله تعالى فى سورة القيامة :

﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْجَلَ بِهِ . . ﴾ ^(١) . الآيات ، فإن وجه مناسبتها لأول السورة وآخرها عسرٌ جداً ، فإن السورة كلها فى أحوال القيامة ؛ حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السورة شيء ، وحتى ذهب القفال ^(٢) فيما حكاه الفخر الرازى ، أنها نزلت فى الإنسان المذكور قبل فى قوله : ﴿ يُذَبِّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ﴾ ^(٣) ، قال : يمرضُ عليه كتابه ، فإذا أخذ فى القراءة تلجلج خوفاً ، فأسرع فى القراءة ، فيقال له : ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمْجَلَ بِهِ ﴾ . إن علمينا أن نجتمع عمك . وأن نقرأ عليك ، [فإذا قرأنا] ^(٤) ، فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعلت ، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته . انتهى .

وهذا يخالف ما ثبت فى الصحيح أنها نزلت فى تحريك النبى صلى الله عليه وسلم لسانه حالة نزول الوحي عليه .

(١) القيامة ١٧

(٢) هو أبو بكر محمد بن إسماعيل الفقيه الشافعى الشافى المعروف بالقفال الكبير ، صاحب المصنفات فى الفقه والأصول والتفسير . توفى سنة ٣٦٥ هـ شذرات الذهب ٣ : ٥٢

(٣) القيامة ١٣ (:) منط

وقد ذكر الأئمة لها مناسبات :

منها أنه تعالى لما ذكر القيامة، وكان من شأن من يقصر عن العمل لها حبُّ العاجلة، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة، فنتبه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه، وهو الإضفاء إلى الوحي، وتفهم ما يرد منه، والتشاغل بالحفظ قد يصدّ عن ذلك، فأمر بالآيادِ إلى التحفّظ، لأن تحفيظه مضمون على ربّه، وليصنغ إلى ما يرد عليه إلى أن ينقضى فيتبع ما شتمل عليه. ثم لما انقضت الجملة المعترضة رجع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المتبدأ بذكره ومن هو من جنسه، قال: ﴿كَلَّا﴾، وهي كلمة ردع كأنه قال: «بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقتُم من عجل تمجلون في كل شيء ومن ثم تحبون العاجلة».

ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب الشتمل على عمل العبد حيث يعرض يوم القيامة أردفه بذكر الكتاب الشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة، عملاً وتركاً، كما قال في الكهف: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ﴾^(١) إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ...﴾^(٢) الآية، وقال في سبحان: ﴿فَمَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾^(٣) إلى أن قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ...﴾^(٤) الآية. وقال في طه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ إلى أن قال: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾^(٥).

ومنها أن أول السورة لما نزل إلى ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ﴾^(٦)، صادف أنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة، بادر إلى تحفظ الذي نزل، وحرك به لسانه من مجلته خشية من تفلته، فنزل ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَايِنَا بَيَّانُهُ﴾، ثم عاد إلى الكلام إلى تكملة ما ابتدئ به.

قال الفجر الرازي : ونحوه ما لو ألقى المدرّس على الطالب مثلاً مسألة ، فتشغل الطالب بشئ عرض له ، فقال له : ألقى إلى بالك وتفهم ما أقول ، ثم كتمل المسألة ؛ فمن لا يعرف السبب يقول : ليس هذا الكلام مناسباً للمسألة ، بخلاف مَنْ عرف ذلك .

ومنها : أن « النفس » لما تقدّم ذكرها في أول السورة ، عدل إلى ذكر « نفس » المصطفى ، كأنه قيل : هذا شأن النفوس ، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس ، فلتأخذ بأكمل الأحوال .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ... ﴾ ^(١) الآية ، فقد يقال : أى رابط بين أحكام الأهل وبين حكم إتيان البيوت ؟

وأجيب : بأنه من باب الاستطراد ، لما ذكر أنها مواقيت للحج ، وكان هذا من أفعالهم في الحج - كما ثبت في سبب نزولها - ذكر معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال ، كما سئل عن ماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ... ﴾ الآية ، فقد يقال : ما وجه اتصاله بما قبله وهو قوله : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ ... ﴾ ^(٢) الآية ؟

وقال الشيخ أبو محمد الجويني ^(٣) في تفسيره : سمعت أبا الحسن الدهان يقول : وجه اتصاله ، هو أن ذكر تخريب بيت المقدس قد سبق ، أى فلا يحرم منكم ذلك ، واستقبلوه فإن لله المشرق والمغرب .

فصل

من هذا النوع مناسبة فوائح السور وخواتمها ، وقد أفردت فيه جزءاً لطيفاً سمّيته : « مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع » .

وانظر إلى سورة القصص كيف بدئت بأمر موسى ونصرته ، وقوله : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ

(٢) البقرة ١١٤ ، ١١٥

(١) البقرة ١٨٩

(٣) هو أبو المعالي عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني العراقي ، شيخ الغزالي ، وأعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي ، توفي سنة ٤٧٨ هـ . ابن خلكا ١ : ٣٧٨

ظهيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴿١﴾ ، وخروجه من وطنه ، وختمت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالآلا يكون ظهيراً للكافرين ، وتسليته عن إخراجهم من مكة ، ووعدته بالموءد إليها لقوله في أول السورة : ﴿ إِنَّا زَادُوهُ ﴾ (١) .

قال الزمخشري : وقد جعل الله فاتحة سورة ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وأورد في خاتمها ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٢) ؛ فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة ! وذكر الكيرماني في المعجائب مثله .

وقال في سورة «ص» : بدأها بالذكر ، وختمها به في قوله : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْوَلَّى ذِكْرُ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) .

وفي سورة «ن» بدأها بقوله : ﴿ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ، وختمها بقوله : ﴿ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ ﴾ (٤) .

ومنه مناسبة فاتحة السورة لخاتمة ما قبلها ؛ حتى أن منها ما يظهر تعلقه به لفظاً ، كما في ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ كَمَصْفٍ مَّا كُولٌ ﴾ ﴿ لَا يَلْفِئُ قَرْيَشٌ ﴾ (٥) ، فقد قال الأخفش : اتصالها من باب ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ (٦) .

وقال الكواشي في تفسير المائدة : لما ختم سورة النساء أمراً بالتوحيد والعدل بين العباد أكد ذلك بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (٧) .

وقال غيره : إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها ، ثم هو يخفي تارة ويظهر أخرى كافتتاح سورة الأنعام بالحمد ، فإنه مناسب لختام المائدة من فصل القضاء ، كما قال تعالى : ﴿ وَقَضِيَ بَيْنَهُمُ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٨) . وكافتتاح سورة فاطر بالحمد لله ، فإنه مناسب لختام ما قبلها من قوله :

(٣) ص ٨٧

(٦) القصص ٨

(٢) المؤمنون ١ ، ١١٧

(٥) القيل ٥ ، قریش ١

(٨) الزمر ٧٥

(١) القصص ٧ ، ١٧

(٤) ن ٢ ، ٥١

(٧) المائدة ١

﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) ، كما قال تعالى: ﴿قَطِّعَ دَايِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) ، وكافتتاح سورة سورة الحديد بالتسبيح ، فإنه مناسب لختم سورة الواقعة بالأمر به .

وكافتتاح سورة البقرة بقوله ﴿الْآن * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ، فإنه إشارة إلى الصراط في قوله : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط ، قيل لهم ذلك : الصراط الذي سألتهم الهداية إليه هو الكتاب ، وهذا معنى حسن ، يظهر فيه ارتباط سورة البقرة بالفاتحة .

ومن لطائف سورة الكوثر أنها كالمقابلة للتي قبلها ، لأن السابقة وصف الله فيها المنافق بأربعة أمور : البخل ، وترك الصلاة ، والرياء فيها ، ومنع الزكاة ؛ فذكر فيها في مقابلة البخل ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أى الخير الكثير ، وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿فَصَلِّ﴾ أى دم عايتها ، وفي مقابلة الرياء ﴿لِرَبِّكَ﴾ أى لرضاه ، وللناس ، وفي مقابلة منع الماعون ﴿وَاحْمَرْ﴾ ، وأراد به التصدق بلحم الأضاحى .

وقال بعضهم : لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطليع على أنه توقيفى صادر عن حكيم :

أحدها بحسب الحروف ، كما فى الحواميم .

الثانى ، لموافقة أول السورة لآخر ما قبلها ، كآخر الحمد فى المعنى وأول البقرة .

الثالث : للوزان فى اللفظ كآخر «تبت» وأول «الإخلاص» .

الرابع : لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كالضحى وألم نشرح .

قال بعض الأئمة : وسورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه فى دين الإسلام ، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية ، وسورة البقرة تضمنت قواعد

الدين ، وآل عمران مكملة لمقصودها ، فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم ، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم ، ولهذا وردَ فيها ذكر التشابه لما تمسك به النصارى . وأوجب الحجج في آل عمران ، وأما في البقرة فذكر أنه مشروع ، وأمر بإتمامه بعد الشروع فيه ، وكان خطاب النصارى في آل عمران أكثر ، كما أن خطاب اليهود في البقرة أكثر ، لأن التوراة أصل ، والإنجيل فرع لها ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم ، وكان جهاده للنصارى في آخر الأمر ، كما كان دعاؤه لأهل الشرك قبل أهل الكتاب ، ولهذا كانت السور المكية فيها الدين الذي اتفق عليه الانبياء ؛ فخطب به جميع الناس ، والسور المدنية فيها خطاب من أقرّ بالانبياء من أهل الكتاب والمؤمنين فخطبوا بآل أهل الكتاب ، يابنى اسرائيل ، بأبيها الذين آمنوا ، وأما سورة النساء فتضمنت أحكام الأسباب التي بين الناس ، وهي نوعان : مخلوقة لله ، ومقدورة لهم كالنسب والصهر ، ولهذا افتتحت بقوله : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ ثم قال : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ؛ فانظر هذه المناسبة المجيبة في الافتتاح ، وبراعة الاستهلال ، حيث تضمنت الآية المفتتح بها ما أكثر السورة في أحكامه ؛ من نكاح النساء ومحرماته ، والموارث المتعلقة بالأرحام ؛ وأن ابتداء هذا الأمر كان بخلق آدم ، ثم خلق زوجه منه ، ثم بثّ منها رجالا ونساء في غاية الكثرة . وأما السائدة فسورة العقود تضمنت بيان تمام الشرائع ، ومكملات الدين ، والوفاء بعهود الرسل ، وما أخذ على الأمة ، وبها تم الدين ؛ فهي سورة التكميل ؛ لأن فيها تحريم الصيد على المحرم الذي هو من تمام الإحرام ، وتحريم الخمر الذي هو من تمام حفظ العقل والدين ، وعقوبة المعتدين من السراق والمحاربين الذي هو من تمام حفظ الدماء والأموال وإحلال الطيبات الذي هو من تمام عبادة الله تعالى ، ولهذا ذكر فيها ما يختص بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، كالنضوء والتميم ، والحكم بالقرآن على كل دين ، ولهذا كثر فيها من لفظ الإكمال والإتمام ، وذكر فيها أن من ارتدّ عوّض الله بخير منه ، ولا يزال هذا الدين كاملا ، ولهذا ورد أنها آخر ما نزل لما فيها من إشارات الختم

التمام . وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المدنيات من أحسن الترتيب .
وقال : أبو جعفر بن الزبير : حكى الخطابي أن الصحابة لما اجتمعوا على القرآن ،
وضعوا سورة القدر عقب العلق ، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله :
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، الإشارة إلى قوله : « أقرأ » ، قال القاضي أبو بكر
ابن العربي : وهذا بديع جداً .

• • •

فصل

قال في البرهان : ومن ذلك افتتاح السور بالحروف المقطعة واختصاص كل واحدة
بما بدئت به ، حتى لم يكن لترد « الم » في موضع « الر » ولا « حَم » في موضع « طس » .
قال : وذلك أن كل سورة بدئت بحرف منها ، فإن أكثر كلماتها وحروفها مماثل له ، فحق
لكل سورة منها ألا يناسبها غير الواردة فيها ، فلو وضع « ق » موضع « ن » لعدم
التناسب الواجب مراعاته في كلام الله ، وسورة « ق » بدئت به ، لما تكررت فيها من
الكلمات بلفظ القاف ، من ذكر القرآن والخلق وتكرير القول ومراجعته مراراً ، والقرب
من ابن آدم وتلقى المسكين ، وقول العتيد ، والرقيب ، والسائق والإلقاء في جهنم ،
والتقدم بالوعد ، وذكر المتقين ، والقلب والقرون ، والتغيب في البلاد ، وتشقق الأرض ،
وحقوق الوعيد وغير ذلك .

وقد تكررت في سورة يونس من الكلم الواقعة فيها « الرء » مائتا كلمة ، أو أكثر
فهذا افتتحت بـ « الر » .

واشتملت سورة « ص » على خصومات ممتدة ، فأولها خصومة النبي صلى الله
عليه وسلم مع الكفار ، وقولهم : ﴿ أَجْمَلُ آلِهَةٍ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ ^(١) ، ثم اختصاص الخصمين
عند داود ، ثم تخاصم أهل النار ، ثم اختصاص الملأ الأعلى ، ثم تخاصم إبليس في شأن
آدم ، ثم في شأن بنيهِ وإغوائهم .

و «الم» جمعت الخارج الثلاثة: الخلق ، واللسان ، والشفقين على ترتيبها، وذلك إشارة إلى البداية التي هي بدء الخلق ، والنهاية التي هي بدء المعاد ، والوسط الذي هو المعاش من التشريع بالأوامر والنواهي، وكل سورة افْتَتَحَتْ بها فهي مشتملة على الأمور الثلاثة.

وسورة الأعراف زيد فيها الصاد على «الم» ، لما فيها من شرح القصص ؛ قصة آدم فمن بعده من الأنبياء ؛ ولما فيها من ذكر ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ ﴾ ، ولهذا قال بعضهم : معنى «المص» ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

وزيد في الرعد راء لأجل قوله: ﴿ رَفَعَ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرها .

واعلم أن عادة القرآن العظيم في ذكر هذه الحروف أن يذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن كقوله: ﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ﴿ أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَحْيَى الْقِيَوْمُ ﴾ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴿ ، ﴿ الْمَصْ ﴾ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴿ ، ﴿ الرَّ ﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴿ ﴿ طه ﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿ ، ﴿ طسم ﴾ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴿ ، ﴿ يس ﴾ وَالْقُرْآنِ ﴿ ، ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ﴾ ، ﴿ حم ﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ ﴿ ، ﴿ ق وَالْقُرْآنِ ﴾ ، إلا ثلاث سور : العنكبوت ، والروم ، ون ، ليس فيها ما يتعلق به ، وقد ذكرتُ حكمة ذلك في «أسرار التنزيل» .

وقال الحرالي في معنى حديث « أنزل القرآن على سبعة أحرف : زاجر ، وأمر ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومتشابه ، وأمثال » : اعلم أن القرآن منزل عند انتهاء الخلق ، وكل كل الأمر ، بدأ فكان المتخلق به جامعاً لانتهاء كل خالق ؛ وكل كل أمر ، فلذلك هو صلى الله عليه وسلم قَمُّ الكون ؛ وهو الجامع الكامل ، ولذلك كان خاتماً ، وكتابه كذلك ، وبدأ المعاد من حين ظهوره ، فاستوفى صلاح هذه الجوامع الثلاث التي قد خلت في الأولين بداياتها ، وتمت عنده غاياتها : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » ، وهي صلاح الدنيا والدين والمعاد التي جمعها قوله عليه الصلاة والسلام: « اللهم أصنع لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصنع لي دنياي التي فيها معاشي ، وأصلح

لى آخرقى التى إليها معادى . وفى كل صلاح إقدام وإحجام ، فتصير الثلاثة الجوامع ستة ، هى حروف القرآن الستة ، ثم وهب حرفاً جامعاً سابغاً فرداً ، لازوج له ، فتمت سبعة ، فأدنى تلك الحروف هو حرفا صلاح الدنيا ، فلها حرفان : حرف الحرام الذى لاتصلح النفس والبدن إلا بالتطهر منه لبعده عن تقويمها ، والثانى : حرف الحلال الذى تصلح النفس والبدن عليه لموافقته تقويمها ، وأصل هذين الحرفين فى التوراة ، وتامهما فى القرآن .

ولى ذلك حرفا صلاح المعاد ، أحدهما : حرف الزجر والنهى ، الذى لاتصلح الآخرة إلا بالتطهر منه لبعده عن حسناتها والثانى : حرف الأمر الذى تصلح الآخرة عليه لتقاضيه لحسناتها ، وأصل هذين الحرفين فى الإنجيل وتامهما فى القرآن .

ولى ذلك حرفا صلاح الدين : أحدهما حرف المحكم الذى بان للعبد فيه خطاب ربه ، والثانى حرف المتشابه الذى لا يثبتن لأبد فيه خطاب ربه من جهة قصور عقله عن إدراكه .

فالحروف الخمسة للاستعمال ، وهذا الحرف السادس للوقوف والاعتراف بالعجز ، وأصل هذين الحرفين فى الكتب المتقدمة كلها ، وتامهما فى القرآن ، ويختص القرآن بالحرف السابع الجامع وهو حرف المثل المبين للمثل الأعلى . ولما كان هذا الحرف هو الحمد افتتح الله به أم القرآن ، وجمع فيها جوامع الحروف السبعة التى بشها فى القرآن ، فالأولى تشتمل على حرف الحمد السابع ، والثانية تشتمل على حرفى الحلال والحرام اللذين أقامت الرحمانية بهما الدنيا ، والرحيمية الآخرة ، والثالثة تشتمل على أمر الملك القيم على حرفى النهى اللذين يبدأ أمرهما فى الدين ، والرابعة تشتمل على حرفى الحكم فى قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ، والمتشابه فى قوله : ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ، ولما افتتح أم القرآن بالسابع الجامع الموهوب ابتدئت البقرة بالسادس المعجوز عنه وهو المتشابه .

انتهى كلام الحرالى . والمقصود منه هو الأخير ، وبقتيه ينبوعه السمع ، وينفر منه القلب ، ولا تميل

إليه النفس ، وأنا استغفر الله من حكايته ، على أنى أقول فى مناسبة ابتداء البقرة بـ « أَلَمْ » أحسن ممّا قال ، وهو أنه لما ابتدئت الفاتحة بالحرف الحكم الظاهر لكل أحد بحيث لا يعذر أحد فى فهمه ، ابتدئت البقرة بمقابله ، وهو الحرف المتشابه البعيد التأويل ، أو المستحيله .

فصل

ومن هذا النوع مناسبة أسماء السور لمقاصدها ، وقد تقدّم فى النوع السابع عشر الإشارة إلى ذلك . وفى عجائب الكرماني : إنما سميت السور السبع « حم » على الاشتراك فى الاسم ، لما بينهما من التشاكل الذى اختصت به ، وهو أن كل واحدة منها استُفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب ، مع تقارب المقادير فى الطول والقصر ، وتشاكل الكلام فى النظام .

فوائد منشورة فى المناسبات

فى تذكرة الشيخ تاج الدين السبكي — ومن خطه نقلت : سأل الإمام : ما الحكمة فى افتتاح سورة الإسراء بالتسبيح ، والكهف بالتحميد ؟ وأجاب بأن التسبيح — حيث جاء — مقدّم على التحميد ، نحو ﴿ قَسَّبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ، ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ . وأجاب ابن الزمكاني : بأن سورة « سبحان » لما اشتملت على الإسراء الذى كذب المشركون به النبى صلى الله عليه وسلم ، وتكذيبه تكذيب لله سبحانه وتعالى ، أتى « بسبحان » لتزويه الله تعالى عما تُنسب إلى نبيه من الكذب ، وسورة الكهف لما أنزلت بعد سؤال المشركين عن قصة أصحاب الكهف وتأخر الوحي ، نزلت مبينة أن الله لم يقطع نعمته عن نبيه ولا عن المؤمنين ، بل أتم عليهم النعمة بإزالة الكتاب ، فناسب افتتاحها بالحمد على هذه النعمة .

فى تفسير الخوئيّ ابتدئت الفاتحة بقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فوصف بأنه مالك جميع المخلوقين ، وفى الأنعام والكهف وسبأ وفاطر لم يوصف بذلك ، (٢٢ م - الإنان ج ٣)

بل بفرد من أفراد صفاته ، وهو خالق السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ فِي الْأَنْعَامِ ، وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ فِي الْكَهْفِ ، وَمَلَكِ مَافِي السَّمَوَاتِ وَمَافِي الْأَرْضِ فِي سَبَأٍ ، وَخَلْقِهَا فِي نَاطِرٍ ؛ لِأَنَّ الْعَاطِحَةَ أُمَ الْقُرْآنِ وَمَطْلَعُهُ ، فَنَاسِبُ الْإِتْيَانِ فِيهَا بِأَبْلَغِ الصِّفَاتِ وَأَعْمَهَا وَأَشْمَلُهَا .

فِي الْمَجَانِبِ لِلْكَهْرْمَانِي : إِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ «يَسْأَلُونَكَ» أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِغَيْرِ وَאוْ : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ^(١) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ ^(٢) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ ^(٣) ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾ ^(٤) ، ثُمَّ جَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِالْوَاوِ : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ ^(٥) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى﴾ ^(٦) ، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ^(٧) ؟ . قُلْنَا : لِأَنَّ سُؤَالَهُمْ عَنِ الْحَوَادِثِ الْأَوَّلِ وَقَعَ مُتَفَرِّقًا ، وَعَنِ الْحَوَادِثِ الْآخَرِ وَقَعَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَجِيءَ بِحَرْفِ الْجَمْعِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ﴾ ^(٨) ، وَعَادَةُ الْقُرْآنِ بِجِيءَ « قُل » فِي الْجَوَابِ بِلَا فَاءٍ ؟ أَجَابَ الْكَهْرْمَانِي بِأَنَّ التَّقْدِيرَ : « لَوْ سَأَلْتَ عَنْهَا فَقُلْ » .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ جَاءَ ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ ^(٩) ، وَعَادَةُ السُّؤَالِ بِجِيءَ جَوَابُهُ فِي الْقُرْآنِ « بَقُلْ » ؟ قُلْنَا : حَذَفَتْ لِلْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ فِي حَالَةِ الدَّعَاءِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ ، لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُوَلَاهُ .

وَرَدَّ فِي الْقُرْآنِ سُورَتَانِ : أُولَاهُمَا ﴿بِأَيُّهَا النَّاسُ﴾ ^(١٠) فِي كُلِّ نِصْفِ سُورَةٍ ، فَالَّتِي فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ تَشْتَمِلُ عَلَى شَرْحِ الْمَبْدَأِ ، وَالَّتِي فِي الثَّانِي عَلَى شَرْحِ الْمَعَادِ .

(٣) البقرة ٢١٧

(٢) البقرة ٢١٩ ،

(١) البقرة ١٨٩

(٦) البقرة ٢٣٠

(٥) البقرة ٢١٩

(٤) البقرة ٢١٩

(٩) البقرة ١٨٦

(٨) طه ١٠٥

(٧) البقرة ٢٢٢

(١٠) هما سورتان النساء والحج

النوع الثالث والستون في الآيات المشبهات

أفرده بالتصنيف خلق ، أولهم - فيما أحسب - الكيسائي ، ونظمه السجائوي ، وألف في توجيهه الكرماني كتابه « البرهان مشابه القرآن »^(١) ، وأحسن منه « درة التزويل وغرة التأويل »^(٢) لأبي عبد الله الرازي ، وأحسن من هذا « ملاك التأويل » لأبي جعفر ابن الزبير^(٣) ، ولم أقف عليه ، والقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف سماه « كشف المعاني عن مشابهة المثاني »^(٤) ، وفي كتابي أسرار التزويل المسمى « قطف الأزهار في كشف الأسرار » من ذلك الجمل الغفير .

والقصد به إيراد القصة الواحدة في صور شتى ، وفواصل مختلفة ، بل تأني في موضع واحد مقدماً ، وفي آخر مؤخراً ، كقوله في البقرة : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾^(٥) ، وفي الأعراف : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٦) . وفي البقرة : ﴿ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾^(٧) ، وسائر القرآن ﴿ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ ﴾^(٨) . وفي موضع بزيادة ، وفي آخر بدونها ، نحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾^(٩) في البقرة وفي يس ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾^(١٠) . وفي البقرة ﴿ وَيَكُونُ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾^(١١) وفي الأنفال ﴿ كَذَلِكَ لِلَّهِ ﴾^(١٢) .

(١) ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال : للشخ برهان الدين أبو الفاسم محمود بن خنزة الكرماني ، المتوفى بعد سنة خمسمائة .

(٢) ذكره أيضاً صاحب كشف الظنون ، وقال : للامام غفر الدين محمود بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ ، تكلم فيه على الآيات المتكررة بالكلمات المذمومة والمخالفة التي يقصد المتحدون المنطق منها إلى غيرها .

(٣) منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٤) ذكره صاحب كشف الظنون (٥) البقرة ٥٨ (٦) الأعراف ١٦١

(٧) البقرة ١٧٣ (٨) المائدة ١٤٥ (٩) البقرة ٦

(١٠) يس ١٠ (١١) البقرة ١٩٣ (١٢) الأنفال ٣٩

أوفى موضع مقرفاً ، وفي آخر منكراً ، أومفرداً وفي آخر جمعاً ، أو بحرف وفي آخر بحرف آخر ، أومدغماً وفي آخر مفكوكاً ، وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات .
وهذه أمثلة منه بتوجيهها :

قوله تعالى في البقرة : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(١) ، وفي لقمان ^(٢) ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ... ﴾ ^(٣) لأنه لما ذكر هنا مجموع الإيمان ناسب « المتقين » ، ولما ذكر ثم الرحمة ناسب « المحسنين » .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا ﴾ ^(٤) ، وفي الأعراف ﴿ فَكُلَا ﴾ ^(٥) بالفاء ، قيل : لأن السكنى في البقرة الإقامة ، وفي الأعراف اتخاذ السكن ، فلما نسب القول إليه تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ ﴾ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل ، ولذا قال فيه « رغداً » ، وقال : ﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ ، لأنه أعم . وفي الأعراف ﴿ وَيَا آدَمُ ﴾ ، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى للمأمور باتخاذها ، لأن الأكل بعد اتخاذها ، و ﴿ مِنْ حَيْثُ ﴾ لا تعطى عموم معنى ﴿ حَيْثُمَا شِئْتُمَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ ^(٦) ، وقال بعد ذلك : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٧) ففيه تقديم العدل وتأخيرها ، والتعبير بقبول الشفاعة تارة وبالنفع أخرى ، وذكر في حكمته أن الضمير في « منها » راجع في الأولى إلى النفس الأولى ، وفي الثانية إلى النفس الثانية ، فبين في الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا يقبل منها شفاعته ولا يؤخذ منها عدل ، وقدّمت الشفاعة لأن الشافع يقدم الشفاعة على العدل ، وبين في الثانية أن النفس المطلوبة بجرمها

لا يقبل منها عدل عن نفسها ، ولا تنفعها شفاعة شافع منها ، وقدم العدل لأن الحاجة إلى الشفاعة إنما تكون عند زده ، ولذلك قال في الأولى : ﴿ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ وفي الثانية : ﴿ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، لأن الشفاعة إنما تقبل من الشافع ، وإنما تنفع المشفوع له .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّجُونَ ﴾ ^(١) وفي إبراهيم ﴿ وَيُذَبِّجُونَ ﴾ ^(٢) بالواو ، لأن الأولى من كلامه تعالى لهم ، فلم يعدد عليهم الحن تكرماً في الخطاب ؛ والثانية من كلام موسى فعدها . وفي الأعراف ﴿ يُقَتِّلُونَ ﴾ ^(٣) وهو من تنويع الألفاظ المستعمل بالتفني .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ .. ﴾ ^(٤) الآية ، وفي آية الأعراف اختلاف ألفاظ ، ونسبته أن آية البقرة في معرض ذكر النعم عليهم حيث قال : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ كُورُوا نِعْمَتِي ﴾ إلى آخره ، فناسب نسبة القول إليه تعالى ، وناسب قوله : « رغداً » لأن النعم به أتم ، وناسب تقديم ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً ﴾ ^(٥) وناسب « خطاياكم » لأنه جمع كثرة ، وناسب الواو في « وسنزيد » لدالاتها على الجمع بينهما ، وناسب الفاء في « فكلوا » لأن الأكل مرتب على الدخول . وآية الأعراف افتتحت بما فيه توبيخهم وهو قولهم : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ ^(٦) ، ثم اتخذهم العجل ، فناسب ذلك ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ﴾ ^(٧) ، وناسب ترك « رغداً » . والسكنى تجماع الأكل ، فقال : ﴿ وَكُلُوا ﴾ ، وناسب تقديم ذكر مغفرة الخطايا وترك الواو في « سنزيد » . ولما كان في الأعراف تبغيض الماديين بقوله : ﴿ وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ

(٣) الأعراف ١٤١

(٦) الأعراف ١٣٨

(٢) إبراهيم ٦

(٥) البقرة ٤٧

(١) البقرة ٤٩

(٤) البقرة ٥٨

(٧) الأعراف ١٦١

بالحق ﴿^(١)﴾ فاسب تمييز الظالمين بقوله : ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ^(١) ، ولم يتقدم في البقرة مثله فترك . وفي البقرة إشارة إلى سلامة غير الذين ظلموا بتصريحه بالإزالة على المتفصين بالظلم ، والإرسال أشدّ وقعاً من الإزالة ، فاسب سياق ذكر النعمة في البقرة ذلك ، وختم آية البقرة : ﴿يَفْسُقُونَ﴾ ^(٢) ، ولا يلزم منه الظلم ، والظلم يلزم منه الفسق ، فاسب كل لفظة منها سياقه .

وكذا في البقرة : ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ ^(٣) ، وفي الأعراف ﴿انْبَجَسَتْ﴾ ^(٤) لأن الانهجار أبلغ في كثرة الماء ، فاسب سياق ذكر النعم التعبير به .

قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ ^(٥) ، وفي آل عمران ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ ^(٦) قال ابن جماعة : لأن قائل ذلك فرقتان من اليهود ، إحداهما قالت : إنما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا ، والأخرى قالت : إنما نعذب أربعين عدة أيام عبادة آبائهم العجل ، فأية البقرة تحتل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع السكرة ، وآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة .

وقال أبو عبد الله الرازي : إنه من باب التفتن قوله تعالى : ﴿إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ ^(٧) ، وفي آل عمران ، ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ ^(٨) ؛ لأن الهدى في البقرة المراد به تحويل القبلة ، وفي آل عمران المراد به الدين لتقدم قوله : ﴿لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ ^(٩) ، ومعناه إن دين الله الإسلام .

قوله تعالى : ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ ^(١٠) ، وفي إبراهيم ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ ^(١١)

- | | | |
|-------------------|-------------------|-------------------------|
| (٣) البقرة ٦٠ | (٢) البقرة ٥٩ | (١) الأعراف ١٥٩ ، ١٦٢ |
| (٦) آل عمران ٢٤ | (٥) البقرة ٨٠ | (٤) الأعراف ١٦٠ |
| (٩) البقرة ١٢٦ | (٨) آل عمران ٧٢ | (٨) البقرة ١٢٠ |
| | | (١٠) إبراهيم ٣٥ |

لأن الأول دعا به قبل مصيره بلداً عند ترك هاجر وإسماعيل به ، وهو وادٍ ، فدعا بأن يصير بلداً ، والثاني دعا به بعد عوده وسكنى جرهم به ومصيره بلداً فدعا بأمنه .

قوله تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ^(١) ، وفي آل عمران ﴿ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا ﴾ ^(٢) ، لأن الأولى خطابٌ للمسلمين ، والثانية خطابٌ للنبي صلى الله عليه وسلم ، و « إلى » بُنْتَهى بها من كل جهة و « على » لا بُنْتَهى بها إلا من جهة واحدة وهي العلو ، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلّغه إيّاهم منها وإنما أتى النبي صلى الله عليه وسلم [من جهة العلو خاصة ، فناسب قوله : « علينا » ، ولهذا أكثر ما جاء في جهة النبي صلى الله عليه وسلم] ^(٣) : « إلى » ، وأكثر ما جاء في جهة الأمة : « إلى » .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ ^(٤) ، وقال بعد ذلك ، ﴿ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ ^(٥) ؛ لأن الأولى وردت بعد نواهٍ فناسب النهي عن قربانها والثانية بعد أوامر ، فناسب النهي عن تعديها وتجاوزها بأن يوقف عندها .

قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ ﴾ ^(٦) ، وقال : ﴿ وَأُنْزِلَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ ﴾ ^(٧) لأن الكتاب أنزل مُنْجِماً فناسب الإتيان بـ « نزل » الدال على التكرير بخلافها ؛ فإنهما أنزلا دفعة .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ ^(٨) ، وفي الإسراء ﴿ خَشِئَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ ^(٩) ، لأن الأولى خطابٌ للفقراء المقلين ، أى لا تقتلوا من قريبتكم ، حسن ﴿ نَحْنُ رَزَقُكُمْ ﴾ ، ما ينزل به إِمْلَاقكم ، ثم قال « وإيّاكم » ، أى نرزقكم جميعاً ، والثانية خطابٌ للأغنياء ، أى خشيئة فقرٍ يحصل لكم بسببهم ، ولذا حسن ﴿ نَحْنُ رَزَقُكُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ ^(١٠) .

(٣) تكملة من ط

(٦) آل عمران ٣

(٢) آل عمران ٨٤

(٥) البقرة ٢٢٩

(٨) الإسراء ٣١

(١) البقرة ١٣٦

(٤) البقرة ١٨٧

(٧) الأنعام ١٥١

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(١) ، وفي فصّات ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^(٢) . قال ابن جماعة : لأن آية الأعراف نزلت أولاً ، وآية فصلت نزلت ثانياً ، فحسن التعريف ، أى هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ الذى تقدّم ذكره أولاً عند نزول الشيطان .

قوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾^(٣) ، وقال فى المؤمنين : ﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٤) ، وفى الكفار : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٥) ، لأن المنافقين ليسوا متناصرين على دين معين وشريعة ظاهرة ، فكان بعضهم يهوداً ، وبعضهم مشركين ، فقال : ﴿ مِنْ بَعْضٍ ﴾ ، أى من الشك والنفاق ، والمؤمنون متناصرون على دين الإسلام ، وكذلك الكفار المعلنون بالكفر كلهم أعوان بعضهم ومجتمعون على التناصر بخلاف المنافقين ، كما قال تعالى : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾^(٦) . فهذه أمثلة يستضاء بها ، وقد تقدّم منها كثير فى نوع التقديم والتأخير ، وفى نوع الفواصل ، وفى أنواع آخر .

تم الجزء الثالث من كتاب الإتيان فى علوم القرآن ، ويليه الجزء الرابع وأوله النوع الرابع والستون فى إعجاز القرآن

(٣) التوبة ٦٧ .

(٦) الحشر ١٤ .

(٢) فصلت ٣٦ .

(٥) الأنفال ٧٣ .

(١) الأعراف ٢٠٠ .

(٤) التوبة ٧١ .

فهرس الموضوعات

النوع الثالث والأربعون

في المحكم والمتشابه

٣ — ٣٢

٣ — ٥

٥ — ١٢

١٢ ، ١٤

١٤ ، ١٥

١٥ ، ١٦

١٦

١٦ ، ١٧

١٧ ، ١٨

١٨

١٨ ، ١٩

١٩ ، ٢٠

٢٠

٢٠

٢١

٢١ — ٣٠

٣٠ — ٣٢

أقوال العلماء في هذا الشأن

فصل في ذكر اختلاف القول حول إمكان معرفة المتشابه

فصل في ذكر المتشابه من آيات الصفات

أقوال العلماء في تأويل بعض الألفاظ المشتبهة التأويل في القرآن:

تأويل لفظ «الرحمن على العرش استوى»

تأويل كلمة «النفس»

تأويل كلمة «الوجه»

تأويل كلمة «العين»

تأويل كلمة «اليَد»

تأويل كلمة «الساق»

تأويل كلمة «الجنب»

تأويل صفات «القرب» و «الفوقية» و «المحيي» و «الغضب»

و «الرضا» و «العجب» و «الرحمة» في القرآن

تأويل كلمة «عند»

تأويل قوله: «وهو معكم»

تأويل قوله: «سنفرغ لكم»

تأويل المتشابه من أوائل السور

خاتمة في الفرق بين المحكم والمتشابه

النوع الرابع والأربعون

٣٣ — ٤١

في مقدمه ومؤخره

٣٣ — ٣٥

ذكر بعض الآيات الواردة في هذا الشأن وما قيل فيها

٣٥ — ٤١

ذكر أسباب التقديم وأساراه

النوع الخامس والأربعون

٤٣ — ٥١

في عامه وخاصة

٤٣ — ٤٦

العام وصيغه

٤٦ — ٤٨

الخاص وأنواعه

٤٨ ٦ ٤٩

استطراد بذكر ما كان مخصصا لعموم السنة

٤٩ — ٥١

فروع منشورة تتعاق بالعموم والخصوص

النوع السادس والأربعون

٥٣ — ٥٨

في مجمله ومبيّنه

٥٣ ، ٥٤

أسباب الإجمال

٥٤ — ٥٦

مثل من الآيات المبيّنة

٥٦ — ٥٨

ذكر الخلاف حول بعض الآيات في هذا الشأن

النوع السابع والأربعون

٥٩ — ٧٧

في ناسخه ومنسوخه

٥٩

ذكر بعض العلماء الذين ألفوا في هذا النوع

٥٩ — ٦٥

ذكر مسائل تتعلق بالنسخ

ذكر بعض الآيات المنسوخة :

٦٥	من البقرة
٦٦	من آل عمران
٦٦	من النساء
٦٦	من المائدة
٦٧	من الأنفال
٦٧	من براءة
٦٧	من النور
٦٧	من الأحزاب
٦٧	من المجادلة
٦٧	من المتحنة
٦٨	من الزمل
٦٩ — ٧١	فوائد منشورة في هذا الباب
٧١ — ٧٧	إيراد أقوال لبعض العلماء في النسخ



النوع الثامن والأربعون

٧٩ — ٨٨	في مشكله وموم الاختلاف والتناقص
٧٩ — ٨٤	أقوال العلماء فيما يوم التعارض
٨٤ — ٨٨	فصل في ذكر أسباب الاختلاف



النوع التاسع والأربعون

٩١ — ٩٨	في مطلقه ومقيده
---------	-----------------

٩٢ — ٩١

ضابط كلي من المطلق والمقيّد

٩٣ ، ٩٢

متى يحمل المطلق على المقيّد؟

* * *

النوع الخمسون

٩٨ — ٩٥

في منطوقه ومفهومه

٩٦ ، ٩٥

المنطوق وأنواعه

٩٨ — ٩٦

المفهوم وأنواعه

* * *

النوع الحادى والخمسون

١٠٧ — ٩٩

في وجوه مخاطباته

١٠٤ — ٩٩

ذكر بعض آيات تشمل أنواع الخطاب

١٠٤

تقسيم الخطاب في القرآن

١٠٧ ، ١٠٦

أنزل القرآن على ثلاثين نحوه ؛ ذكر أمثلة من الآيات لكل منها

* * *

النوع الثانى والخمسون

١٢٧ — ١٠٩

في حقيقته ومجازه

١٠٩

ذكر بعض الكتب المصنفة في هذا الشأن

١٢٣ — ١٠٩

أقسام المجاز ، مع ذكر مثل من الآيات في ذلك

١٢٦ — ١٢٤

فصل في أنواع مختلف في عدّها من المجاز

— ١٢٦

فصل فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

١٢٧ ، ١٢٦

فصل في ذكر الوسطة بين الحقيقة والمجاز

١٢٧

مجاز المجاز

النوع الثالث والأربعون

في تشبيهه واستعاراته

١٢٨ — ١٤٢

أقوال العلماء في هذا الشأن

١٢٨ ، ١٢٩

ذكر أقسام التشبيه

١٢٩ — ١٣٢

دخول أداة التشبيه على المشبه والمشبه به

١٣٢

قاعدة في التشبيه في حالتي المدح والذم

١٣٣

تشبيه شيئين بشيئين

١٣٣

الاستعارة

١٣٣ — ١٣٥

أركان الاستعارة وأقسامها بحسب الأركان

١٣٥ — ١٣٧

أقسامها باعتبار اللفظ

١٣٧ ، ١٣٨

تقسيمها إلى مرشحة ومجردة ومطلقة

١٣٨

تقسيمها إلى حقيقية، وتخيلية، وممكنية وتصريحية

١٣٨ ، ١٣٩

أقسامها إلى وفاقية وعنادية

١٣٩ ، ١٤٠

أقسامها إلى تمثيلية وغير تمثيلية

١٤٠

قد تكون الاستعارة بلفظين

١٤٠

مفاضلة بين الاستعارة والتشبيه

١٤١

خاتمة في الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة

١٤١ ، ١٤٢

النوع الرابع والخمسون

١٤٨—١٤٣

في كنيائنه وتعريضه

١٤٦—١٤٣

تعريف الكناية وأسبابها

١٤٧ ، ١٤٦

الإرداف

١٤٨ ، ١٤٧

فصل في الفرق بين الكناية والتعريض

* * *

النوع الخامس والخمسون

١٦٠—١٤٩

في الحصر والاختصاص

١٥٠ ، ١٤٩

أنواع الحصر

١٥٦—١٥٠

طرقه

١٦٠—١٥٦

تنبيه في ذكر إفادة الحصر عند تقديم المفعول

* * *

النوع السادس والخمسون

٢٢٤—١٦١

في الإيجاز والإطناب

١٦٢ ، ١٦١

الفرق بين الإيجاز والإطناب والمساواة

نوعا الإيجاز :

١٧٠—١٦٢

إيجاز القصر

١٧٣—١٧٠

إيجاز الحذف

١٧٤ ، ١٧٣

قاعدة في حذف المفعول اختصارا واقتصارا

١٧٧—١٧٤

شروط الحذف

١٨٠—١٧٧

فوائد متنوعة حول الحذف

١٨٤—١٨٠

أنواع الحذف

١٨٧-١٨٤	أمثلة حذف الاسم
١٨٨ ، ١٨٧	أمثلة حذف الفعل
١٩٠-١٨٨	أمثلة حذف الحرف
١٩٢-١٩٠	أمثلة حذف أكثر من كلمة
	أنواع الإطناب :
١٩٣ ، ١٩٢	الإطناب بالبدط
	أنواع الإطناب بالزيادة :
١٩٦-١٩٣	النوع الأول : دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد
١٩٧ ، ١٩٦	» الثاني : دخول الأحرف الزائدة
١٩٩-١٩٧	» الثالث : التأكيد الصناعي
٢٠٦-١٩٩	» الرابع : التكرير
٢١٠-٢٠٦	» الخامس : الصفة
٢١١ ، ٢١٠	» السادس : البدل
٢١١	» السابع : عطف البيان
٢١٢ ، ٢١١	» الثامن : عطف أحد المترادفين على الآخر
٢١٢	» التاسع : عطف الخاص على العام
٢١٤ ، ٢١٣	» العاشر : عطف العام على الخاص
٢١٥ ، ٢١٤	» الحادى عشر : الإيضاح بعد الإيهام
٢١٦ ، ٢١٥	» الثانى عشر : التفسير
٢٢٠-٢١٦	» الثالث عشر : وضع الظاهر موضع المضمَر
٢٢١-٢٢٠	» الرابع عشر : الإيفال
٢٢١	» الخامس عشر : التذييل
٢٢١	» السادس عشر : الطرد والعكس

٢٢٢ ، ٢٢١

٢٢٢

٢٢٣ ، ٢٢٢

٢٢٤ ، ٢٢٣

٢٢٤

« النوع السابع عشر : التكميل

» الثامن عشر : التتميم .

» التاسع عشر : الاستقصاء

» العشرون : الاعتراض

» الحادى والعشرون : التعلييل

• • •

النوع السابع والخمسون

في الخبر والإنشاء

٢٤٨—٢٢٥

٢٢٦ ، ٢٢٥

٢٢٧ ، ٢٢٦

٢٢٨ ، ٢٢٧

٢٢٩

٢٣٤—٢٢٨

٢٤٣—٢٣٤

٢٤٣ ، ٢٤٢

٢٤٤ ، ٢٤٣

٢٤٥ ، ٢٤٤

٢٤٦ ، ٢٤٥

٢٤٨ ، ٢٤٦

٢٤٨

٢٤٨

أقوال العلماء في أنواع الكلام

أقسام بالخبر :

التعجب

الوعد والرعيد

النفي

أقسام الإنشاء :

الاستفهام الأمر

النهى

التمنى

الترجى

النداء

القسم

الشرط

النوع الثامن والخمسون
في بديع القرآن

٢٨٩—٢٤٩

٢٥٠ ، ٢٤٩

٢٥٢—٢٥٠

٢٥٣ ، ٢٥٢

٢٥٩—٢٥٣

٢٥٩

٢٦١—٢٥٩

٢٦١

٢٦١

٢٦١

٢٦٣—٢٦٢

٢٦٤

٢٦٥—٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦ ، ٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٨

٢٦٩ ، ٢٦٨

٢٦٩

مجل أنواع البديع

الإيهام

الاستخدام

الاتفات

الاطراد

الانسجام

الإدماج

الاقتنان

الاقتدار

اقتلاف اللفظ مع اللفظ واقتلافه مع المعنى

الاستدراك والاستثناء

الاقتصاص

الإبدال

تأكيد المدح بما يشبه الذم

التعريف

التقسيم

التدريج

التنكير

التجريد

التعدد

٢٧٠ ، ٢٦٩	الترتيب
٢٧٠	الترقى والتدلى
٢٧١ ، ٢٧٠	التضمين
٢٧٤—٢٧١	الجناس
٢٧٥ ، ٢٧٤	الجمع
٢٧٥	الجمع والتفريق
٢٧٥	الجمع والتقسيم
٢٧٦ ، ٢٧٥	جمع المؤنث والمختلف
٢٧٦	حسن النسق
٢٧٦	عتاب المرء نفسه
٢٧٨ ، ٢٧٧	العكس
٢٧٨	العنوان
٢٧٩ ، ٢٧٨	الفرائد
٢٧٩	القسم
٢٨١—٢٧٩	الف والنشر
٢٨٢ ، ٢٨١	المشاكلة
٢٨٢	المزاوجة
٢٨٤—٢٨٢	المبالغة
٢٨٧—٢٨٤	المطابقة
٢٨٧	المواربة
٢٨٨ ، ٢٨٧	المراجعة
٢٨٨	النزاهة

الإبداع

٢٨٩ ، ٢٨٨

* * *

النوع التاسع والخمسون

في فواصل الآي

٣١٥-٢٩٠

٢٩٥-٢٩٠

أقوال العلماء في هذا الشأن

٣٠١-٢٩٦

فصل في ذكر الأحكام التي وقعت في آخر الآي مراعاة للمناسبة

٣١٠-٣٠٢

أنواع الفواصل باعتبار التمكين والتصدير والترشيح والايغال

٣١٥-٣١١

أقسام الفواصل باعتبار آخر المطرف والمتوازي والمرصع والمتوازن والمتماثل

* * *

النوع الستون

٣١٩-٣١٦

في فوائج السور

٣١٩-٣١٦

ذكر أنواع الفوائج ومثل لها من الآيات

* * *

٣٢٢-٣١٩

النوع الحادي والستون

في خواتم السور

٣٢٢-٣١٩

مثل من الخواتم ووجه الاختتام بها

* * *

النوع الثاني والستون

في مناسبة الآيات والسور

٣٢٨-٣٢٣

ذكر المؤلفات وأقوال العلماء في هذا الشأن

٣٢٨ ٣٢٣

سرد بعض الآيات وذكر المناسبات في ترتيبها

٢٢٨—٢٣٠

٢٣٠—٢٣٤

٢٣٤—٢٣٧

٢٣٧

٢٣٧—٢٣٨

ذكر بعض الآيات التي أشكلت مناسبتها

تناسب فوائح السور وخواتمها

فصل افتتاح السور بالحروف المقطعة

مناسبة أسماء السور لمقاصدها

فوائد مشورة في المناسبات

* * *

النوع الثالث والستون

٢٣٩—٢٤٤

٢٣٩

في الآيات المشتبهات

المصنفات التي وضعت في هذا الشأن

ذكر بعض الآيات المشتبهات

وتوجيه تأويلها

٢٣٩—٢٤٤